

كشمير
دراسة في التاريخ السياسي
للصراع الهندي - الباكستاني
١٩٤٧ - ١٩٤٩

تأليف
د. كاظم هيلان محسن



دار الأفراهيدي للنشر والتوزيع
Faraaheedi house Publishing and Distribution
بغداد - شارع السعدون - قرب ساحة الفردوس

حقوق النشر محفوظة

لا يجوز نسخ هذا الكتاب أو إعادة طبعه
إلا بإذن خطي من الناشر والمؤلف

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٤٧٩ لسنة ٢٠١١

العنوان : كشمير دراسة في التاريخ السياسي للصراع الهندي - الباكستاني

١٩٤٧ - ١٩٤٩

المؤلف : د. كاظم هيلان محسن

عدد الصفحات : ٢٨٠

الطبعة الأولى ٢٠١٢



دار الفراهيدي للنشر والتوزيع

Faraaheedi house Publishing and Distribuion

بغداد - شارع السعديون - قرب ساحة الفردوس

المقدمة

تعد دولتا الهند والباكستان من دول العالم المهمة، لتاريخهما الطويل، وإسهاماتهما الحضارية، وأعداد سكانهما الضخمة، فضلاً عن حجم مساحتهما وموقعيهما الاستراتيجيين في منطقة جنوب آسيا. وعلى الرغم من الروابط العديدة التي تربط بين الشعبين، والنابعة من حقيقة انهما كانا يمثلان شعباً واحداً في وطن واحد منذ فجر التاريخ حتى عام ١٩٤٧، عندما انفصل المسلمون في دولة مستقلة لهم عرفت باسم (الباكستان)، فإن الدولتين قد شرعتا في اشهار السلاح بوجه احدهما الأخرى، بدلا من الدخول في مفاوضات لغرض حل المشكلات التي خلفها الاستعمار البريطاني بعد استقلالهما، وكان الصراع الذي وسم علاقات الدولتين متشعب المجالات، شكلت مشكلة الصراع حول كشمير، أحد الفصول الطويلة لهذا الصراع، التي تركت اثرها السلبى على مستوى علاقات الدولتين مع بعضهما من جانب، وعلى مستوى علاقات كل منهما مع بقية دول العالم من جانب آخر. ان مشكلة الصراع حول كشمير تمثل، ان صح القول، لغماً قابلاً للانفجار، متى ما توافرت الظروف المثيرة له. وافضل دليل على ذلك ان الهند والباكستان اشتبكتا في حربين حول كشمير للسيطرة عليها في عامي ١٩٤٧، ١٩٦٥، وكانت الاراضي الكشميرية إحدى ساحات القتال في الحرب الثالثة بين الدولتين، التي كان سببها دعم الهند لانفصال باكستان الشرقية لتشكل دولة بنغلاديش عام ١٩٧١، واليوم وبعد ان امتلكت الدولتان السلاح النووي صارت المشكلة تهدد بتعقيدات أضخم، وعلى مستوى أكثر ايذاءً ودماراً للدولتين خاصة، ومنطقة جنوب آسيا عامة^(١).

(١) للتوسع في اثر السلاح النووي على علاقات الدولتين ينظر:

التميمي، سعد علي حسين خميس: التوازن النووي الهندي - الباكستاني، دوافع التحول وآثاره، رسالت ماجستير غير منشورة، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.
وفضلي، نادية فاضل عباس، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية - الباكستانية، رسالت ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.

اختار الباحث هذا الموضوع لدراسته، بناءً على مجموعة من العوامل، أولها ان منطقة الصراع قريبة من الوطن العربي عامة، والعراق خاصة، ومن ثم فان حدوث اية تطورات في صراع الدولتين لا بد من ان تنعكس تأثيراتها على الوطن العربي، لان قسمه الشرقي الاسيوي يدخل ضمن النطاق الاقليمي لمنطقة الصراع . ثانيها ان السياسة الخارجية للهند والباكستان تعتمد على محك يتمثل في مواقف الدول من صراعا حول كشمير، فاستنادا الى اساس موقف الدولة الأجنبية من هذا الصراع كانت تصنف هذه الدولة ان كانت من أصدقاء إحدى الدولتين او من غير اصدقائها . ثالثهما يتركز في المشكلات الكثيرة التي خلفها الاستعمار الاوربي وتداعيات رحيله في اسيا، ومشكلة كشمير تمثل أنموذجاً لهذه المشكلات.

وإزاء ما تقدم فان المكتبة العربية تبدو بحاجة إلى دراسات رصينة تهتم بقضايا اسيا، وتنطلق من وجهة نظر محايدة تتحلى باكبر قدر ممكن من الموضوعية، لتوفر الى المهتمين بالتاريخ والسياسة خاصة والرأي العام عامة فرصة بناء تصوراته ومواقفه تجاه القضايا الآسيوية اعتماداً على هذه الدراسات.

ان كشف النقاب عن العوامل والظروف التي نشأت واستمرت في ظلها مشكلة الصراع حول كشمير. هي الهدف الذي يبتغيه الكتاب. وللكشف عن هذه الظروف والعوامل ولكي نعطيها حقها من التقصي والتحليل والدراسة، تم التركيز على جذور الصراع بين الدولتين، وجذور مشكلة كشمير، والحرب المحدودة الأولى (١٩٤٧ - ١٩٤٩) بين الدولتين.

ونطمح ان يكون هذا الكتاب حافزاً لدراسات أخرى تهدف إلى كشف النقاب عن الجوانب العديدة للموضوع سواء المتعلقة منها بالجانب الداخلي للدولتين، او المتعلق منها بعلاقاتهما الدولية ومواقف الدول الكبرى، وطبيعة تدخلها في الحقب اللاحقة.

اختير عام ١٩٤٧ ليكون بداية للبحث لانه العام الذي استقلت فيه الدولتين، وهو العام نفسه الذي دخلت فيه الدولتين في مجابهة سياسية وعسكرية حول كشمير، وتوقفنا عند عام ١٩٤٩، لانه العام الذي شهد وقوع تطوران اساسيان في مجرى الصراع، ففي هذا العام وقعت الدولتان اتفاقا لوقف اطلاق النار تحت اشراف لجنة الامم المتحدة للهند والباكستان المعروفة باليونسيب (UNCIP)^(١) اذ ظل خط وقف اطلاق النار، خطأً لحدود الدولتين في الاراضي الكشميرية إلى الوقت الراهن، اما التطور الثاني فتمثل في ان هذا العام شكل نهاية اعمال لجنة يونسيب وحل مجلس الامن لهذه اللجنة التي فشلت في ان تتوصل إلى اتفاق بين الدولتين المتصارعتين لتوقيع اتفاق للهدنة ومن ثم اجراء استفتاء عام في ولاية كشمير لاختيار الانضمام إلى احدى الدولتين.

اخترنا منهجاً لدراسة الموضوع يعتمد على المزج بين التسلسل التاريخي للاحداث والتحليل التاريخي والسياسي، اذ فرضت طبيعة الموضوع وتشابك احداثه اختيار هذا المنهج، فالتسلسل التاريخي مكننا من تتبع تطور الاحداث وردود افعال الدولتين المتصارعتين، وقد شكل هذا التسلسل المنهج الاساسي المعتمد، وتجاوزنا هذا المنهج في بعض المباحث من خلال اتباع منهج التحليل السياسي. الذي يقوم على الموافقة والمقارنة بين احداث ومواقف متفرقة زمنياً، ليخلص منها بنتائج تغلب عليها صفة التطابق او التقارب ولتمثل موقفاً لجهة ما او عواملاً لموقف ما، ووظفت النصوص في المنهجين معا لتقريب الاحداث والمواقف من ذهن القارئ.

تألف هيكل الكتاب من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة، تطرق الفصل الاول للجدور التاريخية للصراع الهندي - الباكستاني التي فصلت في مبحثين، اهتم المبحث الاول بالتركيز على هذه الجدور في ظل الهيمنة البريطانية على شبه القارة الهندية، اذ شكلت هذه الجدور عواملاً اساسية في بلورة مواقف الدولتين تجاه

(١) هي اللجنة التي شكلها مجلس الامن في عام ١٩٤٨ للتوسط بين الهند وباكستان في سبيل التوصل لمشكلة صراعهما حول كشمير.

بعضهما بعد الاستقلال، فتتبع هذا المبحث مراحل نشوء وتطور الصراع الهندوسي - الاسلامي، وتحوله من صراع طائفي إلى صراع سياسي ذي مضمون طائفي، والدور البريطاني في اذكاء هذا الصراع وصولاً إلى تمزيق وحدة الشعب الهندي، وانفصال المسلمين الهنود بالباكستان عن الهند عام ١٩٤٧، وخصص المبحث الثاني لدراسة الاوضاع الداخلية لولاية كشمير، واعطاء لمحة عن الاهمية الجغرافية والاقتصادية لهذه الولاية وتتبع التطور التاريخي لها، وكيفية تشكلها تحت حكم اسرة الدوغرا الهندوسية، وطبيعة حكم هذه الاسرة، وأخيراً تطرق هذا المبحث لدور الحركة الوطنية الكشميرية ومدى تأثيرها بالحركة الوطنية في الهند البريطانية وتأثيرات ذلك على طبيعة الصراع الداخلي في كشمير، والصراع الخارجي حولها. فكانت احداث هذا الفصل تمثل الظروف غير المباشرة التي ادت إلى نشوء مشكلة الصراع حول كشمير.

وكرس الفصل الثاني الذي تمتد مدته بين قبيل عام ١٩٤٧ حتى نهاية هذا العام، لتتبع الدور البريطاني في خلق مشكلة الصراع بين الدولتين حول الولايات الاميرية عامة، وكشمير خاصة، وتناول قضيتي جوناغاد وحيدر اباد بإيجاز وتركيز، ودرس طبيعة الصراع السياسي بين الهند وباكستان حول كشمير دراسة موسعة وصولاً إلى المجابهة العسكرية المحدودة وتحويل القضية إلى الامم المتحدة. بالمختصر حاول هذا الفصل توضيح الظروف المباشرة التي نشأت في ظلها مشكلة الصراع حول كشمير.

وكان دور الامم المتحدة في حل المشكلة، والمساعي التي تبناها مجلس الامن لوضع معالجات للمشكلة، والموقف الدولي في المجلس، واسهام لجنة يونسب ومسايعها لجمع الطرفين نحو نقاط مشتركة وفشلها في الوصول إلى حل نهائي، هو موضوع الفصل الثالث.

وحاولنا في الاستنتاجات النهائية اعطاء رؤية نهائية لنشأة مشكلة الصراع بين الدولتين حول كشمير، وارفقنا في نهايتها بعض الحلول المقترحة للمشكلة التي

كان يمكن تبنيها آنذاك ويمكن اعتماد بعض افكارها حالياً ايضاً، مستنديين بذلك إلى معطيات الحقبة صدد البحث.

تحليل نطاق المصادر

استند البحث إلى عدد من المصادر المتنوعة، التي شكلت فيها الوثائق المنشورة مصدراً للمادة الأساسية للكتاب، وقد دعمت هذه الوثائق بمراجع أساسية، كتبها أشخاص كانوا على صلة مباشرة أو غير مباشرة بالأحداث. فشكلت الوثائق الهندية والباكستانية المنشورة في كتاب Essential Documents on Kashmir dispute ، لمحررها الهندي P. L. Lakhanpal الرافد الأساسي لمادة الكتاب، لاسيما في الفصلين الثاني والثالث، وتتميز هذه المجموعة بان محررها حاول ان يجمع وثائق من الجانبين الهندي والباكستاني مع وثائق تتعلق بدور الامم المتحدة، وقد قسمت هذه المجموعة حسب الموضوعات المتسلسلة تاريخياً، بحيث كل مجموعة وثائقية تتناول موضوعاً معيناً لحقبة معينة تجمع في فصل يسبقها تعليق يدور حولها، وابتدأت المجموعة بمعاهدة لاهور عام ١٨٤٦ وانتهت باتفاقية طشقند عام ١٩٦٦، ويمكن القول ان هذه الوثائق مثلت وجهتا نظر الحكومتين الهندية والباكستانية.

واحتلت وثائق الامم المتحدة التي وفرها مركز الدراسات الآسيوية في القاهرة. أهمية كبيرة في الفصل الثالث. فقد ضمت هذه الوثائق عدد من رسائل الدولتين إلى مجلس الامن. ونصوص قرارات المجلس التي اتخذها بصدد القضية، فضلاً عن احتوائها على نصوص التقارير الثلاثة التي قدمتها لجنة يونسب إلى مجلس الامن، فغطت هذه المادة الوثائقية الجزء الرئيس من الفصل الثالث.

واعتمد البحث على عدد من الوثائق الهندية والباكستانية التي نشرتها الحكومة الهندية في عام ١٩٤٨ في الكتاب الموسوم White paper on Jammu and Kashmir وتضمنت هذه الوثائق عدد من البرقيات المتبادلة بين البلدين، وخطب جواهر لال نهرو وبياناته حول كشمير.

واستند البحث ايضاً إلى المجموعة الوثائقية التي جمعها المحرر البريطاني Christine E. Dobbin والموسومة بـ Basic Documents in the Development of Modern India and Pakistan وهي مجموعة وثائق منتقاة حاول محررها ان يعكس صورة عن السياسة البريطانية في شبه القارة الهندية خلال القرن التاسع عشر واولائل القرن العشرين، وقد افاد البحث منها في الفصل الاول، اذ انها رفدت البحث بمعلومات ساعدت على دراسة طبيعة الصراع الهندي الباكستاني والدور البريطاني فيه، في الحقبة التي حصرت فيها المجموعة.

اما المجموعات الوثائقية المتعلقة بالرسائل والخطب والبيانات التي القاها كل من جواهر لال نهرو ومحمد علي جناح، فكانت احدي روافد البحث الاساسية فقد افاد البحث من مجموعة خطب نهرو التي نشرتها السفارة الهندية في القاهرة للحقبة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ والموسومة بـ (نهر و يتحدث عن سياسة الهند الخارجية)، ومن مجموعة خطب نهرو للحقبة من ايلول ١٩٤٦ - نيسان ١٩٦١، والموسومة بـ India's foreign policy التي نشرتها الحكومة الهندية، ومن مجموعة خطب محمد علي جناح الموسومة بـ Speeches and Writing of Mr. Jinnah التي حررها Jamil uddin Ahmed.

وفضلاً عن الوثائق المنشورة، استند البحث ايضاً إلى عدد من المذكرات والكتب التي شكلت مراجع اساسية لاي دراسة تتناول الصراع الهندي - الباكستاني ومشكلة كشمير، فشكل كتاب Danger in Kashmir مرجعاً رئيساً وذلك لان مؤلفه Josef Korbel كان رئيساً للجنة الامم المتحدة للهند والباكستان (يونسب) للحقبة حزيران - تشرين الاول ١٩٤٨، التي عملت للوساطة بين الهند والباكستان للحقبة ١٩٤٨ - ١٩٤٩، لذا فان كتابه يشكل وثيقة هامة على مستوى عمل اللجنة، فضلاً عن دقة معلوماته المتعلقة بالصراع الهندي الباكستاني، التي استقاها من مجموعة وثائق اطلعت عليها اللجنة، وشكل الكتاب الموسوم Two Nation and Kashmir مؤلفه Lord Birwodd اهمية خاصة، وذلك لكون

مؤلفة خبيراً في شؤون القارة الهندية، اذ انه كان فيلد مارشال في جيش الهند البريطانية قبل عام ١٩٤٧، لذا كانت معلوماته كتابه مستقاة من الضباط الكبار للدولتين، لعلاقاته بهم كونهم كانوا زملاء في جيش واحد، كما ان المؤلف حاول ان يكون حيادياً في كتابه، الا ان الباحث تعامل بحذر مع الكتاب وذلك لمحاولة المؤلف تنزيه بريطانيا عن مقاصد سياساتها، وهذا امر طبيعي لكون المؤلف ضابطاً بريطانياً.

وشكل كتاب الصحفي البريطاني Ian Stephens الموسوم بـ (Pakistan)، مرجعاً هاماً، وذلك لان الكاتب كان من الصحفيين المشهورين في الهند البريطانية، وله علاقات متشعبة مع كبار الضباط المسؤولين البريطانيين، ومن كتب المذكرات التي افاد منها البحث كان الكتاب الموسوم بـ Mission with Mountbatten لمؤلفه Compbell Johnson، وتكمن اهمية الكتاب في ان مؤلفه كان ملحقاً صحفياً لنائب الملك، وفيما بعد الحاكم العام للهند مونتيباتن، فانفرد بسرد وقائع اللقاءات التي عقدها مونتيباتن والتي لم تدون وقائعها في وثائق، ولعل من اهم هذه اللقاءات لقاء مونتيباتن بمهراجا كشمير في تموز ١٩٤٧، اذ انه يعد المصدر الوحيد الذي نشر وقائع هذا اللقاء، ومع هذا كان الحذر ضروري للتعامل مع معلومات هذا الكتاب لان المؤلف كان يحاول ان ينزه مونتيباتن من أي خطأ او نوايا غير محايدة. وافاد الباحث من كتاب (Kashmir) لمؤلفه البريطاني Frencis Youndhusband وتكمن اهمية الكتاب في انه مطبوع عام ١٩١٧،

ومن ثم فان معلوماته تتسم بالموضوعية الى حد ما، نتيجة لعدم تأثر المؤلف بمؤثرات الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير، وشكل كتاب The Emergence of Pakistan، مؤلفه Choudhri Muhammad Ali اهمية كبيرة، اذ ان المؤلف كان على صلة مباشرة بالاحداث، لانه كان يشغل منصب السكرتير العام للحكومة الباكستانية عام ١٩٤٧، وكان كتابه

على العموم يعكس وجهة النظر الباكستانية. اما كتاب المؤلف الهندي Gupta Sisar الموسوم Kashmir, study in India-Pakistan Relations، فهو من الكتب الاساسية التي عكست وجهة نظر الهند، وتضمن معلومات مهمة استند بها إلى مصادر عدة لم يتسنى للباحث الاطلاع عليها. وافاد البحث بصورة كبيرة من كتاب Norman The United States and India and Pakistan، مؤلفه Brown، وتكمن اهمية الكتاب في ان مؤلفه كان يعمل ضمن جهاز المخابرات الأميركي في مكتب الخدمة الاستراتيجية ابان الحرب العالمية الثانية، وان المؤلف حاول في كتابه ان يجري مسحاً شاملاً للتاريخ السياسي الحديث والمعاصر لشبه القارة الهندية ليكون الكتاب مرشداً يستند اليه المهتمون الأميركيون باوضاع شبه القارة الهندية، وقد كانت محاولة المؤلف في تبني رؤية موضوعية لا تميل إلى جانب احد الاطراف المتصارعة واضحة للقارئ.

اما الكتب العربية والمعرية فانها شكلت رافداً اخر استقى منها الباحث معلوماته على الرغم من قلة ما ضمته من هذه المعلومات، باستثناء كتابي (كشمير، ميراث متنازع عليه ١٨٤٦ - ١٩٩٠)، مؤلفه البريطاني والخبير في الشؤون الكشميرية الاستر لامب. وكتاب (الحركة التحررية في كشمير). من اصدارات حكومة ازاد كشمير. وتكمن اهمية الكتاب الاول في اعتماده مؤلفه على عدد كبير من المصادر والوثائق لا سيما الوثائق البريطانية منها التي لم تمر الا سنوات قليلة على نشرها، لقد افاد البحث من هذا الكتاب بصورة اساسية في تزوده بمعلومات عن الحركة الوطنية الكشميرية وثورة البونش، وتكمن اهمية الكتاب الثاني في انفراده بمعلومات مفصلة عن الحركة الوطنية الكشميرية في حقبة ما قبل عام ١٩٤٧.

الفصل الاول
الجدور التاريخية
للصراع الهندي - الباكستاني

مدخل

المبحث الأول / الجدور التاريخية للصراع في الهند البريطانية
المبحث الثاني / الجدور التاريخية للصراع في كشمير

مدخل

كانت شبه القارة الهندية مقسمة إلى قسمين سياسيين رئيسيين هما الهند البريطانية^(١) وهي الأراضي التي كانت تدار بصورة مباشرة من البريطانيين عبر نائب الملك يشرف على شؤونها الداخلية والخارجية، ويرتبط بالحكومة البريطانية من خلال وزارة الهند، وسيدرس المبحث الأول جذور الصراع الهندي الباكستاني فيها، أما القسم الثاني فهو الولايات الاميرية وهي كيانات تأخذ طابع الحكم الذاتي مع مظهر مستقل، وتدار شؤونها الداخلية من امراء يتوارثون الحكم فيها، أما شؤونها الخارجية، والدفاع، والمواصلات، فكانت تدار من قبل الحكومة البريطانية عبر اتفاقات ثنائية منفردة، ويبلغ عدد هذه الولايات ٥٦٥ ولاية تقريبا (وبعض المصادر تعدد ٥٦٢، ٥٨٤) تنتشر على مختلف اجزاء شبه القارة الهندية، وتشغل مساحتها ما نسبته (٤٥٪) من مساحة شبه القارة، ويبلغ مجموع سكانها (٩٩) مليون نسمة^(٢)، وكانت الولايات الاميرية مقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: أولاً، ولايات كبيرة تتمتع بسلطات قضائية وتشريعية مستقلة، ومفوضة بشكل كبير في ادارة امور ولاياتها الداخلية. ويصل عدد هذه الولايات إلى ١٤٠ ولاية. ومن هذه الولايات على سبيل المثال ولاية كشمير^(٣)، وولاية حيدر آباد.

(١) مصطلح الهند البريطانية يستخدم هنا للدلالة على شبه القارة الهندية في حقبة السيطرة البريطانية المباشرة عليها (١٨٥٧-١٩٤٧)، وقد اطلق هذا الاسم على شبه القارة الهندية لتمييزها عن (الهند الصينية) التي هي الآن فيتنام وكمبوديا التي كانت تحت سيطرة فرنسا، و(الهند الشرقية) التي هي الآن اندونيسيا، اكانت تحت سيطرة هولندا، وان هذه التسميات للمستعمرات الفرنسية والهولندية ليس بسبب وجود علاقة جغرافية او سياسية لها بالهند، بل تشبها بثروة الهند وغناها من المعادن والاشخاب والتوابل ومصادر الثروة الطبيعية الاخرى.

ياسين، عبد الملوك احمد، لماذا باكستان؟ والى اين؟، مجلة المنار، العدد ٤٦، السنة الرابعة، تشرين الاول، (پارس، ١٩٨٨)، ص ٨٢.

(٢) Birdwood, Lord, Two Nation and Kashmir, Robert Hale Limited, (London, 1956), P.39.

(٣) الاسم الرسمي للولاية هو (ولاية جامو وكشمير)، لكننا استخدمنا مصطلح (كشمير) للدلالة على كل ولاية جامو وكشمير للاختصار وتجنبنا للتكرار ومصطلح (وادي كشمير) للدلالة على اقليم وادي كشمير فقط.

ثانياً. ولايات تمارس فيها الادارة البريطانية بعض التدابير الخاصة على ادارتها الداخلية، وبموجب بعض المعاهدات الثنائية والتي تختلف من ولاية لأخرى، ويصل عدد هذه الولايات ايضا إلى حوالي ١٤٠ ولاية ومن بين هذه الولايات ولاية جوناغاد (Junagadh).

ثالثاً. اما الولايات الاخرى فهي ولايات صغيرة تمثل مجرد ملكيات للأرض تملك فيها حقوقا حكومية محدودة للغاية.

واي كانت، حجم الولاية الاميرية، فان كل الولايات الاميرية الهندية منفصلة سياسيا وادارياً وبصورة تامة عن الهند البريطانية وولائها يكون للتاج البريطاني مباشرة^(١).

وسيدرس المبحث الثاني جذور الصراع في ولاية كشمير مع اعطاء لمحة عن اهميتها الجغرافية والاقتصادية.

(٢) لامب، الاستر، كشمير ميراث متنازع عليه ١٨٤٦-١٩٩٠. ترجمته سهيل زكار، (دمشق، ١٩٩٢)، ص ٢٧.

المبحث الاول

الجدور التاريخية للصراع الهندي الباكستاني في الهند البريطانية

المرحلة الاولى / نشأة الصراع الهندوسي - الاسلامي والدور البريطاني فيه

دخل الإسلام الهند في القرن الثامن الميلادي، وذلك عندما تمكن محمد بن القاسم الثقفي من فتح بلاد السند في عام ٧١١م^(١). وقد كان الهنود على معرفة بالاسلام منذ انتشاره في شبه الجزيرة العربية من خلال العلاقات التجارية الوطيدة بين شبه القارة الهندية والبلاد العربية، اذ ادت هذه العلاقات دورا ملموسا في نشر الاسلام^(٢)، ونتيجة لتعدد مصادر نشر الاسلام تركز تواجد المسلمين في مناطق متباعدة، فشكّلوا اكثرية في المناطق الشمالية الغربية، والشمالية الشرقية من شبه القارة الهندية واطلية في اجزائها الاخرى^(٣).

وطيلة ثمانية قرون ونصف امتدت منذ القرن الحادي عشر، وحتى منتصف القرن التاسع عشر. تمكن المسلمون من حكم الهند. فدخلت في هذه الحقبة اعداد كبيرة من الهندوس إلى الاسلام، ايمانا به، او رغبة في التخلص من المنزلة

(١) للتوسع عن فتوحات المسلمين في الهند ينظر:

التمر، عبد المنعم: تاريخ الاسلام في الهند، ط١، دار العهد الجديد، (مصر، ١٩٥٩)، ص ٧١ وما بعدها؛ والحسين، عبد الحي: الهند في العصر الاسلامي، دار المعارف العثمانية، (حيدرآباد، ١٩٧٢) ص ١٣٠ وما بعدها؛ وحقي، احسان: باكستان ماضيها وحاضرها، ط١، دار النفائس، (بيروت، ١٩٧٢)، ص ٤١ وما بعدها.

(٢) للتوسع عن العلاقات التجارية بين الهنود والعرب ينظر:

احمد، حامد: هكذا دخل الاسلام دولتي، ط١، دار مكتبة الهلال، (بيروت، ١٩٨١)، ص ٢٠-٢٤؛ والهند، حكومة: الكتاب السنوي ١٩٦٦، مكتب استعلامات الهند، ص ٥٩-٦١.

(٣) باكستان والمؤامرة الدولية، مجلة الفكر الاسلامي، العدد ١، كانون الثاني، (بيروت، ١٩٧٢) ص

الاجتماعية المتدنية التي وضعتهم فيها الديانة الهندوسية وهم (المنبوذون)^(١)، او للتخلص من الجزية التي تفرض على غير المسلم، او بهدف الحصول على المناصب في الادارة الاسلامية^(٢)، وبهذا فان الاسلام انتشر في الهند عبر تغير المعتقد وليس الهجرة^(٣).

اخذ المسلمون والهندوس بالتعايش السلمي منذ القرن السادس عشر ابان حقبة حكم السلطان المغولي اكبر (١٥٥٦ - ١٦٠٥) م^(٤)، الذي انتهج سياسة لا تميزية بين فئات وطوائف الشعب الهندي ووفر الحرية الدينية والمساواة لكل الاديان الموجودة في الهند^(٥).

وعلى الرغم من ان الاقلية المسلمة قد ظلت محافظة على بعض التقاليد الهندوسية التي مكنتها من التعايش مع الاغلبية الهندوسية الا انها لم تصل إلى حد الاندماج فيها بل ظلت تتميز عنها بعقيدة ذات خصائص اقتصادية واجتماعية

(١) تقسم العقيدة الهندوسية مجتمعيها إلى أربع طبقات رئيسية. هي من الأعلى إلى الأدنى. طبقة البراهمة (Brahma) وتشمل كهنة المعابد واليانديت، وطبقة المقاتلين (Kshattriya)، وطبقة الفلاحين (Vaisyus) وتشمل الفلاحين وملاك الاراضي الزراعية، وطبقة الشودرا (Sudra) وهم الخدم والاتباع. وتقف في سلم الطبقات طبقة المنبوذين (Pariah). وتعد العقيدة الهندوسية الطبقة الأخيرة دون الجنس البشري لذا فهي محرومة من أية حقوق اجتماعية. وللتوسع في اوضاع هذه الطبقة يراجع:

علي، محمد جواد: النظام السياسي في الهند، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (بغداد، ١٩٨٦)، ص ١١-١٤؛ وثابت، محمد: جولة في ربوع آسيا، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، د. ت)، ص ٥٩-٦٤.

(٢) جوهر، حسن محمد، ومحمد مرسى ابو الليل، باكستان، ط٢، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ١١.
Spear, Perciral, India, Pakistan and the west, Forth Edition, Oxford university press, (London, 1949), PP. 82-83.

(٣) Brown, W. Norman, The united state and India and Pakistan, Harvard University press, (Massachusetts, 1963), P. 137.

(٤) للتوسع عن سياسة اكبر، ينظر:
نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ الشعوب الاسلامية في العصر الحديث، ج١، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٧١)، ص ٢٥١-٣٦٩.

(٥) Ganguly, Mridula, Indian culture, An Interdiction, in Facets of Indian Culture, Editor Kalpona Rajaram, Revised and Enlarged Edition, (New Delhi, 1996), P. 12.

خاصة^(١)، وبقي العامل الديني يؤثر مؤثرا سلبيا على تعايش المجتمعين اذ "يعبد الهندوس الاصنام ويكرهها المسلمون، ويقدس الهندوس البقرة ويأكلها المسلمون"^(٢). لذلك شهد الصراع بين هذين الاتجاهين العقائديين صورا متعددة، تحت تأثير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة^(٣).

وبناءً على ما تقدم تغير مجرى التطور التاريخي للعلاقات الهندوسية-الإسلامية بعد امتداد وتغلغل السيطرة البريطانية في الهند ومنذ عهد سيطرة شركة الهند الشرقية البريطانية British East India of Company (١٧٨٤-١٨٥٧م)^(٤).

فعلى الرغم من ان البريطانيين خلال هذه الحقبة لم يتعرضوا كثيرا للعقائد الدينية والتقاليد والعادات الاجتماعية، الا عندما تتعارض تلك العادات والتقاليد مع مصالحهم في الهند^(٥)، مثل تغييرهم للقوانين الاسلامية، وطرد القضاة المسلمين من وظائفهم وتعين قضاة بريطانيين يمارسون القضاء على اساس من قوانين تخدم مصالح الشركة بدلاً من احكام الشريعة الاسلامية^(٦)، الا ان التغيرات التي

(١) حزين. سليمان، الهند بين الوحدة والتقسيم، مجلة الكتاب المصري، السنة الثالثة، مجلد ٧، العدد ٢٥، تشرين الاول، (القاهرة، ١٩٤٧). ص ٢١-٤١؛ وورسلي. بيتر، العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب، منشورات وزارة الثقافة والسياسة والارشاد القومي، (دمشق، ١٩٦٨)، ص ٥١.
(٢) Sharma, T. L., *Hindn - Muslim Relations in All- India politics 1913-1925*, B. R. Publishing corporation, (Delhi, 1987), P. 15.

(٣) بالمر، نورمان، النظام السياسي في الهند، ترجمة وتقديم فتح الله الخطيب، مكتبة الانجلو-مصرية (القاهرة، ١٩٦٥)، ص ٤٣.

(٤) شركة الهند الشرقية الانكليزية تأسست عام ١٦٠٠ بمرسوم من الملكة اليزابيث لتتولى ممارسة التجارة مع الشرق، وزودت الشركة بصلاحيات وسلطات واسعة مكنتها من حكم مناطق مختلفة من الشرق بصورة غير مباشرة، لمزيد من التوسع عن الشركة ودورها في الشرق ينظر، النجار، مصطفى عبد القادر، شركة الهند الشرقية ملامحها وابرز سماتها بالخليج العربي ١٦٠٠-١٨٥٨، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٥، السنة الرابعة، تموز (الكويت، ١٩٧٨)، ص ١٠٢ وما بعدها؛ القيسي، محمود عبد الواحد محمود، النشاط السياسي والتجاري لشركة الهند الشرقية ١٦٠٠ - ١٦٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٢.

(٥) Spear, Op. Cit., PP. 124-127.

(٦) النمر، عبد المنعم، المصدر السابق، ص ٤٠٥.

استحدثها البريطانيون في الهند في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
احدثت تخلخلاً في ميزان القوى بين الطائفتين، فكان من نتائجه احياء اسس
الصراع بينهما^(١).

تلاءم الهندوس مع هذه التغيرات بينما ناوأها ونأى عنها المسلمون الذين
رفضوا - وهم اصحاب الحكم - التعاون مع البريطانيين الساعين للقضاء على
حكمهم، وفي الوقت نفسه عمل البريطانيون على اعادة توزيع الاعمال المختلفة في
البلاد بما يتلاءم مع المناطق ذات الاغلبية الهندوسية^(٢).

وشكل عام ١٨٥٧ نقطة تحول كبيرة في مجرى امتداد السيطرة البريطانية
من جهة والعلاقات الهندوسية الاسلامية من جهة اخرى^(٣). فقد واجه البريطانيون
اول رد فعل ثوري مشترك بين الهندوس والمسلمين للتصدي لهم^(٤) كان على اثر فشله
نقل ادارة الحكم في الهند من شركة الهند الشرقية البريطانية الى الارتباط بالتاج
البريطاني لديرها عبر نائب للملك^(٥). ونتيجة لما ادركه البريطانيون من الاثر
الخطير على وجودهم في الهند في حالة الاتفاق بين المسلمين والهندوس وهو ما لمسوه
خلال ثورة ١٨٥٧، لجأت الادارة البريطانية الجديدة الى اتباع السياسة الاستعمارية
التقليدية (فرق تسد) هذه السياسة التي سبق وان اقترحها احد ضباط جيش شركة
الهند الشرقية البريطانية الليفانتيث كولونيل كوك عام ١٨٢١ عندما قال "فرق

(١) Ali, Choudhri Mohammed, *The Emergence of Pakistan*, (Lahore, 1973), P. 35.

(٢) السعيد، امينة، *مشاهداتي في الهند*، دار المعارف، (مصر، ١٩٤٦)، ص ١٢٣-١٢٤.

(٣) Brown, James, D., *The History of Islam in India*, Vol. 3., *The Muslim world*, vol.39, No. 3, July 1949, P. 181.

(٤) للتوسع في ثورة ١٨٥٧، ينظر:

كبير، همايون: *ثورة الهند عام ١٨٥٧*، مجلة ثقافة الهند، العدد ٤، ديسمبر كانون الثاني ١٩٥٨، ص

١٠ وما بعدها؛ غنيم، عادل حسن، وعبد الرحمن عبد الرحيم، *تاريخ الهند الحديث*، دارالكتاب

الجامعي، (القاهرة، ١٩٨٤)، ص ١٢٩-١٤٨.

(٥) Government of India Act 1858, in Dobbin, Christine E., *Basic Documents in the Development of Modern India and Pakistan*, Van Nostr and relahold company, (London, 1970), PP. 18-19.

تسد يجب ان تكون نبراسا لنا في ادارتنا للهند^(١)؛ وأكد عليها الساسة والعسكريون البريطانيون بعد عام ١٨٥٧، فنجد على سبيل المثال وزير الدولة لشؤون الهند السير شارلز رود يوصي نائب الملك لورد الكن في ١٩ ايار ١٨٦٢ في كيفية التنظيم العسكري للجيش في الهند اذ قال "ابق على فرق السيخ في البنجاب فيكونون مستعدين للعمل ضد السيخ ولا تنس ان العداء الطبيعي بين الاجناس هو عنصر كبير لقوتنا فاذا اتحدت الهند ضدنا فإلى أي مدى نستطيع البقاء هناك"^(٢). اما روز القائد العام للجيش الهندي آنذاك فقد قال بدوره "لن يمهل سكان الهند اية فرصة ملائمة للتخلص من القيد الذي يطوق اعناقهم، لقد حافظنا على وجودنا من خلال ضرب اقسام الهند ببعضها، ويجب ان نستمر هكذا، وعلينا ان نبذل الجهد لمنع بذور المشاعر العامة المشتركة ان العداء الطبيعي بين الاجناس الهندية عامل مهم لاستمرار الهيمنة البريطانية، لذا يجب العمل على استمرار الروح الانفصالية متأججة على الدوام"^(٣). وكتب المعلق السياسي البريطاني سيكي J. R. seeky "لقد رأيت كيفية تم القضاء على (العصيان) عبر اجراء عظيم وهو تأليب الاجناس الهندية ضد بعضها البعض وطالما يمكننا القيام بذلك فان حكم الهند من بريطانيا يصبح ممكناً، ولا شك فيه او عجب ولكن اذا تغيرت الامور وتوحد الشعب في قومية واحدة فاننا لا اقول اننا يجب ان نخشى على إمبراطوريتنا، بل اقول علينا ان نتوقف حالاً عن الشعور بأي أمل تجاه تلك الإمبراطورية"^(٤).

ووفقاً للتصور السياسي البريطاني اعلاه، وعلى الرغم من ان ثورة ١٨٥٧ كانت عملاً اشترك فيه الهندوس والمسلمين، لكن بريطانيا حملت المسلمين وحدهم مسؤولية الثورة فسلطت وطأة قمعها على كاهل المسلمين، واخذت الادارة

(١) موداك، مانوراما، الهند شعبها وارضها، ترجمته العميد عبد الفتاح ابراهيم، (القاهرة، ١٩٦٤)، ص ١٥٣.

(٢) الاحيائي، تاييف محمد، الادارة البريطانية في الهند (١٨٥٨-١٩٠٥)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٩٧، ص ٢٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٤) Sharma, Op. Cit., P. 9.

البريطانية تعمل على تقريب الهندوس إليها، هذه السياسة التي كانت متبعة قبل الثورة، لكنها أخذت تتبع على نطاق اوسع بعدها، اذ امتص نمو الخدمات المدنية ومعاهد الادارة، الكفاءات الهندوسية، وفي الاعمال التي كان المسلمون يسيطرون عليها قبل الحكم البريطاني^(١).

وتعزيزاً لهذه السياسة اتجهت الادارة البريطانية إلى اضعاف المسلمين اقتصادياً واجتماعياً من خلال سياسة الاقراض^(٢)، وحرمانهم من الوظائف^(٣)، ووضع العراقيين امام تجارتهم، ونشر الامية بينهم^(٤)، فكان من نتيجة هذه السياسة ان فقد المسلمون ٩٥% من اراضيهم، وعدم تعلمهم اللغة الانكليزية التي اصبحت اللغة الرسمية للدولة، وهكذا وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان المجتمع الاسلامي يشكل القسم الخاسر، وفقدت الطبقة الوسطى الاسلامية مكانتها التي حلت محلها طبقة هندوسية ناشئة^(٥).

لم يكتف البريطانيون باثارة اسباب الصراع بين الجيل المعاصر آنذاك من الهندوس والمسلمين، بل انهم عملوا على غرس بذور التعصب الطائفي في نفوس الناشئة الهنود، من خلال اعادة كتابة تاريخ الحكم الاسلامي في الهند، وبصورة تكفل تشويهه والتركيز على النقاط السوداء التي تتعلق بالطائفية في ذلك الحكم^(٦).

(١) نهرو، جواهر لال: من السجن الى الرئاسة، ط ١، ترجمة ونشر دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٥٩)، ص ٢٢٧-٢٢٨؛ ونهرو، جواهر لال: قصّة حياتي، ترجمة مروان الجابري، ط ٢، المكتب التجاري، (بيروت، ١٩٥٩)، ص ٤٤٥.

(٢) الساداتي، احمد محمود: تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، ج ٢، وزارة التربية والتعليم، (مصر، د. ت.)، ص ٢٩٧.

(٣) عنايت الله، انور محمد علي جناح، ترجمة بتصرف سعد ابو دية، السفارة الباكستانية، (عمان، ١٩٨٥)، ص ٢٩.

(٤) الساداتي، احمد محمود: المصدر السابق، ص ٩٧؛ السعيد، امينة، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٥) Brown, W., Op. Cit. PP.139-140.

(٦) النمر، عبد المنعم، كفاح المسلمين في تحرير الهند، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مصر، ١٩٩٠)، ص ٤٨-٤٩.

وهكذا يظهر واضحاً ان المسلمين لم يعانون من الاستعمار السياسي فحسب، بل من استعمار ثقافي واقتصادي واجتماعي^(١)، تحول المسلمون في ظله من "السيادة المتباهية إلى أقلية مزمجرة"^(٢).

لقد تعاون البريطانيون والهندوس على تنفيذ هذه السياسة التمييزية، فبرر البريطانيون سياستهم هذه على انها سياسة وقائية تهدف إلى التصدي إلى جهود المسلمين لاستعادة حكمهم في الهند^(٣)، اما الهندوس فعلى الرغم من انهم كانوا اغلبية لكنهم ظلوا يخشون تصاعد قوة المسلمين الامر الذي قد يؤدي إلى استعادة الحكم الذي عاش الهندوس ولقرون عدة ماضية تحت ظله^(٤).

وكرد فعل على هذه الاوضاع، برز في القرن التاسع عشر في الجانب الاسلامي تياران، تبنى الاول رؤية محافظة تدعو إلى استمرار المسلمين في مناوأة الثقافة الغربية الوافدة، وعدم التعامل مع الادارة البريطانية، للحفاظ على نقاء الهوية الاسلامية، وتبنى هذه الرؤية علماء الدين الذين اسسوا معهد (ديو بند) للتعليم الديني ليكون مركزاً لث هذه الرؤية^(٥). عبر هذا التيار عن الانتكاسة النفسية التي تعرض لها المسلمون بسبب سقوط الحكم الاسلامي في الهند، وهو يلتقي في نتائجه بصورة غير مقصودة مع اغراض السياسة البريطانية في ايجاد اكبر قدر ممكن من الفارقة بين فئات الشعب الهندي^(٦).

اما التيار الثاني، فتبنى رؤية تدعو للانفتاح على الثقافة الوافدة، اذ رأى ان اعادة التوازن الاجتماعي بين المسلمين والهندوس، لا يمكن تحقيقه الا من خلال تحسين علاقة المسلمين بالبريطانيين، ورفع المستوى الثقافي لهم، وقد قاد هذا التيار

(١) الندوي، ابو الحسن علي الحسيني، القادياني والقاديانيّة، دراسة وتحليل، ط٣، الدار السعودية للنشر والتوزيع، (جدة، ١٩٦٧)، ص ١٩.

(٢) Brines, Russell, *The Indo- Pakistan Conflict*, Palmall Press, (London, 1968) P. 22.

(٣) Sharma, Op. Cit., PP. 10-11.

(٤) Brown, Op. Cit., P. 130.

(٥) Weeks, Richard R., *Pakistan Birth and Growth of Muslim Nation*, P. Van Nostra and company, (New York, 1964), PP. 73-74.

(٦) Brown, W., Op. Cit., P. 130.

السيد احمد خان (١٨١٧ - ١٨٩٩) الذي اسس الكلية الشرقية الانكليزية المحمدية في عليكرة التي عرفت فيما بعد بـ (كلية عليكرة)، لتعليم المسلمين ولوضع رؤيا النظرية موضع التطبيق، وهو اول من نادى بـ (نظرية الأمتين) التي تقول ان الهند تتكون من امتين رئيسيتين هما الامة الهندوسية، والامة الاسلامية، إذ كتب السيد احمد خان معبرا عن هذه الرؤية "والآن، افترض ان كل الانكليز .. سيغادرون الهند فمن سيكون آنذاك حاكما للهند؟ هل من الممكن في تلك الظروف ان تجلس أمتان وهما الاسلامية والهندوسية على العرش نفسه وتبقيا متساويتين في السلطة؟ بالطبع لا يمكن ذلك فمن الضروري ان تسيطر احدهما على الاخرى وتهزمها، وان الامل ببقائهما متساويتين في السلطة هو الرغبة في المستحيل وهذا ما لا يمكن ادراكه"^(١).

دعمت الادارة البريطانية هذا التيار لانه دعا للتعاون معها، وهو بالضرورة سيسهل عليها عملية الادارة في الهند، هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان مساندتها له سيؤدي إلى تصادم هذا التيار مع التيار الاسلامي المحافظ، فضلا عن تصادمه مع الهندوس، وهذا يتماشى مع سياسة فرق تسد التي اتبعوها في الهند^(٢).

اثمرت جهود التيار الثاني في احداث تبدل ملموس في المعادلة الاجتماعية بين المسلمين والهندوس. وذلك ببناء جيل مثقف من المسلمين. لعب دورا مؤثرا في المشاركة في الحركة الوطنية الهندية في مراحل لاحقة^(٣).

وعلى مستوى الجانب الهندوسي، ظهرت خلال القرن التاسع عشر، عدة حركات اصلاحية في العقيدة الهندوسية، حركات تهدف إلى حماية بعض الحقوق الدينية الهندوسية، ومن ابرز هذه الحركات حركة البراهما سماج (Brahma Smaj) التي اسسها رام موهان روي (Ram Mohan Roy) عام ١٨٢٨،

(١) لتوسع في مبادئ هذا التيار، ينظر:

Weeks, Op. Cit, PP. 70-75.

(٢) حقي، احسان، تاريخ شبه الجزيرة الهندية الباكستانية، ط١، مؤسسة الرسال (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٢٥٩.

(٣) الندوي، ابو الحسن علي الحسن؛ موقف العالم الاسلامي تجاه الحضارة الغربية، المجمع الاسلامي العلمي، ندوة العلماء، (لكنو، ١٩٦٢)، ص ٤٨.

وهي حركة اصلاحية دعت إلى مجموعة اصلاحات دينية واجتماعية، فضلاً عن دعوتها إلى احياء الثقافة الهندية ومعطياتها الحضارية، وقد ادت هذه الحركة دوراً هاماً في ظهور الحركة الوطنية الهندية الحديثة^(١).

وفي بومباي اسس دياناند ساراسوتي (١٨٢٤ - ١٨٨٣) عام ١٨٥٧ حركة اريا سماج (Ary Smaj)، التي كانت فكرتها الاساسية هي العودة إلى (الفيدا)^(٢)، والعمل على طرد المسلمين والمسيحيين من الهند، ودعوة الهندوس الذين تركوا الهندوسية واعتنقوا ديانة أخرى للعودة إلى عقيدتهم الاولى؛ واخذت الحركة تنفذ اهدافها من خلال (شدي، Shudi) التي تعني اجبار المسلمين والمسيحيين الذين هم من اصل هندوسي على الارتداد إلى الهندوسية؛ وهذه الحركة عدت الهندوسية جزءاً من التراث القومي للهند، لذا يجب احيائها، وهذا يعني انها كانت توحى بقومية دينية^(٣).

لقد ادت حركات الاحياء الهندية، والثقافة الغربية في الهند، والتغيرات الاقتصادية والثقافية والادارية التي استحدثت في المجتمع الهندي، ونشوء طبقات اجتماعية جديدة، وبالذات الطبقة الوسطى التجارية والمهنية المثقفة، إلى نمو الاحساس القومي، وتنامي المطالب الوطنية^(٤). فانتبعت الادارة البريطانية إلى اثر هذه التطورات على وجودها في الهند. وعملت على اخذ زمام المبادرة، باحتواء الحركة

(١) حاطوم، نور الدين، دراسات مقارنة في القوميات الالمانية والايطالية والامريكية والهندية، معهد البحوث الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، (القاهرة ١٩٦٦)، ص ١٨٥؛ وورسلي، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٢) الفيد (Vada) هو الكتاب المقدس عند الهندوس، مكتوب باللغة السنسكريتية، وهو عبارة عن اربع مجموعات من الترانيم الدينية (الريج Ri، ياجو Yajoi وسامو Samo وأثار Athar)، لتوسع ينظر؛

شلي، احمد، اديان الهند الكبرى، مكتبة النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٧٦)، ص ٤٢.

(٣) حاطوم، نور الدين، المصدر السابق، ص ١٨٦؛ وحقي، احسان، تاريخ شبه الجزيرة الهندية الباكستانية، ص ٢٦٢.

(٤) حسين، ليلى ياسين، حزب المؤتمر الوطني الهندي ١٩١٩-١٩٢٠، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٨٤، ص ١٤.

الوطنية الهندية الناشئة، وتوجيهها الوجهة التي لا تتعارض مع المصالح البريطانية في الهند، فأسست حزب المؤتمر الوطني عام ١٨٨٥^(١)، من خلال توجيهها لنخبة منتقاة من رجال الفئات العليا المتعلمة في الهند، ليشكل تأسيسه بداية نمو الحركة القومية الهندية^(٢).

حاول المؤتمر منذ نشأته ان يكون ممثلاً لكل الطوائف الهندية^(٣)، لذا فان عضوية المسلمين فيه، اصبحت محل خلاف بين المسلمين انفسهم الذين انقسموا إلى فريقين^(٤)، الاول أيد اشتراك المسلمين في المؤتمر، إذ رأى ان توحيد الجهود ضمن المؤتمر، سيؤدي إلى تحقيق مصلحة وطنية عليا، وقد قاد هذه الرؤية مجموعة من علماء الدين المسلمين منهم الشيخ عبد القادر الدهيناوي، ومولانا الرشيد احمد الكنكريه ومولانا محمود الحسن^(٥)، اما الفريق الثاني والذي قاد رؤيته السيد احمد خان، فكان ينظر إلى المؤتمر نظرة ريبة، ويجد في أغليبيته الهندوسية ناقوس خطر يحذرهم، من انه في المستقبل سيؤدي إلى اقامة حكم هندوسي، يلغى فيه وجود المسلمين، او على الأقل تهضم فيه حقوقهم^(٦). وتعاون البريطانيون مع السيد احمد خان في تشكيل جمعيات عديدة هدفها التأثير على المسلمين لمنعهم من الانضمام إلى المؤتمر^(٧)، ولقد كان البريطانيون يهدفون إلى تغذية الميول القائلة بان القومية تتبع الدين^(٨).

(١) للتوسع في الدور البريطاني في تأسيس المؤتمر، ينظر:-

Chopba, P. N., and M.L. Bhargary Ramgopal, A Century of Indian National Congress (1885-1985), (Delhi, 1985) PP. 2-12.

(٢) Brown, W., Op. Cit., P.73

(٣) محمد، فاضل زكي: السياسة الخارجية وإبهاذا في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، (بغداد، ١٩٧٥)، ص ٢٩٠.

(٤) واخها هان، ج. ن. س. - تقديم الهند، ترجمة عبد الحق بن شجاعت علي، ط٢، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، (نيودلهي، ١٩٨٢)، ص ٨١.

(٥) النمر، عبد المنعم، كفاح المسلمين، ص ٥٢.

(٦) العقاد، عباس محمود، القائد الاعظم محمد علي جناح، دار الهلال، (مصر، د.ت)، ص ٢٥.

(٧) من هذه الجمعيات (جمعيات ابناء الوطن) و(جمعية الهنود الوطنيين) و(الجماعة المحمدية الانكليزية) و(جماعة الدفاع المحمدية الانكليزية الشرقية لعموم الهند) وغيرها، النمر، عبد المنعم، كفاح المسلمين، ص ٥٢-٥٤.

(٨) Brown, W. Op. Cit., P.74

وفي مطلع القرن العشرين، برز في المؤتمر تغير في بنيته واتجاهاته، إذ برز فيه تياران متميزان هما التيار المعتدل، والتيار الراديكالي، ونتيجة لتأثير التيار الثاني أخذ المؤتمر يعبر عن اتجاهات انتقادية لسياسة الادارة البريطانية في الهند^(١)، الامر الذي دفع الادارة البريطانية إلى توسيع سياستها الطائفية، فقرر اللورد كرزون (Lord Curzon) نائب الملك في عام ١٩٠٥، وتحت ذريعة الصعوبات الادارية في اقليم البنغال بسبب كبر حجم الاقليم، إلى تقسيمه إلى قسمين، الاول شرقي ذو اغلبية اسلامية، اما الثاني فهو غربي ذو اغلبية هندوسية^(٢)، الا ان التعبير الحقيقي لهدف الادارة البريطانية من هذا الاجراء هو ما عبرت عنه صحيفة (ستيسمان) الناطقة بلسان الادارة البريطانية حينما كتبت "ان المقصود به (تقسيم البنغال) هو تدريب قوة اسلامية في شرق البنغال، يرجى ان تكبح تلك القوة المتزايدة في زمرة المتعلمين البرهميين"^(٣).

رد الفعل الاسلامي على التقسيم، انقسم بدوره على نفسه، فبينما عبر قطاع اسلامي عن اغتباطه لهذا الاجراء، ورأى فيه "تحرير اقتصادي واجتماعي من سيطرة الهندوس"^(٤)، رفض قطاع اخر بزعامة محمد علي جناح هذا الاجراء ومبرر رفضه ان التقسيم مبني على اسس طائفية^(٥).

اما الهندوس فعدوا يوم التقسيم يوم حداد وطني وعملاً يهدف إلى "تدمير وحدتهم الدينية وازالة تماسكهم القوي"^(٦)، وقاموا هذا الاجراء من خلال حركة مقاطعة للبضائع والمؤسسات الحكومية، فضلاً عن قيامهم باعمال تفجيرات واسعة ضد المصالح البريطانية في الهند^(٧)، وكان ابرز المتزعمين لهذه الحركة هو تيلاك

(١) عودة، محمد، الحزب والجيش في الهند، مجلة الكتاب، العدد ٤٢، ايلول، (القاهرة، ١٩٦٤)، ص ٢٨-٢٩.

(٢) للتوسع ينظر: Fraser, Lovant, India under Curzon and after, (London, 1912), P. 382.

(٣) العقاد، عباس محمود، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٤) Weeks, Op. Cit., P.96.

(٥) حقي، احسان، محمد علي جناح يائي باكستان حياته وسياسته، دار الفكر، (دمشق، د. ت)، ص ٣٢.

(٦) Brown, W. Op. Cit., P. 78.

(٧) Brines, Op. Cit., P. 23.

P. L. Tilak (١٨٥٦ - ١٩٢٠) الذي ادى دوراً بارزاً في إضفائه على هذه الحركة صبغة دينية هندوسية^(١).

لقد كانت استشارة النزعة الدينية عند الهندوس هي اقرب طريق إلى اشارة الجماهير بشكل واسع من جهة، الا انها كان اقرب طريق إلى اثاره مخاوف المسلمين وربيتهم من جهة اخرى^(٢)، لذا فان هذا الضغط الشعبي اثمر عن الغاء التقسيم عام ١٩١١^(٣)، لكن بعد ان حقق التقسيم هدفه الطائفي في تنمية طموحات المسلمين في الحصول على حقوق طائفية في مناطق اخرى، او في استعادة التقسيم نفسه^(٤).

وفي ظروف تقسيم البنغال مضى البريطانيون قدماً في سياستهم الطائفية، فقد أوعزت الادارة البريطانية إلى المسلمين للمطالبة بتحديد مقاعد خاصة بهم في اية انتخابات محلية مقبلة محتملة، فتشكل وفد اسلامي في اوائل تشرين الاول ١٩٠٦، وطرح على نائب الملك ولأول مرة مبدأ "ان مسلمو الهند ليسوا مجرد اقلية، بل هم امة ضمن امة"، وتماشيا مع هذا المبدأ طرحوا مطلبين أساسيين، اصبحا فيما بعد ركيزة للمطالب الاسلامية حتى عام ١٩٤٠، وهما:-

١. تكون انتخابات المسلمين في جميع المقاطعات، منفصلة عن انتخابات الهندوس.

٢. تخصيص مقاعد محجوزة سلفاً للمسلمين بالتناسب مع اعدادهم^(٥).

ولكي ياخذ الصراع الهندوسي الاسلامي، مظهره الحزبي المنظم، اوحى البريطانيون إلى المسلمين بتشكيل تنظيم سياسي خاص بهم^(٦)، فأسست في ٣٠

(١) للتوسع في دور تيلاك، ينظر:

Jeffrey, Robin, Asia- The winning of independence, (New Delhi, 1981), PP. 77-78.

(٢) Tinker, Huch, India and Pakistan a Political Analysis, Second Edition, Pallmall Press, (London, 1967), P. 24

(٣) Jeffrey, Op. Cit., P. 77.

(٤) Brown, W., Op. Cit., P. 78.

(٥) The addresses Presented by leading Muslims to Lord Minto in October 1, 1906, in Dobbin, Op. Cit., PP. 66-71.

(٦) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ٢٠.

كانون الاول ١٩٠٦ الرابطة الاسلامية (Muslim League)^(١) من مجموعة منتقاة من الطبقة الوسطى العليا الاسلامية^(٢)، وقد حددت الرابطة اهدافها في ثلاثة نقاط هي:-

١. الولاء للتاج البريطاني.

٢. حماية حقوق المسلمين في الهند.

٣. العمل على ازالة روح العداء بين الطوائف الهندية^(٣).

استفز تقسيم البنغال وتأسيس الرابطة الاسلامية، الهندوس الذين شعروا بخيبة الامل نتيجة لضعف المؤتمر الوطني، وبدءوا بالتفكير وفقا لصيغة المنظمة الطائفية الهندوسية، فكان الحزب السياسي الهندوسي الهندومهاسبها (Hindo Mahesabha) ثمرة هذا التفكير عام ١٩٠٧^(٤).

وفي اتجاه تشكيل اطار يضم الصراع السياسي الطائفي، اصدرت الحكومة البريطانية عام ١٩٠٩ قانون مورلي - منتو (Morly-Minto)^(٥)، الذي حققت فيه مطلبى الوفد الاسلامي في ١٩٠٦ اذ ادخلت مبدأ التمثيل الطائفي في الانتخابات التشريعية، وتمثيل المسلمين بنسبة الثلث في الانتخابات التشريعية^(٦).

(١) تسمى الرابطة الاسلامية في بعض المصادر العربية والمعربة (بالعصبية) و (الجامعة) بسبب الاختلاف في الترجمة، والرابطة لم تكن اول حزب اسلامي سياسي. فقد انشا قبله عام ١٩٠١ في لاكنو حزب سياسي اسلامي، الا انه لم يستطع الاستمرار فاندحل بعد حقبة وجيزة. جريدة النهار، العدد ٣٦٧٨، ٢١ آب، عام ١٩٤٧، نقلا عن مجلة (The Arab) الصادرة في يوميات.

(٢) علي. طارق، نظرات تحليلية ثورية عن الوضع في باكستان. ترجمة سلوى الحلو، مجلة دراسات عربية، السنة السابعة، العدد ٦، نيسان، (بيروت، ١٩٧١)، ص ٣٢.

(٣) العمر، فاروق، محمد علي جناح سفير الوحدة وقائد الانفصال، (الكويت، ١٩٧٧)، ص ٤٣؛ Pakistan, Government of, Pakistan Facts and Figures, Pakistan Publications, (Karachi, N.D.), P.2.

(٤) Sharm, Op. Cit., P. 21.

(٥) مورلي هو وزير الهند خلال عام ١٩٠٥، امانتو فهو نائب الملك للحقبة ١٩٠٥-١٩١٠.

(٦) للتوسع في الاصلاحات ينظر:

Bhagwon, Visnnoo, Constitutional History of India and National Movement, (Delhi, 1947), PP. 88-91.

ويعد هذا القانون مفتتحاً للطائفية السياسية الهندية الحديثة، وعزز هذا المفهوم في اصلاحات مونتاغيو-تشمسفورد (Montague- Shelmssford)^(١) عام ١٩١٩، ودستور عام ١٩٣٥، فترك هذا المفهوم اثره الكبير في تعميق حدة الصراع الطائفي^(٢)، وبهذا الصدد يعلق الباحث البريطاني برنس عليه بالقول "كان سماً في مجرى دم السياسة"^(٣)، وشاركه في الرأي الباحث الأميركي براون اذ عده "اكثر العوامل التي سممت السياسة الهندية في القرن العشرين"^(٤)، بينما عده المحلل السياسي البريطاني بورك "بداية لتشكيل الدولة الاسلامية"^(٥)، فالتمثيل الطائفي كان يعني الاعتراف بالانفصال السياسي بين الهندوس والمسلمين، ومن خلال مفهوم التمثيل الطائفي، انتقلت الادارة البريطانية بالخلافات الدينية من المجتمع إلى المؤسسات السياسية، واصبح على المرشحين المسلمين للهيئات التشريعية، طرح آرائهم في اطار من التعصب الطائفي^(٦)، وهكذا بدأ ان "خلف ظلال الديمقراطية كان هناك ظل باكستان"^(٧)، وهذا ما أكد عليه مولانا ابو الكلام ازاد (١٨٨٩ - ١٩٥٨) (ابرز الاعضاء المسلمين في المؤتمر الوطني) بقوله "ان نبذة الخلافات الطائفية قد غرست بإدخال نظام الانتخاب والتمثيل على اساس طائفي"^(٨).

(١) نسبة إلى بارون تشينلسفورد نائب الملك ١٩١٦-١٩٢٠. الذي اعدها بالتعاون مع منتاغيو وزير الهند في الحكومة البريطانية.

لانجر. وليام: موسوعة تاريخ العالم، ج٧. ترجمة محمد مصطفى زيادة. مكتبة النهضة المصرية. (القاهرة، ١٩٦٩)، ص ٢٩٢٩.

(٢) كمول، في أين: الوضع الجديد في شبه القارة، مجلة ثقافة الهند، المجلد ٢٢، العدد ٢-٣، نيسان، (نيو دلهي، ١٩٧٢)، ص ٧.

(٣) Brines: Op. Cit., P. 24.

(٤) Brown, Op. Cit., P. 144.

(٥) Burke, S. M., *Pakistan foreign Policy An Historical Analysis*, Oxford University Press, London, 1973), P. 7.

(٦) عشاوي، سيد: الهند من الحكم الاستعماري المباشر حتى الاستقلال ١٨٥٧-١٩٤٧، مع دراسة حول التأثير المتبادل بين الحركة الوطنية الهندية والحركة الوطنية المصرية، جامعة طنطا، (كلية الآداب، ١٩٨٠)، ص ٢٢.

(٧) Brines: Op. Cit., P. 24

(٨) جريدة صوت الاهالي، العدد ١٢٥٧، ٧ نيسان، عام ١٩٤٧.

كان البريطانيون يدعون بأن ادخال نظام التمثيل المنفصل والانتخابات المنفصلة اجراء يهدف إلى حل المشكلة الطائفية، الا ان الواقع لم يؤكد هذا الادعاء البريطاني، اذ ان اجراءها هذا قد ادى إلى تزايد حدة المشكلة الطائفية وتعميق وجودها في المجتمع الهندي^(١).

ويمكن تلخيص هذه المرحلة من الصراع الطائفي بما قاله غاندي في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٣١ "ان هذا الخلاف الطائفي ليس قديم العهد، واتجراً على القول بأنه قد ولد مع مجيء بريطانيا"^(٢). وهذا ما توصل اليه الصحفي والسياسي العراقي صلاح المختار بقوله " ان محرك الصراع الاسلامي - الهندوسي اصلاً ليس التعصب الديني، وان كان موجوداً، بل السياسة البريطانية التي ايقظته وغذته"^(٣).

المرحلة الثانية/ التعاون الهندوسي - الإسلامي

ترك الغاء تقسيم البنغال عام ١٩١١، أثراً ايجابياً على العلاقات ما بين الرابطة الاسلامية والمؤتمر الوطني، اذ اقتربت الرابطة من المطالب الوطنية، عندما حددت في ٢٣ آذار ١٩١٣ هدفها ب (تحقيق الحكم الذاتي للهند)، وأوصت بتعزيز الوحدة الوطنية^(٤). وقد كان الهدف نفسه قد تبناه المؤتمر الوطني في عام ١٩٠٦. فضلاً عن ان ابرز المتحمسين المسلمين للوحدة الوطنية محمد علي جناح قد انضم إلى الرابطة عام ١٩١٣ ليجمع بين عضوية المؤتمر والرابطة^(٥).

وعلى المستوى الخارجي، ادت عدة تطورات دولية دوراً مهماً في التقارب الهندوسي-الإسلامي، وغذت الاتجاه الداعي للتعاون بينهم، ومن اهم هذه التطورات

(١) Brown, W., Op. Cit. PP. 143-144.

(٢) Conpland, R., **The Indian problem 1833-1935**, Oxford University press, (London, 1943), P. 35.

(٣) المختار، صلاح، جذور وملايسات الصراع الهندي الباكستاني، مجلة دراسات عربية، السنة الثامنة، العدد ٥، آذار، (بيروت، ١٩٧٢)، ص ١٢٨.

(٤) Sharma, Op. Cit., P. 43.

(٥) نوار، عبد العزيز سليمان، التاريخ الحديث للشعوب الاسلامية، الاثراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٧٢)، ص ٥٦٨.

هي الحرب الايطالية-العثمانية^(١) عام ١٩١١ التي عدها مسلموا الهند، حرباً صليبية جديدة ضد الإسلام^(٢)، وشكلت ظروف قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، التطور الآخر المهم على المستوى الخارجي^(٣)، فتركت هذه التطورات على المستويين الداخلي والخارجي، اثر في تجمع الاتجاهات السياسية في الهند، فتوصل المؤتمر والرابطة إلى مشروع التعاون المشترك في ٢٩ كانون الاول ١٩١٦ في مدينة لوكنو، عرف فيما بعد بميثاق لوكنو (Luknou Pact)^(٤)، طرح الميثاق جملة مطالب وطنية، واصلاحات ادارية، وقد بنيت هذه المطالب على شروط تضمنت موافقة المؤتمر على مبدأ الانتخابات المنفصلة وفقاً لما جاء في قانون مورلي - منتو، الذي سبق وان رفضه المؤتمر، والموافقة على تمثيل المسلمين في الجمعية التشريعية بنسبة الثلث، من مجموع الاعضاء المنتخبين، وتحديد تمثيل للمسلمين، بنسب مختلفة تتوافق مع اعدادهم في المجالس الاقليمية^(٥).

وعلى الرغم من ان هذا الميثاق عد بمثابة الرد المناسب على السياسة الطائفية لادارة البريطانية، وخطوة مهمة في اتجاه التقارب بين الهندوس والمسلمين^(٦)، ووجدته بعض الباحثين "علامة بارزة في الاتفاق الهنديوسي - الاسلامي"^(٧)، و"قمة التعاون الهنديوسي - الاسلامي"^(٨)، الا انه من جهة اخرى قد اسس على تنازلات كبيرة قدمها المؤتمر دون ان يكون مؤمناً بها. الا انه وافق على تقديمها سعياً منه لتحقيق الوحدة الوطنية، فتركت هذه التنازلات فيما بعد اثراً

(١) وهي حرب دارت في شمال افريقيا (طرابلس وبقرة) بين ايطاليا والعثمانيين، انتهت بهزيمة العثمانيين وخسارتهم ولايتي طرابلس وبقرة بناء على شروط صلح لوزان في ١٨ تشرين الاول ١٩١٢.

مجموعة مؤلفين: الموسوعة العسكرية، ج ١، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٧)، ص ٥٥٠.

(٢) Sharma, Op. Cit., PP 39-40.

(٣) حاطوم، نور الدين: المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٤) للتوسع في الميثاق، ينظر نفسه في:

Dobbin, Op. Cit., PP. 71-74.

(٥) حسين، ليلى ياسين: المصدر السابق، ص ٢٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٧) Tinker, Op. Cit., P. 19.

(٨) Weeks, Op. Cit., P. 78.

سلبياً على علاقة الطائفتين في المجال السياسي^(١)، وهذا ما عبر عنه نهرو بالقول "إن الضرر الذي سببه هذا النوع من الانتخابات (الانتخابات المنفصلة) لكل ناحية من نواحي الحياة الهندية كان وما يزال ضرراً بالغاً عظيماً، وانها هي التي أدت إلى انبثاق جميع ضروب الميول الانفصالية، وإلى طلب تقسيم الهند آخر الأمر...."^(٢).

وجاءت المناسبة الثانية لدعم التعاون الهندوسي - الإسلامي، في (حركة الخلافة)^(٣)، التي تشكلت إثناء وعقب الحرب العالمية الأولى، إذ اهتم المسلمون الهنود بمطالبة بريطانيا بالمحافظة على وضع الخليفة العثماني والأماكن المقدسة، فدفع هذا الاهتمام الرابطة الإسلامية، ولجان الخلافة، إلى توطيد علاقاتهم مع الهندوس في سبيل الضغط على بريطانيا لتحقيق مطالبهم^(٤).

انقسم المؤتمر الوطني في موقفه تجاه حركة الخلافة، إذ رأى فريق من المؤتمر أن قضية الخلافة لا تخص الهند بشيء، وانها خارج نطاق اهتمامات الحركة الوطنية الهندية، ولا تخدم اغراضها، وبهذا الصدد كتب جيئمال بارسرام (Jethmal Parasram) (أحد أعضاء حزب المؤتمر الهندي) رسالة إلى أبرز قيادي حركة الخلافة وهما الأخوان محمد علي وشوكت علي قال فيها "إن حركة الخلافة تخدم الكعبة ولا تخدم الهند"^(٥).

أما الفريق الثاني فتأثر بموقف غاندي الذي برز في عام ١٩١٩ "ليس قائدًا وطنياً لكل الهند فحسب، بل نصيراً للوحدة الإسلامية الهندوسية"^(٦)، والذي رأى أنه من الضروري للهندوس دعم المسلمين لأن المسلمين جزء من الشعب الهندي، والقضية

(١) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ٢٩ : Sharma, Op. Cit., P. 47.

(٢) نهرو، من السجن إلى الرئاسة، ص ٢٢٥.

(٣) للتوسع في حركة الخلافة ينظر:

حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ٦٩-٧٩، Sharma, Op. Cit., PP. 97-137.

(٤) Ibid, P. 98.

(٥) Sharma, Op. Cit., P. 139.

(٦) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ٨٠.

تهم مشاعرهم الدينية^(١)، فتعاون المؤتمر مع لجان الخلافة في تشكيل وفد مشترك سافر إلى لندن في آذار ١٩٢٠، لطرح المسألة على رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج (Lloyd George) ١٩١٨ - ١٩٢٢، الذي رفض الاستجابة لمطالبهم^(٢).

وعلى الرغم من أن حركة الخلافة فشلت في تحقيق أهدافها، لكنها عملت على دعم مجرى الحركة الوطنية والوعي القومي^(٣)، وعملت على تعزيز العلاقات الهندوسية، الإسلامية، الأمر الذي دفع المسلمين إلى التعاون مع الهندوس في المناسبة الثالثة التي وحدت الطائفتين في نضالهم وهي (حركة اللاتعاون)^(٤)، إذ تبني المسلمون برنامجاً للاتعاون بالاتفاق مع غاندي في نيسان ١٩٢٠^(٥)، مما أسهم في دعم جهود غاندي في اقناع حزب المؤتمر بتبني هذه السياسة في أيلول ١٩٢٠^(٦)، ونتيجة للتعاون الهندوسي - الإسلامي المثمر، حققت حركة اللاتعاون نجاحاً كبيراً، تمثل في شل الفعاليات الحكومية بشكل مؤثر، واستطاعت أن تضع "الإدارة البريطانية في زاوية ضيقة"^(٧).

واجهت الإدارة البريطانية هذه الحركة، عبر أساليبها الطائفية مستغلة في ذلك موضوع هجرة المسلمين إلى أفغانستان إبان حركة الخلافة^(٨)، لافتة انتباه الهندوس إلى أن المسلمين يهتمون بالمناطق الإسلامية في الجزيرة العربية أكثر من

(١) غاندي، المهاتما: قصة تجاري مع الحقيقة. ترجمة منير البعلبكي. ط٢: دار العلم للملايين. (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٥٤٩.

(٢) Lovett, Sirverney, India the Nations of Today A new History of the World. The Waverley Book Company Limited, (London, N.D.), P. 218

(٣) الألواي، محي الدين، الأدب الهندي المعاصر، مجلة ثقافة الهند، المجلد الرابع عشر، العدد ١، كانون الثاني، (نيو دلهي، ١٩٦٣)، ص ١١٩.

(٤) أن حركة اللاتعاون يقصد بها الحركة التي نادى غاندي بها والتي ترمي إلى رفض الشعب الهندي التعاون مع الإدارة البريطانية في الهند. للتوسع يراجع: حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ٩١ - ١١٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٦) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ١٩٢، Sharma, Op. Cit. P.185

(٧) Ibid.

(٨) هاجر حوالي عشرين ألف مسلم إلى أفغانستان إبان حركة الخلافة استجابة إلى فتاوى صدرت من العلماء المسلمين الهنود تقول أن الهند دار حرب لذا على المسلمين الهجرة إلى أفغانستان دار السلام لمهاجمة بريطانيا في الهند من هناك، وقد فشلت هذه الحركة العاطفية غير المنظمة في تنفيذ أهدافها. حقي، احسان، محمد جناح باحث باكستان، ص ٦٥.

اهتمامهم بأوضاع الهند^(١)، وعملت الإدارة البريطانية على اعتقال بعض القادة المسلمين دون القادة الهندوس لتحقيق هدفين، الأول يتمثل في التخلص من نشاطهم في توعية الجماهير فيما يتعلق بـ (الخلافة)، وأهمية التعاون مع الهندوس في حركة (اللاتعاون)، أما الثاني فكان إثارة المسلمين ضد الهندوس من خلال تحميل القادة المسلمين المسؤولية فقط دون القادة الهندوس^(٢)، ولم تتوقف الإدارة البريطانية عند هذين الأسلوبين بل تبنت أسلوباً آخر تمثل في إفراجها عن الزعماء الهندوس المتعصبين الداعين إلى عودة الجماعات الإسلامية إلى الهندوسية، مثل سوامي شروانند، لفسح المجال أمام عودة الاضطرابات الطائفية^(٣).

دعمت هذه الاتجاهات بقرار غاندي الداعي إلى إيقاف حركة اللاتعاون في شباط ١٩٢٢ بسبب أعمال العنف التي قامت في قرية تشودر تشوار Chouder Choure في الأقاليم المتحدة، حيث كان لهذا القرار أثر سلبي في استغلال هذه الفرصة من قبل البريطانيين، والرجعيين المسلمين والهندوس^(٤)، وهكذا يمكن القول أن قرار غاندي، أثر تأثيراً مباشراً في تدهور العلاقات بين الطائفتين، إذ أخذ القادة المسلمون بالشعور بأنهم استخدموا فقط لتحقيق أهداف المؤتمر، وأن قضية الخلافة قد تم تجاهلها. وكان للقرار التركيبي في إلغاء مؤسسة الخلافة عام ١٩٢٤، أثر في أن تتجه جهود المسلمين نحو القضايا الداخلية، لضمان موقفهم إلى جانب الهندوس في أية إصلاحات دستورية قادمة^(٥).

ومما لا شك فيه أن فشل الهنود في إيجاد حلول جذرية للمشكلة الطائفية ترك للإدارة البريطانية مجالا كبيرا في استغلالها كلما أتيح لها الفرصة، كما أن فشل دعاة الوحدة الوطنية كان يعني إتاحة الفرصة أمام دعاة التعصب الطائفي لتعزيز نشاطهم، فبعد أن فشلت حركة اللاتعاون استشرت في الهند أنشطة

(١) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ١١٥، ١٣٩، Sharma, Op. Cit. P. 139.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) الثمر، عبد المنعم، كفاح المسلمين، ص ١٥٠.

(٤) Brown, W., Op. Cit., P. 109.

(٥) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ١٢٤ - ١٢٥، Tinker, Op. Cit. P. 22.

التنظيمات الطائفية، إذ نشط حزب الهندومهاسابها في دعوته الطائفية^(١)، واستطاع ان يستغل الظروف في جذب اغلب اعضاء المؤتمر الوطني من الهندوس اليه، فقاد حملة طائفية هندوسية ضد اية جهود تهدف لتحقيق الوحدة بين الطائفتين^(٢)، كما نشط حزب اريا سماج وبصورة خاصة في البنجاب، حيث لعب دورا كبيرا في زيادة التوتر والعداء بين الهندوس والمسلمين^(٣)، فضلا عن نشاط حركتي شدي (Shidi) وسانجثان (Sangathan)، وبالمقابل فقد اتجه المسلمون إلى تنظيم انفسهم من خلال حركتين ازداد دورهما بشكل كبير في هذه المرحلة وهما (التبليغ) و (التنظيم)^(٤)، وقد رافق هذا التدهور في العلاقات الهندوسية - الاسلامية نشاط صحفي بشقيه الهندوسي والاسلامي، لعب دورا بارزا في إذكاء العداء الطائفي، حيث صدرت في تلك الحقبة مطبوعات مكثفة لإبراز العداء الطائفي، إلى درجة ان احد الباحثين اطلق على حملة النشاط الصحفي "حالة الحرب الصحفية"^(٥).

قتلت هذه التطورات السلبية على مستوى العلاقات الهندوسية - الاسلامية روح ميثاق لاكنو، فاصبح المسلمون والهندوس يعادي بعضهما الآخر اكثر مما يعادون بريطانيا، ووصل التوتر الطائفي ذروته، إذ ان مجرد الاهانة الشخصية تكفي لاندلاع اعمال عنف واسعة، واصبحت الغارات الهندوسية على المساجد الاسلامية، وتعمد المسلمين ذبح البقرة، هما العملين المقصودين المتكررين من قبل العناصر المتطرفة لابقاء حالة التوتر والعنف الطائفي قائمة^(٦).

(١) المصدر نفسه، ص ١٧٥ - ١٧٦.

(٢) Sharma, Op. Cit., P. 144.

(٣) Brown, W., Op. Cit., P. 73.

(٤) للتوسع في دور هاتين الحركتين ينظر:

Sharma, Op. Cit., PP. 156 - 157.

(٥) Barrier, N. Gerald, **Banned Controversial Literature and Political Control in British India 1907 - 1947**, University of Missouri Press, (Missouri, N. D.), P. 39.

(٦) Weeks, Op. Cit., P. 8.

حاولت العناصر الوطنية الهندوسية والمسلمة، وضع حد لتدهور العلاقات الطائفية في الهند، وإعادة بناء العلاقات الهندوسية - الإسلامية، إلا أن كل هذه المحاولات كانت تنتهي بالفشل، هذا الفشل الذي يترك تأثيراته السلبية على الأوضاع عامة، فضلا عن أن كل فشل كان يمثل عجز العناصر الوطنية عن إيجاد الحلول المناسبة، في الوقت الذي يهيئ الفرصة المناسبة لتعميق الخلافات الطائفية، التي بلغت أوجها باغتيال الهندوسي المتعصب شوامي شروانند من قبل مسلم متعصب في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٦^(١)، وقد عبر غاندي عن تشاؤمه ويأسه من تدهور العلاقات الهندوسية - الإسلامية، وفشل جهود المؤتمر في حلها، عندما قال في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٥، أنه فقد أي تأثير أو سيطرة سواء على الهندوس أو المسلمين، وأضاف "إذا كان من نصيبنا أن نريق دماء أحداً الآخر، قبل أن نتحد، فمن الأفضل أن نسارع في فعل ذلك"^(٢).

وجاءت الخطوة الأخرى التي أثرت سلباً على التعاون الهندوسي - الإسلامي، عندما شكلت بريطانيا في سياق إصلاحاتها الدستورية في الهند التي كانت تستحدثها الحكومة البريطانية بين حقبة وأخرى، عام ١٩٢٨ لجنة عرفت فيما بعد بـ (لجنة سيمون) للنظر في وضع دستور جديد للهند^(٣). ونظراً لأن أعضاء هذه اللجنة جميعهم من البريطانيين، ولم تضم أي عضو هندي، قاطع المؤتمر الوطني، والرابطة الإسلامية، والرأي العام عموماً هذه اللجنة^(٤)، ورداً عليها شكل مؤتمر الأحزاب السياسية الهندية العام في ١٩ أيار ١٩٢٨، لجنة هندية برئاسة موتيلال نهرو (١٨٦١ - ١٩٣١) (والد جواهر لال نهرو)، وعضوية ممثلين عن الأحزاب السياسية والطائفية في الهند، لصياغة المبادئ الأساسية لدستور الهند، وقد كانت المشكلة

(١) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ١٨٠ - ١٨٢.

(٢) Sharma, Op. Cit., P. 167.

(٣) نسبة إلى رئيسها جون سيمون، وهو محامي وسياسي وعضو في مجلس العموم البريطاني.

(٤) لانجر، وليام، المصدر السابق، ص ٢٩٤٣، P. 110، Brown, W., Op. Cit.,

الطائفية أصعب المشكلات التي واجهتها اللجنة^(١)، فحاولت اللجنة معالجة هذه المشكلة من خلال الأسس التي تبناها تقريرها الذي عرف فيما بعد بـ (تقرير نهرو)، التي هي:-

١. تطبيق مبدأ الانتخابات المشتركة في الهند لكافة الهيئات التشريعية.
٢. رفض مبدأ حفظ المقاعد للطوائف في الجمعية التشريعية الهندية، عدا المسلمين في الاقاليم التي يشكلون فيها اقلية، وغير المسلمين في اقليم الحدود الغربية الشمالية.

٣. عدم الموافقة على مبدأ حفظ المقاعد لأية طائفة في البنجاب والبنغال.

٤. ان مبدأ حفظ المقاعد يسمح به عموماً لمدة عشر سنوات فقط^(٢).

يبدو واضحاً ابتعاد تقرير نهرو بشكل كبير عن ميثاق لوكنو ١٩١٦، من حيث رفضه للانتخابات المنفصلة، ولمبدأ حفظ المقاعد في المجالس التشريعية لكل من البنغال والبنجاب، ولمبدأ الاعتراف بنسبة الثلث للمسلمين في الجمعية التشريعية^(٣).

وفي إطار سعي محمد علي جناح لتحقيق الوحدة الهندوسية - الإسلامية، دخل في مفاوضات مع مختلف الأطراف الإسلامية، خرج منها بمسودة مقترحات شاملة حددت باربعة عشر نقطة^(٤)، ضمت مطالب المسلمين لضمان موافقتهم على تقرير نهرو الا ان المؤتمر وتحت ضغط حزب الهندومهااسبها رفض هذه المقترحات^(٥)، وبهذا الرفض تبلور الموقف الاسلامي في رده على تقرير نهرو، فتيار ايد التقرير وضم

(١) نهرو، قصّة حياتي، ٢١٦ - ٢١٧.

(٢) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(٤) للتوسع يراجع نص الاربعة عشر نقطة في، Dobbin, Op. Cit., PP. 93 - 94.

(٥) Ikram, S. M. Modern Muslim India and the Birth of Pakistan 1858 - 1951, Kashmir Bazar, (Lahore, 1965), P. 351.

مجموعة المسلمين في المؤتمر الوطني وعلى رأسهم ابو الكلام آزاد، وتيار اخر رفض وبشكل كامل ما تضمنه تقرير نهرو فيما يخص المشكلة الطائفية وضم هذا التيار مجموعة الرابطة الاسلامية والمسلمين المتطرفين^(١).

لقد شكل الخلاف بين المسلمين والهندوس على التقرير بداية النهاية للعلاقة فيما بينهم والتي شهدتها المرحلة السابقة^(٢)، وبداية صراع من اجل السلطة بين المؤتمر والرابطة^(٣)، فكان لفشل المؤتمر في حل المشكلة الطائفية عبر لجنة نهرو، اثار سيئة بعيدة على مستقبل الهند، فقد وجد الباحث البريطاني هيك تينكر ان هذا الفشل يمثل "نقطة تحول في حياة جناح، وتاريخ شبه القارة وتحول ولاء العديد من الاعضاء المسلمين في المؤتمر الى الرابطة الاسلامية، وتحول جناح داعية التوفيقية والتعايش، نحو اعادة النظر في اتجاهه"^(٤)، ولعل التعليق الذي كتبه راجندرا برازاد اول رئيس لجمهورية الهند (١٩٥٠ - ١٩٦٢)، حول الاوضاع في هذه المرحلة، خير ما يعبر عنها "لم تكن مطالبهم (أي المسلمين) لتتنزل بالبلاد ايما اذى خطير، حتى ولو قبلت، ولم يحلم احد انذاك، بان عدم قبولها سوف يؤدي إلى تقسيم البلاد"^(٥).

المرحلة الثالثة / مرحلة المطالبة بالباكستان وتقسيم الهند البريطانية

دخلت العلاقات ما بين الهندوس والمسلمين عامة، والمؤتمر الوطني والرابطة الاسلامية خاصة، مرحلة جديدة تأسست على ضوء العلاقات بين الطائفتين في المرحلتين السابقتين، وتطورت مع التغيرات التي طرأت على الجوانب السياسية والدستورية في الهند وبريطانيا، واتسمت على العموم بالخلاف والتباعد.

(١) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(٣) Prakhar, Coulab Mishra, Indo - Pakistan Relations, (New Delhi, 1987), P. 21.

(٤) Tinker, Op. Cit., P. 23.

(٥) برزاد، راجندرا؛ هند قديمي غاندي، ترجمة منير البعلبكي، ط ١، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٥٩)، ص ٢٣٠.

لقد حاولت الحكومة البريطانية معالجة الاوضاع السياسية في الهند لتهدئة
الاضاع فيها عبر مؤتمرات المائدة المستديرة بين الحكومة البريطانية وفصائل
الحركة الوطنية الهندية للسنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، لكن الخلاف الطائفي،
ومشكلة الولايات الاميرية، وتصادم موقفي المؤتمر والرابطة منهما، كان من ابرز
اسباب فشل هذه المؤتمرات^(١).

وفي غضون ذلك شهدت الرابطة في النصف الاول من عقد الثلاثينات من
القرن العشرين انحساراً ملحوظاً في نشاطها، وتدني شعبيتها^(٢)، الامر الذي دفعها
إلى الطلب من محمد علي جناح العودة من لندن ليكون رئيساً للرابطة مدى الحياة،
الذي عمل فور عودته عام ١٩٣٥ إلى تنظيم جهود الرابطة^(٣)، وبالمقابل شهدت شعبية
حزب المؤتمر تصاعداً كبيراً، لاسيما بعد حملات العصيان المدني التي قادها غاندي
في مطلع الثلاثينات^(٤).

وفي ظل هذا التناسب اجريت انتخابات عام ١٩٣٧، وفقاً لدستور ١٩٣٥، وقد
كانت نتائجها ذات اثر حاسم في التباعد بين المؤتمر والرابطة^(٥)، إذ تمكن المؤتمر من
تحقيق نجاح كبير فيها، اهله للحصول على اغلبيه المقاعد في ستة ولايات واغلبيه
نسبية في ثلاث ولايات من مجموع احد عشر ولاية في الهند البريطانية. بينما
اخفقت الرابطة في الحصول على الاغلبيه في اية ولاية، عقب هذا النجاح اتبع المؤتمر
سياسة عبرت عن تجاهله لوجود الرابطة الاسلاميه في الساحة السياسية الهندية، إذ
صرح جواهر لال نهرو عقب الفوز بالانتخابات بالقول "لم يعد في الهند غير المؤتمر
وبريطانيا"^(٦)، وعزز المؤتمر هذا التصريح بعرضه على اعضاء الرابطة الذين فازوا في

(١) Dodds, J. Leroy, Pakistan the Moslem World, Vol. 37 No. 1, January 1947, P. 39.

(٢) عنايت الله، انوار المصدر السابق، ص ٢٢.

(٣) Ikram, Op. Cit., PP. 357 – 359.

(٤) Brown, W., Op. Cit., P.96.

(٥) پريشر، ميشال، صورة زعيم جواهر لال نهرو، تعريب نخبة من الجامعيين، المكتبة الاهلية، (بيروت،
د. ت)، ص ١٥٠.

(٦) Prakhar, Op. Cit., P. 21.

الانتخابات الدخول معه في الحكومات التي بدا بتشكيلها في الولايات الهندية، وفق شروط تتلخص في الاستقالة من الرابطة والالتحاق بعضوية المؤتمر الوطني^(١).

كانت حقبة حكم المؤتمر بين تموز ١٩٣٧ - تشرين الاول ١٩٣٩ في الولايات التي شكل فيها حكوماته، ذات تأثير كبير على العلاقات الهندوسية - الاسلامية، وعملت اكثر من أي شيء اخر على الاسراع في تقسيم الهند^(٢)، إذ ان السياسات التي اتبعتها حكومات المؤتمر كانت ذات صبغة دينية، ولا سيما ما يتعلق منها باللغة والعلم والنشيد الوطني^(٣). ويرى المؤرخ الاميركي براون ان هذه السياسة "مهدت المسرح لنمو الرابطة الاسلامية خلال الحرب العالمية الثانية وشجعت الطائفية"^(٤)، وقد علق مولانا ابو الكلام ازاد على هذه السياسة بقوله "لقد منحت الرابطة الاسلامية دفعة جديدة من الحياة.. وقد استفاد جناح من هذا الوضع بصورة تامة جدا، وبدا هجوما ادى في نهاية المطاف إلى تأسيس باكستان"^(٥).

وهكذا يظهر واضحاً من ان ثقة المؤتمر بشعبيته وامكانياته، بناءً على نتيجة انتخابات ١٩٣٧، دفعته لاتباع هذه السياسة التي وصفت من المؤرخ الهندي غوبتا بـ "القصيرة النظر"^(٦) إذ انها اثبتت للمسلمين صحة طروحات الرابطة القائلة بان انفراد المؤتمر بالسلطة معناه اهمال حقوق الاقليات، وان شعار علمانية المؤتمر ليس سوى وسيلة لصهر كافة الاقليات في تنظيمه والانفراد بالحكم بظهوره كالممثل الوحيد للشعب الهندي، ويرى ابو الكلام ازاد ان سياسات المؤتمر كانت خاطئة، فلو ان المؤتمر وافق على انضمام الرابطة له في الوزارات لاصبح

(١) Bolitho, Hector, *Jinnah Creator of Pakistan*, (London, 1960), P. 114.

(٢) Dumont, Louis, *Regional Politics and History in India*, (Paris, N. D), P. 109.

(٣) عنان، محمد عبد الله، مسألة الهند وقضية باكستان، مجلة الكاتب المصري، المجلد الخامس، العدد ١٧، شباط، (القاهرة، ١٩٤٧)، ص ٨٠ : Choudhry, Op. Cit., PP. 20 - 24.

(٤) Brown, W., Op. Cit., P. 117.

(٥) Brines, Op. Cit., PP. 19 - 20.

(٦) Gupta, Sisar, *Kashmir A study in India-Pakistan Relations*, Asia Publishing House, (New Delhi, 1966), P. 6.

"مسار العلاقات الهندوسية - الاسلامية اللاحق مختلفاً"^(١)، وعلى الرغم من ان سياسة المؤتمر هذه كانت تتفق مع ما كان يطرحه المؤتمر منذ تأسيسه من انه يمثل كل الشعب الهندي بهندوسه ومسلميه وباقي طوائفه، وان باقي التنظيمات الحزبية والطائفية لا ضرورة لها، الا ان الهدف منها كان تهميش دور الرابطة واضعافها قبل ان تتنامى قوتها^(٢).

لقد كان قرار المؤتمر بعدم اشراك الرابطة في الحكم معناه وضع محمد علي جناح والرابطة امام طريقين لا ثالث لهما، فإما الخضوع للمؤتمر، او التوجه قدما في السياسة الطائفية، فاختارت الرابطة الطريق الثاني، إذ احتج محمد علي جناح بشدة على سياسة المؤتمر، واستخدمها كدليل على ما ذهبت اليه الرابطة من طروحات وعلق عليها بالقول "منذ البداية بعد اعطاء قليل من السلطة والمسؤولية، اوضحت فئة الاغلبية اتجاهاتها بان هندوستان للهندوس"^(٣)، وشدد على ان سياسة المؤتمر هذه قد ادت إلى "قتل أي أمل نحو استقرار العلاقات الهندوسية - الاسلامية"^(٤)، واصدرت الرابطة الاسلامية في ١٣ آب ١٩٣٩، قرارا اكدت فيه على رفضها لدستور ١٩٣٥ لانه يسمح "لمجتمع مستمر بعدائه لنا بسحق حقوقنا الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية"^(٥)، وفي غضون ذلك عملت الرابطة على توسيع قاعدتها الجماهيرية من خلال تبنيها برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية، واحداث تغير في بنيتها من خلال تسهيل عملية انضمام عامة الجماهير الاسلامية اليها إلى جانب الطبقة البرجوازية المشكلة منها اساساً^(٦).

(١) Ibid.

(٢) Brines, Op. Cit., P. 25.

(٣) Ahmed, Aziz, **Islamic Modernism in India and Pakistan 1857 - 1964**, Oxford University Press, (London, 1967), P. 170.

(٤) Choudhury, C. W, **Pakistan's Relations With India 1947 - 1960**, Pall Wall Press, (London, 1968), P. 19.

(٥) Ibid, P. 24.

(٦) العقاد، عباس محمود، المصدر السابق، ص ١٢٨ - ١٢٩.

والى جانب تطور الاوضاع السياسية في الهند، ساهمت الظروف الدولية المتمثلة في قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ وتداعياتها في تصاعد حدة الصراع السياسي الطائفي في الهند^(١)، فعندما اندلعت الحرب، اعلنت الادارة البريطانية ادخال الهند الحرب الى جانب الحلفاء دون استشارة القادة الهنود^(٢)، فاصدرت اللجنة العاملة في الرابطة في ١٨ ايلول ١٩٣٩ قراراً طالبت فيه بـ "دوراً عادلاً ومنصفاً" للمسلمين في الهند اذا كان ينبغي عليهم دعم بريطانيا في الحرب، وضمناً بعدم اقرار أي دستور للهند دون التشاور معهم^(٣)، اما المؤتمر فرفض ادخال الهند الحرب دون اعطاء الضمانات الكافية لاستقلالها موحدة بعد نهاية الحرب^(٤)، وقدمت حكومات المؤتمر استقالتها الجماعية في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٩ احتجاجاً على رفض مطلبها^(٥).

اتسم رد فعل الرابطة بالابتهاج لاستقالة حكومات المؤتمر، ودعت المسلمين للتعبير عن ذلك باقامة (يوم الخلاص)^(٦)، وعدت الرابطة طلب المؤتمر من بريطانيا منح الهند الاستقلال موحدة كشرط لموافقتها على ادخال الهند الحرب، موجهاً ضدها^(٧)، فاتخذت في لاهور قرارها الذي عرف فيما بعد بـ (تصريح باكستان) او (قرار لاهور)^(٨) في عام ١٩٤٠. الذي أكد جوهر د علي ان مسلمي الهند لن يقبلوا أي مشروع دستور ما لم يقيم على:

(١) سالكين، ايضاً: التحدي الباكستاني، ترجمة ناظم عيد الواحد جاسور، سلسلة الدراسات المترجمة رقم ٢٧، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ٤.

(٢) Brown, James D., Op. Cit., P. 187.

(٣) Brown, W., Op. Cit., P. 117.

(٤) Resolution of the Congress Working Committee, September 14, 1939, in Dobbin Op. Cit. PP. 131 – 134.

(٥) راغهاقان: المصدر السابق، ص ٩٧.

(٦) رسالة من جواهر لال نهرو إلى محمد علي جناح في ٩ كانون الاول ١٩٣٩، في نهرو، جواهر لال، صفحات مطوية من حياتي، ترجمة مروان الجابري، ط ١، المكتب التجاري، (بيروت، ١٩٦٠)، ص ٢٢١ – ٢٢٢.

(٧) رسالة من محمد علي جناح إلى جواهر لال نهرو في ١٢ كانون الاول ١٩٣٩، في المصدر نفسه، ص ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٨) The Lahore Resolution, March 24, 1940, in Dobbin, Op. Cit. PP. 135 – 136.

أ. تعيين حدود المناطق ذات الاغلبية الاسلامية، المتجانسة جغرافياً، لتصبح اقاليم اسلامية واضحة المعالم.

ب. عد تلك الاقاليم التي يشكل المسلمون اغلبية عددية فيها، دولاً مستقلة.

وهكذا فإن الفكرة^(١)، التي طرحها الشاعر الهندي محمد اقبال^(٢) عام ١٩٣٥ بضرورة انفصال المسلمين عن الهندوس، والتي وصفتها حينها الرابطة بـ (الوهمية)^(٣) عادت عام ١٩٤٠ لتتبناها.

وبناءً على تصور الرابطة في ١٩٣٥ للفكرة، وعدم تضمين تصريح باكستان أي توضيح لآلية العمل التي ستتبعها الرابطة لوضع قرارها موضع التنفيذ، فإن القرار يبدو لأول وهلة تكتيكاً سياسياً للضغط على المؤتمر لتحقيق مطالب المسلمين^(٤)، الا انه من جهة أخرى يعبر عن نتيجة لتراكمات الفشل في الوصول إلى صيغة اتفاق شامل لحل المشكلة الطائفية ضمن برنامج وطني متكامل للنضال، وفي ذات الوقت تبني محمد على جناح نظرية (الأمتين)، إذ قال في اجتماع الرابطة عام ١٩٤٠، "ان الهندوس والمسلمين ينتمون إلى فلسفتين ودينين مختلفين، والعادات الاجتماعية

(١) ان فكرة الباكستان طرحت منذ عام ١٩٢٤ حينما طالب بها عبيد الله السندي ضمن متهاج نشره في استنبول. وطرحت مرة أخرى عام ١٩٢٢ من قبل الطلبة المسلمين الهنود الدارسين في كامبردج. وكلمة باكستان كلمة مركبة تعني (ارض الاطهار). وركبت من حروف ترمز إلى مناطق اسلامية في الهند: ب- البنغال. أ- الحدود الشمالية الغربية. ك- كشمير. س- السند. تان- بلوختان. فضلاً عن ان مقطع (تان) يعني بلاد.

حزین، سليمان؛ دولة باكستان، مجلة المكاتب المصرية، المجلد السابع، العدد ٦، تشرين الثاني، (القاهرة، ١٩٤٧)، ص ٢٢١ - ٢٢٢؛ وفروخ، عمر؛ باكستان دولة ستعيش، ط ١، دار الكشاف، (بيروت، ١٩٥١)، ص ٢٠.

(٢) للتوسع في آراء الشاعر محمد اقبال، ينظر:

هدو، حميد مجيد؛ اقبال الشاعر والفيلسوف والانسان، ط ١، مطبعة الغري الحديثة، (النجف، ١٩٦٣).

(٣) Gupta, Op. Cit. P. 8.

(٤) Nasselos, Jim, Nationalism on the Indian Subcontinent, An Introductory History,

أحمد، افتخار؛ باكستان، تشكل الدولة والطبقة، في مجموعة (London, 1972), PP. 183 - 184؛ باحثين،

باكستان، الدولة والمجتمع والاسلام، تحرير نوبار هوفسيان، ترجمة غانم بيبي، ط ١، مؤسسة الابحاث العربية، (بيروت، ١٩٨٦)، ص ٨١.

والآداب مختلفة، ودمج مثل هاتين الأمتين بعضهما في بعض تحت دولة واحدة، بينما احدى الامتين من حيث العدد اقلية والاخرى اغلبية، لا بد ان يؤدي إلى خلاف متزايد والى هدم نهائي لأي كيان غير حقيقي قد سيقام لحكومة تمثل هذه الدولة .. المسلمون امة وفق أي معنى للأمة ولا بد ان يكون لهم وطن وارض ودولة..^(١)، وهذه النظرية التي طرحها قبل جناح، سافار كار عند ترأسه دورة منظمة الهند ومهاسبا عام ١٩٣٧ عندما قال "لا يمكن اعتبار الهند اليوم امة واحدة متجانسة في التكوين، وإنما على عكس هذا، تتواجد هناك أمتان أساسيتان، الأمة الهندوسية والأمة الإسلامية.."^(٢) أصبحت احدى مبدأين أساسين قامت فيما بعد الرابطة عليهما، إذ تمثل المبدأ الثاني في ان الرابطة هي الممثلة الوحيدة للقومية الإسلامية، والمؤتمر ممثلاً عن القومية الهندوسية فحسب^(٣).

لم يلق طرح الرابطة أعلاه تأييداً كاملاً من مسلمي الهند، فقد عارضه تيار إسلامي مثله المسلمون الوطنيون في المؤتمر الوطني، وجمعية العلماء، ومؤتمر الشيعة، ومؤتمر المؤمنين، وحزب الحرية، والطائفة القاديانية (الاحمدية)^(٤).

رأت التنظيمات الدينية ان فكرة باكستان هي فكرة اقليمية اساساً، وان هذه الاقليمية تجعلها بعيدة عن فلسفة الاخوة في الاسلام وهي فلسفة عالمية^(٥). اما العناصر العلمانية، فقد عبر عن وجهة نظرها ابو الكلام ازاد الذي وصف تصريح باكستان بأنه "رمز للانزمامية، ويمثل مطلب اليهود"^(٦) بتأسيس وطن قومي لهم..،

(١) راغها فان، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٢) راغها فان، المصدر السابق، ص ٩٢-٩٤؛ وفروخ، عمر، المصدر السابق، ص ١٧.

(٣) الحديثي، هاني، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٤)، ص ٨٨.

(٤) Brown, W., Op. Cit., P. 152.

(٥) للتوسع في هذه الرأي والرأى عليه ينظر:

خان، محمد ايوب، باكستان اصداقاء لا سادة، ترجمة عمر فروخ، مكتبة لبنان، (بيروت، ١٩٦٨)، ص ٢١٢-٢١٨.

(٦) في حقيقة الامر ان مطلب الباكستان يختلف عن مطلب اليهود من حيث ان المسلمون الهنود يريدون الانفصال بارض يسكنونها فعلاً عبر عهد طويل من التاريخ، اما اليهود فانهم ليسوا بذئ وطن وهم مشتتون في انحاء العالم، فعمل الاستعمار على تجميع شتاتهم في ارض فلسطين العربية التي اغتصبت بالقوة.

ووجد ان تأسيس باكستان سيضعف من موقف المسلمين الذين سيظلون في الهند،
وانه سيؤدي إلى خلق مشكلات بين الطائفتين من الصعب حلها^(١)،

ومن الجدير بالذكر انه رغم تعدد التنظيمات الإسلامية الراضية لتصريح
باكستان الا ان معظم هذه التنظيمات هي غير فعالة سياسيا^(٢).

اما المؤتمر فانقسم في رد فعله على (تصريح باكستان)، إلى فئتين، فئة
الأغلبية التي رفضت رفضا قاطعا فكرة التقسيم، وقد دعم موقف هذه الفئة برفض
غاندي تقسيم الهند مع انه رأى ان المسلمين اذا أرادوا الانفصال لا يمكن إجبارهم
على غير ذلك^(٣)، وبرر نهرو رفض الأغلبية لفكرة التقسيم بطرحه جملة أسباب^(٤)،
جوهرها الآتي:-

١. ان تقسيم الهند يحرمها من العمل كوحدة اقتصادية وسياسية متكاملة ومن
ثم التأثير سلباً على تقدمها.

٢. انه حتى لو فصلت المناطق التي يشكل اتباع إحدى الديانتين (الهندوسية
والإسلامية) الأكثرية فيها، فان اقلية ضخمة تنتسب إلى الديانة الأخرى
سوف تبقى في كل منطقة، وهكذا فبدلاً من ان يحل التقسيم مشكلة
الأقلية، سيعقدها.

٣. ان اعطاء الحرية إلى الأقلية الإسلامية، سيؤدي حتماً إلى غبن حق اقلية
أخرى، مثل أقلية السيخ في البنجاب، التي في حالة التقسيم، ستقسم بصورة
لا تتفق وارادتها، وتوزع في دولتين مختلفتين فضلاً عن ان فصل الأقلية
الإسلامية في دولة سيحضر اقلية أخرى لطرح نفس المطالب.

(١) Statement of Moulana Abul Kalam Azad on the Pakistan scheme, April 15, 1946, in Muslim India, Vol.13, No. 156, December, (India, 1995), P. 533-535.

(٢) Brown, W., Op. Cit., P. 152.

(٣) الاعظمي، محمد حسن، حقائق عن باكستان، الدار القومية، (القاهرة، د.ت)، ص ٥٤.

(٤) للتوسع في هذه الأسباب ينظر:

نهرو: من السجن إلى الرئاسة، ص ٢٩٧-٤١١.

٤. ان تقسيم الهند على اساس ديني، عودة إلى بعض مفاهيم العصور الوسطى، التي لا يمكن ان تنسجم مع روح العصر الحديث.

اما الفئة الثانية، وهي برئاسة راجو جو بلشاري، فرأت ان هناك ضرورة للموافقة على قرار الرابطة، والاتفاق معهم، اخذين بنظر الاعتبار النموذج المستقبلي لإدارة الهند^(١).

إزاء ذلك عرض نائب الملك على الهنود في اب ١٩٤٠، عرضاً عرف فيما بعد بـ (عرض اوغست)، وعد فيه الهنود بمنحهم نظام دومينيون بعد الحرب، شريطة ان يتفق جميع الهنود على مطلبهم السياسي^(٢)، وفي عام ١٩٤٢ اوفدت الحكومة البريطانية بعثة برئاسة ساتفورد كرييس رئيس مجلس التجارة^(٣)، للتباحث في حل للمشكلة الهندية، لا سيما ان الاوضاع الدولية شهدت تغيراً على الساحة العسكرية في الحرب العالمية الثانية فادركت بريطانيا حينها ان مصالحها اصبحت في خطر، فاليابان صارت على مشارف الحدود الشرقية للهند، وتدهور الوضع العسكري للحلفاء في الشرق الاقصى^(٤). فاقترحت البعثة على الزعماء الهنود ايجاد اتحاد هندي له دستور دومينيون، على ان تمنح الولايات الاميرية الهندية حرية الدخول في الاتحاد من عدمه. وبينما كانت البعثة تطرح اقتراحاتها^(٥)، كانت تصريحات زعماء المؤتمر لا تترك منفذاً لحل توفيقي. فقد صرح فلابهال باتل (احد ابرز الأعضاء

(١) البطريق، عبد الحميد، ومحمد مصطفى عطا: باكستان في ماضيها وحاضرها، سلسلة اخترا لك، دار المعارف، (مصر، د.ت)، ص ٥٢.

(٢) عتاق، محمد، المسألة الهندية، مجلة الكاتب المصري، العدد ١٢، كانون الاول، (القاهرة، ١٩٤٦)، ص ٠.
(٣) ضمت البعثة فضلاً عن كرييس، لورد بيشك لورنس (سكرتير دولة الهند)، والاسكندر رأي دي (اللورد الاول للبحرية). Choudhury, Op. Cit., P. 27.

(٤) رفعت، محمد، مشكلة الهند، مجلة الكاتب المصري، العدد ١٦، كانون الثاني، (القاهرة، ١٩٤٧)، ص ٥٩٤؛ وقلمجي، قدري؛ غاندي ابو الهند، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٤٨) ص ١٠٠.

(٥) للتوسع في هذه الاقتراحات ينظر: حسين، عبد الله، المسألة الهندية، مطبعة التوكيل، (مصر، ١٩٤٥)، ص ٢٢٩-٢٣٥؛ Dobbin, Op. Cit., PP. 139-142.

المحافظين في المؤتمر الوطني) ان "حصول المسلمين على باكستان لن يمر الا عبر ثمن هو الحرب الأهلية"^(١).

وهكذا قاد فشل بعثة كريبس إلى اتخاذ المؤتمر الوطني قرارا في ١٨ اب ١٩٤٢، باعلان العصيان المدني، وتحت شعار "ارحلوا عن الهند"، وقبل ان يتم تنظيم الحركة، ادخل قادة المؤتمر السجن^(٢).

وفي غضون ذلك عدت الرابطة الاسلامية ان حركة المؤتمر تلك، ليست موجهة لإرغام الحكومة البريطانية على التسليم لمطالب المؤتمر فحسب، على ما في ذلك من خطر على المسلمين، بل لإرغام المسلمين للاستسلام لشروط المؤتمر، لذا طلبت الرابطة من المسلمين الهنود عدم المشاركة في العصيان^(٣)، وخلال حقبة غياب قادة المؤتمر في السجون، استغلت الرابطة الفرصة فنظمت صفوفها، ودعمت موقفها بين الجماهير المسلمة، وعملت على نشر فكرة الباكستان^(٤)، فاصبح شعار (الإسلام في خطر) يتردد بحماس بين الجماهير الهندية المسلمة^(٥).

وبعد اطلاق سراح قادة المؤتمر في حزيران ١٩٤٥، وافق غاندي على التباحث مع محمد جناح، الا ان مباحثاتهم فشلت في الوصول إلى اية نتيجة تذكر^(٦)، وفي الشهر نفسه دعى نائب الملك ويفل زعماء الهندوس والمسلمين. وممثلين عن الاحزاب والاقليات الهندية. للاجتماع معه في سملا، الا ان مؤتمر سملا، فشل في الوصول إلى اتفاق على اقتراح النائب بتشكيل مجلس تنفيذي برئاسته، بسبب اصرار الرابطة على

(١) Choudhury, Op. Cit., P. 27.

(٢) برزاد، راجندرا، المصدر السابق، ص ٤١١؛ ويالمر، نورمان، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٣) Ali, Op. Cit., P. 45.

(٤) راغها هان، المصدر السابق، ص ١٩.

(٥) Tinker, Op. Cit., P. 25.

(٦) للتوسع في هذه المباحثات ينظر:

Ali, Op. Cit., PP. 47-49.

ان تكون الشخصيات الاسلامية المرشحة للاشتراك في المجلس التنفيذي، مسماة من قبل الرابطة وليس من قبل نائب الملك^(١).

وفي ظل اقتصاد بريطانيا المنهار بسبب الحرب العالمية الثانية، وصل حزب العمال للحكم في بريطانيا عام ١٩٤٥، فدعا لاجراء انتخابات جديدة في الهند^(٢)، وقد اصبحت هذه الانتخابات ذات اهمية بالغة، لكون الرابطة وضعت (فكرة الباكستان) كمحور اساس لبرنامجها الانتخابي^(٣)، ومن ثم فإن نجاح الرابطة في الانتخابات معناه تأييد المسلمين الهنود للانفصال، وان الرابطة اوضحت تمثل نسبة كبيرة من المسلمين الهنود، وان فشلها يعني انها غير مؤهلة للتحدث باسم مسلمي الهند^(٤)، اما المؤتمر فوافق على المشاركة في الانتخابات على اساس ان حكومة العمل في بريطانيا صديقة للمؤتمر^(٥)، وفي ظل هذه الاعتبارات جرت الانتخابات في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٥، فحققت الرابطة فوزا كبيرا تمثل في احرازها لجميع المقاعد المخصصة للمسلمين في المجلس التشريعي المركزي، والمجالس الاقليمية، بينما حقق المؤتمر الوطني من جانبه فوزا ساحقا في الدوائر المخصصة للهندوس^(٦). فأكد نجاح المؤتمر والرابطة في الانتخابات للحكومة البريطانية، ان أي مشروع مستقبلي للهند يجب ان يتم في اطار هاتين القوتين الرئيسيتين^(٧).

وبناءً على نجاح الرابطة في الانتخابات وفق النقطة الرئيسة في برنامجها الانتخابي (فكرة باكستان)، اجتمع اعضاء المجلس التشريعي والمجالس الاقليمية التابعون لحزب الرابطة الاسلامية مع اعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة في

(١) فيشر، لويس، غاندي الثائر القديس، ترجمة صوفي عبد الله، دار الهلال، (القاهرة، ١٩٥٢)، ص ٢١٤.
(٢) Azad, Maulana Abul Kalam, *India Wins Freedom*, first published, orient Longmans, , (New Delhi, 1959), P. 120.

(٣) فروخ، عمر، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٤) نقاش، شفيق، محمد علي جناح القائد الاعظم، (د. و، ١٩٥٢)، ص ٢١.

(٥) Azad, Op. Cit., P. 120.

(٦) Tinker, Op. Cit., P. 28.

(٧) Dumont, Op. Cit., P. 109.

دلهي، واتخذوا قرارا في ٨ نيسان ١٩٤٦^(١)، عززوا فيه (تصريح باكستان)، فحدد القرار الجديد المطالبة بتأسيس دولة اسلامية واحدة هي (الباكستان)، بدلا من الدولتين التي نص عليها تصريح باكستان عام ١٩٤٠.

وفي ضوء تشكل الحكومات الاقليمية، رأت الحكومة البريطانية ان الوقت ملائم لتشكيل مجلس تنفيذي، ودعوة الجمعية التشريعية إلى الاجتماع للتوصل إلى اتفاق حول شكل الجهاز الذي سيضع دستور الهند^(٢)، فارسلت في كانون الثاني ١٩٤٦ بعثة وزارية لتحقيق هذا الهدف، في ذات الوقت الذي اعلن اقلي رئيس الوزراء البريطاني "اننا لا نسمح للاقلية ان تفرض سلطتها على الاكثرية"^(٣) فترك هذا التصريح الذي كان مبعث ارتياح من قبل المؤتمر، اثرا سيئا على مباحثات البعثة، وقد طرحت البعثة مشروعا على الاطراف الهندية، يتلخص في اقامة حكومة اتحادية تتولى شؤون السياسة الخارجية والدفاع والمواصلات، على ان تختص حكومات الاقاليم بالشؤون الداخلية، فلم يحظ المشروع بموافقة المؤتمر او الرابطة الاسلامية^(٤).

فقدمت اللجنة مشروعا جديدا في ١٦ ايار ١٩٤٦، يتلخص في تقسيم الهند البريطانية إلى ثلاثة اقسام القسم الاول يشمل مقاطعات البنجاب والسند، والمقاطعات الشمالية الغربية. القسم الثاني. ويشمل مقاطعات البنغال وأسام. والقسم الثالث ويشمل باقي المناطق التي هي مقاطعات مدارس وبومباي والمقاطعات المتحدة وبيهار واوريسيا. والمقاطعات الوسطى. ثم يطلب من هذه الاقسام الثلاثة تعيين من يمثلها لوضع مسودة الدستور، وحتى يتم تحقيق ذلك تشكل حكومة انتقالية من الهندوس والمسلمين بنسبة خمسة اعضاء هندوس وخمسة اعضاء مسلمين، واربعة اعضاء يمثلون الاقليات الاخرى^(٥).

(١) نص القرار في، حقي، احسان، باكستان ماضيها وحاضرها، ص ١٤٧-١٥٠.

(٢) وورهاوس، ك. ه. السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القبانى، المؤسسة المصرية العامة، (مصر، د. ت)، ص ٢٢٨.

(٣) الاعظمي، محمد حسن، محمد علي جناح باحث باكستان، دار مكتبة الحياة، (دم، د. ت)، ص ١٢٧.

(٤) Ali, Op. Cit., P.55.

(٥) للتوسع في هذا المشروع ينظر:

ان كل من المؤتمر والرابطة، فسر هذا المشروع من زاويته، فبينما رأت الرابطة في المشروع "نصف الطريق إلى مسكن الباكستان"، رأى المؤتمر ان المشروع يرمي إلى ايجاد دولة موحدة^(١)، وفي الوقت الذي اخذت فيه تصل طلبات الرابطة من جهة والمؤتمر من جهة أخرى إلى نائب الملك والبعثة لإيضاح وتفسير ما اختلف عليه، كان نائب الملك يرد بابهام، واهمل هذه الطلبات، وقام باعلان اسماء الحكومة الانتقالية، فاعلنت الرابطة قبولها الاشتراك في الحكومة في ٦ حزيران ١٩٤٦، الا انها رفضت المشاركة في اعمال المجلس التشريعي، بينما اعلن المؤتمر موافقته على المشاركة في اعمال المجلس التشريعي، الا انه رفض المشاركة في الحكومة لان قائمة اسماء مرشحي المؤتمر تضمنت الهندوس فقط، ولم تضم احد من المسلمين الوطنيين من اعضاء المؤتمر، كما ان نائب الملك وافق على مرشحي الرابطة، ورفض ثلاثة من مرشحي المؤتمر^(٢).

وازاء هذه الاوضاع الغى نائب الملك الدعوة لتشكيل الحكومة الانتقالية، فعدت الرابطة ان الغاء الدعوة اهانة لها، فعقدت الرابطة اجتماعا في تموز ١٩٤٦ في بومباي، اعلنت فيه سحب موافقتها على دعوة نائب الملك الملغاة^(٣)، وظهر واضحا في هذا الاجتماع ان الامور بدأت تأخذ اتجاها اخر. حيث صرح جناح فيه "نودع اليوم الوسائل الدستورية كلها"^(٤). واعلنت الرابطة ان يوم ١٦ آب ١٩٤٦ سيكون يوم (العمل المباشر) لتحقيق الباكستان^(٥).

وفي ظل هذا الوضع المضطرب، وبدلا من ان تنتهج الحكومة البريطانية، او الادارة البريطانية خطوات لتهدئة الاوضاع، عملت على تعقيدها، وذلك عندما دعى

==Dobbin, Op. Cit., Pp. 146-150.

(١) البطريق، عبد الحميد ومحمد مصطفى عطا، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٢) Gupta, Op. Cit., P. 12.

(٣) Ali, Op. Cit., P. 68.

(٤) دروزيل، ج. ب. التاريخ الدبلوماسي، تاريخ المآل من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ترجمة نور الدين حاطور، دار الفكر الحديث، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ٢٦٧.

(٥) Ikram, Op. Cit., P. 372.

نائب الملك، جواهر لال نهرو ليكون نائباً لرئيس الحكومة الانتقالية في ٤ آب ١٩٤٦، بينما أهمل الرابطة ورئيسها محمد جناح^(١).

وفي يوم العمل المباشر، ١٦ آب ١٩٤٦، وقعت اعمال عنف طائفية في كلكتا، راح ضحيتها الآلاف من الارواح، ودمار للممتلكات الخاصة والعامة، وامتدت اعمال العنف من كلكتا إلى شرق البنغال وبيهار والاقاليم المتحدة^(٢)، وفي ٢ ايلول عام ١٩٤٦ وعندما باشرت الحكومة المؤقتة اعمالها، اعلن جناح الحداد العام، وطلب إلى كل مسلم ان يرفع على مسكنه او متجره راية سوداء، كاحتجاج صامت على تولي الهندوس السلطة^(٣)، وبذلك انتقل الصراع ما بين المؤتمر والرابطة، والذي كان يتصادم في الاطر الدستورية وبالا ساليب السياسية، إلى العمل تحت ضغط العنف الطائفي الذي استشرى في كل انحاء الهند.

وفي ظل هذه الاوضاع، تمكن نائب الملك من اقناع جناح لادخال الرابطة إلى الحكومة المؤقتة وفق شروط تتلخص في ان يكون منصب نائب رئيس الحكومة دورياً بين المؤتمر والرابطة، وان توزع الحقائق الرئيسية بالتساوي بينهما وعدم اللجوء إلى احداث أي تغيير عليها دون موافقة الحزبين^(٤)، فاعيد تشكيل الحكومة، بعد ان اُضيف اليها خمسة وزراء من الرابطة، وقد كان اشتراك الرابطة بالوزارة كفيلاً بشلها، لانه من الصعوبة على ممثلي الحزبين العمل في حكومة واحدة وفي اطار فريق متعاون دون ان يستندوا إلى اتفاق سياسي بينهم^(٥).

اعلنت الادارة البريطانية انه في يوم ٩ كانون الاول ١٩٤٦، سيعقد المجلس التشريعي جلساته، سواء اشتركت الرابطة ام لم تشارك، فاكّد جناح موقف حزبه من عدم الاشتراك في المجلس الا بعد ان يتحقق تفاهم كامل ما بين المؤتمر والرابطة، وازاء ذلك حاولت الحكومة البريطانية ايجاد مخرج للمسألة الهندية،

(١) البطريق، عبد الحميد، ومحمد مصطفى عطا، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٢) Weeks, Op. Cit., P.88.

(٣) Ikram, Op. Cit., P.379.

(٤) بريشير، ميشال، المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٥) برزاد، واجند را، المصدر السابق، ص ٤٢٨-٤٣٠.

فدعى اتلي (Attlee)، كل من نائب الملك وجناح ولياقيت علي خان ونهرو وممثل
الشيخ ساردار بلدن للحضور إلى لندن في ٣ كانون الأول ١٩٤٦، إلا ان المحادثات التي
جرت في لندن فشلت في الوصول الى اية نتيجة^(١).

ونتيجة لرغبة البريطانيين بالانسحاب من الهند بأسرع وقت ممكن بسبب
اقتصادها المنهار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية^(٢)، واشتداد اعمال العنف
الطائفي في الهند، واستشراء الفساد في الادارة البريطانية في الهند، وفضلا عن
اعمال التمرد التي اخذت تقوم في الجيش الهندي^(٣)، صرح اتلي في مجلس العموم
البريطاني في ٢٠ شباط ١٩٤٧ بالقول "ان الحكومة البريطانية قد صممت بشكل
قاطع على اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق انتقال السلطة إلى ايدي المسؤولين
الهنود في موعد لا يتجاوز حزيران ١٩٤٨"^(٤)، وقد برر اتلي قرار حكومته بالقول "انما
تفعل ذلك لتلتقي بالخطر في منتصف الطريق"^(٥)، ويبدو ان الخطر الذي يقصده
اتلي هنا هو الاحساس المتزايد بان الامور ستخرج عن ايدي البريطانيين ويفلت
زمامها لذا فان هذه الخطوة ضرورية لاحتواء الموقف، وفي غضون ذلك تم تعيين
اللورد مونتباتن (Lord Mountbatten)^(٦)، ليتولى مهمة نقل السلطات، الذي وصل
إلى الهند في ٢٢ آذار ١٩٤٧. وبينما كان مونتباتن يجري مشاوراته مع مختلف
الاطراف الهندية، تجددت اعمال العنف الطائفي ابتداءً من ١٤ نيسان ١٩٤٧. وبشكل
خاص في مقاطعة البنجاب، إذ توجد فيها ثلاثة طوائف كبيرة من الهندوس والشيخ

(١) عنان، محمد عبد الله، مسألة الهند وقضية الباكستان، ص ٨٢-٨٤، رفعت، محمد، المصدر السابق، ص ٥٩٥.

(٢) جريدة الاخبار، العدد ١٩١٥، ٢٠ نيسان ١٩٤٧.

(٣) المختار، صلاح، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٤) The Address C. R. Attlee on transfer of power, February 20, 1947, in Dobbin, Pp. 154-157.

(٥) ياسين، عبد الملك احمد، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٦) ولد عام ١٩٠٠، قائد اسطول قاذفات في البحر الابيض المتوسط ١٩٣٩-١٩٤١، وقائد قوات الحلفاء في جنوب شرق
اسيا في الحرب العالمية الثانية، وقائد بحري في البحر الابيض المتوسط ١٩٥٢-١٩٥٤، وادميرال بحري، ١٩٦٥،
ورئيس اركان حرب ١٩٥٩-١٩٦٠.

الحكايي، عبد الوهاب، وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،
بيروت، (١٩٧٤)، ص ٥٢٥.

والمسلمين. فخرج مونتيباتن من مباحثاته ومن استطلاعه للموضع عن قرب، بقناعة مفادها ان الرابطة متمسكة برأيها حتى النهاية، وانه من غير الممكن فرض الهند الموحدة الا على نيران حرب اهلية كبرى في الهند لا يمكن حساب نتائجها^(١).

ويبدو ان حزب المؤتمر توصل إلى ذات القناعة، وهذا ما يؤكداه احد اعضاء المؤتمر البارزين ف. ب. مينون في شرحه للظروف الرئيسية التي ادت بحزب المؤتمر إلى القبول بتقسيم الهند، حيث قال "لقد وافق المؤتمر على تقسيم الهند لاعتبارين في المقام الاول فكان من الواضح من اتجاه الرابطة الاسلامية الذي لم تتنازل عنه ان تحقيق الهند الموحدة سيتأخرا ويتم على حساب حرب اهلية، وثانيا كان من المأمول ان اقامة دولة اسلامية منفصلة سيؤدي في النهاية الى تسوية للمشكلة الطائفية"^(٢). ويبدو ان جميع الاطراف الهندية وصلت إلى هذه القناعة، فتوصل مونتيباتن مع الزعماء الهندوس والمسلمين إلى مشروع للتقسيم^(٣)، وفي ٣ آيار ١٩٤٧ اعلن الزعماء الهنود وصولهم إلى اتفاق للتقسيم، فاقر المؤتمر الاتفاق في اجتماع موسع عقد خلال المدة ٤ - ٥ حزيران باغلبية ١٥٣ ضد ٢٩ صوت وامتناع ٣٦ صوت، اما الرابطة فانها سجدت وان منحت محمد جناح الصلاحيات الكاملة والتي بموجبها قبل الاتفاق^(٤)، واصدرت الحكومة البريطانية بيانا في ٣ حزيران ١٩٤٧^(٥)، أوضحت فيه خطتها لنقل السلطة إلى الهند وفقا لاتفاق ٣ آيار ١٩٤٧ بين الزعماء الهنود ونائب الملك، وفي ١٧ تموز ١٩٤٧ وافق البرلمان البريطاني على مشروع تقسيم الهند، بقرار سمي ب (قانون استقلال الهند)، الذي نصت الفقرة الاولى منه

(١) Brines, Op. Cit., PP. 42-43.

(٢) بالمر، نورمان، المصدر السابق، ص ١٢٣-١٢٤.

(٣) الهند ونظام الدومينيون، مجلة الثقافة، السنة التاسعة، مجلد رقم ٩، العدد ٤٤٨، تموز (القاهرة، ١٩٤٧)، ص ٧٧.

(٤) Brines, Op. Cit., P. 23.

(٥) Statement of government of British on June 3, 1947, in Dobbin, Op. Cit, Pp. 158-160.

على انه "منذ ١٥ آب ١٩٤٧ سيتم تأسيس دولتا دومينيون"^(١) مستقلتان في الهند وتعرفان بالهند والباكستان"^(٢)

اقرت الية التقسيم، ان تنقسم المجالس الاقليمية في البنجاب والبنغال إلى مجلسين في كل ولاية منها، مجلس لغربها، ومجلس لشرقها، والالية نفسها تطبق على البنغال، ويقرر كل مجلس منها رغبته او عدمها في تقسيم المقاطعة او بقائها ومن ثم الانضمام للهند او الباكستان، وكنتيجة طبيعية لتركيب السكان الدينية في الاقليمين، انضم شرق البنجاب ذو الغالبية السيخية والهندوسية إلى الهند وغرب البنجاب ذو الغالبية الاسلامية إلى باكستان، وقسمت البنغال لينظم غربها ذو الغالبية الهندوسية إلى الهند وشرقها ذو الاغلبية المسلمة الى الباكستان، وهكذا تشكلت باكستان من شقين غربي، وشرقي يفصل بينهما اكثر من ١٥٠٠ ميل من الاراضي الهندية، اذ ضم الجزء الغربي مقاطعات السند، والحدود الغربية الشمالية، وغرب البنجاب والباكستان، وضم الجزء الشرقي، شرق البنجاب، وسيليت^(٣)، عامة حصلت باكستان على ٢٣٪ من ارضي الهند البريطانية و ١٩٪ من سكانها^(٤). وقد وضعت حدود الدولتين من قبل لجنة حدود برئاسة قاضي بريطاني ليس لديه اية معرفة بالهند ولم يزرها قط يدعى راد كليف وعضوية ممثلين عن الهند وممثلين عن الباكستان^(٥).

اصبح مونتباتن حاكماً عاماً للهند للحقبة (١٥ آب ١٩٤٧ - ٢١ حزيران ١٩٤٨)^(٦)، ومحمد علي جناح حاكماً عاماً للباكستان للحقبة (١٥ آب ١٩٤٧ - ١١

(١) الدومينيون Dominion هو كل دولة مستقلة تدخل في اطار رابطة الامم البريطانية (الكومنولث) وتتعرف بالاعمال البريطاني سلطة عليا ويكون الحاكم الذي يعينه ممثلاً له، ومن دول الكومنولث في عام ١٩٤٧ كانت كندا، واستراليا وجنوب افريقيا. الهند ونظام الدومينيون، المصدر السابق، ص ٧٧٧-٧٧٨.

(٢) The Indiana independence Act 1947, in Dobbin, Op. Cit, Pp. 160-163.

(٣) زرقانتر، ابراهيم احمد، بعض مشكلات الجغرافيه السياسيه، ط١، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٨٨.

(٤) جاكوفسكي، ي. ول. ر بولانسكايا، تاريخ باكستان وتركته الحقبة الاستعماريه، في مجموعه باحثين، المصدر السابق، ص ١٨.

(٥) Brines, Op. Cit., P. 43.

(٦) خلفه في الحكم راجاكو بلشاري (حزيران ١٩٤٨-١٩٥٠).

ايلول ١٩٤٨^(١)) وقد رفض المجلس التأسيسي الباكستاني اختيار مونتباتن حاكماً عاماً على الباكستان أيضاً لأنهم كانوا يشكون بنزاهته ويرون انه ميال إلى حزب المؤتمر الهندي، وهذا ما اثار استياء مونتباتن، الذي كان يطمح إلى ان يكون حاكماً عاماً إلى كل من الهند والباكستان^(٢). واصبح جواهر لال نهرو رئيساً لوزراء الهند للحقبة (١٩٤٧ - ١٩٦٤)، اما لياقيت علي خان (السكرتير العام للرابطة الاسلامية) فاصبح رئيساً لوزراء باكستان للحقبة (١٩٤٧ - ١٩٥١)^(٣).

كانت قرارات لجنة الحدود ملزمة للهند والباكستان، ولأن اللجنة منحت منطقة غورداسبور (Gurdaspur) ذات الاغلبية الاسلامية إلى الهند ضمن مناطق البنجاب، ولأن هذه المنطقة تعد الطريق البري الوحيد الممكن الذي يسهل للهند الوصول إلى كشمير^(٤) فإن الباكستان عبرت عن شكوكها في نزاهة لجنة الحدود، الا انها لم تستطع الا الموافقة على قراراتها^(٥).

جرى تقسيم الهند في جو مشحون بالتوتر، اذ ان اعمال العنف الطائفي وصلت ذروتها في منطقة البنجاب، إذ تقاتل المسلمون والسيخ والهندوس مع بعضهم البعض بشكل بعيد عن الانسانية، وفي بعض المدن كان الارهاب الطائفي خارجاً عن السيطرة كالاعمال التي ارتكبت في لاهور ودلهي، وكان بموازاة العنف والابادة الجماعية. هجرة جماعية كبيرة على الحدود الهندية الباكستانية. فالهندوس والسيخ في باكستان يهاجرون إلى الهند، والمسلمين في الهند يهاجرون إلى باكستان، مما اذكى اعمال العنف الطائفي^(٦)، وعلى الرغم من ان الهند وباكستان

(١) خلفه في الحكم الخواجه نازم الدين (اب ١٩٤٨-تشرين الاول ١٩٥١).

(٢) Sayeed, Khalied B., *Pakistan 1857-1948*, Second Edition, Oxford University, (London, 1968), P. 224.

(٣) علوي، حمزة، الجيش والبيروقراطية في سياسة باكستان، في انور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، ترجمته حسن قبيس، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧١)، ص ١٩٦-١٩٧.

(٤) الخشاب، وفيق حسين، وآخرون، الجنوب الاوسط للقارة الاسيوية، دراسة في التركيب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضمن الاطار الاقليمي، جامعة بغداد، (بغداد ١٩٨٠)، ص ٨٧.

(٥) Brines Op. Cit., P. 43.

(٦) للتوسع في اعمال العنف الطائفي ينظر:

Brown, W., Op. Cit, PP. 161-162; Lamb, Alastair, *Crisis in Kashmir 1947 to 1966*, First Published, Routledge and kegan Paul, (London, 1966), Pp. 8-11.;

اتفقتا على تشكيل لجنة مشتركة للإشراف على وقف العنف وتسهيل عملية الهجرة، إلا أن اللجنة فشلت في القيام بمهمتها^(١). ولا توجد أعداد دقيقة لضحايا العنف الطائفي والهجرة، إلا أن التقديرات أشارت إلى مقتل أكثر من نصف مليون شخص من الجانبين، وهجرة ستة ملايين ونصف إلى باكستان، وهجرة خمسة ملايين هندوسي وسيخي إلى الهند في مدة شهرين، لتشكل هذه الهجرة في ظل زمنها القصير أكبر حركة سكانية في التاريخ، وهذا ما علق عليه بريشر بالقول "لقد كان ثمن التقسيم بالنسبة لما قاسته الإنسانية في الهند ثمناً باهضاً"^(٢). فتركت هذه الأحداث آثار سيئة في أذهان الهنود والباكستانيين وخلفت انعكاساتها على أسلوب علاقاتهم في المستقبل ولا سيما صراعمهم حول كشمير^(٣).

إن تقسيم الهند وعلى الأساس الطائفي، كان النتيجة المباشرة التي أفرزتها سياسة بريطانيا في الهند، والنتيجة التي لا مفر منها في ضوء تراكمات الصراع الهندوسي الإسلامي، إلا أن الصراع لم يتوقف بعد التقسيم، فقد نحى الصراع الطائفي، السياسي قبل التقسيم منحى صراع دولي بعد التقسيم فانتقل صراع حزبي المؤتمر والرابطة إلى صراع بين الهند والباكستان، فبدأت الدولتان، بالعمل بعد الاستقلال على ضوء هذه الخلفية، وكدول ذات سيادة وجدت نفسيهما مشتبكة في صراع حول مسائل عديدة تتعلق بتعيين الحدود بين الدولتين، ومسألة اللاجئين التي كانت ترتبط أساساً بمتلكات الأشخاص الذين نزحوا من بلد إلى آخر، والأقليات الدينية التي بقيت في كل من الدولتين، وتوزيع مياه الأنهار في مناطق الحدود وأنظمة الري، والمسائل المالية، ومسألة تقسيم ممتلكات الهند البريطانية^(٤).

(١) مجموعة مؤلفين: الموسوعة التاريخية الحديثة، تاريخ عصرنا منذ ١٩٤٥، ج ١، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (لبنان، ١٩٧١)، ص ٥٨٢؛ البطريق، عبد الحميد، ومحمد مصطفى عطا، المصدر السابق، ص ٦٧-٦٨.

(٢) بريشير، ميشال، المصدر السابق، ص ٢٢٠.

(٣) Lamb, Op. Cit., P. 11.

(٤) جانكوفسكي، ي.، ول. ر. بولانسكايا، المصدر السابق، ص ١٨؛

Admes, Joun and Walter C. Neale, *India the Search for Unity, Democracy a progress* Van Nostrand Company, INC. (New York, N. D.), P. 130.

ومع انه هذه المشكلات قد حلت بصورة أو أخرى، إلا أن مشكلة كشمير ظلت عائقة دون حل بين البلدين.

المبحث الثاني الجزور التاريخية للصراع في كشمير

الأهمية الجغرافية والاقتصادية لكشمير

تقع ولاية كشمير في شمال غرب شبه القارة الهندية، بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وبين دائرتي عرض ٨، ٣٢ و ٥٨، ٣٦، وخطي طول ٢٦، ٣٧، و ٣٠، ٨٠، وتقاسم حدودها اربعة دول، فاقليم التبت الصيني يحدها من الشمال الشرقي والشرق لمسافة ٤٥٠ ميلاً حتى الحدود الهندية التي تحد الولاية من الجنوب الشرقي لمسافة ٣٥٠ ميلاً، ومن الجنوب والجنوب الغربي، على طول الحدود الغربية والمسافة ٧٠٠ ميلاً تقاسم باكستان، وتحدها افغانستان من الشمال بشريط ضيق والمسافة ١٦٠ ميلاً يفصلها عن تركمنستان^(١).

ومن هذا الموقع الحساس والمتحكم اكتسبت كشمير اهميتها الإستراتيجية، اذ انها تتقاسم الحدود مع اربع دول كبيرة في المساحة والسكان، ذات عقائد وحضارات مختلفة، ولا يفصلها الا شريط ضيق عن الاتحاد السوفيتي الذي كان على مسار النصف الثاني من القرن العشرين القطب العالمي الثاني. وحدود كشمير تضم الممرات والثغرات في المرتفعات الشاهقة الوعرة. و تتحكم بالطرق ومحاور المواصلات بين شبه القارة الهندية وبين اقليم التبت الاسيوي وما بعدها ومن وراء الجبال شمالاً، فهي احد "الابواب التي تقيم الصلة بين الهند واسيا"^(٢).

اما تضاريس كشمير فتتميز بكونها ارضاً جبلية، اذ تنتشر فيها سلاسل الجبال، ففي الشمال سلسلة جبال قره قورم، وفي الشمال الغربي سلسلة بوخشان وسلسلة هندوكوش، وفي الشرق سلسلة جبال الهملايا، وتحيط بوادي كشمير

(١) Lakhanpal, P. L., Essential Documents and Notes on Kashmir Dispute, Second Edition, International Books, (Delhi, 1965), P. 9.

(٢) الشامي، صلاح الدين، وزين الزين عبد المقصود، جغرافية العالم الاسلامي، منشأة المعارف، (الاسكندرية، ١٩٧٤)، ص ٤٤٧ - ٤٤٨.

سلسلة جبال بيربانجال التي يبلغ ارتفاعها ١٤٠٠ قدم من كل الجهات^(١)، ويتخلل الولاية سهلان هما سهل جامو (العاصمة الشتوية) المتاخم للبنجاب، وسهل وادي كشمير وهو الأهم والذي يبلغ طوله ٨٤ ميلاً وعرضه ٢٥ ميلاً وتوسطه (العاصمة الصيفية) سرينجار^(٢).

وتشتمل المصادر المائية على عدة بحيرات وعدد من الروافد والأنهار، وأهمها بحيرة دولر التي هي أكبر بحيرة في شبه القارة الهندية^(٣)، وبحيرة وال التي تتمتع بأهمية سياحية^(٤)، أما الأنهار فأهمها جيناب وجليوم واندوس التي تمر كلها في باكستان وتعتمد عليها بشكل رئيس الزراعة في البنجاب الغربية^(٥)، وتتزود هذه البحيرات والأنهار بالمياه من خلال الأمطار والثلوج التي تتساقط طيلة الشتاء، أما مناخ الولاية فيتميز بتنوعه فهو قارس البرودة في وادي كشمير، إلى حار مداري في سهل جامو^(٦).

- ادارياً كانت الولاية مقسمة قبيل عام ١٩٤٧ إلى ثلاث وحدات إدارية هي:-

أ. إقليم وادي كشمير، ويتألف من مقاطعات بارامولا، ولنانتانك، ومظفر آباد وسرينجار، وتبلغ مساحته ٨.٦٣٩ ميل^٢، ويسكنه ١.٧٢٨.٧٠٥ نسمة عدد المسلمين منهم يبلغ ١.٦١٥.٤٧٨ وبنسبة ٩٣٪ من مجموع سكان الإقليم.

ب. إقليم جامو. ويضم مقاطعات جامو وكاتور ورادها سبور ورياسي وميربور وبونش. حيث يشكل مجموع مساحتها ١٢.٣٧٨ ميل^٢، ويعدد سكان حوالي ١.٩٨١.١٣٣ نسمة ويبلغ عدد المسلمين منهم ١.٢١٥.٦٧٦، وبذلك تكون نسبتهم في هذا الإقليم ٦١٪.

(١) سعودي، محمد عبد الغني، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٧١)، ص ١٢٥.
(٢) Lakhanpal, Op. Cit., P. 12.

(٣) الهند، حكومت، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٤) حسني، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٥) حقي، احسان، مأساة كشمير المسلمة، ط ١، دار السعودية للنشر والتوزيع، (جدة، ١٩٧٠)، ص ١٨.

(٦) Lakhanpal, Op. Cit., P. 12.

ج. اقليم الحدود، ويتشكل من مقاطعات لادخ داستور وغلغيت، وتبلغ مساحته ٦٣.٥٥٤ ميل^٢، وعدد سكانه ٣١١.٤٧٨ نسمة، عدد المسلمين منهم ٢٧٠.٠٩٣، ونسبة ٨٧.٤٦ %.

وبذلك يكون مجموع مساحة ولاية كشمير ٤٨.٥٧١ ميل^٢، واجمالي عدد سكانها ٤.٠٢١.٦١٦ نسمة، تشكل نسبة المسلمين منهم ٧٧.١١ %، والهندوس ٢٠.١٢ %، والسيخ ١.٦٤ %، والبوذيين ١ % من مجموع سكان كشمير^(١).

ان سكان كشمير الذين يختلفون عن بقية سكان شبه القارة، بصفاتهم الجسمية من حيث قاماتهم الطويلة، وعيونهم الملونة، وبشرتهم البيضاء، وصفوا من بعض الباحثين في التاريخ الكشميري، بافتقادهم للحس الوطني بالترابط^(٢)، اذ ان الجبال الشاهقة، وطرق المواصلات الصعبة التي يستغرق اجتيازها للعبور من مدينة إلى أخرى عدة شهور، تركت اثرها السلبي على احساس السكان بالوحدة والترابط بينهما، وجاءت التقسيمات الادارية التي اقيمت وفقاً لعوامل جغرافية، لتعمق هذا الاثر السلبي، فتجد الهندوس في وادي كشمير معزولين عن بقية السكان، كطبقة تتمتع بكل الوظائف والاعمال الكبيرة التي ترد عليها مردوداً مادياً مرتفعاً يجعلها معزولة عن بقية السكان. والمسلمون على الرغم من ارتباطهم الواضح بالاسلام. الا انهم يبدون القليل من الوحدة في المواقف الوطنية، في الوقت الذي يعيش مسلمو غلغيت في عزلة تامة عن بقية الولاية، وقد عزز الوضع السياسي لهذه المقاطعة من هذه الحقيقة (اذ ان البريطانيين كانوا يديرون غلغيت بشكل مباشر وبصورة منفصلة عن حكم المهراجا)، فضلاً عن بعدها الجغرافي عن المركز الحيوي في الولاية (وادي كشمير)، اما البوذيين في لادخ فانهم كانوا يرتبطون روحياً وثقافياً مع اقليم التبت الصيني اكثر من ارتباطهم بسكان كشمير، ويكشف سكان

(١) هذه الارقام مستندة لاحصاء عام ١٩٤١، للتوسع ينظر:

Lakhanpal, Op. Cit., P. 11.

(٢) Band, Francis YOUNCHUS, *Kashmir*, A & C Black LTD, (London, 1917) P. 131; Birdwood, Op. Cit., P. 21; Brown, W., Op. Cit., P. 180; Korbel, Josef, *Danger in Kashmir*, Princeton University Press, (USA, 1966) P. 9; Brines, Op. Cit., P.P. 63-64

وادي كشمير عن صفات شخصية ذات طابع عام، فهم مطيعون، سهلوا الانقياد، بينما يشبه مسلمو جامو مسلمي غرب البنجاب من حيث تميزهم كمحاربين اشداء^(١)، وعزز من هذا الانقسام تعدد اللغات التي ينطق بها الكشميريون اذ ان سكان كشمير يتكلمون اكثر من اثني عشر لغة وعدة لهجات متفرعة عنها^(٢).

اقتصادياً، يعد وادي كشمير المركز الرئيس للولاية، فقد هيات الطبيعة له اجواءً جعلت منه احد المراكز السياحية المهمة ليس في شبه القارة الهندية بل في العالم، إلى درجة اسماء بعض الباحثين بـ (جنة الهند) و (جنة الشرق) و (جنة الله على الارض)^(٣)، فخلال الحكم الاسلامي له كان منتجعا للملوك المغول^(٤)، وفي فترة الحكم البريطاني كان القادة والموظفون والضباط البريطانيون، وكبار الاثرياء الهنود يقضون اجازاتهم السنوية فيه^(٥)، وقد ارتبط هذا النشاط السياحي بعدد من الخدمات والصناعات التي كانت تعد احد الموارد المهمة للسكان والدولة^(٦).

ومثل الوادي مركزاً لصناعة الشال والاقمشة الناعمة^(٧)، حتى عام ١٨٧٠، اذ اصيبت هذه الصناعة باضرار كبيرة تأثراً بالمجاعة التي حدثت في هذا العام، وقد حلت محلها في اوقات لاحقة صناعات اكثر تطوراً للسجاد والحريير والاثاث^(٨).

وقد هيا مناخ الوادي، وخصوبة تربته، ووفرة مياهه، إلى ازدهار عدد من الانشطة الزراعية، مثل زراعة الارز والاشجار المثمرة. فضلاً عن الرعي، وهياً انتشار الغابات الفرصة لان يكون الوادي مركزاً لصناعة الاخشاب التي كان الجزء الاكبر

(١) Korbelt, Op. Cit., P. 9.

(٢) Weeks, Op. Cit., P. 25.

(٣) داود، نور الدين: محنت في الفردوس، (بغداد، ١٩٥٠)، ص ٤٢؛ Choudhury Op. Cit., P. 91.

(٤) سعودي، محمد عبد القني: المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٥) عبد الوهاب، عبد المنعم: جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، (الكويت، ٤١٢).

(٦) المراكشي، السيد محمد العربي الهلالي، تاريخ مدنيّة الهند وباكستان، ج ١، (الرياض، ١٩٥٨)، ص ٢٧.

(٧) مجموعة مؤلفين: البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر، جامعة الامام محمد بن

سعود الاسلامية، (الرياض، ١٩٧٩)، ص ٣٦٢.

(٨) Lamb, Op. Cit., P. 20.

منها يصدر إلى منطقة البنجاب الغربية حيث شكلت أحد المصادر الأساسية للتجارة^(١)، كما تنتشر فيه الأزهار الجبلية التي كان البراهمة يحرصون على تعطير المعابد الهندوسية بها^(٢).

أما المعادن فتشير التخمينات بناء على التنقيبات الجيولوجية المحدودة التي أجريت عام ١٩٢٣، وجود كميات صالحة للاستثمار من النحاس والفضة والزنك، إلا أن تلك المعادن ظلت دون أي استثمار فعال قبل عام ١٩٤٧، أما الجبس فكان إنتاجه محدوداً بكميات تغطي حاجة الاستهلاك المحلي المحدود، وقد كانت الأيدي العاملة في الصناعة بحدود ١.٥٪ من السكان، بينما كانت النسبة الغالبة من السكان تعمل في القطاع الزراعي^(٣). ويمكن القول بذلك أن كشمير ولاية ذات اقتصاد زراعي.

ولكون ولاية كشمير ذات طبيعة جبلية متعرجة، وإهمال الحكومات لمشاريع المواصلات، افتقدت الولاية إلى طرق المواصلات، بل إن أغلب الموجود فيها كان يغلق عدة أيام بسبب الثلوج المتساقطة في الشتاء، التي تعرقل استخدامها^(٤)، ولهذا تمتعت الأنهار بأهمية كبيرة على أساس أنها الطرق الرئيسية التي يستخدمها السكان في تنقلاتهم. وتجارهم. إذ إن ثلث الدخل السنوي للولاية كان يتأتى من التجارة المارة عبر الأنهار، إن افتقاد كشمير لطرق المواصلات البرية واعتمادها على الأنهار التي تصب في البنجاب الغربية (التي صارت في عام ١٩٤٧ من حصة باكستان) جعلها ترتبط اقتصادياً بباكستان^(٥)، وقد كانت أهم الطرق في الولاية وهي طريق سرينجار - باثنكوت (٢٣٦ ميلاً) وطريق سرينجار - روالبندي (١٩٧ ميلاً)، وطريق باثنكوت - جامو، وهي طرق برية، أما خط السكة الحديد الوحيد في كشمير قد

(١) The World Book Encyclopaedia, Vol. 11, (U. S. A, 1965), P. 203.

(٢) أبو الليل، محمد مرسي: الهند تاريخها وتقاليدها وجغرافيتها، (القاهرة، ١٩٦٥)، ص ٢٦.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 28.

(٤) Weeks, Op. Cit., P. 225.

(٥) Lakhanpal, Op. Cit., P. 12.

افتتح عام ١٨٩٠ ليربط جامو بسيالكوت في البنجاب الغربية^(١)، ان كل هذه الطرق تربط كشمير بالمناطق الباكستانية والطريق الوحيد الذي يربطها بالهند كان عبارة عن معبر ضيق عبر مقاطعة غورداسبور^(٢)، فضلا عن هذه الطرق كان مطار سرينجار الذي كان غير ذي اثر في اقتصاد الولاية اذ يبدو ان خدماته مقتصرة على تنقلات الاسرة الحاكمة، والموظفين البريطانيين الكبار، والمجالات العسكرية، اما الاتصالات، فكانت جميع خطوط البرق والهاتف متصلة بمراكز كائنة في باكستان، باستثناء خط يربط باثكوت بجامو^(٣).

سيطرة اسرة الدوغرا على كشمير

دخل الاسلام منطقة كشمير عام ١٣٣٩، عندما اعلن حاكم وادي كشمير البوذي (انجاندرا) اسلامه، بعد فترات غير مستقرة من حكم البوذيين والهندوس^(٤)، وان اعلان الحاكم اسلامه دلالة على الانتشار التدريجي للاسلام في وادي كشمير، بحيث ان الحاكم يغير معتقده دون الخشية من رد فعل السكان المحكومين، لا سيما اذا علمنا ان المنطقة لم تفتح من قبل المسلمين او تفرض عليها الجزية^(٥).

ضمت المنطقة التي تشمل وادي كشمير وجزء كبير من جامو إلى ممتلكات الدولة المغولية عام ١٥٨٦. اذ استطاع السلطان اكبر من السيطرة على المنطقة. ونتيجة لما اصاب الدولة المغولية من ضعف وانحلال في منتصف القرن الثامن عشر،

(١) مؤلف مجهول، حقائق ساطعة، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٠)، ص ٣.

(٢) Scheffeld, Victorie, Kashmir in the Crossfire, (London, 1996), P. 20.

(٣) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٤.

(٤) للتوسع في هذه الحقبة ينظر:

داود، نور الدين، المصدر السابق، ص ٥٤ - ٧٩، وبام زئي، ب. ن. مكا، كشمير، عرض تاريخي، تعريب

احمد فائد، مجلة ثقافة الهند، المجلد الخامس عشر، العدد ٢، نيسان، (نيو دلهي، ١٩٦٤)، ص ٣٥

Ansari, Moin, Kashmir Matters, (Islamabad, 1999), PP. 1-8, ٤١ -

(٥) للتوسع في دخول الاسلام إلى كشمير، ينظر:

داود، نور الدين، المصدر السابق، ص ٨٠ وما بعدها.

تمكن الافغان من السيطرة على المنطقة في عام ١٧٥٢ حيث تمكن احمد شاه دوراني احد القادة العسكريين الافغان من السيطرة عليها، وبقيت تحت حكم المسلمين حتى عام ١٨١٩^(١)، عندما وسع السيخ دولتهم التي بنوها في البنجاب عام ١٧٩٩، إلى كشمير وذلك بعد ان تمكن مؤسس هذه الدولة رانجيت سنغ (Ranget Singh) من السيطرة عليها^(٢).

ترك رانجيت سنغ احد العاملين في خدمته من قبيلة الدوغرا الهندوسية^(٣)، المدعو ب غولاب سنغ (Gulab Singh) حاكما على اقليم جامو في عام ١٨٢٠، بينما ترك على وادي كشمير حاكم مسلم هو امام الدين، ومنح الاخ الاصغر لغولاب سنغ المدعو بديان سنغ (Dhyan Singh) اقليم بونش التي اصبحت مقاطعة مستقلة تتمتع بحكمها الخاص عن كل من منطقتي جامو وكشمير^(٤)، وفي الوقت الذي بدأت فيه امبراطورية السيخ بالضعف كان النفوذ البريطاني يتزايد في شبه القارة الهندية، اذ اصطدموا مع بعضهم في معركة سبراون Sebroon عام ١٨٤٦^(٥).

وبينما كان الصراع قائماً بين البريطانيين والسيخ، كان غولاب سنغ يتفاوض سرا مع البريطانيين، الذين سبق وان عقد معهم صفقة عام ١٨٤٢ عندما

(١) الحديثي. هاني الياس خضر: مشكلة كشمير بين الحقائق التاريخية والمتغيرات السياسية. اوراق اسيوية. جامعة بغداد. مركز الدراسات الدولية. السنة الاولى. العدد ٨٥. اب. (بغداد، ١٩٩٩)، ص ١.

(٢) للتوسع في دولة السيخ وعقيدتهم، ينظر:

عبد العال، خليل عبد الحميد: تاريخ السيخ الديني والسياسي من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر، ١٤٩٩ - ١٨٤٩، دار المعارف الجامعية، (الاسكندرية، ١٩٨٧)؛ ومصطفى، عبد الجبار عبد: مشكلة البنجاب الهندية والامن القومي الهندي، مجلة العلوم السياسية، السنة الثمانية، العدد ٥٥، نيسان، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ١١٧-١٢٩.

(٣) قبيلة الدوغرا هي قبيلة تدين بالهندوسية وتسكن السهول الممتدة أسفل سهول البنجاب من جهة السلاسل الجبلية المحيطة بكشمير من الجنوب، وقد انقسمت القبيلة إلى عدة فروع، فكان الفرع الذي ينتمي اليه غولاب سنغ قد هاجر إلى جامو في منتصف القرن الثامن عشر، للتوسع ينظر:

Band, Op. Cit., PP, 163 - 164

(٤) Ibid, P. 164.; Azad Kashmir, Government of, Kashmir Odyssey of Freedom, (Mozafarabad, 2000), P.3.

(٥) Lovett, Op. Cit., P. 121.

تمكن من ان يحصل من السيخ على وعد بعدم مهاجمة القوات البريطانية التي كانت تحارب الافغان على الحدود الهندية الافغانية، وتوصل غولاب سنغ والبريطانيين إلى اتفاق سري، يتعهد فيه بالتزام الحياد اثناء الحرب، وعندما طلب السيخ منه ان يقود جيشه لمشاركة قواتهم في الحرب لم يرفض ولكنه ناور بجيشه بحيث انه لم يشركه فعليا في الحرب مما ادى إلى هزيمة السيخ، والذين طلبوا منه التفاوض باسمهم مع البريطانيين^(١)، ونتيجة لوساطته عقد البريطانيين مع السيخ معاهدة لاهور في ٨ آذار ١٨٤٦، وقد تخلى بموجبها السيخ عن نصف ممتلكاتهم من الاراضي^(٢). ويبدو مما سبق ان خيانة غولاب سنغ للمسيخ وتآمره مع بريطانيا يستند على قناعته بان البريطانيين سيكونون اسياداً لكل الهند في المستقبل^(٣).

وفي ضوء اتفاق غولاب سنغ مع البريطانيين، منحه البريطانيون السيادة على وادي كشمير، مقابل مبلغ سبعة ملايين ونصف مليون روبية (حوالي ٥٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني) بموجب معاهدة امرتسار في ١٦ آذار ١٨٤٦^(٤)، وبذلك اصبح غولاب سنغ حاكماً اسماً على وادي كشمير، الا انه واجه صعوبة في بسط سيطرته على الوادي، اذ ان حاكم الوادي رفض تسليمه لغولاب سنغ وتعاون معه الاقطاعيين في التصدي لقوات جامو العسكرية، فلجأ غولاب سنغ إلى طلب المساعدة البريطانية التي ارسلت عدد من قواتها لتنضم إلى قوات جامو. وبهذا الاسناد البريطاني تمكن غولاب سنغ من ارساء سيطرته على وادي كشمير عام ١٨٤٦ ليصبح حاكماً على المنطقة التي صارت تعرف بولاية جامو وكشمير^(٥).

(١) كشمير، ازاد، الحركة التحريرية في كشمير، (مظفر اباد، ١٩٦٠)، ص ٧-٨.

(٢) Treaty Between the British Government and the State of Lahore, Concluded at March 9, 1846, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 28 - 30.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 21.

(٤) Treaty Between the British Government and Maharaja Culab Singh, Concluded at Amritsar, on March 16, 1846, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 31 - 32.

(٥) Band, Op. Cit., PP. 171 - 173.

ولتفسير طبيعة معاهدة امرتسار كتب الحاكم العام للهند اللورد هاردينغ (Hardinge) إلى ملكة بريطانيا فكتوريا (Victoria) ما نصه " ان من المرغوب اضعاف دولة السيخ التي بدت قوية، وان نشبت لآسيا قوة بريطانيا بطريقة لا يمكن اساءة فهمها، وضرورة تقليص وسائل المحاربين السيخ ومنعهم من تكرار الاعتداء، وبعد ثلاث سنوات سنقوم بضم كشمير لنا اذا تكررت اعمال العنف وقتل الضباط البريطانيين وان شركة الهند الشرقية في الوقت الحالي لا تفكر في توسيع ممتلكاتها، بل رغبت فقط في قمع قوة جيرانها المعتدين، ومكافأة الرجل الذي قدم لها الخدمات عبر حرمان السيخ ومنحها لحاكم من دين مختلف عنهم"^(١).

يظهر مما سبق ان بريطانيا كانت تهدف من معاهدة امرتسار تحقيق عدة اهداف تتمثل في استحصال جزء من تكاليف حملتها على السيخ الذين عجزوا عن دفعها، وتفكيك دولة السيخ حتى يطمئن البريطانيون ان لا يشكل السيخ في المستقبل خطراً على مصالحهم ووجودهم في شبه القارة الهندية، كما ان وضع حاكم هندوسي على اقلية اسلامية كان يهدف إلى جعل الحاكم لا يلتقي مع طموحات سكانه، وان يتولى عملية السيطرة عليهم، وهذا يتفق عموماً مع السياسة البريطانية في هذه الفترة من وجودهم في الهند والذي انتهجوا فيه نهجا يقوم على تقريب الهندوس اليهم على حساب المسلمين. فضلا عن ان تنصيب حاكم من الاقلية ستجعله في حاجة مستمرة إلى الدعم البريطاني وهذه الحاجة ستدفعه إلى خدمة مصالح بريطانيا على حساب مصالح سكان كشمير، وارادت بريطانيا ضرب مثال لمكافأة من يتعاون معها، وهي دعوة صريحة إلى حكام المناطق المتبقية خارج السيطرة البريطانية للتعاون معها، وكان ابقاء المناطق الحدودية مع دول كان للبريطانيين علاقات متوترة معهم مثل افغانستان وروسيا، واخرى لها مصالح فيها مثل الصين، تحت مراقبتها، هو احد الاهداف الاساسية والذي عززته فيما بعد باستئجار منطقة غليغيت الحدودية مع روسيا وافغانستان من المهراجا عام ١٨٩٩ لتدخل تحت

(١) Ibid., PP. 171 – 172.

السيطرة البريطانية المباشرة وهو ما اغناها عن ضم كشمير إلى الادارة البريطانية في الهند، فضلا عن شركة الهند الشرقية لم تكن في وضع يسمح لها بتحمل حماية الامن الداخلي لكل هذه المنطقة الواسعة وادارتها لا سيما وان ممتلكات الشركة قد توسعت بشكل كبير في شبه القارة الهندية في منتصف القرن التاسع عشر. وعلى العموم فان معاهدة امرتسار وما ترتب عليها، كانت كفيلة "بإثارة الفتن والاضطرابات في المنطقة"^(١)، لهذا يصف الباحث البريطاني فيكتور شيفلد المعاهدة بانها "صفقة للبيع، وتناقض في الحقائق، وسوء لقراءة التاريخ. ونكران حق الشعب، بهدف خدمة مصالح الامبرياليين والاستعماريين..^(٢)".

لقد ظلت علاقة كشمير مع البريطانيين، تبنى على الاعتراف بسيادة الحكومة البريطانية، وكرمز لهذه السيادة كان لزاما على المهراجا ان يقدم للحكومة البريطانية وبموجب (البند رقم ١٠ من معاهدة امرتسار) هدية رمزية سنوية مؤلفة من حصان واثنى عشر عنزة (ستة ذكور وستة اناث) وثلاثة ازواج من الشال الكشميري، وقد وجد الباحث العراقي سراب الدهان ان هذا الشرط يشير إلى ان معاهدة امرتسار تحمل مضمون (لمعاهدة ايجار) ومن ثم فانه بعد انسحاب البريطانيين عام ١٩٤٧ يجب ان تلغى كل الحقوق المترتبة على هذا الايجار^(٣).

مثل الحكومة البريطانية في كشمير مندوب سامي. لم يتدخل بشكل كبير في الشؤون الداخلية لكشمير في حقبة حكم غولاب سنغ ١٨٤٦ - ١٨٥٧، الا ان هذا المندوب اصبح يدير البلاد بصورة فعلية في حقبة حكم (براتب سنغ ١٨٨٥ - ١٩٢٥) (Pratap Singh) الذي خلف رانبير سنغ ١٨٥٧ - ١٨٨٥ (Ranbir Singh) في الحكم، فقد اثبتت اتهامات بريطانية تقول بوجود مراسلات له مع روسيا، على اثرها

(١) سعيد، باهر، النزاع الهندي الباكستاني حول اقليم كشمير، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٨، العدد ١٠٧، كانون الثاني، (القاهرة، ١٩٩٢)، ص ٢٠٢.

(٢) Schafeld, Op. Cit., P. 11

(٣) الدهان، سراب حميد صالح، دور الاعلام الخارجي في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الهندية، دراسة حالة الاعلام الخارجي الهندي تجاه مشكلتي كشمير، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥، هامش ص ٢٢٢.

اصبح مجلس الدولة الذي يضم الاسرة الحاكمة والموظفين البريطانيين والكشميريين الكبار في الدولة ان يعمل وفق توجيهات المندوب السامي، وقد ظل التدخل البريطاني بهذه الصورة حتى عام ١٩٢٥ عندما تولى الحكم (هاري سنغ (Harry Singh) ابن اخ رانبير سنغ اذ اعطيت له صلاحيات واسعة في ادارة الشؤون الداخلية ولم يشهد حكمه تدخل بريطاني واسع في هذه الادارة^(١).

الاضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كشمير في عهد حكم اسرة الدوغرا

ورث المهراجا هاري سنغ عند وصوله إلى الحكم في ١٩٢٥، نظاما عانت فيه الاغلبية المسلمة من السكان صعوبات كبيرة وعلى مختلف المستويات في حياتها اليومية، فقد كانت السياسة الاقطاعية التي انتهجتها طبقة الدوغرا الحاكمة في ادارة السياسة الزراعية ذات اثر في ازدياد المديونية الريفية، وتكاثر المقرضين بشكل مضطرد^(٢).

كانت كل اراضي كشمير ملكا للمهراجا، ليس لاي شخص أن يدعي ملكية مساحة منها. وكانت الضرائب التي تفرض على الاراضي ذات نسب عالية يعادل غالبا ثلاثة اضعاف ما هو سائد في البنجاب الغربية. لذا كانت الاراضي والضرائب المفروضة عليها تشكل مصدرا رئيسا لدخل الولاية، وللسبب نفسه بقيت مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية الصالحة دون استغلال حيث احجم الفلاحون عن استثمارها لخشيتهم من ان الضرائب ستحول دون ان يحققوا أي مردود من الربح او امكانية الاحتفاظ بجزء مناسب من المحصول^(٣).

{١} Gupta, Op. Cit., PP. 22 – 23.

(٢) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٣.

(٣) Band, Op. Cit., PP. 176 – 177.

لم تقل معاناة السكان في المجال التجاري والصناعي عن معاناتهم في المجال الزراعي، إذ أخضعت التجارة والصناعة لطلبات ابتزازية كثيرة، فلم يستثنى أي إنتاج مهما كان صغيرا أو حرفة مهما كانت هامشية، من دفع ضريبة ما، وقيمة الضرائب هذه تصل أحيانا إلى نسبة ٨٥ ٪ من قيمة البضاعة مثل الضرائب المفروضة على صناعة النسيج، فقد شملت الضرائب كل الأعمال فقد كان "القصابون والخبازون والملاحون وحتى المومسات خاضعين للضريبة" وكان على الحمالين الذين يحملون الامتعة دفع نصف مدخولاتهم^(١). واحتكرت الحكومة المبادلات التجارية الرئيسية، فشملت الحرير والاقمشة والورق والتبغ، والنبيد، والملح والحبوب، وكانت قيود مماثلة تفرض على صناعات الشال^(٢). وقد بلغ ابتزاز الاموال مبلغا كبيرا وللتدليل على ذلك فان حكومة كشمير كانت تفرض ضرائب حتى على نوافذ المنازل المطلة على الطريق على اساس ان النوافذ من مظاهر الترف ومن ثم ان مالكيها قادرين على دفع ضريبة مقابلها^(٣). ورافق كل هذه المعاناة، نظاما للسخرة مارسته الحكومة على نطاق واسع، اذ يسخر الناس في مختلف الأعمال بما فيها الخدمة كحمالين وخدم^(٤). وعلى الرغم من ان هذا النظام الغي نظريا عام ١٩٢٠، الا ان الحكومة ظلت تمارسه على المستوى العملي^(٥).

وفي كل نواحي الحياة كان هناك تمييز ضد الاغلبية المسلمة، وتطبيق التشريعات المصممة بوضوح لصالح الهندوس، فقد كتب البانديت الهندوسي بريم نات بزاز عن هذا التمييز في كتابه الموسوم (in side Kashmir) ما نصه "لم يكن حكم الدوغرا سوى تحكم هندوسي، لم يعامل المسلمين معاملة عادلة، واقصد بالمعاملة العادلة المساواة بالهندوسين... ويجب ان نعترف ان المسلمين عوملوا معاملة سيئة جدا مجرد كونهم مسلمين، وليس ادل على ذلك من القانون الذي يمنع ذبح

(١) Birdwood, Op. Cit., P. 31..

(٢) Band, Op. Cit., P. 177.

(٣) حقي، احسان، مأساة كشمير المسلمة، ص ٨١.

(٤) جريدة الاخيان العدد ٢١٧٢، ٢٩ شباط ١٩٤٨، لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٥) Brown. W, Op. Cit., P. 182.

البقر، ويمكن القول كذلك بأن ٢٨ رئيساً للوزارة تناوبوا الحكم خلال قرن من حكم الدوغرا لم يكن أي منهم مسلماً، وأن الجيش المؤلف من ١٣ فوجاً لا يضم سوى فوج ونصف من المسلمين، ومع أن قانون الأسلحة الكشميري يسمح للأجانب الهنود بحمل الأسلحة النارية بدون إجازة، فإنه لا يستثني أي مسلم من هذا القيد، وأن المسلمين متأخرين من ناحية التعليم فقد دلت آخر الإحصائيات أن المتعلمين لا يتجاوزون ١.٦٪^(١).

ويمكن بالإضافة إلى سياسة التمييز تلك، أن السلطة كانت تصدر ممتلكات أي هندوسي يعتنق الإسلام، ولا ينطبق هذا القانون عند ارتداد المسلمين عن دينهم، وكان ذبح البقرة يعد من الجرائم الكبرى التي تعاقب بحكم الأعدام حتى عام ١٩٣٤ عندما خفف الحكم إلى السجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة^(٢)، كما أن جيش الولاية كان يجند من خارج الولاية من السيخ والهندوس، لأن عددهم في كشمير لا يؤمن الكفاية المطلوبة بجيش الولاية، وفي المقابل كان المسلمون يخدمون في الجيش الهندي البريطاني لعدم توفر فرصة عمل ملائمة لهم في كشمير^(٣).

وكان تأخر المسلمين في المجال التعليمي مقصوداً، إذ أن المدارس اقيمت لتكون قريبة من أماكن سكن الهندوس والسيخ وبعيداً عن أماكن سكن المسلمين، وهذا ما لاحظته مدير المدرسة الكنسية التبشيرية في كشمير عندما قال: "أن المسلمين لم يتمكنوا من إرسال أولادهم إلى المدارس إذ كانت كل الخدمات الحكومية ممنوعة عليهم"^(٤).

وفي المجال السياسي، كان المهرجا يضرب طوقاً على أي نشاط سياسي في كشمير، فقد مارس المهرجا سياسة حظر ضد إنشاء الجمعيات السياسية والاجتماعية والدينية، وحتى عندما تسمح الحكومة بفتح جمعية ذات مظهر

(١) نقلاً عن داود، نور الدين، المصدر السابق ص ٢١٨.

(٢) Kashmir, Azad, Kashmir Slides in to Slavery India Defies U.N, (Muzaffarabad, N.D), P.2.

(٣) كشمير، آزاد، المصدر السابق، ص ١٢.

(٤) Schofield, Op. Cit., P. 13.

اجتماعي او ديني، فانها تراقبها بدقة للتأكد من عدم تضمونها محتوى سياسي، وللتأكد من عدم وجود قنوات تسمح للشعب بالاتصال الخارجي، كانت تتم مراقبة حركة الزائرين المشكوك بامرهم لكشمير، وطرده أي من تبدو عليه بادرة تشييد شك الحكومة^(١).

وبناءً على ما تقدم فان ولاية كشمير قد عانت في النصف الاول من القرن العشرين، من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية، لم تجد أي سعي جاد من الادارة الحاكمة إلى اصلاحها، وقد اشار إلى هذه الحقيقة السير البيون بانرجي Albion Bannerji ، رئيس الديوان الكشميري، الذي شرح اسباب استقالته عام ١٩٢٩، بقوله انه من غير الممكن بقاءه مع مساوئ حكم المهراجا، واعلن ان "ولاية جامو وكشمير تعمل في ظل الكثير من المساوئ، ففيها جمهور مسلم كبير، امي تماماً يعمل في ظل الفقر والظروف الاقتصادية المتدنية جداً للمعيشة في الريف وانهم محكومون عملياً كقطيع من الماشية، وليس هناك اية صلة بين الحكومة والشعب، ولا فرصة امامهم لعرض هذه الاحوال السيئة، والية الادارة نفسها تتطلب اصلاحاً من القاعدة إلى القمة للوصول بها إلى اطار من الكفاءة المعاصرة، هذه الادارة التي ليس لديها أي تعاطف مع متطلبات الناس وشكاويهم"^(٢). وفي ظل هذه الاوضاع انبثقت الحركة الوطنية الكشميرية.

الحركة الوطنية الكشميرية

بدا المظهر الخارجي للعلاقات الهندوسية - الاسلامية في ولاية هاري سنغ سلمياً إلى حد مناسب، لكن هذه السمة السلمية لا تعود إلى عدالة الحكم وتوازنه بل ترجع إلى طبيعة حكم المهراجا القمعية التي كانت تقمع بشدة كل اثر لبدايات

(١)Bamzai, P. N. K, *Kashmir and Power Politics, from Lake success to Tashkent*, (Delhi, 1960), P. 56

(٢)Bamzai, Op. Cit., P. 56.

معارضة، الامر الذي جعل الكشميريين مدعنين وطائعين للحكومة، وفي عمق المجتمع كانت هناك روح للشورة تتبلور في بدايات القرن العشرين^(١)، وتحت تأثير عوامل متعددة تمثلت في:

١. تنامي نشاط حزب المؤتمر الوطني الهندي في الساحة السياسية الهندية وتأسيس الرابطة الاسلامية.

٢. خروج الشعب عن العزلة، وتأثرهم بالافكار الغربية، سواء من خلال الطلبة الدارسين في الهند البريطانية، او الدارسين في داخل الولاية^(٢)، او من خلال اهتمام الصحافة التي انشأها الكشميريون في الداخل والخارج او الصحافة في الهند البريطانية^(٣). وبالذات الصحافة الاسلامية في لاهور التي كانت دائبة على تصعيد مطالب المسلمين وانتقاد حكم المهراجا^(٤).

على الرغم من الامتيازات المتوفرة لطبقة البانديت الكشميرية فانها كانت في مقدمة المستأجرين من حكم الدوغرا^(٥)، فقد تآثرت هذه الطبقة بما لها من اتصالات في الهند البريطانية، إلى حد ما، بمختلف حركات الاصلاح الفكري والسياسي التي ظهرت خلال القسم الاخير من القرن التاسع عشر والعقود الاولى من القرن العشرين. وعلى غرار حزب الاريا سماج (Ary samaj). انشأت طبقة البانديت التي باثرها انشأت الدوغرا سبها (Dogra sabha) في ١٩٠٣. وبحلول ١٩١٥ فان الافكار المرتبطة بالاريا سماج، اصبح لها جذورها بين بانديت سرينجار، ومن جمعية الدوغرا سبها انشقت عناصر شكلت جمعيات ذات اهداف طائفية اكثر تطرفا، وكان ابرز هذه الجمعيات جمعية يوفاك سبها (Yuvak sabha)، التي كانت موجهة

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٢) Bamzai, Op. Cit., P. 53.

(٣) للتوسع في النشاط الصحفي، ينظر

داود، نور الدين، المصدر السابق، ص ٢٢١ - ٢٢٥.

(٤) Schofield, Op. Cit., P. 17.

(٥) داود، نور الدين، المصدر السابق، ص ٢٢١.

للحفاظ على منزلة البانديت الكشميرية، في كشمير. فضلا عن ثلاثة احزاب سياسية هي المؤتمر الكشميري للبانديت، وحزب الهند وسابها، وحزب داربر شرمر كاس (Shiromarikhasa Darbar)، وقد اسست هذه الاحزاب لتدافع عن مصالح الاقليات غير المسلمة لذا فانها خطيت بموافقة المهراجا على اتاحة الحرية امام نشاطها السياسي وعلى هذا فانها ظلت ذات تاثير محدود وضمن الاقليات الهندوسية والسيخية^(١). ومع ان هذه الجمعيات لم تبد نشاطا معارضا لسلطة المهراجا، فانها ادت دوراً في تحريض البانديت على تبني اراء اكثر اصولية، وقدمت أنموذجاً للطائفة الاسلامية لفعاليات اساليب التنظيم الطائفي^(٢).

بدا التنظيم الاسلامي في كشمير عام ١٩٠٥، عندما اسس الزعيم الديني لمسلمي وادي كشمير واعظ كشمير مولاي رسول شاه، جمعية في سرينجار باسم (جمعية نصره الاسلام) بهدف تحسين نصيب مسلمي كشمير لا سيما في التعليم، ونشر العقيدة الاسلامية^(٣). ومهما يكن من امر فان هذه الجمعية لم تكن ذات اثر فاعل في التأثير على سلطة المهراجا، لكنها اوجدت سابقة هامة جدا تتمثل في انها اول تنظيم اسلامي في كشمير، فعلى غرار هذه الجمعية انشأت جماعات اسلامية اخرى في الوادي في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين مثل جمعية (حمدار اسلام). وجمعية (تحفظ نياط ومستمري ستورات). وفي جامو جمعية (اسلاميا). ومع انتشار هذه الجمعيات فانها ظلت ذات طابع محلي محدود، ولم تتاثر الى حد ما، بالنشاطات السياسية المنتشرة آنذاك في الهند البريطانية^(٤).

وخاضت الحركات الاسلامية في الهند البريطانية تجربة التحرك والتنظيم الواسع في عام ١٩١٩ عبر حركة الخلافة، وعلى الرغم من الصدى المحلي الواسع في داخل الهند لهذه الحركة، فانها لم تحض بانعكاس قوي في كشمير، فاقترنت على

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٣٧-١٣٨، P. 17. Korbelt, Op. Cit.,

(٢) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٣) Schofield, Op. Cit., P. 14.

(٤) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٣٩.

الاجتماعات الجماهيرية في سرينجار خلال النصف الاول من عام ١٩٢٠، التي استطاعت السلطة احتواءها بسرعة وفعالية^(١).

وشهد وادي كشمير ازمة في عام ١٩٢٤، شكلت بتداعياتها بداية مرحلة هامة لتطور النشاط السياسي المعارض لحكم المهراجا، فقد اضرب العمال في مصنع الولاية للحريير في سرينجار، وقد كبحت السلطة المضربين بقسوة^(٢). وعلى الرغم من ان الاضراب كان احتجاجا على الاجور المتدنية للعمال، الا انه شكل اول عمل منظم احتجاجي واسع، كما انه جلب اهتمام حكومة الهند البريطانية للاوضاع المتردية في كشمير^(٣)، فحينما زار نائب الملك الورد ريدنج reading في تشرين الاول ١٩٢٤ سرينجار قدمت له مذكرة موقعة من قبل عدد من الاعضاء البارزين في الطائفة الاسلامية الكشميرية بما فيهم مير واعظ كشمير، التي حددت مطالبهم ليس فقط مجال مصنع الولاية للحريير بل في كل نواحي حياتهم، وطالب بزيادة في اعداد المسلمين العاملين في الادارة الحكومية لكشمير، وبتحسينات في تعليم المسلمين، وبالاصلاح الزراعي وضرورة ان تتيح الحكومة الحرية الدينية للمسلمين وان تحمي مؤسساتهم من اعتداءات الهندوس عليهم، والغاء كل صور السخرة، والمساواة في توزيع عقود الولاية بين الطوائف. ويدستور للولاية ينص على احداث جمعية تشريعية يمثل المسلمون بها بشكل مناسب^(٤). وبذلك فان هذه المذكرة قدمت برنامجاً اجمالياً للاصلاح في الولاية وقد تأكدت هذه النقاط في العوامل المعلنة لاستقالة السير أليجون الانفة الذكر.

وخلال عقد العشرينات، وكنتيجة لتطور الجمعيات الاسلامية المهتمة باصلاح التعليم كان عدد من الشباب المسلم قادراً على مغادرة كشمير للدراسة في معاهد التعليم العالي في الهند البريطانية، وبحلول عام ١٩٣٠ لعب المتخرجون دوراً

(١)المصدر نفسه، ١٤٠.

(٢)Schofield, Op. Cit., P. 15.

(٣)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٤)كشمير، ازيد، المصدر السابق، ص ١٦.

مهما في النشاط السياسي المحلي^(١)، وبالتعاون، والتنافس، مع الزعامة الاسلامية التقليدية التي كان يرأسها المير واعظ^(٢)، وفي الوقت ذاته تصاعدت الحملات الصحفية في الاقليم المجاور (البنجاب)، ضد سياسة المهراجا، فضلاً عن الحملات المستمرة والمتصاعدة في الصحف الصادرة في باقي مناطق الهند البريطانية، وقد ادخلت نسخ من هذه الصحف سرا إلى كشمير^(٣)، ومما لاشك فيه فان هذه التطورات قد ادت إلى نمو ونشاط الحركة الوطنية في عقد الثلاثينات من القرن العشرين وما تلاه.

في ظل الاوضاع المشحونة السابقة، توفرت الشرارة التي فجرت الاوضاع، ففي اوائل حزيران ١٩٣١ عمل عدد من موظفي المهراجا في جامو إلى اهانة القرآن الكريم، وعندما وصلت اخبار تلك الحادثة إلى سرينجار اثار غضباً اسلامياً كبيراً، فانطلقت المنابر تشجب، وتجمعت الجماهير الغاضبة في مظاهرات ولقاءات عامة، وفي ظل هذه الاوضاع المتوترة القت السلطات القبض على شخص يدعى (عبد القادر) كان يلقي خطبة حماسية في الجماهير الاسلامية في ٢٥ حزيران، فوفر هذا التصرف بؤرة جديدة للتظاهر والاحتجاج العام وتمثل ذلك اثناء محاكمته في سرينجار في ١٣ تموز ١٩٣١، فاصطدمت الجماهير الغاضبة والمحتشدة خارج سجن سرينجار المركزي حيث تجري المحاكمة. مع الشرطة وراح ضحية هذه الاصطدامات ما يقارب ٢١ شخصاً من المتظاهرين، مما أدى إلى انتشار هذه المصادمات واعمال العنف في كل انحاء ولاية كشمير^(٤). وقد جعل الكشميريون من يوم ١٣ تموز ذكراً ل (يوم الشهداء)^(٥).

(١) Bamzai, Op. Cit., P. 59.

(٢) لامب، الاستر: المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٣) Bamzai, Op. Cit., P. 61.

(٤) للتوسع في هذه المصادمات ينظر:

كشمير، ازاد: المصدر السابق، ص ١٧ - ١٩.

(٥) الحرية، كشمير: كشمير تتحدونهمو المبودية، تحدي الهند للامم المتحدة، مطبوعات كشمير،

(مظفر آباد، د. ت)، ص ٢.

وجد المهراجا، ويتأثير بعض مستشاريه، ان السبب المباشر للاضطرابات هو التشجيع الذي اولاه رئيس وزراءه البريطاني وكفيلد O. E. C. Wokefield للمحرضين من المسلمين، فعزل ويكفيلد، وعين هاري كيشن Hari kishen، وهو من البانديت الكشميريين^(١).

اما المسلمون في الهند البريطانية، فردوا من جانبهم بتشكيل لجنة للبحث في اسباب احداث ١٣ تموز ١٩٣١، وكان الهدف منها لفت نظر الادارة البريطانية إلى الوضع المتردي في كشمير وللضغط عليها لتعيين لجنة تحقيق محايدة، واختاروا يوم ١٤ آب للاحتفال بيوم خاص لكشمير، وفي اليوم المحدد كانت هناك لقاءات وتجمعات في مختلف انحاء الهند، وعلى الرغم من حظر المهراجا للمظاهرات والتجمعات، جرت في هذا اليوم مظاهرات ضخمة في كشمير لعل اكبرها المظاهرة التي خرجت من المسجد الجامع في سرينجار التي قدر عدد المشتركين فيها بنحو (٥٠ الف) شخص^(٢).

اما اقليم البنجاب فكان اكثر تأثراً وتأثيراً في الاحداث التي تجري في كشمير من انحاء الهند الاخرى. فقد خرجت في انحاء مظاهرات كبيرة تعاطفا مع مسلمي كشمير، ولم يتوقف مسلمي البنجاب عند هذه المظاهرات بل اخذوا بارسال فرق من المتطوعين إلى كشمير^(٣). الا ان الادارة البريطانية في البنجاب منعتها من الوصول إلى كشمير والقت القبض على اكثر من (٣٠٠٠٠) متطوع^(٤).

نتيجة للضغط الذي سلطته المعارضة الواسعة لاساليب حكم المهراجا سواء في الولاية، او في الهند البريطانية، اضطر المهراجا وتحت ضغط آخر من حكومة الهند البريطانية، إلى تشكيل لجنة تحقيق برئاسة موظف بريطاني كبير من

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٢) المصدر ونفسه، ص ١٤٥.

(٣) Bamzai, Op. Cit., P. 66.

(٤) باكستان، سفارة، باكستان، (القاهرة، ١٩٧٠)، ص ٥١.

الدائرة السياسية الهندية هو ب. غلنسي (B. Glency)، فضلاً عن تعيينه رئيس وزراء بريطانيا هو ي. ج. د. كولفن (E. J. D. Colvin) ^(١).

وفي غضون ذلك نشرت لجنة غلنسي، التي عاونها أربعة من الكشميريين، تقريرها في نيسان ١٩٣٢، وقد اوصت فيه بإجراء اصلاحات مهمة في كشمير، وعلى ضوء التقرير، منح المهراجا الولاية دستوراً عام ١٩٣٤، اتاح الفرصة وبدرجة كبيرة المجال امام حرية الكلام والاجتماع ^(٢).

في ظل هذه التطورات خطى التنظيم الاسلامي السياسي خطوة إلى امام عام ١٩٣٠، عندما شكل مجموعة من الشباب المسلمين المتعلمين غرفة للمطالعة في سرينجار، التي كانت تحمل مظهراً ثقافياً، الا ان محتواها كان سياسياً، اذ ان النقاشات التي كانت تدور فيها، تتمحور حول كيفية رفع الظلم عنهم، وتحقيق العدالة لسكان الولاية دون تمييز، لذا وصفت بأنها كانت "مدرسة للتدريب السياسي"، اذ خرج من هذه الغرفة ابرز قادة الحركة الوطنية الكشميرية ^(٣)، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبد الله ^(٤).

جاءت الفرصة المناسبة لتحويل هذه الغرفة إلى حزب سياسي، وذلك عندما نشر تقرير غلنسي. ومنحت الولاية على اثره الدستور فاسس زعماء اسلاميون بارزون وعلى رأسهم الشيخ عبد الله. والمير واعظ محمد يوسف شاه وشوذري غلام عباس المؤتمر الاسلامي العام لجامو وكشمير (The Muslim National conference of Jammu and Kashmir)، الذي اصبح المنظمة الرئيسية المعارضة لحكم المهراجا حتى عام ١٩٣٨، وقد عقد اول اجتماع سنوي له في ١٥ - ١٧ تشرين الاول ١٩٣٢ برئاسة الشيخ محمد عبد الله ^(٥).

(١) كشمير، آزاد، المصدر السابق، ص ١٨.

(٢) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٣) كشمير، آزاد، المصدر السابق، ص ١٦، حقي، احسان، مأساة كشمير المسلمة، ص ١٤٢.

(٤) ولد الشيخ عبد الله في سرينجار عام ١٩٠٥ واخذ البكالوريوس من كلية لاهور، والماجستير من كلية عليكرة عام ١٩٢٠ في العلوم السياسية، وعين مدرساً في كلية سرينجار حيث بدأ ينشأه السياسي.

حقي، احسان، مأساة كشمير المسلمة، ص ١٤٢، كشمير، آزاد، المصدر السابق، ص ١٦.

(٥) كشمير، آزاد، المصدر السابق، ص ٢٠.

لقد ترك هذا الاجتماع اثرا ايجابيا على الحماس الثوري في صفوف الشعب الكشميري الذي لم يسبق له ان شاهد او حضر او مارس مثل هذا النشاط المعارض المنظم^(١)، ومنذ لحظة تأسيسه واجه المؤتمر الاسلامي مشكلة القيادات الداخلية المتناقضة، نتيجة لتشكل بنيته من شخصيات مختلفة في اتجاهاتها الفكرية والسياسية^(٢). فبحلول منتصف عام ١٩٣٣ تطورت منافسة سياسية فعالة في صفوف مسلمي سرينجار بين المؤيدين للنهج العلماني الوطني للشيخ عبد الله، والمؤيدين للنهج الاسلامي للمير واعظ محمد يوسف شاه، وظهر هذا الصراع واضحا عندما صرح الشيخ محمد عبد الله في مطلع عام ١٩٣٥ " .. دعونا جميعا نتخلص من الخلافات الطائفية، ونعمل معا من اجل مصلحة الجماهير، ادعو اخوتي الهندوسيين إلى التخلي عن الشكوك والخاوف، ودعونا نؤكد لهم بان حقوقهم لن تتعرض للخطر اذا ما اتحدوا مع المسلمين"^(٣).

ان هذا التصريح يعبر بوضوح عن بزوغ اتجاه نحو توحيد الطوائف الدينية في الحركة الوطنية الكشميرية، وقد لقي هذا الاتجاه تأييدا كبيرا من شخصيات هندوسية بارزة معارضة لحكم المهراجا مثل البانديت بريم نات بزاز، وقد تبلور هذا الاتجاه عام ١٩٣٨، عندما اعلن الشيخ عبد الله في الجلسة السنوية للمؤتمر الاسلامي "ان المشكلة الاساسية المطروحة امامنا هي تنظيم عمل جماعي، وجبهة موحدة، ضد القوى التي تعيق تحقيق هدفنا، وهذا يتطلب إعادة تشكيل منظماتنا على اساس غير طائفي ... اولا يجب ان ننهي الطائفية بالتوقف عن التفكير والتحدث بمصطلحات مسلم وغير مسلم، عندما نناقش مشاكلنا السياسية، ثانيا يجب ان يكون هناك حق الانتخاب العام .." ويرر الشيخ عبد الله سياسته هذه بالقول "يشتكى البعض من ان الهندوس المنتمين إلى الجهات الاخرى ذو طبيعة معارضة للنشاط الوطني، وانهم

(١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٣) Gajendragedker, P. B, *Kashmir Retrospect and prospect*, University of Bombay, (Bombay, 1967), P. 24

يقضون في طريق تقدمنا، لكن اليس لدينا التجربة ذاتها فيما يتعلق بالرأسماليين المسلمين؟ انه ذو مغزى، فعلى الرغم من كل الصعوبات التي تقف في طريقهم، يتعاون غير المسلمين معنا على الرغم من عددهم القليل^(١).

وتماشيا مع هذا التحول، تبنت اللجنة العاملة للمؤتمر الاسلامي في ٢٨ حزيران ١٩٣٨، تقريراً ينص على تغيير اسم وهيكل المنظمة، بحيث يسمح لكل الكشميريين الاشتراك فيه بغض النظر عن اصولهم ومعتقداتهم، وتبنى المؤتمر الاسلامي هذا التقرير في ١١ حزيران ١٩٣٩، وتغير اسم المنظمة إلى المؤتمر الوطني لجامو وكشمير (The National Conference of Jammu and Kashmir) وتمت الموافقة في الجلسة نفسها على عدم دمج المؤتمر الوطني الكشميري مع المؤتمر الوطني الهندي، او الرابطة الاسلامية^(٢). ومنذ تأسيسه اخذ المؤتمر الوطني يوسع تنظيمه ونشاطه من خلال تأسيسه عدد من الفروع في المدن والقرى الكشميرية^(٣).

لقد ادى المؤتمر الاسلامي قبل تحوله إلى المؤتمر الوطني دوراً مهماً في الحركة الوطنية الكشميرية، اذ بدأ المؤتمر الاسلامي بنشاطاته المعارضة لحكومة المهراجا في عام ١٩٣٤، وذلك حين اظهر المهراجا تلكاً في تنفيذ الاصلاحات التي اوصت بها لجنة غلنسي، فعقدت اجتماعاً في سبالكوت ١٩٣٤ قررت فيه تعيين شوذري عباس رئيساً للمؤتمر. وقررت القيام بحركة فعالة لارغام المهراجا على تنفيذ الاصلاحات ونتيجة لهذه الحركة اعتقلت حكومة المهراجا شوذري عباس وعدد من زعماء المؤتمر الاسلامي، وتحت ضغط استمرار الحركة، اعلن المهراجا عن اصدار دستور للولاية يتضمن استحداث جمعية تشريعية في كشمير، وافرج عن جميع المعتقلين على اثر حركة المطالبة بتنفيذ الاصلاحات عام ١٩٣٤^(٤).

(١) Gupta, Op. Cit., P. 53.

(٢) Bamzai, Op. Cit., PP. 71 - 72.

(٣) العسكري، الحاج عبد الوهاب، مشاهداتي تحت سماء الشرق، دار الحديث، (بغداد، ١٩٥١)، ص ٦٠-٦١.

(٤) كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص ٢٠-٢١.

رسم الدستور حدود الجمعية التشريعية لتكون هيئة استشارية فحسب، اذ ظلت السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية في يد المهرجا، فتألفت الجمعية التشريعية من ٧٥ مقعداً، يعين المهرجا منها ٤٢ مقعداً، اما المقاعد الأخرى الثلاثة والثلاثون فتكون عن طريق الانتخاب وبطريقة التمثيل الطائفي حيث خصص ٢١ مقعداً للمسلمين، و١٠ للهندوس، و٢ للسيخ^(١). اما من يحق لهم الانتخاب فقد حصر هذا الحق بمجموعة من الضوابط والشروط حتى صارت النسبة تتراوح بين ٣ - ٨٪ من سكان الولاية البالغين^(٢). وهكذا يظهر واضحاً ان الاغلبية النظرية في الجمعية هي للاعضاء المعينين من قبل المهرجا، كما ان هيكل هذه الجمعية بعيد تماماً عن الصورة الديمقراطية الحقيقية، ومع ذلك شكلت الجمعية مكاناً للنشاط السياسي حيث استغل المؤتمر الاسلامي هذا المكان لزيادة شعبيته بين جماهير المسلمين^(٣).

جرت اول انتخابات للجمعية عام ١٩٣٤، احرز المؤتمر الاسلامي فيها نجاحاً اذ فاز بـ ١٦ مقعداً من اصل ٢١ مقعداً خصصت للمسلمين، وقد ظهر نشاط المؤتمر الاسلامي المعارض واضحاً عام ١٩٣٦ عندما وجه اعضاءه ومؤيديه في ٨ ايار ١٩٣٦ للقيام بحركة جماهيرية من اجل قيام حكومة مسؤولة في جميع انحاء كشمير. اذ برهن المؤتمر في هذا اليوم فضلاً عن فوزه في انتخابات ١٩٣٤. على مدى اتساع شعبيته، هذه الشعبية التي مكنته من تحقيق نجاح مماثل في انتخابات عام ١٩٣٧، وفيما كان المؤتمر الاسلامي في انتقالة مرحلية إلى المؤتمر الوطني في عام ١٩٣٨، حقق نجاحات كبيرة، ففي ٥ اب نظم المؤتمر يوماً للاحتجاج والمطالبة بقيام حكومة مسؤولة، وعقدت اجتماعات شهدتها جماهير كبيرة، واتخذت في تلك الاجتماعات

(١) Brown, W., Op. Cit., P. 183.

(٢) لقد كانت هذه الضوابط تتلخص في ان لا يكون المرشح امياً، وان لا يقل دخله السنوي عن ما يصل إلى ٨٠ دولار امريكي، وان ما يمتلكه ما قيمته ١٥٠٠ دولار امريكي من الاملاك الثابتة.

Korbel, Op. Cit., P. 19

(٣) جلاد، ادجار: شعب كشمير قال لي، (د. م. د. ت)، ص ١٢.

مقررات "بشجب النظام القائم القاضي بوجود حكومة غير مسؤولة والاعراب عن الثقة التامة بانشاء حكومة مسؤولة تستطيع وحدها ان تعالج جميع امراض الولاية"^(١).

واستجابة لحملة الاحتجاج والمعارضة المنظمة من قبل المؤتمر الوطني ومؤيديه في الهند البريطانية اصدر المهراجا دستوراً جديداً في عام ١٩٣٩ تم في ضوئه زيادة عدد المقاعد المنتخبة في الجمعية التشريعية إلى ٤٠ مقعداً لاعطاء الاعضاء المنتخبين اغلبيه نظرية، الا ان التمثيل الطائفي ظل قائماً^(٢).

خلال هذه المدة ظهرت على الساحة السياسية الكشميرية مشكلة تحديد المستقبل النهائي لكشمير، وذلك مع اعلان الرابطة الاسلامية انها لن تقبل اقل من تأسيس دولة اسلامية في مناطق الاغلبية الاسلامية في شبه القارة الهندية بعد الانسحاب البريطاني منها، فولد هذا الاعلان انشقاقاً في صفوف المسلمين في كشمير، فمالت العناصر الوطنية بقيادة الشيخ عبد الله والمتأثرة بالفكر الغربي إلى علمانية المؤتمر الوطني الهندي بدرجة اثارَت مخاوف العناصر الوطنية المحافظة بزعامة شوذري غلام عباس التي اتجهت في نهاية الامر إلى انعاش المؤتمر الاسلامي عام ١٩٤١ كحزب متساوق مع افكار الرابطة الاسلامية^(٣).

ومع ان المؤتمر الوطني استطاع ان يهيمن على مقاعد المسلمين في الجمعية التشريعية في ظل الدستور الجديد، الا ان ظهور المؤتمر الاسلامي عام ١٩٤١ كمنافس قوي له، استطاع ان لا يترك للمؤتمر الوطني سوى عشرة مقاعد في الجمعية فقط، ونتيجة لهذا التمثيل الضعيف في الجمعية قرر المؤتمر الوطني توجيه ممثليه في الجمعية للاستقالة، لكن المهراجا رفض استقالاتهم ما خلا استقالة (ميان احمد يار) زعيم مجموعة المؤتمر الوطني في الجمعية التي تم قبولها، ويرر المهراجا

(١) كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص ٢١.

(٢) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٣) Lamb, Op. Cit., P. 31

رفضه قبول الاستقالات من ان ظروف الحرب العالمية الثانية تمنعه من اجراء انتخابات جديدة لذا على الاعضاء ان يستمروا في مناصبهم^(١).

وفي عام ١٩٤٤ قام المهراجا بمحاولة لزيادة شقة التصدع والانقسام في صفوف الحركة الوطنية الكشميرية، ولبناء قاعدة لتأييده الشعبي، قرر ان يعين في الحكومة وزيرين من الجمعية التشريعية احدهما مسلم والثاني هندوسي، فعين من المسلمين ميرزا افضل بك نائب رئيس المؤتمر الوطني وزيراً للاشغال العامة والبلديات، وعين من الهندوس وزيراً يدعى ب وزير غانا رام Wazir Gane Rum الذي كان قد حصل على اعلى الاصوات في الدوائر الانتخابية الهندوسية^(٢). وقد كانت خطوة المؤتمر هذه ذات اثر سيئ على شعبية الحزب بين الجماهير، وعلى اثر فشل هذه التجربة استقال ميرزا افضل بك في آذار ١٩٤٦^(٣).

خطت الحركة الوطنية خطوة اكبر في نشاطها المعارض في عام ١٩٤٦ عندما قدم الشيخ عبد الله في ايار مذكرة إلى بعثة مجلس الوزراء البريطاني (التي كانت تبحث عن حل لمشكلة الهند)، قال فيها "ان اساس دعوانا هو ان عقد البيع الذي اوقع كشمير تحت سلطة اسرة الدوغرا لا يخول من الامتيازات ما تدعيه الامارات الاخرى المرتبطة بما يسمى حقوق الاتفاقية.. واننا نحن الشعب الكشميري قد عقدنا العزم على ان نملك زمام امرنا واننا نناشد اعضاء البعثة الوزارية الاعتراف بعدالة قضيتنا وصوابها"^(٤)، عرفت هذه الحركة التي قام بها المؤتمر الوطني بحركة (اتركوا كشمير)، وعلى غرار حركة المؤتمر الهندي عام (اتركوا الهند) عام ١٩٤٢^(٥)، لقد اثارت هذه الحركة حركة احتجاج جماهيرية واسعة في كشمير، ردت عليها الحكومة الكشميرية بوضع الولاية تحت القانون العرفي، اذ

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٢) Korbelt, Op. Cit., P. 21

(٣) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٤) حقى، احسان، ماساة كشمير المسلمة، ص ١٦٥.

(٥) Kashmir, Azad, Op. Cit., P. 3.

اعتقل المئات وقتل عشرون على الأقل من المتظاهرين، وحكم على الشيخ عبد الله بالسجن تسعة سنوات بتهمة الخيانة والتحريض على الفتنة^(١).

اما المؤتمر الاسلامي فتبنى سياسة عدم التورط فيما قدر انها حيلة من جانب المؤتمر الوطني بالتحالف مع المؤتمر الهندي، ونظر إلى هدف الحركة من انه يتمثل في ارجاع المهراجا على الاعتراف بالمؤتمر الوطني كممثل وحيد للشعب الكشميري على حساب المؤتمر الاسلامي^(٢)، وقد عبر رئيس المؤتمر الاسلامي غلام عباس في آب ١٩٤٦ عن هذا الموقف عندما قال "انها خدعة مدبرة لابعاد المسلمين عن طريقهم لمصلحة المؤتمر الهندوسي"، وقد اشار قبل ذلك في ٣٠ ايار ١٩٤٦، الا ان التحريض قد بدا "بناء على امر قادة المؤتمر الهندي"^(٣)، وفي ١٣ حزيران ١٩٤٦ اوضحت اللجنة العاملة في المؤتمر الاسلامي في تقرير لها "ان نهرو يدعم المؤتمر الوطني الكشميري لانه يعتقد وببساطة ان الشيخ عبد الله اتاح لهم فرصة استخدام كشمير كقاعدة انطلاق ولذلك فهو يستطيع استخدام الولاية كجيب لتدمير الحركة الباكستانية"^(٤). وعلى الرغم من المعارضة العلنية للمؤتمر الاسلامي لهذه الحركة الا ان هناك اعداد من المسلمين المنضمين للمؤتمر الاسلامي قد اشتركوا بفعالية في هذه الحركة^(٥)، اما محمد علي جناح فقد هاجم هذه الحركة ووصفها بـ "حركة عدد من المرتدين"^(٦).

وفي الوقت الذي اعتقل فيه زعماء المؤتمر الوطني، حافظ المؤتمر الاسلامي على نشاطه السياسي فاتخذ في حزيران ١٩٤٦ قرار بالقيام بحركة تدعو إلى

(١) Wilcox, Wayne Ayres, *Pakistan the Consolidation of a Nation*, Columbia University Press, (U. S.A), P. 60.

(٢) كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 65.

(٤) Ibid.

(٥) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٥١.

(٦) Sheikh Mohammed Abdulleh's Statement in the UN Security Council Meeting, No. 241, held on February 5, 1948.

(كشمير الحرة) (Azad Kashmir)، تتمحور حول المطالبة بإنشاء حكومة مسؤولة في كشمير، وفي تموز ١٩٤٦ قرر المؤتمر الاسلامي دعم حركته هذه بالقيام بـ (عمل مباشر) يتمثل في دعوة مسلمي الولاية بالبدء بتنظيم انفسهم والتهيؤ إلى الكفاح، كما قررت اللجنة العاملة للمؤتمر الاسلامي عقد اجتماعها السنوي للحزب في تشرين الاول ١٩٤٦ في سرينجار متحدية قرار منع الاجتماعات الذي اصدرته الحكومة، وبعد عقد الاجتماع قررت الحكومة اعتقال زعماء المؤتمر الاسلامي وعلى رأسهم شوذري غلام عباس وادعوا السجن نتيجة لمخالفتهم قرار المنع^(١).

وفي ضوء هذه الاوضاع قرر المهراجا في نهاية ١٩٤٦ القيام بانتخابات جديدة للمجلس التشريعي، فقاطع المؤتمر الوطني هذه الانتخابات بينما اشترك فيها المؤتمر الاسلامي، فكسب المؤتمر الاسلامي خمسة عشر مقعد من المقاعد الانتخابية وضلت المقاعد الاخرى المخصصة للمسلمين شاغرة بسبب عدم توفر المرشحين حيث رفضت الحكومة طلبات ترشيح عدد كبير تحت ذرائع مختلفة^(٢)، من جانبه رأى المؤتمر الوطني ان هذه الانتخابات قد فشلت بدليل ان ١٨٢.٨٠٠ قد شاركوا فيها من مجموع ٦٠٧.٤١٩ يحق لهم الاقتراع^(٣).

موقف المؤتمر الوطني الهندي من تطور الاوضاع السياسية في كشمير

بدء اهتمام المؤتمر الوطني الهندي بالولايات الاميرية في الربع الثاني من القرن العشرين، فقد صرح نهرو في ١٠ شباط ١٩٢٧ "ان تلك الامارات هي ضمن الرعاية البريطانية ... حيث تعمل بريطانيا على اعاقه تطورها .. ان الامراء الهنود حلفاء لبريطانيا"، ومنذ ذلك الوقت فصاعدا اخذ المؤتمر يهتم بشؤون الولايات

(١) كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٢) Korbelt, Op. Cit., PP. 23 – 24.

(٣) Fein, Bruce, Self – Determination for Subjugated Kashmir (London, N. D), P. 5.

الاميرية، فاتخذ من (مؤتمر شعوب امارات عموم الهند)، الذي تأسس عام ١٩٢٧، مركزا اساسيا لتوثيق علاقته بالحركات الوطنية فيها^(١).

وظهرت كشمير ضمن اهتمامات المؤتمر في نهاية الثلاثينات من القرن العشرين، اذ امتدح نهرو الاتجاهات السياسية المختلفة التي ظهرت في كشمير، وفي اشارة ضمنية واضحة إلى المؤتمر الوطني الكشميري، قال نهرو في شباط ١٩٣٩ "ان عددا من الهندوس والسيخ والحكماء وبعيدي النظر قد القوا بكواهلهم على الحركة الوطنية، ودعموا المطالب الوطنية"^(٢)، وضمن سعي نهرو لتعزيز الاتجاه الوطني في الحركة الوطنية الكشميرية ولدفع الأقليات الدينية للاشتراك بفعالية في المؤتمر الوطني الكشميري ولتوطيد السمعة السياسية والاتجاه العلماني للشيخ عبد الله، زار نهرو الولاية استجابة لدعوى من الشيخ عبد الله عام ١٩٤٠، فتركت هذه الزيارة اثرا في توطيد العلاقة بين المؤتمر الوطني الهندي ومؤتمر شعوب امارات عموم الهند من جهة، وبين المؤتمر الوطني الكشميري من جهة اخرى، كما انها عززت بناء صداقة شخصية بين نهرو والشيخ عبد الله اذ جمعتهما الاتجاه الفكري العلماني الاشتراكي الوطني، واصبح نهرو يرى في الشيخ عبد الله زعيم حقيقي لشعبه استطاع ان يتحول بالحياة السياسية الكشميرية من حركة طائفية ابتدأت بها، إلى حركة وطنية اكثر شمولاً واكثر جدوى لكشمير ". كما انه وجد في الشيخ عبد الله زميلاً كشميرياً وشيئنا من الانعكاس لذاته. قد اعتقد بثبات انهما كانا يتشاطرا الهدف نفسه في هند علمانية مستقلة تضم كل الاراضي التي كانت تشكل جزءا من الحكم البريطاني في شبه القارة الهندية، وكان نهرو واثقا في ان هذا الهدف يمثل اغلبية الشعب في داخل كشمير مثلما في أي مكان اخر من الهند^(٣).

(١) Gupta, Op. Cit., P. 43.

(٢) Ibid, P. 54.

(٣) Brines, Op. Cit., P. 67.

(٤) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٥٢.

وفي ظل اشتداد المنافسة السياسية بين الاتجاه الوطني، والاتجاه الاسلامي في الهند البريطانية من جانب، وفي ولاية كشمير من جانب آخر، زار نهرو الولاية مرة اخرى عام ١٩٤٥، اذ حضر نهرو بصحبة عبد الغفار خان^(١)، ومولانا ابو الكلام آزاد، وحضروا احدى جلسات المؤتمر الوطني الكشميري التي عقدها في سوبور Sobur، وبناء على دعوى من الشيخ عبد الله، وقد القوا في الجلسة خطبا اكدت على دعمهم اللامحدود للمؤتمر الوطني الكشميري^(٢).

اثار اهتمام المؤتمر الوطني الهندي بالحركة الوطنية الكشميرية معارضة منظمة هندو مهاسبا الهندوسية، اذ قال رئيسها بي، جي خاباردا في خطاب الرئاسي في المنظمة عام ١٩٤٤ "ان غاندي متلهف فقط لضعاف الامراء الهندوس، وفي الوقت الراهن اذا كان غاندي يضعف الامراء الهندوس ويحطم سلطتهم، وتقوم بريطانيا بدعم الرعايا المسلمين، فان الشرك سيكون مكتملا آنذاك، وهي مأساة لم يشهد التاريخ مثلها"^(٣).

لم يلتفت المؤتمر الوطني وزعماءه لاعتراضات منظمة الهندومهاسبا، واستمروا في دعمهم للمؤتمر الوطني الكشميري، ففي الوقت الذي انتخب فيه الشيخ عبد الله في عام ١٩٤٦ نائبا لنهرو في رئاسة مؤتمر شعوب امارات عموم الهند. القي القبض عليه باثر حركة (اتركوا كشمير). فقرر نهرو الذهاب إلى سرينجار لمساعدة صديقه الشيخ عبد الله. فرفضت حكومة كشمير السماح له بدخول الولاية في ٢٠ حزيران ١٩٤٦، واحتجز لمدة يومين على الحدود الهندية - الكشميرية^(٤). عد نهرو منعه من الدخول إلى كشمير اهانة شخصية، لذا فانه قرر اعادة المحاولة للدخول اليها، وبتأثير نائب الملك ويفل على المهراجا سمح لنهرو بالدخول للولاية

(١) رئيس حزب (خدام الله) في ولاية الحدود الشمالية الغربية، وهو حزب متضامن مع المؤتمر الوطني الهندي. للتوسع ينظر،

يونس، محمد، الحدود تتكلم او تاريخ شعب مناغل، ط٢، (نيودلهي، ١٩٦٥)، ص ١٠٨-٢١٠.

(٢) Brines, Op. Cit., P. 67.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 43.

(٤) Azad, Maulana, Op. Cit., P. 148.

في ٢٤ تموز ١٩٤٦، وقد زار الشيخ عبد الله في السجن، وحضر بعض من جلسات محاكمته^(١).

موقف الرابطة الاسلامية من الاوضاع السياسية في كشمير

تبنت الرابطة الاسلامية موقفا يتلخص في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للولايات الاميرية، كما انها رفضت أي تدخل من قبل المؤتمر الوطني الهندي في شؤون هذه الولايات، وفسرت اهتمام المؤتمر الهندي بهذه الولايات بأنه دليل اضافي على الاتجاه الطائفي بين الهندوسيين، وهدد محمد جناح في عام ١٩٣٨ في خطابه الرئاسي في الجلسة السنوية للرابطة الاسلامية في باتنا من انه "اذا ما استمر المؤتمر بحملته في الولايات الاميرية الاسلامية فان الرابطة ستجد الامر مسألة تدخل في الشؤون الداخلية للولايات الاميرية الهندية"^(٢).

اخذ موقف الرابطة هذا بالتبدل التدريجي، فبعد تبني الرابطة تصريح باكستان عام ١٩٤٠، قال جناح في معرض تفسيره للتصريح بصدد الولايات الاميرية "ان الامارات المهمة بالنسبة لنا ليست الواقعة في الشرق بل الولايات الواقعة في المنطقة الشمالية الغربية .. فاذا وافقت هذه الامارات على الدخول في اتحاد مع الدول الاسلامية. فسنكون مسرورين .. ومع ذلك فلا نرغب بارغامها او الزامها بالاتحاد باية وسيلة"، ومع ان محمد علي جناح ابدى امتعاضه من السياسة السيئة في كشمير، الا ان الرابطة ظلت تأكد على سياسة عدم التدخل^(٣).

وظهر تحول آخر في سياسة الرابطة بعد عام ١٩٤٠ حيث ابدى جناح اهتمامه بالاضاع الداخلية في كشمير فكتسب في عام ١٩٤٣ إلى نائب الملك

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٢) The Presidential Address Delivered Extempore at the Annual session of the All - India Muslim League Held at Patna, 26 - 29th December, 1938, in Ahmed, Jamil Uddin, Speeches and Writings of Mr. Jinnah, Vol. I, 6th Edition, (Lahore, 1960), PP. 67 - 69.

(٣) Presidential Addresses at the All - India Muslim League, Lahore Session, March, 1940, in Ibid, PP. 143 - 163.

لاناثكيو (Linlithgow) من انه لا يستطيع تفهم الوضع الحالي في كشمير وان هذا الوضع سيبقى كذلك " ما لم يكن هناك رئيس مستقل ومسؤول ونزيه يتولى الادارة فيها"^(١)

وتلقى جناح دعوة من المؤتمر الوطني الكشميري، والمؤتمر الاسلامي لتصفية الخلافات بينها، فوصل جناح للولاية في ١٠ ايار ١٩٤٤، وبقي فيها لشهرين متواصلين وقد رحبت بزيارته كل الفئات الاسلامية الكشميرية، ويعد ان استمع محمد جناح إلى وجهتي نظر الطرفين فشل في التوفيق بينها، فخطب خطبته الاخيرة في كشمير في ١٧ حزيران ١٩٤٤، فقال "كمسلم ينبغي لي ان اقول ما اشعر بأنه افضل طريق للمسلمين، وبالنسبة لما تمكنت من فهمه من وجهة نظر قادة المؤتمر الوطني، فلا اعتقد بإمكانية نجاحهم. فمن وجهة نظر موضوعية يجب تأسيس قاعدة واحدة، ومنظمة واحدة، والانضمام تحت راية واحدة، وكان ٩٩% من المسلمين الذين التقيتهم، يرون بان المؤتمر الاسلامي وحده هو مثل الشعب الكشميري"^(٢)، وقد حاول جناح في خطابه تجنب التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للحكومة الكشميرية اذ قال "ان الادارة الداخلية للدولة او المواضيع الجادة الخطيرة التي تواجه المهرجا وحكومته هي امر خاص به وبشعبه"، الا انه حث حكومة المهرجا والمسلمين على الحوار فقد قال "ان نصيحتي للمسلمين هي ان يتم حل الخلافات بينهم عن طريق الحوار والتباحث وتبادل وجهات النظر، وعن طريق العقل وليس عن طريق العنف، وينبغي على الحكومة عدم اللجوء للعنف، وان تمنح حرية الكلام والمعتقد وهما حقان ابتدائيان لكل مواطن في ظل أي شكل من اشكال الحكومة المدنية"^(٣).

(١) Scheffed, Op. Cit., P. 19.

(٢) كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 59.

تركت زيارة محمد جناح أثرا كبيرا على الاتجاهات السياسية في كشمير، لأنها ربطت سياسة المؤتمر الاسلامي بشكل واضح بسياسة الرابطة، في الوقت الذي أصبح فيه التقارب بين المؤتمر الوطني الكشميري والمؤتمر الهندي كبيرا^(١).

اثارت تصريحات جناح، احتجاج الشيخ عبد الله الذي رفض تلك التصريحات ورد في ٢٦ حزيران ١٩٤٤ بالقول "فيما يتعلق بالمؤتمر الوطني فنحن لا ندين باعتذار للسيد جناح عن وجودنا وعندما نظرنا إلى الوضع من خلال منظور عموم الهند وجدنا ان السيد جناح قد اعلن مرارا ان خطته لا تمتد لتشمل الامارات الهندية بل باكستان فقط ومع ذلك فقد تخطى حدوده عندما اقدم على اعطاء النصيحة"^(٢).

في ضوء ما تقدم، يبدو واضحا ان موقف المؤتمر الهندي والرابطة الاسلامية من الاوضاع في كشمير كان نتيجة طبيعية للتوجهات السياسية لكل منها، فتنامي قوة المؤتمر الوطني الكشميري يثبت صحة المبدأ الذي يقول المؤتمر الهندي على انه ممكن التحقيق وتؤكد الرابطة على انه غير ممكن التحقيق والذي يقول ان بإمكان الهندوس والمسلمين التعايش مع بعضهما والنضال معا من اجل حقوقهما ضد من ينكر عليهما تلك الحقوق سواء كان اجنبيا او هندوسيا او اسلاميا، لذا فان تأييد المؤتمر الهندي للمؤتمر الوطني الكشميري وتأييد الرابطة الاسلامية للمؤتمر الاسلامي موقف يتفق تماما مع منطق المبادئ التي يؤمن بها كل من المؤتمر الهندي والرابطة الاسلامية.

هكذا كانت الحالة السياسية في ولاية كشمير عشية نقل السلطة في الهند البريطانية عام ١٩٤٧ انقسام عميق بين اتجاه وطني علماني يتمثل في المؤتمر الوطني وتيار اسلامي يتمثل بالمؤتمر الاسلامي انقسام يجد جذوره في النزاع بين الشيخ عبد الله والمير واعظ محمد يوسف شاه، ويدعم تنامي صراع في الهند البريطانية بين

(١) فرج الله، سمان پطرس: قضية كشمير بين الهند وباكستان، مجلة السياسة الدولية، السنة الثامنة، العدد ٢، كانون الثاني - آذار، (القاهرة، ١٩٦٦)، ص ٢١.

(٢) Gupta, Op. Cit., P. 59.

اتجاهين مماثلين، وفي ظل هذا الصراع والانقسام في الحركة الوطنية الكشميرية لم يتمكن أي من الاتجاهين اظهار تفويض شعبي ساحق، لا سيما وان النظام الانتخابي الذي نص عليه دستوراً ١٩٣٤ و ١٩٣٩ لم يسمح الا بتمثيل اقل من ٨% من السكان، فضلاً عن ان الانتخابات الاخيرة قد قوطعت من المؤتمر الوطني نظراً لأنها جرت في ظل الاحكام العرفية ووجود ابرز زعماء الحزبين في السجون^(١).

وفي ظل هذا المشهد السياسي قررت بريطانيا نقل السلطة بحلول ١٥ آب ١٩٤٧ إلى دولتي الهند وباكستان، اذ اخذ كل من المؤتمر الهندي والرابطة الاسلامية يتصرف في الشهرين المتبقين قبل ١٥ آب ١٩٤٧، على اساس انه يمثل احد حكومتي الدولتين الوارثتين للحكم في شبه القارة الهندية.

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٥٢.

الفصل الثاني

الصراع السياسي والعسكري بين الهند والباكستان

حول كشمير ١٩٤٧-١٩٤٨

الوضع القانوني والسياسي للولايات الاميرية في ضوء الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية.

موقف المؤتمر الوطني الهندي من الوضع القانوني والسياسي للولايات الاميرية.

موقف الرابطة الاسلامية من الوضع القانوني والسياسي للولايات الاميرية.

قضييتي ولايتي جوناغاد وحيدر آباد واثرهما في الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير.

الموقف الداخلي في كشمير من قضية تقرير مستقبلها.

ضغوط الهند على كشمير.

التطورات الداخلية في كشمير.

ضغوط الباكستان على كشمير.

ثورة البونش وتدخل رجال القبائل الباكستانية في كشمير.

انضمام كشمير للهند والمجابهة العسكرية.

دوافع التدخل الباكستاني في كشمير.

دوافع التدخل الهندي في كشمير.

المحادثات الهندية - الباكستانية.

الموقف البريطاني.

الوضع القانوني والسياسي للولايات الاميرية في ضوء الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية

شكل مستقبل الولايات الاميرية احدى المشكلات الاساسية التي تعترض عملية نقل السلطة من البريطانيين إلى الهنود، وجاءت اول محاولة بريطانية لمعالجة هذه المشكلة وطرح تصوراتها لمستقبل هذه الولايات في ضوء أي تطور محتمل تمنح به بريطانيا الهند حكماً ذاتياً واسعاً أو الاستقلال في المذكرة التي قدمتها البعثة الوزارية للهند إلى مجلس امراء الولايات الهندية في ١٢ أيار ١٩٤٦، التي عرفت فيما بعد بمذكرة ١٢ أيار، اذ جاء في النقطة الخامسة منها "عندما يتم انشاء حكومة أو حكومات جديدة ذات حكم ذاتي تام أو استقلال تام في الهند البريطانية فان حكومة جلالته ستعفي تلك الحكومات من التزامات الهيمنة لان الحكومة البريطانية غير قادرة على ممارستها عبر الحكومات القادمة ولا تستطيع ايضا استبقاء القوات العسكرية البريطانية لتنفيذ التزاماتها ولا يمكن للحقوق التي تنازلت عنها الولايات للقوة المهيمنة ان تنتقل إلى طرف ثالث فتلک الحقوق ستعود للولايات وسيد الفراغ بدخول الولايات في علاقات فيدرالية مع الحكومة أو الحكومات القادمة في الهند البريطانية أو الدخول في ترتيبات سياسية خاصة معها في حالة فشل الاقتراح الاول"^(١).

ان هذه النقطة الاساسية في المذكرة تشرح هنا انه في حالة حصول الهند على أي نوع من انواع الاستقلال فان حقوق الولايات النابعة من (التزامات الهيمنة) التي يقصد بها الالتزامات المتبادلة بين بريطانيا والولايات الاميرية التي اتفق عليها من خلال مجموعة معاهدات مختلفة عقدت بصورة منفردة مع كل ولاية التي

(١)Memorandum on States Treaties and Paramountcy presented by the cabinet Mission to his Highness the Chancellor of the chamber of Princes on 12 May 1946. in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 33-34.

تتعلق عامة بالشؤون الخارجية والمواصلات والدفاع اذ هيمنت بريطانيا على الولايات من خلالها^(١) لن يعود لها وجود وان تلك الالتزامات والحقوق التي تنازلت عنها لبريطانيا ستعود إلى الولايات مرة أخرى؛ وبذلك منحت الولايات استقلالاً في ترتيب اوضاعها مع الحكومة او الحكومات القادمة، لقد اكدت الحكومة البريطانية هذا الوضع في قانون استقلال الهند الذي اعلنته بريطانيا في ٣ حزيران ١٩٤٧ الذي جاء فيه "ترغب حكومة جلالته توضيح ان سياستنا تجاه الولايات الاميرية الهندية الموجودة في مذكرة بعثة مجلس الوزراء في ١٢ ايار ١٩٤٦ ستبقى كما هي دون تغيير"، وقد اوضح المشروع انه لغرض منع تعطيل الترتيبات المتعلقة بالكمارك وتجارة الترانسيت والمواصلات وما شابهها فانه يمكن للولايات الاميرية خلال الفترة بين ١٧ حزيران عندما تتم الموافقة على المشروع وبين ١٥ اب ١٩٤٧، عندما تمنح الهند والباكستان استقلالهما، ان تدخل في (اتفاق تجميد) مع احدى او كلا الدولتين المستقلتين^(٢).

يلاحظ ان مذكرة البعثة الوزارية في ١٢ ايار ١٩٤٦ وقانون استقلال الهند في ٣ حزيران ١٩٤٧ قد تركا الكثير من الغموض والابهام اذ يمكن تسجيل الملاحظات - الآتية عليهما:

١. لم توضح المذكرة او القانون من انه يحق لهذه الولايات الاستقلال التام وبالشكل الذي تكون فيه دول ذات سيادة في حالة رفضها الانضمام إلى احدى الدولتين.

٢. لم تشرح المذكرة او القانون على أي اساس واعتبارات تعتمد الولايات في اختيارها الانضمام إلى احدى الدولتين هل هي الاعتبارات الدينية او الجغرافية او الاقتصادية وبالشكل الذي يلزم الولايات بمراعاتها.

(١) Gejendragadkar, P. B, Kashmir – Retrospect and Prospect, University of Bombay, (Bombay, 1967), P. 44.

(٢) The Indian Independence Act 1947, in: Dobbin, Op. Cit., PP. 160 – 163.

٣. ان الهند البريطانية قسمت عمليا على اسس طائفية وان الولايات الاميرية ليست بمنأى عن هذه الطائفية في تركيبها السياسية، بل ان لبعض هذه الولايات اوضاع تتصف بعدم التوافق بين غالبية سكانية من طائفة معينة وبين الحاكم الذي ينتمي إلى الاقلية، وقد شكل هذا الوضع مشكلة في عدد من الولايات مثل ولاية كشمير وجوناغود وحيدرآباد، ومن ثم فان المشاريع البريطانية لمعالجة مشكلة الولايات الاميرية اهملت هذه الاوضاع ولم تشر بشكل واضح لا لبس فيه من ان تقرير مستقبل الولاية يعود للحاكم او للشعب مما ترك اثره في صراع داخلي بين الحكام وشعوبهم، هذه الولايات من جهة وبين الهند والباكستان من جهة اخرى.

٤. اشارت مذكرة ١٢ ايار، إلى ان الولايات التي لا تنتمي إلى احدى الدولتين يمكن لها ان تتخذ معهما او مع احدهما (ترتيبات سياسية خاصة) ولكن ما هي هذه الترتيبات وما حدودها ؟ هل هذه الترتيبات هي (اتفاق التجميد) الذي اشار اليه قانون ٣ حزيران ام ان المقصود به شيء اخر، تساؤلات لم تجب عنها الحكومة البريطانية فتركت مصير الولايات يخضع لتفسيرات واجتهادات مختلفة من قبل كل من الولايات والهند والباكستان. كلٌ يجيب عليها بالصورة التي تخدم طموحاته واتجاهاته السياسية.

وتأسيساً على ما تقدم، أيمن القول ان الحكومة البريطانية كانت حسنة النية وان هذه الملاحظات قد فاتت على السياسيين و القانونيين في الحكومة البريطانية الذين وضعوا الاسس الغامضة التي تم في ضوئها معالجة مصير الولايات الاميرية وهم السياسيون والقانونيون الذين كانوا يديرون (امبراطورية لا تغيب عنها الشمس) ويدركون جيداً التبعات التي تترتب على غموض النصوص القانونية وبهذا الشكل الفاضح وفي شبه قارة قسمت على ضوء نزاع سياسي طائفي لعبت بريطانيا دورا اساسيا في نشأته واستمراره ؟

اثار هذا الغموض جدلاً واسعاً بين المؤتمر الوطني والرابطة الاسلامية وقد دفع هذا الجدل الذي سبق يوم الاستقلال اتلي إلى التصريح في مجلس العموم البريطاني في ١٠ تموز ١٩٤٧ تصريحاً زاد غموض النصوص القانونية غموضاً عندما قال: "تأمل حكومة جلالته ان تجد كل الولايات في الوقت الملائم مكانها الملائم في الحكومات الجديدة واذا ما سألتهموني عن موقف حكومة جلالته تجاه اية ولاية تقرر ان تنفصل عن الدول المجاورة لها واعلان استقلالها فاني سأجيب حاكم تلك الولاية "خذ الوقت الكافي وفكر بالامر مرة اخرى واتمنى ان لا يتم اتخاذ أي قرار قطعي قبل اوانه الملائم"^(١).

وحاول نائب الملك مونبتاتن ان يشرح جزءاً من الغموض عندما قال في اجتماع له مع امراء الولايات في ٢٥ تموز ١٩٤٧ "نظرياً ان الولايات حرة في ربط مستقبلها مع الدومينيون التي قد تختارها، ولكن عندما اقول بأنها حرة في الارتباط مع احدي الدومينيون فاني قد اشير إلى وجود التزامات جغرافية معينة لا يمكن تجنبها ففي ٥٦٥ ولاية ترتبط الغالبية العظمى من السكان بروابط جغرافية غير قابلة للتعويض عنها مع دومينيون الهند ودومينيون باكستان... وانتم لا يمكن لكم الهرب من حكومة الدومينيون التي هي جارتكم اكثر مما تستطيعون الهرب من رعاياكم الذين انتم مسؤولون عن مصالحهم"^(٢).

على الرغم من ان هذا التصريح لم يهتم إلى بمشكلة الجوار الجغرافي وتجاوز المشكلات الاخرى فانه يعكس احساس نائب الملك بالثغرات الواسعة التي تركتها المذكرة وقانون الاستقلال ولكن مع ذلك ماذا يمكن ان يغير تصريح غير ملزم في مشهد يخضع لقوانين ملزمة في ضوء تنافس سياسي يحاول استغلال كل ثغرة قانونية او سياسية لصالح احد اطرافه"^(٣).

(١) Gupta, Op. Cit., P. 77.

(٢) Mountpattan's Address to A special Full Meeting of the Chamber of Princes on July 25, 1947, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 40-44.

(٣) (٢) النمر، عبد المنعم: كتاب المسلمين، ص ٢٩٩.

موقف حزب المؤتمر الوطني الهندي

من الوضع القانوني والسياسي الولايات الاميرية

قبل حزب المؤتمر الوطني قانون ٣ حزيران، لكنه رفض تفسير نصوصه المتعلقة بالولايات الاميرية من ان انتهاء الهيمنة البريطانية على الولايات يؤدي إلى استقلالها في حالة رفضها عدم الانضمام لاحدى الدومينيون المستقلين الهند والباكستان، كما اكد المؤتمر على مبدأ الاخذ برأي شعوب الولايات في قرار الانضمام^(١).

تصاعدت مخاوف المؤتمر بعد اعلان ولاية حيدر اباد عزمها على اعلان استقلالها في حزيران ١٩٤٧. فرد المؤتمر بقرار شديد اللهجة اصدرته اللجنة العاملة للمؤتمر في ١٤ حزيران رفضت فيه استقلال اية ولاية^(٢) الذي وجدت انه سيؤدي بالنتيجة إلى بلقنة الهند (India Balkanization) فضلا عن انه يمثل تنكرا لتاريخ الهند واهداف الشعب الهندي وقد اوضح القرار ان تلك الولايات الهندية لم يسبق لها ابدا ان امتلكت كيانات دولية عبر ثلاثة قرون مضت لذلك لا يمكن لأي برلمان اجنبي (في اشارة ضمنية إلى البرلمان البريطاني) ان يجعلها ولاية مستقلة، كما ان انتهاء الهيمنة البريطانية تعني بصورة تلقائية ولادة الهيمنة الهندية ذات السلطة المركزية وبناءً على هذه العوامل. وجد القرار انه ليس لبريطانيا استناداً للاعراف الدولية الحق في ان تحد من حقوق السيادة في الهند الحرة سواء في شؤونها الداخلية او الخارجية ووجد القرار ان قانون ٣ حزيران خلص الولايات الهندية من الهيمنة البريطانية الا انه لم يجعل منها وحدات مستقلة وفي ظل هذا القانون فان جزءاً من المنطقة الهندية قد تم اقتطاعه ليكون دولة مستقلة وهي الباكستان ومنحت الولايات حقا بان تكون مستقلة من خلال انضمامها إلى الهند او الباكستان،

(١) خطاب الشيخ محمد عبد الله في الدورة الثانية للمؤتمر الاسلامي العام المنعقد في مكة للفترة ١٧ -

٢٤ نيسان ١٩٦٥، مجلة الدراسات الاسلامية، المجلد الاول، ج ٢، حزيران، (كراتشي، ١٩٦٥)، ص ٤٥ -

(٢) جريدة النهار، العدد ٣٦٢٧، ١٧ حزيران ١٩٤٧.

وان الولايات التي لا تنظم إلى الدولتين، تكون ذات حكم ذاتي في الدولة الهندية في ظل مبدأ ان الهند ترث كل التزامات وحقوق الحكومة البريطانية المنسحبة^(١).

وقد علق نهرو على هذا القرار بالقول "ان التقسيم فصل جزءاً من الهند ونحن مقتنعون بذلك الا ان الاجزاء الاخرى من الهند وبضمنها الولايات لا زالت كيانات موحدة مع الهند حتى يحدث ما يفصل تلك الولايات عن الهند، فنحن لم نوجد جراء التقسيم كما حدث مع الباكستان ان الهند موجودة ولا زالت وستكون وستبقى كذلك، ولذلك وحتى يتم التوصل إلى قرار مختلف عن ذلك فاننا سنبقى علاقاتنا القديمة مع الولايات"^(٢). وقد اكد نهرو هذا الموقف في اجتماع لزعماء الاحزاب الهندية برئاسة مونبتاتن في منتصف حزيران ١٩٤٧ اذ قال "انه يقر تماماً بالمبدأ القائل بان اية ولاية تستطيع اذا كانت رغبة بالانضمام إلى المجلس التأسيسي، لكن ليس هناك أي ذكر في مذكرة بعثة مجلس الوزراء بالسماح لاية دولة بادعاء الاستقلال"^(٣)، وفي اجتماع لحزب المؤتمر في ١٥ حزيران ١٩٤٧ اخبر نهرو المؤتمر بان الهند لن تعترف باستقلال اية ولاية داخل الهند وحذر بريطانيا وباكستان في اشارة ضمنية لهما من الاعتراف بهكذا استقلال "ان اية قوة اجنبية تعترف بهذا الاستقلال فانها ستقوم بما نعهده عملاً غير ودي"^(٤).

اما غاندي فقد هاجم امراء الولايات ورأى ان الشعوب هي التي ستمتلك قرارها اذ قال في منتصف عام ١٩٤٧ "انه الامراء هم من صنع الاستعمار البريطاني ولما كان البريطانيون قد جلوا عن الهند فان شعوب الامارات اصبحت سادة انفسها..."^(٥). وفي ٨ تموز ١٩٤٧ التمس غاندي في اجتماع للصلاة من بريطانيا النظر

(١)Bamzai, Op. Cit., P. 86.

(٢)Ibid, P. 87.

(٣)Gururajrao, H. S, **Legal Aspect of the Kashmir Problem**, Asia Publishing House, (Bombay, 1967) P. 337.

(٤)Brines, Op. Cit., P. 58.

(٥) حقي، احسان؛ مأساة كشمير المسلمة، ص ١٦٣.

في مسألة انضمام الامارات لاحدى المجلسين التاسيسيين، وفي ٢٧ تموز ١٩٤٧ جدد غاندي اشارة الانتباه لهذه المسألة "انه من الحكمة للامراء ان يقرروا الامر ويدخلوا في احدى الدولتين على اساس موقع ولاياتهم الجغرافية والتزامات ذلك الموقع". وأشار غاندي في معرض مصادقته على دعوة مونتيباتن لمراعاة الموقع الجغرافي (في ٢٥ تموز ١٩٤٧) الأفضة الذكر، بان الفجوة في دعوة نائب الملك هي "عدم اشارته لشعوب تلك الامارات"^(١).

وبناءً على ما تقدم يظهر ان موقف حزب المؤتمر من وضع الولايات الاميرية اكد على نقطتين رئيسيتين هما:

١. انه من غير الممكن لحزب المؤتمر القبول باستقلال الولايات، لعدة اسباب هي:

أ. لا يوجد بند في مذكرة ١٢ ايار وقانون ٣ حزيران، ينص بوضوح على حق الامارات بتشكيل دول مستقلة.

ب. انه حتى لو وجد مثل هذا النص فان استقلال هذه الامارات يعني تمزيق وحدة اراضي الهند بصورة تتعارض مع امال المؤتمر في قيادة هند موحدة، فضلاً عن الخطر الذي سيشكله هذا الوضع على الامن القومي الهندي.

ج. ان الهند وريثة بريطانيا في شبه القارة الهندية، ومن ثم هي التي تراث التزامات وحقوق بريطانيا على الولايات الاميرية التي لا تنظم بتاريخ ١٤ اب ١٩٤٧ إلى احدى الدومينيون الهندي او الباكستاني.

٢. ان القرار ينبغي ان لا يعود للحكام، بل ان قرار الانضمام يجب ان تتخذه الشعوب في الولايات الاميرية، ويبدو ان موقف المؤتمر قد بني على اساس ان الامراء يحكمون ولاياتهم بصورة بيروقراطية وبالتالي تفضيلهم البقاء مستقلين، بينما شعوبهم مضطهدة وستجد في الانضمام للهند فرصة للتخلص من اوضاعهم السيئة في ظل دولة ديمقراطية علمانية حرة.

(١) Gupta, Op. Cit., P. 90.

ان موقف المؤتمر هذا يعبر عن سعي حزب المؤتمر إلى إقامة دولة هندية كبيرة وموحدة لا سيما بعد انفصال جزأين من شبه القارة الهندية ليكونا باكستان بشقيها الشرقي والغربي، ولمنع اية ولاية من الاستقلال فتشكل سابقة للولايات الأخرى، لا سيما وان عدد الولايات الداخلة في الخارطة الهندية هي أكثر من الولايات الداخلة في الخارطة الباكستانية وان عدداً منها يحتل مساحة شاسعة من ارض الهند^(١)، كولاية حيدرآباد التي تبلغ مساحتها ٨٢ ألف ميلاً^٢، فضلاً عن ان جميع هذه الولايات تقريباً تمارس أنظمة حكم بيروقراطية ذات مضمون طائفي مما لا يتلائم مع توجهات حزب المؤتمر العلمانية والديمقراطية، لا سيما وان بعض هذه الامارات يحكمها حكام مسلمون متعاطفون مع الرابطة الاسلامية، مما سيشكل خطراً على امن الهند في ضوء احتمالية تحالفهم مع الباكستان المنافس الرئيسي لهم.

ونتيجة لأهمية موضوع الولايات الاميرية بالنسبة للهند، فان المؤتمر اسند مهمة ادارة ملفها وتحقيق انضمامها إلى الهند إلى (فلا بهال باتل) الشخصية المحافظة والمتشددة، التي فحتل الأهمية الثانية بعد نهرو في قيادة المؤتمر الوطني^(٣).

موقف الرابطة الاسلامية من الوضع القانوني والسياسي للولايات الاميرية في الوقت الذي وافقت فيه الرابطة على قانون ٣ حزيران، فان موقفها كان على الضد من موقف المؤتمر الوطني في تفسير نصوص القانون المتعلقة بتحديد مستقبل الولايات الاميرية، فقد ساندت الرابطة بشكل واضح حق السيادة لحكام الولايات، وحرية الولايات في الانضمام إلى احدى الدومينيون او الاستقلال الكامل، لقد عبرت الرابطة عن هذا الموقف قبل اعلان قانون ٣ حزيران، ففي ٢١ نيسان ١٩٤٧، رد لياقيت علي خان على تصريح نهرو المتعلق بان المؤتمر سيهتم بآية سياسة تقوم بها

(١) الهندية، السفارة، قضية كشمير في مجلس الامن، خطاب كريشنا مينون في مجلس الامن في ٢٢-٢٤ كانون الثاني ١٩٥٧، (بغداد، د. ت)، ص ٨.

(٢) Gupta, Op. Cit., P. 77.

الامارات باتجاه اعلان استقلالها بالقول "استنادا لمذكرة بعثة مجلس الوزراء، وتصريحات مونتابان المتكررة فان الامارات لها الحق التام في رفض القيام بأي شيء له صلة بالمجلس التأسيسي .. وعندما يتم اتخاذ القرار المتعلق بمستقبل الهند البريطانية والاعلان عنه، فان الامارات الهندية ستكون حرة في التباحث بشأن الاتفاقات مع باكستان او هندستان فيما يتعلق باعتبارات التقارب او الشؤون الداخلية ووفق ما تمليه الظروف او قد يقومون بالاختيار الخاص بهم والمتعلق باستقلال اوضاع الحكم من اجل مصلحتهم"^(١). وفي اليوم ذاته ذكرت جريدة (The Dawn) لسان حال الرابطة، وفي المقال الافتتاحي "بأي وسيلة عدا الاعتداء المسلح يرغب البانديت نهرو بادخال الامارات الهندية في مدار مستقبل امبراطوريته رغم عدم رغبتها بذلك"^(٢). وجدد جناح موقف الرابطة هذا في مقابلة صحفية في ٢١ ايار ١٩٤٧ بقوله "ينبغي ان تكون الولايات كدول مستقلة تماما خالية من الهيمنة مهما كانت وان تاخذ بنظر الاعتبار ما الذي يشكل افضل لمصالحها، وستكون حرة لتقرر اذا ما كانت ستنضم إلى المجلس التأسيسي الباكستاني او المجلس التأسيسي الهندستاني"^(٣).

استمرت الرابطة في موقفها المساند لاستقلال الامارات اذا ما رغبت بذلك بعد اعلان قانون الاستقلال، ففي اجتماع زعماء الاحزاب الهندية برئاسة مونتابان ١٣ حزيران ١٩٤٧، رد جناح على رأي نهرو القائل بعدم وجود ذكر في مذكرة بعثة مجلس الوزراء بالسماح للامارات بالاستقلال بالقول من انه يرى "ان الامارات مخولة تماما في قولها بعدم رغبتها بالانضمام للمجلس التأسيسي، ان اية امارة هندية هي دولة ذات سيادة"^(٤).

(١) Ibid, P. 47.

(٢) Ibid.

(٣) Gururajrao, Op. Cit., P. 337.

(٤) Singh, Jasjit, **India and Pakistan crisis of Relationship**, Lancer Publishers PVT. LTD, (London, 1996), P. 119.

وأوضح موقف للرابطة عبرت عنه في بيان صادر عنها في ١٧ حزيران ١٩٤٧، الذي جاء فيه "ستكون الامارات الهندية وبصورة تشريعية وقانونية دولا ذات سيادة مستقلة بعد زوال الهيمنة، وستكون حرة في اتخاذ قراراتها الخاصة بها وتبني مسارها الخاص، وهي حرة في الانضمام للمجلس التأسيسي الهندوستاني او المجلس التأسيسي الباكستاني او البقاء مستقلة وفي نهاية الامر فانها ستدخل في اتفاقات او علاقات مع هندوستان او باكستان وكما ترغب هي .. لقد كانت سياسة الرابطة الاسلامية لعموم الهند واضحة منذ البدء، فنحن لا نرغب بالتدخل في الشؤون الداخلية لاي ولاية، لان هذا الامر يجب حسمه بين الحكام وشعوبهم في تلك الولايات"^(١).

لقد اكدت الرابطة على لسان جناح هذا الموقف فيما بعد عدة مرات، فقال جناح اثناء لقاءه بمندوب من المؤتمر الاسلامي الكشميري في تموز ١٩٤٧ "لقد اوضحت سلفا ولاكثر من مرة واحدة ان الولايات الهندية حرة في الانضمام لاي من المجلسين التأسيسين الباكستاني والهندي او البقاء مستقلة"^(٢)، وقال في ٣٠ تموز ١٩٤٧ "ان كل الامارات الهندية ستستعيد سيادتها التامة ووضاعها المستقلة، لذلك فهي حرة للانضمام اما لاحدى الدولتين .. او تبقى مستقلة"^(٣)، وقبيل انتقال السلطة في ١٤ آب ١٩٤٧ جدد جناح موقف الرابطة الاسلامية في اجتماع للدائرة السياسية برئاسة مونبتاتن اذ قال "الولايات مخولة تماما بان لا تنضم لاي من المجالس التأسيسية .. كل ولاية هندية هي ولاية حاكمة ذات سيادة فيما يتعلق بكل الاجراءات"^(٤)، وفي اشارة ضمنية إلى موقف المؤتمر قال جناح "ان الافتراض القائل بان كل الولايات الهندية ملزمة بالدخول في احدى المجالس التأسيسية هو قول

(١)Gururajrao, Op. Cit., PP. 337 – 338.

(٢)Ali, Op. Cit., P. 287.

(٣)Brines, Op. Cit., P. 58.

(٤)Gururajrao, Op. Cit., P. 337.

مناقض للقانون والدستور، اذا ما رغبت الولايات بالدخول في تلك المجالس فانها ستفعل ذلك عبر الاتفاق وليس هناك طريقة لارغامها على القيام بذلك^(١).

ان موقف الرابطة هذا قد بني على معطين، الاول تمثل في ان اهم الولايات الاميرية واكبرها كانت تقع ضمن حدود الهند، وانها ستثير عقبات متعددة امام حكومة الهند في حالة اعلان استقلالها خاصة وان عدد الولايات الاميرية يتجاوز الـ ٥٠٠ ولاية ضمن الخارطة الهندية بينما الولايات التي تقع ضمن حدود الباكستان، ولايات قليلة العدد وصغيرة الحجم، وغير مؤهلة عمليا للاستقلال، وبذلك فهي محكومة بالانضمام للباكستان^(٢)، اما المعطى الثاني فتمثل في سعي الرابطة إلى التقرب من الامراء وخطب ودهم، والتأكيد لهم من ان مناصبهم ومصالحهم سوف لا تصادر في حالة الانضمام للباكستان التي تعترف بسيادتهم على ولاياتهم، وباستقلالية قراراتهم، على العكس من الهند التي ستسلبهم هذه الامتيازات في حالة الانضمام اليها.

(١)Ibid.

(٢)بريشير، ميشال، المصدر السابق، ص ٢١٦.

قضيي ولايتي جوناغاد وحيدر آباد، واثرهما في الصراع الهندي - الباكستاني حول كشمير

ان موقفى الهند والباكستان من وضع الولايات الاميرية، اصطدم بثلاثة قضايا كشفت مدى عدم احترام الدولتين لمواقفهما المعلنة تجاه هذه الولايات، وهذه القضايا الثلاث تتعلق بولايات جوناغاد، وحيدر اباد، وكشمير، ولكي يعطي البحث تصوره عن مصداقية موقفى الدولتين سيحاول هنا بيان قضيي جوناغاد وحيدر اباد، واثرهما في الصراع حول كشمير.

فجوناغاد ولاية صغيرة تبلغ مساحتها ٣.٣٣٧ ميل^٢، وعدد سكانها يربو على ٧٠٠,٠٠٠ نسمة، وهي واحدة من مجموعة ولايات يطلق عليها اسم (ولايات كاثيوار)، غرب الهند وقد كانت جوناغاد في عدد من جوانبها صورة معاكسة لكشمير، فاعلبية سكانها من الهندوس تصل نسبتهم إلى ٨٠٪ من مجموع السكان، ويحكمها حاكم مسلم^(١).

تحيط بجوناغاد من كل جوانبها ولايات انضمت إلى الهند، والطريق المفتوح الوحيد امامها الذي يمكنها الاتصال بالباكستان هو ميناء فيرا فال Vereval على المحيط الهندي والذي كان يغلق خلال موسم الرياح الموسمية^(٢). وكانت هناك جيوب من اراضي جوناغاد في وسط ولايات كاثيوار، وتجاور جوناغاد امارة صغيرة تسمى مانفادار وهي شبه اقطاعية كبيرة يحكمها حاكم مسلم^(٣)، وفي داخل جوناغاد امارات صغيرة ايضا عبارة عن اقطاعيات كبيرة ابرزها مانغرول Mangrol وبابروود Babariawed، وكان يحكمهما حاكمان هندوسيان، ويفترض ان تكون

(١) Ali, Op. Cit., P. 276.

(٢) لامب، الاستر: المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٣) Ali, Op. Cit., P. 276.

هاتان الامارتان الصغيرتان تحت سلطة جوناغاد الا ان حاكمي الامارتين اصرروا على ان انتهاء الهيمنة البريطانية قد جاء بالاستقلال لهم ايضا^(١).

ثم تعلن جوناغاد انضمامها إلى أي من الدولتين فارسلت حكومة الهند آلية الضم إلى الديوان شاه نواز بوتو لتوقيعها، وعندما لم يصلها الجواب أرسلت في ١٢ آب ١٩٤٧ تطلب جواباً فورياً، فاجاب بوتو من ان الموضوع ما زال تحت الدراسة، وفي ١٥ آب ١٩٤٧ أعلنت جوناغاد قرارها بالانضمام لباكستان، التي وافقت على انضمامها، وفي مطلع ايلول انضمت مانفادار إلى باكستان التي وافقت على ضمها ايضا في ٥ ايلول ١٩٤٧^(٢).

رفضت الهند قبول الضم الباكستاني لولايتي جوناغاد ومانفادار واكدت على ان ثلاثة مبادئ رئيسية قد تم خرقها بضم جوناغاد ومانفادار وهي:-

١. الحدود الجغرافية.

٢. التركيبة السكانية.

٣. رغبة الشعب^(٣).

لم ترد باكستان على الاتهامات الهندية. بل اكدت عملية الضم وابلغت الهند بتاريخ ١٣ ايلول من انها قد وافقت على الضم ووقعت اليه الضم^(٤).

ارسلت حكومة الهند سكرتير وزارة الولايات إلى جوناغاد في ١٩ ايلول الذي اجري محادثات مع الديوان كانت نتيجتها الفشل حيث اكد الديوان على ان قرار الضم قد اتخذ بناء على رغبة مجلس الولاية، فطالب نهرو باكستان باجراء استفتاء في جوناغاد تحت ادارة محايدة^(٥)، وقد اكد مونبتان على هذا المطلب في برقية بعث بها إلى محمد علي جناح في ٢٢ ايلول ١٩٤٧، وأشار إلى ان هذا الانضمام

(١)Gupta, Op. Cit., P. 81.

(٢) Ibid, P. 81.

(٣)Karunakeran, K. P., India in world affairs August 1947- January 1950, First Published, Oxford University Press, (London, 1952), PP. 123-124.

(٤) Ibid

(٥) الجمعية الاسلامية العالمية، خرافة المطالبة الهندية بجامو وكشمير، (لندن، ١٩٩٦)، ص ٨.

هو "محاولة صريحة لتمزيق وحدة الهند، نتيجة لمد نفوذ باكستان وتوسيع حدودها الامر الذي يعد بدوره مخالفة صريحة للمبادئ التي سبق لباكستان ان وافقت عليها واحلتها محل التنفيذ"^(١).

في غضون ذلك طلبت امارتي مانغرول وبابروود انضمامها إلى الهند، فرفضت جوناغاد هذا الطلب وارسلت برقية إلى الهند اشارت فيها إلى ان مانغرول وبابروود هما جزء من جوناغاد وبالتالي لا يحق لهم طلب الانضمام إلى الهند^(٢).

تزامنت هذه الاحتجاجات الرسمية مع اتخاذ حكومة الهند مجموعة اجراءات لحل المشكلة عن طريق القوة حيث احاطت القوات العسكرية الهندية وبالتعاون مع قوات كاثيوار بجوناغاد ومانافادار، وبدأت بالضغط اقتصاديا على جوناغاد اذ قطعت طرق المواصلات مع الهند، فتقلصت موارد جوناغاد المالية الناتجة عن تجارة الترانسيت، وحدث نقص حاد في المواد التموينية على الرغم من تزويد باكستان للولاية بالحبوب، في الوقت الذي شكلت فيه حكومة مؤقتة في بومباي لجوناغاد برئاسة شاملداس غاندي (Shamaldas Gandhi) (ابن اخ المهاتما غاندي)^(٣)، ونقلت هذه الحكومة المؤقتة مقراتها إلى راجكوت (Rajkot) قرب جوناغاد^(٤).

ازاء ذلك وفي الاول من تشرين الاول ١٩٤٧ احتلت قوات جوناغاد امارتي مانغرول وبابروود، فطلبت الهند في ذات اليوم من باكستان سحب قوات جوناغاد من مانغرول وبابروود فرفضت باكستان هذا الطلب، فاتخذت الهند قرارها في ٤ تشرين الاول ١٩٤٧ باحتلال مانغرول وبابروود وعملية احتلال هاتين الامارتين يتطلب احتراق اراضي جوناغاد، ومن ثم تحتل القوات الهندية ولاية جوناغاد، واخبرت الهند

(١) الباكستان، سفارة، مأساة كشمير، دراسة مختصرة، (القاهرة، ١٩٦٥)، ص ١٢.

(٢) Gupta, Op. Cit., PP. 81 – 82.

(٣) Ali, Op. Cit., P. 278.

(٤) فرج الله، المصدر السابق، ص ٢٢.

باكستان من انها ستنتهي عملية ضم الباكستان لولاية جوناغاد وانها ستحيل الموضوع ليقرر عبر الاستفتاء العام^(١).

اجابت باكستان في ٥ تشرين الاول ١٩٤٧ ببرقية اكدت فيها موافقتها للقبول برأي قانوني لوضع مانغرول ويابرود وفي هذا الاثناء تنسحب القوات العسكرية الجوناغادية من تلك الامارات وتسحب الهند قواتها التي تحيط بجوناغاد، فرفضت الهند هذا المقترح، فاقترح رئيس الوزراء الباكستاني في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٧ على رئيس الوزراء الهندي ان تقوم الحكومتين بمناقشة المسألة لحسم شروط اجراء استفتاء عام، الا ان الهند رفضت هذا المقترح ايضا. فدخلت القوات الهندية اراضي جوناغاد لتفرض سيطرتها على امارتي مانغرول ويابرود، وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ احتلت القوات الهندية كامل اراضي جوناغاد، في الوقت الذي فر فيه الحاكم وابرز اركان حكومته إلى باكستان، وبعد يومين من احتلال الولاية اعلنت الهند ان جوناغاد اصبحت ولاية هندية، واجرت استفتاء تحت الادارة الهندية في ٢٠ شباط ١٩٤٨ اختار فيه (٩١) ناخب فقط باكستان من مجموع ١٩٠.٨٧٠ ناخب في جوناغاد^(٢).

رفضت باكستان الضم في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٧. واكدت على ان ما قامت به الهند هو انتهاك واضح للاراضي الباكستانية وخرق للقانون الدولي، ورفضت الاعتراف بشرعية الاستفتاء، وطالبت بانسحاب القوات الهندية واعادة الادارة الشرعية كاساس اولي للمناقشات بين الدولتين^(٣)، الا ان الهند عدت ان الضم نهائي وان جوناغاد اصبحت جزءاً من الاراضي الهندية^(٤).

(١) Gupta, Op. Cit., P. 82.

(٢) Karunakaran, Op. Cit., P 124.

(٣) جريدة الاخبار، العدد ٢٠٨٢، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٧، Ali, Op. Cit., P. 278.

(٤) Gupta, Op. Cit., P. 84.

يبدو مما سبق ان الحكومة الباكستانية قد رأت في جوناغاد سلاحاً هاماً للقتال من اجل كشمير، إذ كان عدد من الاحتمالات الممكنة مثل تبادل مباشر لجوناغاد بولاية كشمير، او دفع الهند إلى القيام بعمل عسكري في جوناغاد الامر الذي كان بإمكانه تقديم المبرر للباكستان للتهديد او القيام بعمل مماثل في كشمير، او استغلال وضع جوناغاد لايجاد سابقة تساهم في حل مشكلة الصراع حول كشمير عن طريق الاستفتاء^(١).

اما الموقف من حيدر اباد فهو اقل اثرا من الموقف من جوناغاد على المشكلة الكشميرية، فهي تشبه المشكلة الكشميرية من ناحية معاكسة واحدة وهي وجود حاكم مسلم على اقلية هندوسية.

فحيدر اباد من اهم واكبر الولايات الاميرية تبلغ مساحتها ٨٢.٠٠٠ ميلاً^٢ وعدد سكانها ١٦ مليون نسمة، تحيط الاراضي الهندية تماماً بها وليس للولاية أي منفذ بري او بحري للاتصال بالعالم الخارجي الا عبر الاراضي الهندية^(٣)، يحكمها الامير عثمان علي خان بهادور الملقب بـ (النظام)^(٤)، الذي ينتمي إلى سلالة حاكمة في الولاية منذ القرن الثامن عشر وتعود اصولها إلى الأسرة المغولية الحاكمة في الهند، لذا فان لحيدر اباد مكانة خاصة في قلوب المسلمين الهنود بسبب ارتباطها بمجد الامبراطورية المغولية وبسبب حجمها الكبير واهمية مواردها^(٥).

شعر النظام بأنه مخول بالحصول على مكانة مستقلة ذات سيادة، فاعلن عن رغبته هذه في ٣ حزيران ١٩٤٧، وارسل مبعوثاً إلى نائب الملك ليعلمه بهذه الرغبة، فاخبره مونتباتن ان الحكومة البريطانية لن توافق على منح حيدر اباد مكانة الدومنيون، وحث مونتباتن النظام على الانضمام للهند مؤكداً على الحقائق الجغرافية للولاية، فلم تتخذ حيدر اباد قرارها حتى ١٥ آب ١٩٤٧، فضغظت الهند

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٢) Wilcox, Op. Cit., P. 63.

(٣) فروخ، عمر، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٤) Wilcox, Op. Cit., P. 63.

على النظام من اجل الضم الا ان اقصى ما عرضه النظام هو عقد اتفاقية تتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية والاتصالات، الا ان الهند رفضت عقد مثل هذه الاتفاقية، وعرضت بدلا عنها في ٢٧ اب اجراء استفتاء عام تقوم بتنظيمه دوائر بريطانية، الا ان النظام رفض هذا العرض^(١)، وعرض بدلا عن ذلك اجراء الاستفتاء تحت ادارته فرفضت الهند وقالت ان مثل هذا الاستفتاء لا يمكن ان يجري الا بعد خمس سنوات من انشاء حكومة في حيدرآباد تمثل فيها كل الفئات والطوائف الموجودة تمثيل مناسب لاعدادها^(٢).

دعمت توجهات النظام الاستقلالية، من منظمة (اتحاد المسلمين) التي كانت تملك ميلشيا عسكرية تسمى (رازكار Rzakar) ^(٣)، تحت زعامة كاظم رازي Razvi الذي كان يرفض باصرار ضم حيدرآباد إلى الهند^(٤).

وتحت ضغط مؤنبتاتن والحكومة الهندية وافق النظام على توقيع (اتفاق تجميد) مع الهند في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، لمدة عام واحد على ان يسعى الطرفان خلال هذا العام للوصول إلى حل للخلاف^(٥)، واعطى النظام وعدا سريا لمؤنبتاتن بعدم الانضمام للباكستان^(٦).

لقد ارادت الهند من اتفاق التجميد فرض هيمنتها على سلطة النظام الذي كان يطمح إلى بقاء سياساته مستقلة عن نفوذ حكومة الهند، التي اخذت تعبر عن استيائها من سياساته لاسيما منعه تصدير المعادن الثمينة للهند، وعده العملة الهندية عملة غير قانونية في حيدرآباد، وكان اكثر الامور ازعاجا للهند هو

(١) Gupta, Op. Cit., P. 85.

(٢) جريدة النهار، العدد ٣٩٨٩، ١٦ ايلول، ١٩٤٨.

(٣) الرازكار، يقصد بها (الرضا كار) التي تعني المتطوعون في الجيش.

فروخ، عمر، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٤) Karunakaran, Op. Cit., PP. 125-126.

(٥) جريدة النهار، العدد ٣٩٨٩، ١٦ ايلول، ١٩٤٨، الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج ٢، ط ١، المؤسسة

الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت، ١٩٨٣)، ص ١٨١.

(٦) Karunakaran, Op. Cit., P. 125

العلاقات الودية بين النظام وباكستان، وتقديمه قروضاً مالية كبيرة لباكستان وتعيينه مندوباً للعلاقات العامة في كراتشي^(١).

فاتبعت الهند اجراءات للضغط اقتصادياً على حيدرآباد^(٢)، واخذت بتحشيد قواتها على حدود الولاية وفرضت قيوداً على سفر المسؤولين من حكومة حيدرآباد، وطالبت بحل منظمة رازكار، وفي ٢٣ آذار قدمت الهند مذكرة رسمية إلى حيدرآباد تضمن اتهاماتها ومطالبها وهي:-

١. سحب القرض المقدم لباكستان.
 ٢. اعادة تنظيم وتشكيل الشرطة.
 ٣. حظر نشاط منظمة اتحاد المسلمين وحل منظمة رازكار.
 ٤. الغاء القانون المتعلق بالعملة الهندية.
 ٥. الغاء الخطر على استيرادات الهند.
 ٦. الغاء اتفاقات تبادل المعلومات ووسائل الاعلام مع الصحافة والمحطات الاجنبية^(٣).
- ردت حيدرآباد في ٥ نيسان ١٩٤٨ ناكزة كل التهم التي اشارت اليها المذكرة وعدت المطالب الهندية غير مشروعة لان هذه القضايا تخص حكومة حيدرآباد، وفي المقابل حدد رئيس وزراء حيدرآباد مير لوكة (Mir Loikah) تهم حكومته للهند:-
١. وقعت عمليات عسكرية مكثفة حول كل انحاء حيدرآباد.
 ٢. حدثت عدة غارات قام بها اشخاص هنود على الحدود.
 ٣. قيام الهند بمحاصرة الولاية اقتصادياً^(٤).

(١) Gupta, Op. Cit., P.86.

(٢) الانصاري، رقاعة: حول مشكلته حيدرآباد، مجلة الثقافة، السنة العاشرة، العدد ٥١٠، تشرين الاول، (القاهرة، ١٩٤٨)، ص ٨.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 85-86.

(٤) Ibid., P. 86.

تدهورت الأوضاع بشكل كبير من الجانبين، ورأت الهند ان حيدر اباد تهدد الوحدة الهندية. فحاصرت الجيوش الهندية حيدر اباد، فرد النظام من جانبه بارساله مبعوثا إلى مجلس الامن في اب ١٩٤٨ لعرض شكوى حيدر اباد من الهند^(١). فحدد نهرو في ٧ ايلول ١٩٤٨ امام المجلس التأسيسي الهندي موقف حكومته باعلانه ان استقلال حيدر اباد سيترك آثار سلبية على الامن القومي الهندي ويهدد وحدتها، وان الأوضاع العامة في حيدر اباد تتسم بالفوضى، وان السكان مهددين بسيطرة منظمة الازكار، كما ان طبعة الحكم بيروقراطية تستوحي نظم العهود الاقطاعية، ومن ثم لا يمكن للهند الموافقة على استمرار هذه الفوضى^(٢).

وفي ٩ ايلول ١٩٤٨ قررت الهند احتلال حيدر اباد، وبدأت تحركها العسكري في ١٣ ايلول ١٩٤٨، وفي غضون ١٠٨ ساعة تمت للهند سيطرتها على حيدر اباد، ووضعتها تحت سيطرة حاكم عسكري، واعتقل كل اعضاء رازكار^(٣)، وفي ٢٣ ايلول سحب النظام القضية من الامم المتحدة وتم ضم حيدر اباد إلى الهند^(٤).

لم تتدخل باكستان بصورة علنية في المشكلة بين الهند وحيدر اباد، وعندما قامت في كراتشي في ١٣ ايلول ١٩٤٨ مظاهرات كبيرة تطالب الحكومة الباكستانية بمساعدة حيدر اباد وبعلان الحرب الشاملة ضد الهند^(٥). صرح المفوض السامي للباكستان في نيودلهي مكذبا الشائعات التي قالت بان باكستان احتجت لدى الهند على اجتياح الجيوش الهندية حيدر اباد، وحدد الموقف الباكستاني بقوله "على الرغم من العطف الذي توليه باكستان نحو ولاية حيدر اباد، فليس من حقها

(١) حقى، احسان، مأساة كشمير المسلمة، ص ٧٦.

(٢) Nehru's Statement in the Constituent Assembly, September 7, 1948, in Nehru, Jawahar Lal, Independence and after, the Publications Division, (Delhi, 1949), PP. 103 - 108.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 87.

(٤) عنان، محمد عبد الله، قضية حيدر اباد، مجلة الثقافة، الستة العاشرة، العدد ٥٠٨، ايلول، (القاهرة،

١٩٤٨)، ص ٢.

(٥) جريدة النهار، العدد ٢٩٨٧، ١٤ ايلول ١٩٤٨.

الشرعي التدخل في هذه القضية"^(١). هذا الموقف الباكستاني المعلن، اما الموقف غير المعلن فتتمثل في ان ممثلي الرابطة الاسلامية في حيدر اباد، ويتوجيه من الحكومة الباكستانية كانوا يشجعون النظام على عدم انضمامه إلى الهند^(٢).

اما الموقف البريطاني من قضية حيدر اباد التي كانت تجري تفاعلاتها في الوقت نفسه الذي كانت فيه القوات الهندية والباكستانية مشتبكة بمجابه عسكرية حول كشمير، فظهر منذ بداية شهر آب ١٩٤٨ حينما القى ونستون تشرشل (Winston Churchill) رئيس الوزراء البريطاني السابق (١٩٤٠ - ١٩٤٥) وعضو مجلس العموم البريطاني خطابا في المجلس اعلن فيه ان تهديدات نهرو لحيدر اباد بهجوم مسلح عليها يعد بمثابة تهديد لعدوان مقبل يشبه ما قام به هتلر قبيل اعتدائه على النمسا، وطلب تشرتشل من حكومة اتلي بالتعهد بالمحافظة على حقوق الولايات الاميرية، ومساعدتها على تقرير مصيرها عن طريق الاستفتاءات وتحت اشراف الامم المتحدة، كما طالبها بمساعدة حيدر اباد وكشمير على سهولة الاتصال بالامم المتحدة^(٣). وقد ناشد النظام في اواخر تموز ١٩٤٨ ملك بريطانيا جورج السادس، والرئيس الامريكي ترومان في منتصف ايلول ١٩٤٨ مساعدته على الاستقلال بولايتيه، الا انه لم يجد أي ردود مشجعة له من قبل ترومان^(٤)، اما الحكومة البريطانية فعبرت عن موقفها الرسمي على لسان وزير خارجيتها بيضن عندما قال في مجلس العموم البريطاني في منتصف ايلول ١٩٤٨ انه يؤيد احالة قضية حيدر اباد إلى مجلس الامن، وأشار إلى تدخل الهند العسكري في حيدر اباد بقوله "مما لا جدال فيه ان الهند قد ارتكبت مخالفة خطيرة، لا تعذر عليها لاتفاقها مع ولاية حيدر اباد ثم اجتياحها بلاد هذه الاخيرة، ان هذا الاجتياح عمل عدواني"،

(١) المصدر نفسه، العدد ٣٩٩٠، ١٧ ايلول ١٩٤٨.

(٢) Sharma, B. L., *The Pakistan - China Axis*, Asia Publishing House, (New Delhi, 1967), P. 12.

(٣) جريدة النهار، العدد ٣٩٥٠، ١ آب ١٩٤٨.

(٤) المصدر نفسه، العدد ٣٩٨٩، ١٦ ايلول ١٩٤٨.

واكد ايضا على انه ينبغي على الحكومة البريطانية ان تبذل جميع جهودها للحصول على مساعدة الامم المتحدة^(١). لكن الحكومة البريطانية لم تبذل أي مساعي جدية لترجمة هذا الموقف.

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن تسجيل عدد من الملاحظات حول قضيتي جوناغاد وحيدرآباد واثريهما في الصراع حول كشمير:

١. ان القضيتين ظهرتتا بسبب الاختلاف بين عقيدة اغلبيية السكان الهندوسية، وعقيدة الحاكم الاسلامية في كل منهما، وهذا ما اسست له الحكومة البريطانية، وذلك باغفال قوانينها للاستقلال والتقسيم مثل هذه الاوضاع.

٢. تعاملت الحكومة الهندية مع هاتين الولايتين في ضوء مبادئها المعلنة والقائلة بان القرار يعود لشعوب الولايات الاميرية لا لحكامها، لذا فأنها رأت في ضم جوناغاد إلى الباكستان خرقا للمبادئ الثلاثة التي ينبغي مراعاتها في قبول ضم اية ولاية اميرية، وهي (رغبة السكان، الحدود الجغرافية، رغبة الشعب)، وعلى هذه الاساس رفضت ضم جوناغاد إلى الباكستان، واستقلال حيدرآباد.

٣. لم تلتزم الحكومة الهندية بالاجراءات الدبلوماسية من خلال الحوار او اجراء مفاوضات مباشرة مع الباكستان للوصول إلى اتفاق شامل لحل قضية الولايات الاميرية، بل لجأت إلى استخدام القوة العسكرية في فرض سيطرتها على الولايات الراضية الانضمام اليها، ومن ثم تجري استفتاءات فيها تحت ادارتها.

٤. اما الحكومة الباكستانية فتبنت موقفا مسؤولا تجاه قضية حيدرآباد، وموقفا مع جوناغاد يتوافق مع مبادئها المعلنة، الا ان الموقف الاخير سيكلفها الكثير في التأثير سلبا على موقفها السياسي تجاه كشمير.

٥. لم تبذل الحكومة البريطانية اية محاولة جادة في سبيل حل الخلاف بين الدولتين، وبين الهند والولايات الاميرية الراضية الانضمام لها، وتركزت الدولتان

(١) المصدر نفسه والعدد نفسه.

والولايات الاميرية تفسر قوانين الاستقلال كل حسب ما يخدم توجهاته السياسية، ومن ثم دخولهم في صراعات سياسية وطائفية وعسكرية، وهذا يتفق تماما مع منطق السياسات البريطانية السابقة في الهند البريطانية. وعلى العموم ان هذه الملاحظات سيجد القارئ اثرها من خلال تناقض وتضارب موقفي الدولتين تجاه مشكلة كشمير في الصفحات التالية من البحث.

الموقف الداخلي في كشمير من قضية تقرير مستقبلها

انقسم الموقف في كشمير من قضية الانضمام إلى ثلاثة تيارات اساسية تمثلت في الاتي:-

أ. تيار يدعو إلى استقلال الولاية، ومثل هذا الاتجاه المهراجا، وطبقة الدوغرا، والاحزاب الهندوسية، واقلية من المسلمين سواء في المؤتمر الوطني او المؤتمر الاسلامي.

ب. تيار يدعو للانضمام للهند مع الحفاظ على كيان مستقل لكشمير ضمن الدولة الهندية، وقد تبني المؤتمر الوطني هذا التيار.

ج. تيار ثالث يدعو للانضمام للباكستان، ومثل هذا التيار حزب المؤتمر الاسلامي وعدد من الاحزاب الصغيرة مثل حزب كشمير الاشتراكي وحزب العمال.

ادت هذه التيارات من خلال تنافسها وصراعها دورا اساسيا في خلق وضع متدهور في كشمير ادى إلى زيادة اثاره الاطراف الخارجية لتدخل في الصراع وبدفع من مصالحها وبالتعاون مع الاتجاهات المتعاطفة معها.

فقد ظهرت رغبة المهراجا بالاستقلال مبكرا، ففي منتصف تموز ١٩٤٦ وفي خطاب القاه المهراجا في المجلس التشريعي لكشمير بعد حركة (اتركوا كشمير) قال "ان المبدأ ... الذي يقود سياستنا فيما يتعلق بشؤوننا الداخلية، هو اننا يجب ان نقرر مصيرنا بانفسنا دون ان تفرضه علينا اية جهة لا تشكل جزءاً موحداً مع دولتنا"^(١)، وجد المهراجا دعماً لطموحه بالاستقلال عندما حولت الحكومة البريطانية اليه سلطة السيطرة وادارة وكالة غليغيت التي (كانت تحت السيطرة

(١)Gupta, Op. Cit., P. 94.

البريطانية المباشرة بسبب موقعها الاستراتيجي في أقصى الشمال الغربي لكشمير، فاكتملت بذلك سيطرة المهراجا على اراضيه مما عزز من طموحه في الاستقلال^(١). ومع ذلك فان المهراجا وجد انه عند استحالة تحقيق طموحه في الاستقلال، فانه سيفضل الانضمام للهند وليس للباكستان، وذلك بسبب علاقاته الاقتصادية الوثيقة مع الرأسماليين الهنود، ومن ناحية اخرى استيائه من النظام الاسلامي الباكستاني^(٢).

اما التيار الثاني وممثله المؤتمر الوطني الذي كان ابرز زعمائه في السجن، فقد عبر عن اتجاهاته من خلال رسالة من الشيخ عبد الله (الذي لا زال في السجن) إلى صديق له في جامو نشرت في الصحافة الهندية، التمس فيها من المهراجا ان لا يبقى مستقلا وان لا يلتحق بباكستان بل يعمل على الانضمام إلى الهند، وقد وعد الشيخ عبد الله بمعاونة فعلية يقدمه حزبه للمهراجا اذا اعلن انضمامه للهند^(٣).

وبعد ان اخرج المهراجا الشيخ عبد الله من السجن قبل انتهاء مدة محكوميته حاول التخفيف من وضوح الموقف فصرح في اجتماع للمؤتمر الوطني في ٣ تشرين الاول ١٩٤٧ "ان المشكلة التي تواجه شعب جامو وكشمير الان فيما اذا كان يجب ان ينضم للاتحاد الهندي او الباكستاني او البقاء مستقلين، ربما يكون نهرو هو افضل اصدقائي. واني احترم غاندي جدا، وان مساعدة المؤتمر لحركتنا كانت بلا حدود، الا ان خيارنا للانضمام للاتحاد الهندي او الباكستاني يستند على المصلحة العامة .. ولكن حتى لو اندمجنا مع باكستان فاننا لن نؤمن بنظرية الامتين التي تعد مسؤولة عن السموم المنتشرة في هذا البلد اليوم"^(٤)، الا ان موقفه سرعان ما اتضح وذلك عندما قال في خطاب له امام مائة الف مواطن في سرينجار في ٥ تشرين الاول

(١) Bamzai, Op. Cit., P. 91.

(٢) جانتكوفسكي ويولانسكايا، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٣) بيزان، بريم ناث، وشهد شاهد من اهلها، حقائق عن كشمير، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٠)، ص ٤.

(٤) Donaldson, D. M, Islam in India 1947, The Muslim World, Vol.38, No. 2 April, 1948, P. 90.

١٩٤٧ "من الطبيعي اننا سنختار الانضمام لتلك الدومينيون التي تعترف بمطلبنا بالتححر وتدعمه .. لا نرغب بالانضمام لأولئك الذين يقولون بأنه ليس للشعب صوت في المسألة .. ليتم تقطيعنا إلى قطع صغيرة قبل ان نسمح باي تحالف بين هذه الولاية، وهذا النوع من الحكم"^(١).

لقد شرح الشيخ عبد الله موقفه الداعي إلى ضم كشمير إلى الهند في عام ١٩٥١ عندما قال "لو انضمت كشمير إلى باكستان .. ماذا ستكون النتيجة ستقع كشمير في قبضة الاقطاعيين، وعملاء الاستعمار البريطاني القدامى، وخطر من هذا ستغدو كشمير فورا قاعدة من قواعد الحرب الباردة في قلب اسيا .. ان كشمير ذات حدود مشتركة مع الهند ومع الاتحاد السوفيتي .. والغرب يتطلع اليها بلهفة ليجعلها من قواعده، وخطر من هذا ايضا، سوف تذكر احقاد المتعصبين الهندوكيين في الهند نفسها، وستجعل الاربعين مليون مسلم الذين لا زالوا في الهند مكروهين في الهند وستحل بهم كل الاخطار المحتملة .. ولكن مع الهند، سوف تكون كشمير قمة الديمقراطية والاشتراكية والعلمانية، مركز اشعاع في قلب اسيا، ومنازة تلقي ضوءها على الجميع .."^(٢).

اما التيار الثالث فقد عبرت عنه الاحزاب الممثلة له في قرارات تبنتها توضح فيها مبررات دعوتها للانضمام للباكستان، فاصدر المؤتمر الاسلامي في ١٩ تموز ١٩٤٧ قرارا يؤيد ضم الولاية للباكستان، على الرغم من ان فئة من المؤتمر الاسلامي من بينها رئيسة المكلف تشوذري حميد الله خان فضلت خيار بقاء كشمير مستقلة^(٣)، وقد شرح المؤتمر الاسلامي، دوافع قراره بالقول " .. ان كشمير لما كان ٨٠% من

(١) Korbél, Op. Cit., P. 71.

(٢) عودة، محمد، الفضل المزروع، قصص اسد كشمير، مجلة الكتاب، العدد ٤١، اب، (القاهرة، ١٩٦٤)، ص ٢٤.

عودة، محمد، رحلة في قلب نهر وصور اخرى من الهند، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٢)،

ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٣) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٥١.

سكانها المسلمين، ولما كانت كشمير وباكستان تربطهما روابط قوية وثيقة وقومية، ولأن كشمير تقع متلاصقة، مع باكستان نظرا لكل ذلك فان تلك الحقائق تجعل انضمام ولاية جامو وكشمير إلى باكستان، امراً ضرورياً لا مناص منه^(١)، ويهدد المؤتمر الاسلامي حكومة كشمير من تجاهل هذا الطلب، واتخاذها قرارا تحت تأثير "بعض النفوذ الداخلي والخارجي والانضمام إلى المجلس التأسيسي الهندي، فان مسلمي جامو وكشمير جميعهم، سيعارضون هذا الاجراء بكل ما يملكون من قوة"^(٢).

واتخذ حزب العمال قراره في ٥ ايلول ١٩٤٧ في الانضمام للباكستان وشرح اسباب ذلك "ان الاكثية الساحقة من سكان جامو وكشمير مسلمة، وان الولاية متاخمة لأراضي باكستان، وجميع الطرق الرئيسة الثلاثة، وجميع الانهر في الولاية، وتفضي إلى باكستان، ولهذه الاسباب .. الولاية يجب ان تنضم الى باكستان..^(٣).

اما الحزب الاشتراكي فاتخذ قراره بالانضمام للباكستان في ١٨ ايلول ١٩٤٧، اذ وجد الحزب ان "المصير الطبيعي والافضل للولاية هو ان تنظم، إلى باكستان، وليس إلى الهند"، وشرح العوامل التي دفعت الحزب إلى اتخاذ هذا القرار بالقول "يعتقد الحزب لاسباب واضحة جوهرية، ان الولاية لا تستطيع ان تبقى مستقلة، ان الانضمام إلى باكستان، هو امر مرغوب فيه لحماية مصالح السكان الفقراء والمتأخرين"^(٤).

ان الموقف المنقسم بوضوح في ولاية كشمير قد نتج عن الانقسام الموجود اصلا بين الطبقة الحاكمة والشعب من جهة، وانقسام الحركة الوطنية الكشميرية بين الحزبين الرئيسيين في الولاية المؤتمر الوطني، والمؤتمر الاسلامي في جهة اخرى، وتأثير الهند والباكستان في تعميق هذا الانقسام، وبعبارة اخرى ان هذا الانقسام

(١) المودودي، ابو الاعلى، قضية كشمير المسلمة، ط٢، دار القلم، (الكويت، ١٩٨٦)، ص ١٩.

(٢) Bennett, Frederic, Kashmir Today, (London, 1997), P. 7.

(٣) النمر، عبد المنعم، كفاح المسلمين، ص ٢٠١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

كان صورة عن انقسام الرؤى والارتباطات السياسية بين الاطراف الداخلية
الكشميرية، فضلا عن طموحات الاطراف الخارجية المؤثرة فيها.

فالطبقة الحاكمة كانت مدفوعة في اتجاهها نحو الاستقلال رغبة منها في
الحفاظ على مناصبها وامتيازاتها ومصالحها التي ستتأثر سلبا بكل الاحوال في
حالة الانضمام إلى أي من الدولتين ، فالهند ومنذ وقت مبكر تصرح برفضها لسياسة
المهراجا، اما باكستان وعلى الرغم من تأكيدها على سيادة الحكام، فانها دولة
قامت على اساس (القومية الدينية) وعلى نظرية الامتين، ومن ثم فانه مصير
الطبقة الحاكمة الهندوسية سيكون مهدد بدرجة كبيرة بالزوال في ظل حكومة
اسلامية، ام الاحزاب الهندوسية فايدت الاستقلال على اساس ان الهند دولة علمانية
ومن هنا فهي لا تتوافق مع الاتجاهات المحافظة لهذه الاحزاب، وباكستان دولة قامت
على اساس نقيض اتجاه هذه الاحزاب، وهكذا فان الاستقلال هو فقط من يضمن
استمرار عملها بصورة مدعومة من سلطة الحكومة.

وكان تيار الانضمام للهند، وممثله المؤتمر الوطني مدفع إلى ذلك نتيجة
لتقارب اهداف المؤتمر الوطني الكشميري مع اهداف المؤتمر الوطني الهندي. لذا فان
مستقبل كشمير سيكون مع الهند. إذ ان انضمام الولاية إلى باكستان يعني عمليا
انتهاء نفوذ المؤتمر الوطني مقابل تصاعد نفوذ المؤتمر الاسلامي. الذي كان تبينه
للتيار الرامي للانضمام إلى الباكستان مبني على ارتباط اهداف الحزب باهداف
الرابطة الاسلامية منذ منتصف الاربعينات، وايمانه بان مستقبل كشمير ذات
الاغلبية الاسلامية لن يكون الا مع الباكستان فضلاً عن العوامل الجغرافية
والاقتصادية التي دفعت احزاب مثل حزب العمال والحزب الاشتراكي إلى تبني
الدعوة للانضمام إلى الباكستان.

ضغوط الهند على كشمير

في ضوء تسارع الزمن باتجاه موعد الاستقلال في ١٤ اب ١٩٤٧، فإن كلاً من المؤتمر الوطني، والرابطة الاسلامية كانا يسارعان في ضم الامارات إلى دولتيهم، وقد اولى المؤتمر اهتماما خاصا بمستقبل ولاية كشمير، واستنادا الى هذا الاساس كتب نهرو إلى الشيخ عبد الله في ١٠ حزيران ١٩٤٧ "انا مقتنع بشدة بان ارادة الشعب هي التي ستسود في كشمير"^(١)، وقد ابدى كل من نهرو وغاندي عن عزمهما على زيارة كشمير لقلقهما من اعلان الحكومة نيتها الاستقلال، الا ان نائب الملك مونتابتن ابدى رغبته بزيارة الولاية قبلهما^(٢).

وقبيل رحيل مونتابتن تلقى رسالة خاصة من كريشنا مينون (Krishna Manun) المستشار السياسي لمونتابتن في ١٤ حزيران ١٩٤٧ حذره فيها من ان نتائج سيئة ستعرض لها العلاقات البريطانية - الهندية اذا سمح لولاية كشمير بالانضمام للباكستان. وان الهنود سيفهمون هذه الخطوة من السياسة البريطانية على انها تهدف إلى جعل باكستان قوية بضم كشمير في الجبهة الشمالية لمحيط النفوذ البريطاني في الشرق الاوسط. واكد مينون في رسالته من ان هذا التطور لن يكون مقبولا على الاطلاق في هند حديثة الاستقلال وانه سيعرض المصالح البريطانية الواسعة في الهند إلى الخطر وبناءً على ذلك رأى مينون في رسالته إلى انه من الضروري ضم كشمير إلى الهند^(٣).

وبينما كان مونتابتن على وشك المغادرة إلى سرينجار، تلقى مذكرة حول كشمير في ١٧ حزيران ١٩٤٧، كان قد طلب في وقت سابق من نهرو ان يعدها له، وبعد ان بين نهرو ان في ولاية كشمير يشكل المسلمون ٧٧٪ من مجموع السكان، رأى

(١)Gupta, Op. Cit., P. 90.

(٢)Johnson, A. Campbell, Mission With Mountabten, Robert Hallited, (London, 1951), P. 120.

(٣)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٦٨.

ان شعب الولاية يرغب بالانضمام للهند، لكون شعب الولاية يؤيد المؤتمر الوطني ورئيسه الشيخ عبد الله، اما المؤتمر الاسلامي فلا يحظى الا بنفوذ صغير في كشمير، واكد تقرير نهرو إلى ضرورة استحداث اصلاحات كبيرة لتصبح كشمير ديمقراطية، فينبغي ازاحة رئيس الوزراء البانديت كالك، واطلاق سراح الشيخ عبد الله ورفاقه من السجن، واستطرد نهرو يقول "ان ما يحدث في كشمير له بالطبع اهمية من الدرجة الاولى بالنسبة للهند ككل ليس فقط بسبب احداث السنة الماضية هناك .. بل ايضا بسبب الاهمية الاستراتيجية العظيمة لولاية الحدود هذه"، واختتم نهرو تقريره بالقول "اذا جرت أي محاولة لدفع كشمير إلى داخل الجمعية التأسيسية لباكستان يحتمل حدوث متاعب كبيرة لان المؤتمر الوطني لا يحبذ ذلك، وموقف المهراجا سيصبح صعبا جدا ايضا، ويبدو ان المسار الطبيعي الواضح لكشمير هو الانضمام للجمعية التأسيسية للهند وهذا سيرضي كلا من المطالب الشعبية ورغبات المهراجا ومن السخف الاعتقاد بان باكستان ستسبب المتاعب اذا حدث هذا"^(١).

ان هاتين الرسالتين الراميتين إلى التأثير على مونتباتن المتوجه إلى سرينجار تظهران بوضوح ان المؤتمر لا يعترض فقط على استقلال ولاية كشمير بل انه لا يقبل بانضمام كشمير إلى الباكستان، وهذا يتنافى مع ما ذكره بيردود من ان مونتباتن قد حصل على تأكيد من وزير الولايات باتل "من ان وزارة الولايات لن تعتبر أي قرار قانوني للانضمام للباكستان على انه عمل غير ودي"^(٢)، هذا القول الذي اتخذه الكتاب الهندي مرتكزا لرأيهم القائل بان الهند لم تكن في نيتها الضغط على المهراجا للانضمام للهند^(٣)، الا ان الرسالتين الآنصتي الذكر تجعلان من الصعوبة لهذا الرأي الصمود امامهما.

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧٠.

(٢) Birdwood, Op. Cit., P. 42.

(٣) ينظر بهذا الصدد،

Bamzai, Op. Cit., P. 90; Gupta, Op. Cit., PP.92-93 ; Gajenargakar, Op. Cit., P. 50.

وصل مونتبانتن إلى كشمير في ١٧ حزيران ١٩٤٧، وقد وجد مونتبانتن المهراجا مراوغا سياسيا بحيث انه كان يعتمد عدم الخوض في مناقشة الامور الجوهرية، لذا فان مونتبانتن نصح رئيس الوزراء كاك بان على ولاية كشمير ان تنضم اما للهند او باكستان حيث انها ستجد صعوبة كبيرة في حماية نفسها بنفسها ومع ذلك لم يقترح مونتبانتن إلى أي جمعية تأسيسية يجب ان تنضم اليها، ولكنه اوضح ان على كشمير ان تقرر ذلك بنفسها على اساس افضل المصالح التي تتحقق للحاكم وشعبه، والاخذ بنظر الاعتبار الموقع الجغرافي، والموقف المحتمل للمؤتمر الوطني والرابطة الاسلامية على حدة، واكد له ان الاندماج مع أي من الدولتين قبل ١٥ اب ١٩٤٧ سيكفل تجنب كشمير اية مشكلة، اذ ان الدولة الضامنة "ستحمي الولاية كجزء من اقاليمها"، وانه قبل الاعلان من الانضمام على المهراجا ان يتحرى رغبة الشعب وان يفعل ما ترى الاغلبية انه الافضل لكشمير^(١).

اقترح المهراجا ان يعقد الاجتماع الرسمي بينه وبين نائب الملك في اخر يوم من الزيارة المقررة باربعة ايام، فوافق مونتبانتن على ذلك، اذ انه اراد ان يترك الحد الاقصى من الفرصة ليتخذ المهراجا قراره، ولكن عندما حان الوقت ارسل المهراجا رسالة إلى نائب الملك يخبره فيها بأنه مريض بسبب مغص معوي، وانه غير قادر على حضور الاجتماع، ازاء ذلك عاد مونتبانتن دون ان يعقد اجتماعاً رسمياً مع المهراجا^(٢).

فسرت زيارة مونتبانتن تفسيرات مختلفة من الهند والباكستان، فقد اشارت وجهة نظر الهند الا ان مونتبانتن قد نصح حكومة المهراجا بالانضمام إلى أي من الدولتين وانه اكد لها ان الهند لن تعترض على انضمام الولاية للباكستان مع الاستشهاد بتأكيدات باتل آنفة الذكر، وتشير ايضا إلى ان قادة المؤتمر لم يؤثروا

(١)Johnson, Op. Cit., PP. 119 – 120.

(٢)Ibid, P121.

على زيارة مونتبانتن الا انهم فقط طلبوا منه القيام بها لكي لا تثار مشكلة حول
كشمير^(١).

بينما كانت وجهة نظر الباكستان، ان مونتبانتن لم يكن محايداً، وانه قام
بزيارته لكشمير بطلب من قادة المؤتمر للضغط على المهراجا وحكومته للانضمام
للهند، والدليل على هذا الرأي ان مونتبانتن طلب من نهرو ان يعد له تقريراً عن
كشمير ولم يأخذ بوجهة نظر الرابطة الاسلامية، وان حثه المهراجا على تحري
(رغبة الشعب)، يعني ما بينه نهرو في تقريره، فيقدر مونتبانتن ان الحصيلة تحت قيادة
الشيخ عبد الله ستكون الانضمام للهند، لا سيما وان اسلوب تعامله مع كشمير
يختلف عن تعامله مع حيدر اباد حيث انه لم يعرض على كشمير ان تتحرى رغبة
الشعب تحت اشراف ضباط بريطانيين وترك للحكومة الكشميرية حرية اتخاذ
الاجراء لتحرى رغبة الشعب، ومن ثم وجدت وجهة النظر الباكستانية ان الزيارة لم
تكن الا خطوة في مؤامرة لضم كشمير للهند^(٢).

ان زيارة مونتبانتن إلى كشمير كانت اشارة واضحة إلى اهمية هذه الولاية
وظهورها كمشكلة في الافق بين الهند والباكستان لاسيما اذا عرفنا ان عدداً آخر
من الولايات الاخرى كان مترددا في اتخاذ قرار الانضمام وان مونتبانتن خص
كشمير بزيارته دون هذه الولايات.

رأى نهرو ان مونتبانتن قد فشل في الوصول إلى حلول مناسبة وذلك لعدم
اتخاذ المهراجا قراره، فاعلن ان المسالة لم تحل حتى يطلق سراح الشيخ عبد الله من
السجن ويأخذ الشعب حقوقه المدنية والسياسية كاملة، وعبر عن نيته لمونتبانتن،
للتوجه إلى كشمير ليتحقق بنفسه من امكانية ايجاد الحلول المناسبة^(٣)، لكن نهرو
كان يعلن انه يريد زيارة كشمير للتوسط من اجل صديقه الشيخ عبد الله، وقد

(١) Gajenargakar, Op. Cit., 50.; Gupta, Op. Cit., PP. 92-93.

(٢) Bolitho, Op. Cit., PP. 206 - 207; Ali, Op. Cit., PP. 285 - 288; ١٦٨، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٣) Burk, Op. Cit., P. 22.

تساءل كوربيل "إذا كان نهرو مهتما بمصلحة الشيخ عبد الله بتجرد عن المضامين السياسية في وقت كانت فيه شبه القارة تغلي بالعنف الطائفي والتوتر"^(١)، وقد اقنع مونتاباتن، نهرو انه من الصعوبة ترك مسؤولياته في الحكومة والسفر إلى كشمير، واتفق معه على ان يقوم غاندي بمهمة الزيارة، وتولى مونتاباتن مهمة تمهيد الطريق امام غاندي بكتابة رسالة إلى المهراجا^(٢).

وصل غاندي إلى سرينجار في ٣١ تموز ١٩٤٧، وفي الايام الاولى لزيارته حاول ان ينفي عن زيارته اية طبيعة سياسية، إذ قال "انا لم آت إلى كشمير في مهمة سياسية ولا انوي المطالبة باطلاق سراح الشيخ عبد الله"^(٣)، وقال في ٣ اب ١٩٤٧ "ان لم آت لاثير خلافا بين الهند وباكستان"^(٤)، واكد على ان زيارته تأتي وفاء لوعده قطعه للمهراجا براتاب سنغ الذي توفي عام ١٩٢٥^(٥).

تباحث غاندي مع المهراجا والمهرانا (Maharani Tara Devi) (زوجة المهراجا)، ورئيس الوزراء كالك، وبعد اختتام زيارته كتب تقريراً إلى نهرو جاء فيه "أكدت للمهراجا بأنه مع انتهاء الهيمنة البريطانية فان الهيمنة الحقيقية يجب ان تكون للشعب، ومهما كانت رغبتهم بالانضمام لاي اتحاد، ينبغي عليهم ان يتخذوا القرار مع ما يتلاءم ورغبات الشعب"^(٦). وأشار في تقريره ايضا إلى "ان يخشى غلام احمد^(٧)، مليء بالامل. وان الشعب الكشميري سيصوت لصالح الهند على شرط ان يطلق سراح الشيخ عبد الله ومن معه من السجن وازالة الاحكام العرفية، وان لا يبقى رئيس الوزراء الحالي في منصبه"^(٨).

(١)Korbel, Op. Cit., 60.

(٢)Burk, Op. Cit., 22.

(٣)Birdwood, Op. Cit., 43.

(٤)Gupta, Op. Cit., 97.

(٥)Ibid, P. 96; كشمير: كشمير تنحدر نحو العبودية، ص ٢

(٦)Burk, Op. Cit., 22.

(٧)هو احد قيادي المؤتمر الوطني الكشميري البارزين.

(٨)Ibid.

يبدو ان زيارة غاندي إلى كشمير قد تركت أثراً سيئاً على مصداقيته، إذ ان اعلانه ان الزيارة تأتي وفاء لوعده قطعه للمهراجا الراحل براتاب سنغ قبل ٢٢ عاماً أمراً يشير الدهشة، لاسيما وان الزيارة تأتي في وقت كانت شبه القارة الهندية تعاني من أعمال متأججة للعنف الطائفي، وتقرير غاندي المرسل إلى نهرو يشير بوضوح إلى ان زيارة غاندي كانت ذا طبيعة سياسية على العكس مما ذكره غاندي في مقببل زيارته لكشمير.

ولم تنته الضغوط الهندية عند زيارة غاندي، بل ان الساسة والامراء الهنود استمروا في تعاقب زياراتهم إلى كشمير للضغط على المهراجا فزارها رئيس المؤتمر الوطني اكوري كريبلاني (Achory Kripalani) وامراء ولايات اميرية هندوسية في شرق البنجاب وهم امراء باثيلا، وباتالا، وكوريوثلا، وفارداكت، في اوقات متقاربة قبل وبعد ١٤ اب ١٩٤٧^(١).

(١) Birdwood ,Op. Cit ,P. 43 .

التطورات الداخلية في كشمير

شهدت كشمير في الأشهر القليلة التي سبقت واعقبت موعد الاستقلال في ١٤ آب ١٩٤٧ مجموعة من التطورات الداخلية تركت اثرا هاما في تصاعد حدة الازمة الكشميرية.

فعلى مسار تموز ١٩٤٧ حرك المهراجا عدد من وحداته العسكرية إلى مناطق بونش، وجامو وعلى الحدود البنجابية الكشميرية، ولقد كانت تلك الاجراءات احتياطات معقولة في وقت حرج ومتوتر، الا انها صارت مثيرة للشكوك لكونها تزامنت مع اصدار الاوامر إلى المسلمين لتسليم اسلحتهم إلى الحكومة^(١)، وبحلول ١٤ آب لم يتخذ المهراجا قراره بالانضمام إلى احد الدولتين بل ارسل اليهم برقيات يطالبهما فيها بتوقيع (اتفاق تجميد) مع الدولتين كل على حدى^(٢)، وافقت باكستان على توقيع الاتفاق وعلى الرغم من انه لم يتم توقيع اتفاق رسمي، الا ان الحالة الراهنة تم تأكيدها عبر تبادل البرقيات^(٣)، وقد رأت باكستان ان هذا الاتفاق كان كافيا لضمان تقدمها فيما يتعلق بعلاقاتها مع كشمير على حكومة الهند التي رفضت توقيع اتفاق تجميد مع كشمير^(٤)، وطالبت الحكومة الكشميرية بارسال مندوب عنها للتباحث معه. الا ان هذا المندوب لم يرسل ولم يوقع اتفاق التجميد مع الهند. ولم توضح الهند على مرار سنوات الازمة سبب عدم توقيعها هذا الاتفاق، الا ان الشيخ عبد الله شرح موقف الهند عام ١٩٥١ بالقول "ان قرار الهند بالامتناع عن توقيع اتفاق التجميد كان يحكمه قناعتها بان اتفاقا كهذا تدخل حكومة الولاية فيه مع الهند

(١) Ali, Op. Cit., P. 288.

(٢) Telegram from Prime Ministerstate, to Sardar Abdur Rab Nishtar, State A relations Department, Karachi, Dated 12. 8. 1947; Telegram Exchanged Between India and Kashmir, in Lakhnau, Op. Cit., P. 45.

(٣) Telegram, from Foreign Secretary, Government of Pakistan, Karachi, to Prime Minister of Jammu and Kashmir, Srinagar, Dated 15. 8. 1947, in Ibid, P. 45.

(٤) Karunakaran, Op. Cit., P. 131.

لن يعبر شرعياً ما لم يحصل على موافقة ممثلي الشعب"^(١)، إلا أن هذا القول يتناقض مع حقيقة أن كشمير قد وقعت اتفاق تجميد فيما بعد مع حيدر اباد في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ دون أن تأخذ موافقة من ممثلي الشعب في حيدر اباد.

وخلال شهر ايلول كان مد المقاومة الشعبية في كشمير يتصاعد ضد حكم المهراجا، ولا سيما في الاراضي القريبة من الحدود الباكستانية، وكما بين القائد العسكري للقوات الكشميرية الجنرال ه. ل. سكوت H. L. Scott في تقرير ارسله إلى المهراجا في ٢٢ ايلول ١٩٤٧، أكد له فيه أنه بدأ يفقد السيطرة على اجزاء من ولايته^(٢).

فاستبدل المهراجا، سكوت، بالبر غادير (العميد) راجندر سنغ Singh Rajiander من الدوغرا في ٢٢ ايلول ١٩٤٧، الذي عمل بعد تسلمه منصبه على تقوية دفاعات الجيش، وتعزيز الروابط العسكرية مع الهند، فزود مطار سرينجار بمعدات لا سلكية، وبالتعاون مع المستشار العسكري الهندي كولونيل كشمير سنغ كاتوش Kashmir singh Katoch زودت الهند كشمير بكميات كبيرة من التجهيزات الحربية في منتصف تشرين الاول ١٩٤٧، كما تم التهيؤ لتركز قوات هندية في مادنوبور Madnoper قرب الحدود في جامو كتعزيزات لجيش الولاية. كما زودت ولاية باتيالا Patiala التي انضمت إلى الهند قبل ١٤ اب عام ١٩٤٧ في الاسبوعين الاولين من تشرين الاول، حكومة كشمير، كتيبة مشاة وسرية مدفعية جبال، وقد تمركزت كتيبة المشاة في جامو، اما سرية المدفعية فقد تولت مهمة حراسة مطار سرينجار^(٣).

(١) Birdwood, Op. Cit., P. 46.

(٢) لامب، الاستر: المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٨ - ٢٠١.

وتعزيزاً لمواصلات كشمير مع الهند شرعت حكومة كشمير بإنشاء طريق مباشر بين الهند وجامو، وأصدرت الحكومة الكشميرية في مطلع تشرين الأول أوامراً لإنشاء جسر على نهر رافي Ravi قرب مقاطعة باثنكوت الهندية للهندية للحفاظ على طريق للمرور بين جامو والاتحاد الهندي، وضرورة العمل فيه بأقصى سرعة ممكنة، وقد حفظت هذه الأوامر على أنها سرية للغاية^(١)، إلا أنها تسربت إلى صحيفة بانديت سابها (Pandit Sabha) الصادرة في كشمير التي نشرتها على الفور، وعلى الرغم من أن الرقابة الحكومية منعت المطبوعات من إعادة نشرها، إلا أنها وصلت إلى باكستان التي أعادت صحافتها نشرها في منتصف تشرين الأول ١٩٤٧^(٢).

وعلى المستوى السياسي فإن المهراجا اتخذ عدة خطوات هامة، فبعد منتصف شهر آب عزل البانديت كاك من رئاسة الوزراء وعين بدلاً عنه جاناك سنغ Janak Sinng من الدوغرا إلا أنه سرعان ما عزل، وعرض المهراجا المنصب على القاضي الهندي مهركاند مهاجان Mehr chand Mahajan الذي كان عضواً من الجانب الهندي في لجنة رادكليف ويعمل في المحكمة الهندية العليا في شرق البنجاب^(٣).

قبل مهاجان العرض على أساس مدة قصيرة. وطلب اجازة لثمانية شهور من المحكمة الهندية العليا. وقد وافقت الحكومة الهندية على هذا الاجراء الذي علق عليه باتيل بالقول "لقد تم اعفاءه من مهامه لاسباب استراتيجية وتكتيكية خاصة بكشمير"^(٤)، وقبل ان يتولى مهاجان منصبه رسمياً زار نيودلهي في ١١ تشرين اول ١٩٤٧، والتقى بابرز المسؤولين الهنود فتباحث مع مونتابان وغاندي، ونهرو، وباتل، ومينون، بينما لم يتصل بأي سياسي باكستاني، فكانت تحركات مهاجان هذه

(١)Korbel, Op. Cit., P. 60.

(٢) Ibid., P. 61.

(٣)لامب، الاستر؛ المصدر السابق، ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٤)Burk, Op. Cit., P. 23.

تعكس إلى درجة كبيرة الاتجاه الذي سيتبناه في إدارة السياسة الكشميرية^(١)، وقد اتضح هنا الاتجاه أكثر بعد تسلم مهاجان لمنصبه، ففي اليوم الذي تسلم فيه منصبه عقد مؤتمرا صحفيا انتقد فيه تأسيس باكستان^(٢)، وقد كشف في كتاب كتبه عن سيرته الشخصية بعد سنوات من اندلاع المشكلة حول كشمير النقاب عن ان الهند اكدت له انها ستمنحه مساعدة عسكرية متى ما احتاج اليها^(٣). في هذه الاثناء طلب جناح زيارة كشمير لقضاء اجازة له فيها، فرفضت حكومة كشمير طلبه، الامر الذي جعل الباكستانيون يشعرون بان اية فرصة لضم كشمير عبر التفاوض قد اخذت بالتلاشي^(٤).

لقد كانت التطورات الداخلية في كشمير تتخذ تحت ضغوط هندية، وعلى هذا الاساس نجد نهرو يكتب في ٢٥ ايلول ١٩٤٧ رسالة إلى باتيل يؤكد فيها له "ان معظم ولاية جامو وكشمير ستعزل عن الهند، وسوف يعزل المهراجا عن المساعدة الخارجية، اذا ما احتاج اليها، وسيكون للشعب الباكستاني مجال حر نسبيا، واصبح الانضمام للهند الآن مسألة الحاح بالغ من اجله كان على المهراجا ان يلقي دعما من الشيخ عبد الله والمؤتمر الوطني"^(٥)، ان هذه الرسالة بالغة الاهمية من اذ انها توضح بشكل كبير ان الهند كانت تعمل على دعم المهراجا الذي تنتقده علنا، كما انها تشير ضمنا إلى الضغوط الهندية على المهراجا، والاهم من هذا انها تحمل تصورا مستقبليا على ان الهند والباكستان سيدخلون في صراع حول كشمير.

على العموم فان باتيل على اثر هذه الرسالة دخل في اتصالات منتظمة مع نائب رئيس الوزراء الكشميري ر. ل. باترا (R. L. Batra) الذي كانت له اتصالات اخرى مع وزير الدفاع الهندي بالديف سنج Baldev Singh ونتيجة هذه الاتصالات دخل باترا في مفاوضات مع الشيخ عبد الله حول طبيعة الشروط التي يمكن تضمينها

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٢) Ali, Op. Cit., P. 291.

(٣) Burk, Op. Cit., P. 23.

(٤) Birdwood, Op. Cit., P. 46.

(٥) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٩٨.

في اتفاق يضمن تعاون الشيخ عبد الله مع حكومة المهراجا مقابل اطلاق سراحه، وفي هذا الضوء افرج عن الشيخ عبد الله في ٢٩ ايلول ١٩٤٧ وبعده ببضعة ايام افرج عن زعماء المؤتمر الوطني الاخرين^(١)، بينما بقى رئيس حزب المؤتمر الاسلامي تشوذري غلام عباس وزملائه في السجن، مما اشار حفيظة الحكومة الباكستانية، التي احتجت بشدة على معايير الحكومة الكشميرية المزدوجة "تطلق حكومتك سراح الشيخ عبد الله الذي اتهم بالخيانة العظمى، والسماح بفسح المجال امام المؤتمر الوطني لاستمرار حملاته الدعائية، ومن ناحية اخرى لا زال السيد غلام عباس وزملائه الذين سجنوا بتهمة عصيانهم امر حظر الاجتماعات، يتعفنون في السجن"^(٢).

يظهر مما تقدم ان هذه التطورات الداخلية في كشمير كانت بمجملها تصب في اتجاه لصالح الهند وبالضد من الاتجاه نحو الباكستان، لذا فإن الشكوك الباكستانية ظلت تاخذ بالتزايد من ان هناك مؤامرة ما تحاك خيوطها لضم كشمير إلى الهند، وقد دعمت قناعتها من خلال هذه التطورات قد اعقبت او ترافقت مع الزيارات المتواصلة للسياسة والامراء الهنود هذا من جانب، ومن جانب اخر انها كانت تدار في اطار من السرية والحرص على عدم الاعلان عنها^(٣).

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٢) Telegram Dated October 20, 1947 from the Governor General of Pakistan, to the Maharaja of Jammu and Kashmir, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 53 - 54.

(٣) الحرية، كشمير، كشمير تنحدر نحو العبودية، ص ٤.

ضغوط الباكستان على كشمير

إذا كانت الهند اتخذت من الأسلوب السياسي منهجاً للضغط على كشمير، فإن باكستان لم تتمكن من استخدام هذا الأسلوب لرفض الحكومة الكشميرية استقبال المسؤولين الباكستان، ونتيجة للارتباطات الاقتصادية التي اتاحها طول الحدود المشتركة، وخطوط النقل الرئيسية النهرية والبرية التي تربط كشمير بباكستان أكثر مما تربطها بالهند، اتخذت الحكومة الباكستانية من الاقتصاد أسلوباً للضغط على المهراجا، وقد ترافق هذا الضغط مع التطورات الداخلية الأنفة الذكر في كشمير، فكانت البرقيات المتبادلة بين كشمير وباكستان مليئة بالاتهامات المتبادلة بينهم حول عمليات تسلل عبر الحدود، فضلاً عن اتهامات باكستانية لحكومة كشمير باضطهاد المسلمين من قبل المنظمات الهندوسية والسيخية المتعصبة في جامو وتواطؤ قوات المهراجا أو اشتراكها أحياناً في عمليات إبادة وتهجير على نطاق واسع في جامو وبونش.

بدأت الاحتجاجات الباكستانية على عمليات اضطهاد المسلمين في ١٢ تشرين الأول ١٩٤٧، إذ أكدت الحكومة الباكستانية لحكومة كشمير أنها "مهمة بصورة حيوية في الحفاظ على السلام على حدودها ومصلحة المسلمين في الأقاليم المجاورة.."، وقد حذرت باكستان من خطورة الوضع في منطقة البونش. ودعت إلى وقف مشاركة قوات المهراجا في اضطهاد المسلمين^(١)، وأشارت في برقية أخرى في اليوم نفسه إلى قيام "غزاة قادمين من حدود جامو إلى داخل منطقة سليكات sialkat.. للقيام بعمليات ضد باكستان"، ونهت حكومة كشمير إلى أن "استمرار هذه الغارات سيعتبر عملاً غير ودياً"^(٢). وبعد ثلاث أيام من هذه البرقية ردت الحكومة الكشميرية على الاحتجاجات والاتهامات الباكستانية بتوجيه اتهامات مقابله

(١) Telegram Dated October 12, 1947, from Foreign Secretary to the Government of Pakistan to the Prime Minister of Kashmir, in: Lakhnpal, Op. Cit., P. 50.

(٢) Lakhnpal, Op. Cit., PP. 50 – 51.

بوقوع عمليات تسلل من باكستان إلى كشمير وعرضت "اجراء تحقيق غير متحيز حول القضية باكملها، وختمت ردها بتحذير ذي مغزى هام للباكستان" اذا لم تصغ الحكومة الباكستانية إلى هذا الطلب فانه لسوء الحظ سيكون خيارا ضد رغباتها وقيامنا بطلب المساعدة لايقاف العدوان والاعمال غير الودية التي يقوم بها الباكستانيون عبر الحدود"^(١)، وفي ١٨ تشرين الاول ١٩٤٧، احتجت كشمير مرة اخرى على تسلل باكستانيين إلى منطقة بونش وباعداد كبيرة، واتهمت السلطات المحلية بالتواطؤ معهم، واحتجت ايضا على الضغوط الاقتصادية التي ادعت انها بدأت منذ منتصف اب ١٩٤٧، واحتجت على الصعوبات التي تعترض عمليات التموين بالوقود، والملح، والسكر، والاقمشة، فضلا عن صعوبات اعترضت عمل انظمة البريد، والمصارف، وانقطاع خطوط السكك الحديد من سليكيت إلى جامو، وقد وجدت حكومة كشمير "استحالة تحمل هذا الموقف، واذا لم يتم الاصغاء لهذا الطلب .. سيتم طلب المساعدة الصديقة لايقاف التجاوزات على حقوقنا الاساسية"^(٢)، وقد نشرت حكومة كشمير هذه البرقية في وسائل الاعلام، ففسرت حكومة الباكستان هذا الاجراء على انه عمل تمهيدي يهدف إلى صنع المبررات لاعلان انضمام الولاية إلى الهند، وردت ببرقية شديدة اللهجة في ٢٠ تشرين اول ١٩٤٧، انكرت فيها ان الضغط الاقتصادي كان مقصودا. موضحة ان الصعوبات التي اعترضت وصول المؤن كانت بسبب تردد سائقي الشاحنات في عبور اراضي الحدود بين كشمير وباكستان، المضطربة بالعنف الطائفي، وان توقف خط حديد سيليكييت - جامو مرده إلى النقص في كميات الفحم المتوفرة، وازدحام الطرق بحشود النازحين التي اخذت بالمغادرة بسبب اعمال العنف الطائفي، اما الصعوبات المصرفية فكانت بسبب قلة الكادر الوظيفي واحتجت حكومة الباكستان على لهجة البرقية ووصفت ذرائع الحكومة الكشميرية بـ "عديمة الاساس .. وهي مجرد سحابة دخان تخفي الهدف

(١) Ibid, P. 51.

(٢) Telegram Dated October 18, 1947 from the Prime Minister of Kashmir to the Governor General of Pakistan, in: Lakhanpal, Op. Cit., PP. 51 – 52.

الحقيقي لسياسة حكومتك.."، وحذرت المهراجا من الانضمام للهند "ما لم تتغير سياستك الحالية ولم تتوقف استعداداتك واجراءاتك التي تعمل في ضوءها الآن من اجل تنفيذ هذه السياسة، فان عواقب وخيمة ستنتج عنها وستحمل مسؤوليتها لوحيدك"، وردا على نشر حكومة كشمير البرقية في وسائل الاعلام، نشرت باكستان ردها في وسائل الاعلام ايضا^(١).

وقد حاولت باكستان معالجة التدهور المتزايد في العلاقات بينها وبين كشمير، فارسلت الميجر شاه (A. S. B Shah) الوكيل الاقدم في وزارة الخارجية الذي كان مسؤولا عن الدائرة الخاصة بكشمير، إلى كشمير للتباحث حول الامور المختلف حولها، الا ان حكومة كشمير لم ترغب في استقبال شاه، حتى تتمكن من فرض سيطرتها على الاوضاع المضطربة في بونش، ومع هذا وصل إلى سرينجار ودخل في محادثات غير مثمرة مع عدد من المسؤولين في الحكومة الكشميرية^(٢).

وقد شرح رئيس الحكومة الكشميرية، مهاجان، عوامل فشل هذه المباحثات في مقابلة صحفية بتاريخ ٣١ تشرين اول ١٩٤٧ اذ قال "لم تكن المباحثات ممكنة في تلك المرحلة لعدم توفر جو من الصداقة الملائمة لاجراء تلك المباحثات، ولقد اخبرته باوضح لغة ممكنة بانه ما لم يرفع الحصار الاقتصادي وما لم تتوقف الغارات من غرب البنجاب على كشمير، فليس من الممكن اجراء مباحثات ودية، وان هذا الموقف من جانب حكومة باكستان سيرغمنا على الانضمام للاتحاد الهندي"^(٣).

يبدو من هذه المراسلات، ان الشكوك كانت متبادلة بين حكومتي باكستان وكشمير، وانهما كانا يعملان على التساهل مع عمليات التسلل إلى حدود الطرفين بهدف زعزعة الوضع الداخلي لهما، وان توتر العلاقات بين الجانبين كانت له اهداف، فباكستان تهدف من خلاله إلى الضغط على كشمير للانضمام اليها اذ ان

(١) Telegram Dated October 20, 1947 from the Governor General of Pakistan to the Maharaja of Jammu and Kashmir, in: Ibid, PP. 52 - 54.

(٢) Ali, Op. Cit., P. 291.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 104.

تبني اسلوب الضغط الاقتصادي يرمى إلى التعجيل بضم كشمير من خلال خلق الصعوبات امام الحكومة الكشميرية، وايصال رسالة ضمنية إلى حكومة كشمير من ان ارتباط كشمير بباكستان اقتصاديا امر حيوي لها، بينما كانت حكومة كشمير المتعاونة إلى حدود بعيدة مع حكومة الهند تهدف من سياساتها إلى خلق الذرائع لضمها إلى الهند وهو السبب الذي جعلها تنتقل بالبرقيات المتبادلة بينها وبين حكومة باكستان من الاطار الدبلوماسي إلى وسائل الاعلام لتزيد من حدة توتر العلاقات بينهما.

ويفسر برنس الضغوط الباكستانية على كشمير من ان "كراتشي لم تتحمل فكرة استقلال كشمير رغم تأكيد جناح على امكانية تبني الولايات الاميرية وضعاً كهذا"^(١)، الا ان اخذ التطورات الداخلية في كشمير والضغوط الباكستانية بنظر الاعتبار يشير إلى ان باكستان ليس لم تتحمل فكرة استقلال كشمير فحسب، بل انها لم تتحمل فكرة انضمام كشمير إلى الهند، رغم تأكيد جناح على انه من حق الحاكم اختيار الدولة التي يرغب في الانضمام اليها.

(١) Brines, Op. Cit., P. 78.

ثورة البونش وتدخل رجال القبائل الباكستانية في كشمير

انطلقت الاضطرابات في ولاية كشمير من مقاطعة البونش، ولقد ساهمت مجموعة عوامل في ان تكون هذه المقاطعة منطلقاً للاحداث التي ستعم كشمير باكملها ويمكن تحديد هذه العوامل بالاتي:-

اولاً . ان اراضي بونش كانت مملوكة من احد افراد اسرة الدوغرات، خارج سيطرة مهراجا كشمير الذي استطاع من فرض سيطرته على هذه الاراضي في منتصف عام ١٩٣٦ من خلال القضاء^(١) .

ثانياً . ان مقاطعة بونش ترتبط بعلاقات وثيقة مع الباكستان اجتماعياً واقتصادياً تضوق مالها من ارتباطات ضعيفة مع باقي اجزاء كشمير حيث ان هذه المقاطعة متاخمة للحدود الباكستانية^(٢) .

ثالثاً . ان رجال البونش كانوا يشكلون جزءاً هاماً من قوات ولاية كشمير، وعدد كبير منهم كانوا يخدمون في جيش الهند البريطانية في الحرب العالمية الثانية، ويقدر عدد الرجال في بونش الذين سبق لهم الخدمة العسكرية النظامية ب ٦٠.٠٠٠ رجل الذين كونوا فيما بعد نواة لمقاومة حكم المهراجا^(٣) .

بدأت بواكير الثورة تعتمل في البونش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث عاد رجال البونش بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية، فوجدوا امامهم تغييراً في ملكية البونش اذ تحولت إلى حكم مهراجا كشمير عام ١٩٣٦ من خلال دعوة قضائية في المحاكم الهند البريطانية، فدخلت بونش بذلك تحت حكم مهراجا

(١)Fein, Op. Cit., P. 3.

(٢)الدهان، سراب حميد صالح، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٣) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٨٩، Ali, Op. Cit., P. 288.

كشمير المباشر، فاستاء السكان المسلمين الذين يبلغ عددهم ٣٨٠٠٠٠ نسمة من هذا التغيير، ولم يرضوا لأنفسهم ان يكونوا رعايا لمهراجا كشمير وهو الموقف الذي تبلور عام ١٩٤٧ لاسيما وان سكان بونش كانوا يرتبطون بشكل وثيق مع اقليم حدود الشمال الغربي نتيجة لانفصال بونش عن ولاية كشمير بسلسلة جبال بيربانجال، كما ان سكان بونش تعود اصولهم إلى عشيرة سودان Sudhans احدى عشائر قبائل الباثان Pathan في اقليم الحدود الغربي الشمالي في باكستان^(١)، فعندما فرضت حكومة كشمير ضرائب جديدة على الاراضي والمنازل امتنع سكان بونش عن دفعها واحتجوا ضدها في حزيران ١٩٤٧^(٢).

من جانبها اصدرت حكومة المهراجا في تموز ١٩٤٧ أمراً إلى المسلمين في كشمير بتسليم اسلحتهم إلى الحكومة، ويشمل هذا الامر المسلمين الموجودين في الشرطة والجيش^(٣)، في اول الامر نفذت هذه الاوامر في بعض المقاطعات، لكن مع تدهور الاوضاع باتجاه تصاعد العنف الطائفي في جامو، بدأ المسلمون بالامتناع عن تسليم اسلحتهم واخذوا بالبحث عن امدادات جديدة للأسلحة عبر الحدود الباكستانية^(٤).

وفي منتصف اب ١٩٤٧ قام المسلمون احتفالات في كشمير. ابتهاجا بـ (يوم باكستان)^(٥) فردت قوات الولاية العسكرية بعملية قمع شديدة على اساس ان هذه الاحتفالات مخالفة لاوامر منع التجمعات والتظاهر والاحتفال، ولارهاب المسلمين ومنعهم من اية ردة فعل على عملية القمع، قام المهراجا بتعزيز الحاميات العسكرية السيخية والهنودسية في المناطق الاسلامية^(٦).

الدهان، سراب حميد صالح، المصدر السابق، ص ٢٢٥؛ Birdwood, Op. Cit., P.49؛ (١)

(٢) Ali, Op. Cit., PP. 288 – 289.

(٣) Bennett, Op. Cit., P.8.

(٤) المختار، صلاح، المصدر السابق، ص ١١٥؛ Beg, Aziz, Captive Kashmir, Ailied Business Corporation, (Lahore, N. D), P.31.

(٥) Ali, Op. Cit., P. 289.

(٦) Korbelt, Op. Cit., P.66.

في هذا الاثناء اخذت وتيرة العنف الطائفي تتصاعد في جامو^(١)، اذ نشطت المنظمات الهندوسية والسيخية المتطرفة مثل منظمة (R.S.S.S)^(٢)، ومنظمة الجان سنغ، ومنظمة الهندومهاسابا^(٣)، وعملت على تدعيم نشاطها بتشكيل كتائب مسلمة سميت بـ (كتائب السلام) او (فرق الامن)^(٤)، وقد اتخذت هذه التنظيمات والكتائب من جامو قاعدة لحركاتها، وقد تضاعفت اعداد هذه التنظيمات من خلال انضمام اللاجئين الهندوس والسيخ، الذين لجئوا إلى جامو هربا من اعمال العنف الطائفي في البنجاب في فترة تحويل السلطة^(٥)، وقد ادخل اللاجئين اما في تنظيمات الجيش والشرطة، او في المنظمات المتطرفة^(٦)، التي مارست بالتعاون مع حكومة المهراجا عملية اباداة منظمة للمسلمين، فقبل منتصف اب كان هناك حوالي ٧٠٠٠٠ بندقية من ترسانة الاسلحة في فيروز بور، تم توزيعها بصورة واسعة على السكان الهندوس في جامو بذريعة استخدامها للدفاع عن انفسهم، فتزايدت قوة التنظيمات المتطرفة واخذت مع جيش وشرطة المهراجا في مهاجمة القرى المسلمة^(٧). وقد وصفت جريدة التايمز اللندنية في عددها الصادر في ١٠ تشرين الاول عام ١٩٤٨ الاحداث بقولها " وفي سائر مقاطعة دوغرا. اييد ٢٣٧٠٠٠ من المسلمين اباداة منظمة الا من نجا منهم بنفسه هاربا عبر الحدود إلى الباكستان. وقد تولى هذه الابدادة قوات نظامية لمقاطعة دوغرا

(١) جانكوفسكي، ويولانسكاى، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٢) (R.S.S.S.) مختصر لاسم المنظمة الكامل وهو (راستشاريه سيوا سافاك سنغ) Roshtriya Swayam Sevak Sangh، وهي عبارة عن ميليشيا عسكرية هندوسية متطرفة اسسها عام ١٩٢٥ هيد كاوار، K.B. Hedgwar، وهذه المنظمة تقلد النازيين في طريقة لبسهم وتنظيمهم، وقد وصل عدد اعضاءها إلى ٤٠٠ الف عضو عام ١٩٤٧.

Korbel, Op. Cit., P. 52.

(٣) Choudhury, Op. Cit., P. 93.

(٤) المودودي، ابو الاعلى، المصدر السابق، ص ٢٠.

(٥) جريدة الاخبار، العدد ٢١٧٢، ٢٩ شباط ١٩٤٨.

(٦) Brines, Op. Cit., P. 70; Hussain, Syed Tassedque, Reflections on Kashmir Politics, Rim Publishing House, (New Delhi, 1987), P. 49.

(٧) Birdwood, Op. Cit., P. 51.

يقودها مهراجا كشمير نفسه ويساعده على الفتك برعاياه المسلمين جماعات من الهندوس والسيخ^(١).

وفي ١٢ ايلول ١٩٤٧، اصدرت حكومة المهراجا بيانا اكدت فيه ان عموم جامو في ١٠ ايلول اصبحت مسألة "وان العمليات مستمرة لاستعادة السيطرة على الادارة المدنية للمنطقة"^(٢). الا ان الاضطرابات لم تهدأ، وعمليات الابداء الجماعية لم تتوقف حيث انتشرت من غرب جامو إلى شرقها، وتصادعت وتيرتها اذ ان التنظيمات المتطرفة كانت تعمل على حرق القرية بكاملها، ليجرد ان مسلم واحد فقط منها عمل على مقاومتها، وتفاقمت الاحداث مع مجزرة قطارين مزدحمين بالمسلمين اللاجئين إلى باكستان، ففي ٥ و ٦ تشرين الثاني ثم تغير مسار القطارين إلى قرية على طريق كاثيو Kathaa - جامو، واحاطت بها القوات المسلحة النظامية الكشميرية، وبمشاركة التنظيمات الهندوسية والسيخية المتطرفة وارتكبت مجزرة جماعية بركاب هذين القطارين^(٣).

لقد كانت دوافع حكومة المهراجا في استمرار حملة الاضطهاد هو اجراء تعديل منظم للسكان لصالح العناصر غير المسلمة هذا من جهة ومن جهة اخرى اثاره الكراهية الطائفية بين ابناء شعب كشمير لتغير اتجاه الامور لتصب في صالحها^(٤).

تركزت هذه الاحداث اثرها في نفوس المسلمين في الباكستان، وفي مقاطعة البونش المضطربة اصلاً^(٥)، فخلال شهر ايلول تمكن الثوار الذين اخذوا بالتجمع على حدود مقاطعة البونش من تشكيل قيادة لهم برئاسة محمد ابراهيم خان الذي كان يعمل ضابطاً نظامياً في جيش المهراجا، كما انه كان نائباً عن منطقة بونش في

(١) نقلاً عن فروخ، عمر: المصدر السابق، ص ٨٢-٨٣.

(٢) Korbél, Op. Cit., P. 47.

(٣) Birdwood, Op. Cit., P. 51.

(٤) Ibid.

(٥) Wilcox, Op. Cit., P. 61.

الجمعية التشريعية لكشمير واحد قيادي المؤتمر الاسلامي، وقد تمكن من المغادرة سرا في نهاية اب إلى باكستان وحاول الاتصال بجناح، الا ان جناح رفض لقاءه لعدم رغبته في التورط شخصيا في احداث كشمير^(١)، الا ان محمد ابراهيم خان تمكن من انشاء قاعدة عند محطة تل موري على حدود بونش مع الباكستان، وتمكن من خلال هذه القاعدة جمع الاسلحة وكان المصدر الرئيس لهذه الاسلحة هي المناطق التي كانت تسكنها قبائل الباثان، كما شكل تنظيمات عسكرية من الثوار البونش والمتطوعين الباكستانيين ومن قبائل الباثان، وتولى تشكيل هذه التنظيمات السردار محمد عبد القيوم خان، وهو من ملاك الاراضي في بونش ويبدو ان ميان افتخار الدين احد سياسي الرابطة قد لعب دورا في مساعدة حركة ابراهيم خان وبتوجيه من جناح^(٢).

وفي هذا الاثناء كان اكبر خان الذي كان جنرالا في الجيش الباكستاني، والذي سيعرف لاحقا باسم مستعار هو (الجنرال طارق)^(٣)، في قيادته للثوار، يجري عدة لقاءات مع المسؤولين الباكستانيين شملت رئيس الوزراء، وغلان محمد وزير المالية، وحاكم البنجاب، ونواب مامدوت، والسردار شوكت حياة خان الوزير في حكومة البنجاب. ويبدو انه اتخذت خلال هذه اللقاءات مجموعة خطوات لدعم ثوار البونش^(٤).

ازاء تصاعد عمليات الابداء الجماعية في ولاية كشمير وتصاعد زخم تربييات ثورة البونش كان امام الحكومة الباكستانية ثلاثة خيارات متاحة، الاول هو تجاهل الاحداث المرتبطة بثوار البونش وتركهم لمصيرهم وهذا معناه تجاهل مشاعرهم المؤيدة لضم كشمير للباكستان، اما الثاني فهو مساعدة المهرجا

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٩١.

(٢) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٩١.

(٣) اتخذ هذا اللقب تيمنا بالقائد العربي طارق بن زياد الذي فتح الاندلس.

Korbel, Op. Cit., P.75.

(٤) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٩٢.

الهندوسي في قمع المسلمين، وهذا معناه تخليها عن كل ادعاءاتها وشعاراتها لحماية المسلمين من الاضطهاد الهندوسي، وكان الخيار الثالث هو السماح (علنا او سرا) بصورة رسمية او غير رسمية لمرور المساعدات المطلوبة عبر الاراضي الباكستانية لدعم الثورة، وقد تبنت الحكومة الباكستانية الخيار الثالث^(١).

في ظل التهديدات الكشميرية للباكستان بطلب (المساعدة الصديقة) لوقف عمليات التسلل عبر الحدود، بدأت ثورة البونش تاخذ منحىً اخر، ففي ١٩ تشرين اول ١٩٤٧، انطلقت جماعة تقدر ب (٩٠٠) من الباثان نحو كشمير في عربات نقل من منطقة ويزرستان الواقعة على الحدود الشمالية الغربية لكشمير وسرعان ما لحقتهم فرقاً اخرى، وفي ٢١ و ٢٢ تشرين اول ١٩٤٧ كان هناك ٢٠٠٠ من الباثان في ارض كشمير^(٢).

انضم الباثان إلى الثوار في البونش والذين كانت قيادتهم على اتصال مع الجنود المسلمين الذين كانوا يشكلون نصف الكتيبة الرابعة لمشاة كشمير التي كان نصفها الثاني من الهندوس الدوغرا، وقد اخذ الجنود المسلمين الدوغرا على حين غرة فقتلوا أغلبهم بما فيهم قائدهم الكولونيل نارين سنج Narain Sing^(٣). وفي ٢٣ تشرين اول ١٩٤٧ سيطر الثوار ورجال القبائل على جيناري. واورى في ٢٤ من الشهر نفسه^(٤)، وفي هذا اليوم نفسه اعلن الثوار ورجال القبائل استقلالهم رسمياً عن المهراجا تحت اسم (حكومة ازاد كشمير)، أي كشمير الحرة، وبرئاسة محمد ابراهيم خان^(٥).

اخذت ما يمكن تسميته الان بقوات ازاد كشمير بالتقدم، ففي ٢٧ تشرين اول ١٩٤٧، وصلت إلى بارامولا على بعد ٣٥ ميلاً عن العاصمة سرينجار، التي اصبح

(١) نفس المصدر والصفحة.

(٢) Brines, Op. Cit., P.70.

(٣) Bamzai, Op. Cit., PP. 98 – 100.

(٤) Gupta, Op. Cit., P. 111.

(٥). Brecher, M., *The Struggle for Kashmir*, (New York, 1953), P. 79.

الطريق بعد سقوط بارامولا اليها مفتوحا، إلى ان وصول القوات الهندية في هذا اليوم اوقف زحف قوات ازاد^(١).

لقد فشلت ثورة البونش في تحقيق هدفها بالسيطرة على كشمير واسقاط حكم المهراجا وضمتها إلى باكستان، وقد جاء هذا الفشل نتيجة للجوانب السلبية في هذه الثورة. فتركيبة قوات ازاد على الرغم من اخضاعها لبعض صور التنظيم العسكري الا انها ظلت ذات طابع قبلي يصعب السيطرة عليه من قياداته، وهذا الطابع نفسه هو الذي دفع هذه القوات تتأخر في كل منطقة تسيطر عليها عن التقدم إلى مناطق أخرى، نتيجة أنشغالهم بجمع الغنائم ومحاولة جمع أكبر قدر منها^(٢). وهو الذي دفع هذه القوات وبالذات رجال القبائل لارتكاب أعمالاً (غير انسانية) من سلب ونهب واغتصاب وقتل على نطاق واسع، وعلى سبيل المثال أن هجومهم على كنيسة سانت جوزيف في بارامولا وقتل عدد من الرجال ومن بينهم مسيحيين أمام هذه الكنيسة كان ذا أثر سيئ بالغ على سمعتهم وسمعة هدف حركتهم فكانت هذه الحادثة عاملاً أساسياً في انزعاج البريطانيين العاملين في خدمة الحكومة الهندية ونقطة أساسية في الأعلام الهندية لتأليب الرأي العام في الهند ضد قوات ازاد^(٣). اما العامل السلبي الآخر الذي اسهم في فشلهم هو عدم امتلاكهم آليات للنقل السريع الذي سيوفر لهم سرعة التحرك مقابل قوات المهراجا التي أخذت بالانهيار. مما أدى إلى تأخر عملية تقدمهم، وأتاح في الوقت نفسه الفرصة للقوات الهندية للوصول إلى كشمير وقلب موازين القوى^(٤).

(١) Bamzai, Op. Cit., P. 7.

(٢) Weeks, Op. Cit., P. 228; Ali, Op. Cit., P. 293.

(٣) لامب، الاستر: المصدر السابق، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

انضمام كشمير للهند والجابهة العسكرية

كان لدى حكومة الهند فكرة جيدة الوضع، عما يحدث ففي ٢٤ تشرين اول ١٩٤٧ ارسل نائب رئيس الوزراء باترا إلى نيودلهي ليطالب مساعدة الهند في صورة رجال واسلحة وذخيرة، وقد كان المهراجا حتى هذه المرحلة يامل في ان تكون المساعدة الهندية وشيكة دون أي تسليم للاستقلال وذلك بالانضمام للهند^(١).

تلقى الزعماء الهنود اخبار كشمير التي نقلها باترا في مساء ٢٤ تشرين اول ١٩٤٧، فعقدت لجنة الدفاع الهندية اجتماعا طارئا في ٢٥ تشرين اول ١٩٤٧ ضم مونتباتن ورؤساء الخدمة البريطانية فضلا عن المسؤولين الهنود، وقرأ الجنرال لوكهارت القائد العام للقوات الهندية برقية من القائد العام للقوات الباكستانية، يشير فيها "إلى ان المسلمين احتلوا مدينة مظفر اباد، وعددهم بنحو خمسة الاف رجل. وهم على بعد خمسة وثلاثين ميلاً من سيرنجر"، فجرت مداوالات بين اعضاء اللجنة فقال مونتباتن "انه من الخطر ارسال اية قوات عسكرية ما لم تفرض كشمير مسألة الضم اولا". "اما حكومة الهند فارادت التصرف بصورة معاكسة لنصيحة كل من قادة القوات العسكرية وبالضد من نصيحة مونتباتن ايضا وعزمت على ارسال قوات عسكرية استجابة لطلب كشمير" فاعترض مونتباتن ورأى ان "من الغباء جدا ارسال قوات عسكرية إلى ولاية مستقلة، حيث لا يحق للهند ارسال تلك القوات طالما ان باكستان يمكن ان تقوم بالشيء نفسه تماما مما ينتج عنه صدام بين القوات العسكرية وحدوث حرب، ولذلك حث حكومة الهند على انها اذا كانت عازمة حقا على ارسال تلك القوات العسكرية فان من الضروري ان تطالب اولا وبصورة جهورية بالضم"^(٢)، وفي نهاية الاجتماع اتفق على ارسال مساعد وزير الداخلية ف. ب.

(١) Johnson, Op. Cit., P. 224.

(٢) Ibid, PP. 224 – 225.

مينون V. P. Menun إلى سرينجار على الفور لتقصي الحقائق وتقدير الفعل المناسب، وفي الوقت ذاته وصل الشيخ عبد الله إلى نيودلهي من سرينجار^(١).

وفي سرينجار نصح مينون المهراجا بمغادرة سرينجار إلى جامو وبالفعل غادر المهراجا إلى جامو، وفي ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٧ ابرق مينون لهيئة الدفاع بـ "ضرورة حماية كشمير من الغزاة"، وقد وافقت حكومة الهند على ابداء المساعدة شريطة ان يطلب المهراجا الانضمام إلى الهند وبدون ذلك فانها لا تتمكن من ابداء المساعدة المطلوبة^(٢)، وتحت هذه الظروف اصبح امل المهراجا بالاستقلال صعب التحقيق، فكتب في ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٧ طلب الانضمام للهند الذي جاء فيه "بسبب الظروف التي حدثت وتحدث الان في ولايتي وحالة الطوارئ الخطيرة في الوضع الراهن ليس لدي خيار اخر سوى طلب المساعدة من الدومينيون الهندي الذي لن يقوم بارسال المساعدة التي اطلبها بصورة اعتيادية ما لم تنضم ولايتي إلى الدومينيون الهندي، ولذا قررت القيام بذلك"، وازداد انه استجابة للمطالب الهندية قرر "تشكيل حكومة انتقالية. ومطالبة الشيخ عبد الله بتولي المسؤوليات في هذه الحالة الطارئة مع رئيس وزرائي"^(٣)، ومن جانبه ايد الشيخ عبد الله ضم كشمير إلى الهند^(٤).

قبلت الهند على الفور بضم ولاية كشمير وذلك في اجتماع لهيئة الدفاع في ٢٧ تشرين الأول ١٩٤٧، حيث كتب مونتباتن إلى المهراجا ".. في ظل الظروف الاستثنائية التي ذكرها جلالتم، قررت حكومتي الموافقة على قبول ضم ولاية جامو وكشمير إلى الدومينيون الهندي، وثباتا على سياسة حكومتي فإنه اذا ما اصبحت قضية الولاية المندمجة مثارا للنزاع فإن مسألة الضم تقرر وفقا لرغبات شعب الولاية وتتمنى حكومتي انه حالما يتم استعادة النظام والقانون في جامو وكشمير ويتم

(١) Johnson, Op. Cit., P. 225.

(٢) Ibid.

(٣) Letter Dated October 26, 1947 from Sir. Hari Singh, The Maharaja of Jammu and Kashmir to Lord Montbatten, in India, Government of, White Paper on Jammu and Kashmir, (Newdalthi, 1948), PP. 46 - 47.

(٤) Gupta, Op. Cit., P. 122.

تطهير ارضها من الغزاة ان يتم حسم موضوع الضم عن طريق تحويلها إلى الشعب^(١).

ويروي آن ستيفنس وهو من اشهر الصحفيين البريطانيين في الهند، من ان مونتباتن وزوجته دعوة إلى العشاء في ٢٧ تشرين الاول ١٩٤٧ وقد كتب في مذكراته بعد الدعوة "لقد اربعيني اشارتهم حول المسائل من جانب واحد، وبدوا كأنهم كلهم موالون للهند، وفي ذلك المساء وفي مقر الحكومة بدا ان الجو هو جو حرب وان باكستان والرابطة الاسلامية والسيد جناح هم الاعداء .. لقد بدا ان سياسة الهند تجاه كشمير والولايات الاميرية عموما منزهة عن الخطأ تماما"، وان مونتباتن قال له "ان هذه الولاية الكبيرة ذات الغالبية المسلمة تضيع قانونيا من جناح، لقد كان الباكستانيون مجنونون اذ وافقوا على ضم جوناغاد"^(٢).

ومع ضم كشمير إلى الهند، كانت القوات الهندية تنقل جوا إلى مطار سرينجار^(٣)، وان كانت عمليات نقل القوات قد بدأت فعلا قبل اتخاذ الاجراءات الرسمية للضم^(٤).. وبدأت القوات الهندية عملياتها وبالتعاون مع جيش ولاية كشمير في ايقاف تقدم قوات ازاد نحو سرينجار، ولم تجد هذه القوات المدرية صعوبة كبيرة في اخراج رجال القبائل من وادي كشمير وبارامولا واسفل معابر جيلوم إلى النقطة الواقعة وراء يوري URI. الا انها علقست هناك لان خطوط الاتصالات والامداد اصبحت بعيدة جدا ومعرضة للخطر^(٥)، مما جعل رجال القبائل تنتقل بعملياتها إلى اسلوب (حرب العصابات) حيث نجحت إلى حد ما بهذا الاسلوب من

(١) Letter Dated October 27, 1947 from Lord Montbetten to the Maharaja Jammu and Kashmir, in: India, Government of..., Op. Cit., PP. 47 – 48.

(٢) Stephens, Ian, Pakistan, Second Edition, Ernest Benu Limited, (London, 1967), PP. 203 – 204.

(٣) جانكوفسكي ويولا نسكايا، المصدر السابق، ص ٢٨ – ٢٩.

(٤) Korbel, Op. Cit., P. 85.

(٥) Nehru's Statement in the Constituent Assembly, Dated November 25, 1947, in India, Government of India's Foreign Policy, Speeches of Jawahr Lal Nehru, September 1946 – April 1961, the Publications Division, (New Delhi, 1961), PP. 443 – 447.

عرقلة التقدم الهندي^(١). وقد اسهمت الثلوج المتساقطة شتاءً في إيقاف تقدم الجيش الهندي^(٢)، إلا أن الهند استغلت فترة الشتاء في تحسين طرق التموين تمهيداً للهجوم الربيعي الذي تمكنت من خلاله الاقتراب من بونش^(٣).

أزاء ذلك أمر محمد علي جناح، القائد العام للجيش الباكستاني دوغلاس غريسي (Douglas Grassy) بإرسال القوات العسكرية إلى كشمير لدعم قوات أازاد والتصدي للجيش الهندي، إلا أن غريسي امتنع عن تنفيذ الأمر، وأخبر جناح بعدم قدرته على إرسال القوات العسكرية إلى كشمير دون موافقة القائد العام لقوات البلدين (الهند وباكستان) الجنرال أوكنلوك Ouchialck المسؤول عن تقسيم جيش الهند البريطانية، وقد أقنع أوكنلوك جناح بإلغاء هذا الأمر على أساس أنه عمل غير قانوني، وأنه في حالة إصراره على هذا الأمر فإن الضباط البريطانيين العاملون في الجيش الباكستاني سيقدّمون استقالة جماعية، وبدلاً من ذلك اتفق معه على إرسال رسالة إلى الحاكم العام ورئيس الوزراء الهندي لدعوتهم للحضور إلى لاهور لمناقشة المشكلة الكشميرية^(٤).

- لقد أصبح من الواضح صعوبة مقاومة قوة أازاد للقوات الهندية إلى عززت بصورة مستمرة وكبيرة. في الوقت الذي أخذت فيه أفواج من اللاجئين المسلمين بالتدفق إلى غرب البنجاب، مما أدى إلى وضع الباكستان في موضع صعب من حيث صعوبة تحملها لآعباء مدنية ثقيلة جديدة، ولأسباب الأمن الاستراتيجي كان لا يمكن للباكستان السماح للشريط المتبقي من أراضي ولاية كشمير المتاخمة لحدودها أن يحتل ولذلك ويتقدير للحقائق الاستراتيجية من غريسي^(٥)، تم إرسال

(١) Stephens, Op. Cit., P. 20.

(٢) أمام مجلس الأمن، مشكلات كشمير، مجلة الثقافة، السنة العاشرة، مجلد رقم ١٠، العدد ٤٨، نيسان (القاهرة، ١٩٤٨)، ص ٢٠ - ٢١.

(٣) Bamzai, Op. Cit., P.

(٤) Lamb, Op. Cit., P. 49.

(٥) سيناقش موضوع تدخل الجيش الباكستاني في كشمير في الفصل الثالث، الصفحات

وحدات من الجيش الباكستاني في ايار ١٩٤٨ للولاية لاقامة ساتر دفاعي ولتعزيز قوات ازاد^(١).

خلال الصيف استنزفت دوامة القتال في كشمير قوة الجيشين المتقاتلين الهندي والباكستاني، ولاسيما الجيش الباكستاني الحديث التكوين، وتحولت الحرب بعد احتلال الهند لمدينة بونش في تشرين الاول ١٩٤٨ إلى حرب استنزاف، مما ادى إلى تعزيز قناعة الدولتين بضرورة وقف اطلاق النار وتحت مظلة الامم المتحدة في ١ كانون الثاني عام ١٩٤٩^(٢).

ومن الجدير بالذكر ان المجابهة العسكرية الهندية الباكستانية ظلت محدودة في الاراضي الكشميرية ولم تمتد إلى الحدود الطويلة التي يشترك بها البلدان^(٣)، مع ان الهند كانت تضرب بين الحين والآخر قواعد قوات ازاد في الاراضي الباكستانية المتاخمة لولاية كشمير^(٤).

(١) Stephens, Op. Cit., P. 209 - 210 .

(٢) سيناقش موضوع وقف اطلاق النار يتوسع في الفصل الثالث من البحث في الصفحات

(٣) Nanda, B. R., **Indian Foreign Policy the Nehru years**, (New Delhi, 1976), P. 85.

(٤) Brines, Op. Cit., P. 74.

دوافع التدخل الباكستاني

في كشمير

بني التدخل الباكستاني في كشمير على اساس مجموعة دوافع تتعلق بعدة جوانب ويمكن تحديدها بدوافع داخلية واقتصادية، وامنية استراتيجية، وعقائدية فكرية فضلا عن تطور الاحداث في كشمير، فتمثل الدافع الداخلي في مشكلة القبائل الساكنة في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، فهذه المقاطعة المعروفة بـ (اقليم بشتونستان) تتمتع بوضع خاص بالنسبة للباكستان، وذلك لان سكانها الذين ترجع اصولهم الى قبائل (البشتون) اقرب بميولهم الى افغانستان منها الى باكستان اذ ان هذا الاقليم هو منطقة افغانية اقتطعتها بريطانيا عام ١٨٩٣ بموجب خط الحدود المعروف بخط دوراند (Durand Line)^(١)، من افغانستان لضرورات امنية للدفاع عن الهند البريطانية، ومن ثم ان باكستان كانت تدرك حساسية المنطقة وسكانها^(٢). وقد شكل سكان هذه المنطقة قلقا مستمرا لحكومة الهند البريطانية، لكون منطقتهم تعد من مناطق التلال الجرداء وهذه الطبيعة القاسية تركت اثرها في طبائع السكان التي اجمعت المصادر تقريبا على وصفهم بالجهل، وسرعة الانفعال. وقوة الابدان^(٣)، وقد كان تركيز البريطانيين على هذه المنطقة الحدودية مع دولتين لبريطانيا علاقات متوترة معها اغلب الاحيان هما افغانستان وروسيا، ذا طبيعة عسكرية، مما جعل من رجال القبائل جنودا محترفين ذوي خبرة جيدة، وقد انتهجت بريطانيا سياسة تهدف لاحتوائهم من خلال المنح المالية السنوية واغرائهم بالمناصب العسكرية، ومع ذلك لم يكن السلام مع تلك القبائل يسيرا او

(١) نسبة إلى أيّد موثيمواردوراند مخطط الحدود الانكليزي.

(٢) خورشيد، قواد حمز، افغانستان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٨٩،

ص ١٩٠.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 110; يونس، محمد، المصدر السابق، ص ٧٤؛ Bamzai Op. Cit., P. 96؛ Korbél, Op. Cit., P. 73.

دائما وكثيرا ما لجأت بريطانيا لقوة السلاح من اجل السيطرة عليهم بعد ان تفشل الاساليب الاخرى^(١).

وعندما انسحبت بريطانيا من شبه القارة، وجدت الحكومة الباكستانية نفسها امام هذه المشكلة، لذا حاول جناح ان يخطب ودهم منذ وقت مبكر، فشرح في ٣١ تموز ١٩٤٧ سياسته تجاههم بالقول: "فيما يتعلق بمناطق القبائل فانا مسرور لدعم اخوانهم المسلمين في تضائهم من اجل الحصول على دولة مستقلة واود ان اؤكد لهم ان من مصلحة الحكومة الباكستانية الاستمرار بعد ١٥ اب بالعمل بالمعاهدات والاتفاقات حتى يتم اللقاء بين ممثلي القبائل والحكومة الباكستانية للتفاوض بشأن اتفاقات جديدة وليست للحكومة الباكستانية اية رغبة من أي نوع للتدخل في الاستقلال التقليدي لتلك المناطق القبلية"^(٢).

وقد ظهر واضحا انه قبيل التقسيم قد استفز طموح القبائل جراء التنافس السياسي في الهند البريطانية، وبدأت ملامح مطالبة الباثانيين على الاقل بحكم ذاتي واسع لهم، وازاء تفاقم اعمال العنف الطائفي في اقليم البنجاب وكشمير، وعدم قدرة الحكومة الباكستانية في الوقت نفسه على توفير الاموال لهذه القبائل التي بدأت تستفز للقيام بعمل ما، وجدت باكستان ان الحل المناسب هو ان يترك المجال امام هذه القبائل للتوجه إلى كشمير، وقد علق جوزيف كورييل على هذا الحل بالقول "لقد وجدت حكومة باكستان متنفسا لها بايجاد طريق نحو كشمير لا سيما وان تلك الغارات ستكون خدمة للمصالح الوطنية الباكستانية"^(٣). ويرى براون ان "المسؤولين الباكستانيين قد شعروا بالراحة لعدم غزو رجال القبائل للأراضي الباكستانية"^(٤).

(١) Bamzai, Op. Cit., PP. 96 – 97.

(٢) Gupta, Op. Cit., P. 118.

(٣) Korbil, Op. Cit., P. 75.

(٤) Brown, W., Op. Cit., P. 185.

وتمثل الدافع الاقتصادي في ان اقتصاد كشمير كان يرتبط بشكل واضح بباكستان التي وجدت في كشمير مورداً اقتصادياً هاماً وبالذات من الاخشاب التي تصدر إلى باكستان ومن المساحات الزراعية الخصبة التي يمكن استغلالها، فضلاً عن المنابع المائية للأنهار التي تصب في باكستان^(١)، التي رأت باكستان فيها مقوم من مقومات التقدم الاقتصادي وذلك من خلال استغلال مساقط المياه من الروافد النهرية لتوليد الطاقة الكهربائية^(٢)، فضلاً عن ان الولاية تشكل منطقة سياسية من الدرجة الاولى لذا فهي ستوفر للباكستان موارد اقتصادية جديدة^(٣). فضلاً عن ان شبكة الطرق في كشمير ترتبط بباكستان مما يجعل توجهها التجاري نحو باكستان^(٤). اما دافع الامن الاستراتيجي فكان واضحاً من حيث ان كشمير تتمتع بموقع استراتيجي حساس، فسيطرة باكستان على كشمير سيجعلها على اتصال مع دول كبرى كالصين والاتحاد السوفيتي، وبالمقابل فان سيطرة الهند على كشمير سيؤدي إلى زيادة قوة الهند وتوسيع طول الحدود مع الباكستان^(٥)، كما ان وقوع منابع الأنهار الرئيسية التي تصب في باكستان وتعتمد عليها الزراعة في البنجاب بشكل أساس تحت سيطرة الهند سيزيد من تهديد الامن الباكستاني اذ ان اية سياسة مستقلة سيكون منالصعوبة تحقيقها دون ان تتوافق هذه السياسة مع توجهات الهند التي تعدها باكستان نقيضها من الأساس^(٦). وهذا ما اكد عليه جناح عندما قال "ان كشمير سياسيا واقتصاديا عصب باكستان المركزي ولا تستطيع امة تحترم نفسها ان تعرض عصبها المركزي لسيف عدوها المجرد"^(٧).

(١) المراكشي، السيد محمد العربي الهلائي: المصدر السابق ص ٢٣٢، Weeks, Op. Cit., P. 232.

(٢) الشامي، صلاح الدين علي: دراسات في الجغرافيه السياسيه، ط٢، منشأة المعارف، (الاسكندريه، ١٩٧٣)، ص ٢٩٧.

(٣) لاهميته موقعها تراجع صفحت () من البحث.

(٤) سعودي، عيد الغني: المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٥) سعودي، عيد الغني: المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٦) البديري، عيد الستار، مشكلت كشمير، الندوة رقم ٢٩ المجلة المصرية للعلوم السياسيه، السنه الاولى، العدد ٢،

كانون الاول (القاهرة، ١٩٥٧)، ص ١٢٥ : ٩١-٩٠، Choudhury, Op. Cit., P. 90-91.

(٧) حقني، احسان: مأساة كشمير المسلمه، ص ٨٥.

ويعد الدافع العقائدي (الفكري) من الدوافع الرئيسية التي دفعت باكستان للتدخل في كشمير، وذلك لأنه مثلما اوضح في الفصل الاول من ان الوضع في كشمير كان صورة مصغرة للموضع في الهند البريطانية ويمكن عدها رمزا للصراع بين المؤتمر والرابطة، فان انضمام كشمير إلى الهند معناه بشكل واضح ان الفكرة التي قامت عليها باكستان التي بنيت على نظرية الامتين هي فكرة هشة وفاشلة، لذا فان الحيلولة دون انضمام كشمير للهند هو اجراء جوهري لمنع نفس (فكرة وجود دولتهم)، ولقد كان الباكستانيون يتحسسون بالخطر منذ نشأة دولتهم من حيث احساسهم بالضعف امام الهند الجارة الغير صديقة لهم، وبقاء عدة مشاكل معلقة بين البلدين^(١)، كما ان الباكستانيين كانوا يعتقدون بان الهنود يسعون من خلال ضم كشمير إلى القضاء عليهم كدولة^(٢)، وبهذا الصدد يقول ايوب خان ان الهند "ارادت ان تقتلنا في مهدنا يوم ولدنا"^(٣)، وكان عدد من المسؤولين الهنود يرون ان تقسيم شبه القارة الهندية هو امر مؤقت وانهم يعترفون به كامر واقع فقط ولا بد من اعادة توحيد شبه القارة الهندية في المستقبل^(٤)، وقد عززت تصريحات بعض الساسة الهنود من هذه الرؤية اذ قال نهرو في خطاب اذاعي له في ٣ حزيران ١٩٤٧ انه "سيتم اعادة توحيد الهند باقرب وقت ممكن"^(٥). وقد عبرت اللجنة العاملة في المؤتمر عن ذات وجهة النظر اذ اكدت في بيان لها في حزيران ١٩٤٧ "ان الصورة التي تعودنا على الاحتفاظ بها في قلوبنا هي الهند الموحدة. وان هذا الوضع سيتم انهاؤه وستحل المشاكل الهندية في الوقت الملائم وان النظرية الخاطئة الخاصة ب(الامتين) ستنتهي وسيرفضها الجميع"^(٦)، وفي ١٨ آب ١٩٤٧ قال رئيس حزب المؤتمر الوطني كريلاني "ان

(١) هيكل، محمد حسين: احاديث في اسيا، دار المعارف، (لبنان، ١٩٧٢)، ص ٢٢٤.

(٢) العمر، فاروق: المصدر السابق، ص ٦٥.

(٣) خان، ايوب: المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٤) البدرى، عبد الستار: المصدر السابق، ص ١٣٦: الخشاب، وفيق: المصدر السابق، ص ٩٨.

(٥) Burk, Op. Cit., P. 8.

(٦) Burk, Op. Cit., P. 9.

لا المؤتمر ولا الامة الهندية قد تخليا عن المطالبة بهند موحدة^(١)، لهذا نجد جناح يخبر هيئة اركان الحرب لديه من انه يشعر "منذ البدء بانه ليس هناك بديل سوى القتال للوقوف بوجه تلك التوايا"^(٢).

وكانت تطورات الاحداث سبباً مباشراً للتدخل الباكستاني، اذ ان الاحداث في داخل كشمير كانت تتطور بشكل يوحي بان ضم الولاية إلى الهند صار وشيكاً، وقد دعم هذا التطور للغليان الشعبي في منطقة البونش، وتدفق اعداد كبيرة من اللاجئين إلى باكستان التي ستؤدي إلى تعقيد المشاكل التي تعاني منها باكستان، اذ ان اكثر من ستة ملايين ونصف مسلم سبق وان هاجر اليها من البنجاب الشرقية ومناطق اخرى من الهند.

شكلت هذه الدوافع بمجموعها محركاً لدفع باكستان نحو التدخل في كشمير ودعم رجال القبائل والثوار الكشميريين. اذ ان باكستان رفضت القبول بانضمام كشمير إلى الهند، وقد وجدت ان رفضها يستند إلى جملة مبررات تمثلت بان هذا الاجراء كان على النقيض من رغبة شعب كشمير، وان وجود (اتفاقية التجميد) بين كشمير وباكستان السارية المفعول امر يحول دون قدرة المهراجا على تغيير الوضع في ولاية كشمير من جانب واحد. كما ان المهراجا حين عرض ضم كشمير إلى الهند كان لا يتمتع بسلطة حقيقة على اجزاء كثيرة منها نتيجة لسيطرة الثوار عليها، فضلا عن هذه المبررات فان قبول الضم من قبل الهند كان مؤقتاً ومشروطاً، ومن ثم فليس من حق الهند الادعاء بشرعية وجودها في كشمير^(٣).

وهناك حقيقة اساسية ينبغي ان لا تغفل وهي انه من بين كل الولايات الاميرية ليس هناك ولاية واحدة ذات اغلبية هندوسية اصبحت جزءاً من باكستان، ولن تكن هناك اية ولاية ذات اغلبية مسلمة (باستثناء احد ولايات كاثيوار وهي

(١) خان، ايوب: المصدر السابق، ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) Brines, Op. Cit., P. 54.

(٣) باكستان، سفارة: المصدر السابق، ص ٥٧.

ولاية كابورثالا التي يحكمها حاكم سيخي والتي تم قتل
او طرد العدد الاكبر من المسلمين فيها لتظل البقية منهم تشكل اقلية فيها)،
انضمت للهند، بل كان هناك توحيد وتكامل وفقا للانتماءات الدينية وفي كل
الحالات عدا حالة كشمير^(١).

(١)Korbel, Op. Cit., P. 63.

دوافع التدخل الهندي

في كشمير

مثلما دفعت باكستان مجموعة من الدوافع، فإن مجموعة دوافع ايضا دفعت الهند إلى التدخل في كشمير، وهناك بعض الدوافع التي اشتركت مع باكستان فيها ودوافع اخرى انفردت بها، ويمكن تحديد دوافع الهند بالدوافع السياسية، والامنية الإستراتيجية، والعقائدية الفكرية، والعاطفية، والقانونية، فالدافع السياسي تمثل في ان الهند عدت نفسها خليفة الهيمنة البريطانية على الولايات الاميرية ولهذا فعليها التزامات متعلقة بامن المناطق غير المنظمة للهند او الباكستان، وعلى الرغم من هذا الاعتبار فإن الهند لم تساعد الولاية في الدفاع عن نفسها ضد تدخل رجال القبائل، الا بعد ان استغلت الموقف بارغامها على الانضمام اليها، وتدعيم موقفها القانوني في احققتها في ولاية كشمير، وهذا ما علق عليه كوربيل من انه "اما كان بإمكان الهند تقديم الدعم لكشمير دون اشتراط طلب الانضمام"^(١)، وهذا ما انتبه اليه نهرو عام ١٩٥٦ عندما قال "ان الواجب كان يحتم علينا ان نفعل ذلك حتى لو لم تكن كشمير قد اعلنت انضمامها إلى الهند"^(٢).

شكلت الاهمية الاقتصادية لكشمير احد دوافع الهند في تدخلها في كشمير، اذ ان اهميتها السياحية كانت في اذهان الساسة الهنود في اندفاعهم نحو كشمير التي عبر عنها نهرو في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٧ اذ قال: ان كشمير "ذات ارتباط وثيق باقتصاد الهند حيث تمر الطرق التجارية الاساسية من اسيا الوسطى إلى الهند"^(٣). وشكل دافع الامن الاستراتيجي للهند احد الدوافع الرئيسية وذلك على اعتبار ان السيطرة على كشمير يشكل ضمان لامن حدودهم الشمالية الغربية. اذ

(١) Ibid., PP. 97 - 80.

(٢) خطاب القاه نهرو في البرلمان في ٣١ مارس ١٩٥٦، في الهندية، السفارة، نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، مكتب النشر والاستعلامات، (القاهرة، ١٩٥٢)، ص ١٤٥ - ١٥٦.

(٣) Nehru's Statement in the Constituent Assembly, Dated November 25, 1947, in India Government of, India's Foreign Policy, PP. 443 - 447.

تمر في الولاية الممرات الأساسية عبر الجبال الشاهقة التي يمكن (لأعداء) استغلالها فوقوع كشمير بيد دولة عدائية معناه تهديد امن للهند وهذا ما اكّد عليه نهرو في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٧ في خطاب له اما المجلس التأسيسي اذ قال "ان كشمير وبسبب موقعها الجغرافي الذي يربط حدودها مع ثلاثة اقطار اجنبية مرتبطة بشكل وثيق مع امن روابط الهند الدولية"^(١). وشرح نهرو هذا الدافع بصورة اكثر تفصيلا عام ١٩٥٣ عندما قال "ان كشمير مكان ذو اهمية حربية عظيمة وقد كان سوء الحظ دائما يحالف البلاد ذات المراكز الإستراتيجية لانه يجعلها محط انظار الكثيرين، ومما لا شك فيه ان كشمير مرغوبة من جانبنا من هذه الناحية"^(٢).

وكان الدافع العقائدي (الفكري) دورا اساسيا في ان تتجه الهند نحو التدخل في كشمير، اذ ان ضم كشمير إلى الهند يعطيها دليلا قويا على فشل نظرية الامتين على نجاح سياسة التعايش وعلمانية المؤتمر^(٣)، لذا كانت الهند ترفض فكرة تقرير مستقبل الولايات الاميرية على اساس التركيبة السكانية لهذه الولايات من الناحية الدينية وترى انه ليس من العدل وجود اربعين مليون مسلم في الهند وان يدعى إلى الطرح القائل بقبول كل المسلمين وبسبب من دينهم الانضمام للباكستان^(٤). وهذا ما علق عليه روي مكريديس بقوله ان الهند تعد "ان وجود منطقة ذات اكثرية اسلامية في الجمهورية الهندية يزكي فلسفتها السياسية العلمانية"^(٥) اما غويتا فوجد ان "كشمير هي النموذج الذي عمل قادة الهند على انشاؤده للهند

(١) Nehru's Statement in the Constituent Assembly, Dated November 25, 1947, in India Government of, India's Foreign Policy, PP. 443 - 447

(٢) من خطاب لجواهر لال نهرو في البرلمان الهندي في ١٧ ايلول ١٩٥٢. في الهند، سفارة، نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، ص ٢٥-٤١.

(٣) بهوتو، ذو الفقار علي، كشمير شعب يكافح من اجل حقه في تقرير مصيره، سفارة الباكستان، قسم الصحافة، (بيروت، د.ت)، ص ٢٨. The Report of the U.S. Congressional Sub. Committee on Asia and the Pacific (June 1, 1993), P. 6.

(٤) Cheema, Pervaiz Iqbal, the Kashmir Dispute and the Peace of South Asia, Regional Studies, Vol. 15, No. 1, (Islamabad, 1967), PP. 170 - 172.

(٥) مكريديس، روي، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ٥٣٥.

المستقبلي" ^(١)، وقد قال نهرو في ١٠ آب ١٩٥٣ : ان كشمير "رمز على بعض المثل العليا وعنوان على بعض المبادئ التي قامت من اجلها حركتنا الوطنية وما زالت تقوم" ^(٢)، وردد هذا الطرح في ١٧ ايلول عام ١٩٥٣، اذ قال: "كنا دائما نعد موضوع كشمير موضوعا مثاليا بالنسبة لنا، له رد فعل بعيد المدى في الهند، فهو موضوع مثالي من ناحية انه يقدم دليلا على ان الهند دولة ليس لها دين رسمي وان كشمير واغلبيتها بل اغليبيتها العظمى من المسلمين قد رغبت بمحض ارادتها في ان ترتبط بنا"، و اضاف "ان هذه المشكلة لم تكن في يوم من الايام مشكلة اقليم قد يرتبط بالهند او قد لا يرتبط بل هي مشكلة اعمق اثرا من ذلك بكثير" ^(٣).

لقد كانت الهند ترى ان التفريط بكشمير معناه السماح للاتجاهات الانفصالية بتهديد وحدة الدولة ^(٤)، كما ظهر ان ذكرى الفتح الاسلامي وحكم المسلمين للهند قد تركت اثرا في اذهان بعض الساسة الهنود اذ يقول ف. ب مينون "عندما قدمت توصية لحكومة الهند بقبول طلب مهراجا كشمير حول ضم كشمير كان في ذهني اعتبار واحد فقط وهو ان احتلال كشمير من قبل اولئك المشاغبيين كان تهديدا جسيما لوحدة الهند. فمنذ عهد محمود الغزنوي ^(٥)، منذ ما يقارب ثمانية قرون وما عدا فترة قصيرة خلال العهد المغولي. خضعت الهند إلى غزوات دورية من جهة الشمال الغربي، وفي غضون اسابيع عشرة من تأسيس باكستان الجديدة كان اول اجراء لها هو السماح لغزو قوات القبائل بالمرور عبر جبهة الشمال الغربي، اليوم سرينجار وغدا دلهي، ان الدولة التي تنسى تاريخها وجغرافيتها تعرض نفسها

(١) Gupta, Op. Cit., P. 120.

(٢) من خطاب لجواهر لال نهرو في مجلس الشعب الهندي في ١٠ آب ١٩٥٣، في الهند، سقارة، نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، ص ٢٦-٢٠.

(٣) من خطاب لجواهر لال نهرو في البرلمان الهندي في ١٧ ايلول ١٩٥٣، في المصدر نفسه، ص ٣٥ - ٤١.

(٤) Azad Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 2.

(٥) محمود الغزنوي هو سلطان الدولة الغزنوية التي تأسست في المنطقة التي تشغلها أفغانستان حاليا عام ٩٧٥م، اذ حكمها محمود الغزنوي للمدة من ٩٩٠-١٠٢٠م وبدا فتوحاته في الهند منذ عام ١٠٠٠ وحتى عام ١٠٣٠م.

مجموعة مؤلفين، الموسوعة العسكرية، ج ٢، ص ٥٩٨.

للخطر^(١). وقد صرح بعض الساسة المسلمون بتصريحات اعطت اساسا لهذا الخوف، فعلى سبيل المثال قال ان ا ج شهرارودي (رئيس حكومة البنغال عام ١٩٤٦ وأحد اعضاء الرابطة البارزين) في نيسان ١٩٧٤ لجريدة النيوزيورك تايمز من انه "يريد للمسلمين ان يكونوا سلالة حاكمة في شبه القارة"^(٢). وبعد التقسيم صرح عبد الرب نشتار (Abdelrab Nishtar) احد زعماء الرابطة الاسلامية في البنجاب "ان الحدود الباكستانية ليست ما ينبغي ان تكون عليه، وان شاء الله سنوسع حدودنا إلى حيث ينبغي ان تكون الحدود الصحيحة"^(٣).

وكان الهندوس ينظرون إلى كشمير نظرة تحمل الكثير من القدسية فكانوا يرون فيها موطناً للالهة^(٤)، لذا فأنهم قدسوا انهارها وتسبب نفسه رأى عدد من الهندوس ان تأسيس باكستان كان اغتصاباً (للهند الام)^(٥) "وان خسارة كشمير ستكون اساءة او تدنيساً للمقدسات مرة اخرى وبصورة غير مقبولة"^(٦) وبذلك فان (رمزية) كشمير كانت احدى العوامل التي جعلت الطرفين ينقلون صراعهم السياسي والفكري في الهند البريطانية إلى الاستمرار حول رمز للصراع هو كشمير.

رفض الرأي العام الهندي القبول بتصديق ان باكستان مفهوم حي، لذا فان معظم القادة السياسيين في الهند كانوا يرون انها على ابواب الانهيار^(٧)، وكان هذا رأي اوكنلك القائد العام للجيشين الهندي والباكستاني اثناء مرحلة تحويل السلطة ففي ٢٨ ايلول ١٩٤٧ كتب اوكنلك بصورة سرية إلى مسؤوليه في لندن قائلاً "لا اتردد ابدا في التأكيد على ان مجلس الوزراء الهندي الحالي مصمم بصورة

(١) Brines, Op. Cit., P. 77 – 78.

(٢) Brown, W., Op. Cit., P. 147.

(٣) Chopra, V. D. and P. N. Haksar, Studies in indo – Pak relation, Patriot publisher, (New Delhi, 1984), P. 2.

(٤) لا زال الهندوس إلى اليوم يحجون إلى كهف Arnarnall (الاب الخالد) في جبال الهمالايا.

Brines, Op. Cit., P. 64.

(٥) Tinker, Op. Cit., P. 2.

(٦) Brines, Op. Cit., P. 74.

(٧) علي، محمد جواد؛ سياسة التسليح التقليدي في الهند، في مجموعة مؤلفين، التسليح في العالم الثالث، جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٨٧.

شديدة على القيام بكل ما في وسعه لمنع تأسيس دومينيون باكستان على اساس ثابت ويدعمني في هذا الرأي عدد من الضباط القداماء وكل الضباط البريطانيين المسؤولين والمطلعين على الوضع"^(١).

وارتبط الدافع العاطفي بشخصية رئيس الوزراء الهندي نهرو هو الذي ينحدر من اصول كشميرية ومتعلق بموطن اسلافه، اذ قال في ١٩٤٠ اثناء زيارته لكشمير "ان كل كشميري يذكرني بانني ابن هذه الارض النبيلة واني مدين بواجبات تجاهها.. فانا رغم غيابي الطويل لا زلت كشميريا"^(٢)، وبعد عام من الاستقلال وعند ما اتخذ الصراع حول كشمير صورة المجابهة العسكرية اعترف نهرو امام المجلس التأسيسي باهتمامه الشخصي بكشمير اذ قال "انا مهتم جدا بكشمير لاسباب شخصية عاطفية"^(٣).

وقد تمكنت الهند من ان تضم دوافعها في اطار قانوني لضم كشمير اليها عبر آلية الضم الموقعة من مہراجا كشمير، فاصبح هذا الاطار القانوني هو الحجة الاساسية في الطروحات الهندية للدفاع عن موقفها حول كشمير امام الرأي العام العالمي من حيث ان تدخل الهند العسكري في كشمير عد ضمن واجبات الحكومة الهندية في الدفاع عن اراضيها من الفوضى الداخلية والاعتداء الخارجي.

(١)Lamb, Op. Cit., PP. 40-41.

(٢)Burk, Op. Cit., P. 21

(٣)Ibid.

الحادثات الهندية - الباكستانية

للمدة من ٢٨ تشرين الاول - ٣١ كانون الاول ١٩٤٧، تم تبادل سلسلة من الاتصالات بين الهند والباكستان سواء عبر البرقيات والرسائل، او من خلال اللقاءات المباشرة، في اطار سعي الطرفين لايجاد تسوية للمشكلة الناشئة في كشمير وقد عكست هذه الاتصالات وجهات ومواقف الطرفين من المشكلة الكشميرية.

بدأت اولى الاتصالات في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٧، وذلك بعد ان حصلت الهند على ضم ولاية كشمير وبدأت قواتها في القتال داخل كشمير، فدعى رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو في برقية موجهة إلى رئيس الوزراء الباكستاني لياقيت علي خان، الحكومة الباكستانية "للتعاون في ايقاف الغزاة" وشرح له من ان ضم كشمير كان اجراء ضروري لدرء الخطر الذي تعرضت له سرينجار وان موضوع الضم "سيخضع لرغبة شعب الولاية وقراره بعد ان يسود السلام والقانون والنظام"^(١).

ردت الحكومة الباكستانية في ٣٠ تشرين اول ١٩٤٧، شارحة ان اضطهاد المهراجا للمسلمين هي التي دفعت بقبائل الباثان. التي من الصعوبة المجازفة بالتصدي لها في الدخول إلى كشمير لمساندة اخوانهم المسلمين، وان ارسال حكومة الهند قوات عسكرية إلى كشمير قد استفز سكان الحدود الباكستانية. وحمل الرد نهرو مسؤولية الاحداث "ان مسؤولية ما حدث ويحدث تقع على عاتقك"، واكدت باكستان من ان هناك مؤامرة بين الهند والمهراجا لضم كشمير "كل الادلة والاجراءات توضح ان عملية الضم كانت خطة معدة مسبقا" واختتمت باكستان ردها بتهديد ضمني "طالما استمرت الاعتداءات فان مشاعر السكان ستبقى ملتهبة"^(٢).

(١) Telegram Dated October 28, 1947 from Nehru to Liaquat Ali Khan, in: LakhnPal, Op. Cit., P. 66.

(٢) Telegram Dated October 30, 1947 from the Pakistan Prime Minister to the Indian Prime Minister, in: LakhnPal, Op. Cit., PP, 68 - 69.

ردت الهند في ٣١ تشرين اول ١٩٤٧، مؤكدة ان ما حدث في كشمير سيكون له عواقب بعيدة المدى فيما يتعلق بالعلاقات بين الهند والباكستان، واتهمت القوات العسكرية الباكستانية بتقديم دعم كبير لرجال القبائل، ورات ان القوات الباكستانية "على استعداد للدخول إلى كشمير اذا ما اصاب الغزاة الضعف.." وبعد ان نضت تهمة المؤامرة اكدت من جديد على ان الضم مشروط بـ "قيام الشعب بنفسه، بتقرير مسألة الضم بعد استعادة القانون والنظام واخراج الغزاة من ارض كشمير .. وهذا ليس عهدا إلى حكومتك فحسب بل لشعب كشمير، والعالم ايضا.."، وأشارت إلى ان حكومة باكستان كانت متواطئة مع رجال القبائل، اذ "ان اسهل شيء في العالم كان ايقافهم على الجسرين اللذين يربطان الجبهة الباكستانية بكشمير .."، ورفض نهرو القاء المسؤولية على عاتق الحكومة الهندية، وقال ان المسؤولية تقع على "عائق اولئك الذين قاموا بالغزو والهجوم.."، وحاول ان يبقى الطريق مفتوحا للتوصل إلى حل سلمي، عندما قال "انا مقتنع بأنه اذا كان للهند وباكستان ان تعيشا في سلام فعلى قادتها ان يثق احدهما بالآخر ويعملا وفق تبادل للفهم المشترك.. اذ ان عدم الثقة وتبادل الاتهامات العدوانية لن يقود إلا إلى عواقب ليست لصالح الهند وباكستان.." (١).

بعد هذه البرقيات المتبادلة. التي استطلع الطرفان من خلالها مواقف كل منهما وكالا لبعضهما الاتهامات المتبادلة، جرت محاولة للقاء المباشر. وتقررت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٧، لتجمع مونبتاتن، ونهرو، وجناح، ولياقيت على خان، الا ان نهرو امتنع بسبب وعكة صحية، وكان لياقيت على خان مريضا ايضا، واعرب السرداد باتيل عن عدم قدرته على ترك دلهي، وبعد ثلاثة ايام من التاجيل حضر مونبتاتن لوحده في ١ تشرين الثاني ١٩٤٧ إلى لاهور وبدأ مباحثاته مع جناح (٢).

(١) Telegram Dated October 31, 1947 from Indian Prime Minister to the Prime Minister of Pakistan, in: Ibid., PP. 70 – 71.

(٢) Johnson, Op. Cit., P. 226.

وقبيل بدأ هذه المباحثات نشرت حكومة الباكستان بياناً اشارت فيه إلى ان ضم كشمير كان عبر مؤامرة هندية، وكررت طروحات لثبات خان في برقيات إلى نهبو؛ واكدت على ان باكستان هي التي تعرضت إلى استفزازات مستمرة من قبل كشمير، واخيرا رفضت الاعتراف بالضم، وقد لاحظ كامبل جونسون هذا البيان وعلق عليه بالقول "ان هذه السياسة ... هي تكتيك جناح للضغط الدبلوماسي"^(١).

وفي اجتماع مونتابان - جناح، صار واضحاً عمق الفجوة بين وجهتي النظر حول كشمير، فبينما اعتقدت الهند بانها ابلغت باكستان بعملها حالما قررت القيام به، فان باكستان اعتقدت بعدم منحها الوقت للحذر من جارتها، واحتجت باكستان بان الضم قد حدث عن طريق العنف والخداع، ووافق مونتابان على ان العنف ربما قد سرع في الضم، لكنه العنف الذي سببه (غزو القبائل) وليس شيئاً آخر^(٢).

طرح جناح خلال المباحثات ثلاثة مقترحات لحل المشكلة وتتلخص بالاتي:-

١. ايقاف فوري للقتال. وتخويل الحاكم العامان، ومنحهما السلطة الكاملة من قبل حكومتيهما لاصدار قرار بايقاف اطلاق النار خلال ٤٨ ساعة.

٢. انسحاب كل القوات الهندية، وقوات القبائل. فوراً وتزامنياً. وباقصى سرعة.

٣. ومن خلال مرسوم تقره الحكومتان يخول فيه الحاكم العامان لديهما باستعادة السلام، وتعهد الادارة في كشمير، والاعداد لاجراء استفتاء عام ودون تأخير وتحت اشرافهما وسيطرتهما^(٣).

وعندما حاول مونتابان استيضاح كيف يمكن لباكستان تنفيذ هذه الالتزامات، وهي تعلن عدم امتلاك السيطرة على قوات القبائل، فرد جناح "سنحذرهم بوضوح

(١) Ibid, P. 227.

(٢) Ibid, P. 229.

(٣) India, White Paper, P. 60.

بانهم اذا لم يقوموا باطاعة امر ايقاف اطلاق النار الفوري فان قوات الحكومتين ستعلن حرباً عليهم^(١). فلم يرد مونتياتن على هذه المقترحات بالموافقة او الرفض، وقال انه لا يملك الصلاحيات اللازمة للبت في هذه المقترحات، وانه سيعمل على نقلها إلى مجلس الوزراء الهندي ليتخذ القرار بصدد^(٢).

وعلى الرغم من ان هذه المقترحات تبدو على كثير من الواقعية، لكن الهند رفضتها على اساس انه لا يجوز المساواة بينها وبين قوات القبائل، فهي دخلت إلى حماية كشمير، وعبر تشريع قانوني بالضم، بينما قوات القبائل دخلت كشمير (للفزو)، وقد علق بيردود على مقترحات جناح ورفض الهند لها بالقول "ان مقترح جناح كان محاولة منصفة ونبيلة تماماً لتقديم حل فعال، وان نعت هذا المقترح بالمراوغة هو تشويه للحقيقة بصورة تامة"^(٣)، وفي المقابل اقترح مونتياتن اجراء الاستفتاء العام في ظل رعاية الامم المتحدة، الا ان باكستان رفضت هذا المقترح في هذه المرحلة دون ان تشرح اسباب الرفض^(٤).

وقد شرح غوبتا سيسر اسباب فشل هذه المباحثات من ان "مونتياتن ليس الا مديراً تشريعياً في الدولة، على النقيض من جناح الذي يعمل بمعية سلطة واسعة... كما ان جزءاً من مجلس الوزراء الهندي قد عارض قيام بعض المسؤولين بالانتقال إلى لاهور لمناقشة مسألة كشمير مع حكومة يجدونها متهمة بالعدوان، وعلى خلفية هذا الامر لم يستطع مونتياتن تحمل مسؤولية التفاوض مع جناح على نفس الاسس والشروط المعدة لحسم المشكلة"^(٥)، ان هذا الرأي الذي يطرحه غوبتا الذي يكتب من وجهة نظر الهند، يثير تساؤلاً هاماً فاذا كان مونتياتن غير قادر على تحمل

(١) Ibid.

(٢) المفاوضات الهندية الباكستانية وقضية كشمير المسلمة، مجلة كشمير المسلمة، السنة الخامسة، العدد ٦٢، حزيران، (اسلام آباد، ١٩٩٧)، ص ٢٠.

(٣) Birdwood, Op. Cit., P. 63.

(٤) Johnson, Op. Cit., P. 229.

(٥) Gupta, Op. Cit., P. 130.

مسؤولية التفاوض مع جناح، لأن سلطاته محدودة، فلماذا اذن ذهب إلى لاهور؟ ولماذا لم يتم تحويله من قبل حكومة الهند بالصلاحيات اللازمة للوصول إلى اتفاق؟

ان الجواب الذي يبدو اكثر رجحانا من غيره، هو ان الحكومة الهندية تبدو غير جادة بالتباحث للوصول إلى حلول ممكنة للمشكلة الكشميرية، وانها تنظر إلى المشكلة من جانب واحد ومن الزاوية التي اختارتها، لذا فهي غير مستعدة للمغامرة بالتفريط بما حصلت عليه في كشمير، لقد كانت هذه المباحثات فرصة حقيقية للوصول إلى حلاً سلمياً سريعاً للمشكلة يجنب المنطقة صراعاً عسكرياً وسياسياً، ويهدئ من طبيعة العلاقات المتوترة بين البلدين، لكن الفشل في استثمار هذه الفرصة اعطى للمشكلة زخماً تصاعدياً للتوتر.

وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٤٧، شرح نهرو وجهة نظر الهند عبر وسائل الاعلام، فأكد على ان دخول الجيش الهندي إلى كشمير كان امراً اضطرارياً لأنه لم يكن هناك بديل آخر، وأكد على تعهد الهند باجراء الاستفتاء العام بعدما يحل السلام والقانون والنظام "ان الضم يجب ان يتم برغبة الشعب، اننا لا نستطيع ولا يمكن ان نفكر في تجاهل ذلك"، ورأى انه لا يستطيع "تصور عرضاً اكثر انصافاً من هذا"^(١)، وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٤٧. وجه نهرو برقية لرئيس الوزراء الباكستاني، حثه فيها على اجراء اتفاق بين الدولتين لاجراء (الاستفتاء الشعبي) وتحت اشراف الامم المتحدة و "تطبيق هذا المبدأ على اية ولاية حيثما يوجد نزاع حول الضم"^(٢).

وفي اليوم نفسه اعلن لياقيت خان وعبر خطاب اذاعي وجهة نظر الباكستان فأكد على ان ما يجري الان في كشمير هو (مؤامرة) لابطاد المسلمين، وهذا ما يناضل الشعب الكشميري ضده، وهذا هو الذي اثار مشاعر السكان المسلمين في مناطق القبائل الذين اندفعوا لمساعدة اخوانهم في كشمير و اشار إلى الطبيعة

الباكستان، سفارة، صوت من السجن، رسالة الشيخ عبد الله: 54 - 55، India, White Paper, PP. (١)
رئيس وزراء كشمير إلى مجلس الامن عام ١٩٥٧، مطبعة المعارف (بغداد، د. ت).

(٢) Telegram Dated November 4, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in Ibid, PP. 55 - 56.

الداخلية للثورة "الثورة كانت داخلية بصورة اساسية ... ان تقديم الثوار من المضطهدين في الشعب على انهم غزاة امام العالم لمجرد تعاطف بعض العناصر الخارجية معهم هو تشويه للتاريخ .. ان ضم كشمير كان خداعا ويمثل تهديدا لامن باكستان"، ووجد لياقيت ان الخيار المتاح امام مسلمي كشمير هو اما "الحرية او الموت ... فاذا نجحت خطط اعداءهم فيسيبسون مثل بقية المسلمين في الاجزاء الاخرى من الهند، وبعد ان تتم تلك الابداء ستقترح حكومة الهند اجراء الاستفتاء العام فما الفائدة من الاستفتاء العام بعد ان يتم طرد النخبين من وطنهم او يموتون صامتين" ^(١).

وفي ٦ تشرين الثاني ١٩٤٧، رفضت باكستان الاقتراح الهندي باجراء استفتاء بعد انسحاب قوات القبائل وتحت اشراف الامم المتحدة، وكررت في برقيتها الموجهة الى رئيس الوزراء الهندي، المقترحات التي قدمها جناح الى مونتباتن ^(٢).

رفضت الهند في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٧، ما جاء في وجهة النظر الباكستانية، وعبرت عن اسفها للهجة والقناعات التي ادلى بها رئيس الوزراء الباكستاني في خطابه الاذاعي في ٤ تشرين الثاني، واشارت الهند الى مقترحات جناح، من انه من غير الممكن سحب القوات الهندية قبل ان يتم سحب قوات رجال القبائل وعودة الامن والنظام في كشمير، وطرح نهر على لياقيت على خان في امر القبائل خيارين كان لا يبدو ثالث لهما، " .. اما ان تسيطر على الغزاة او لا تسيطر، فاذا كانوا تحت سيطرتك فيجب سحبهم وايقافهم مهما يكلف الامر عن الدخول الى كشمير عبر باكستان، واذا لم يكونوا تحت سيطرتك فانك لا تستطيع القيام، باي شيء لايقافهم، ولذلك فمن المؤكد ان نحول بالتعامل معهم وفقا لما نعتقد الافضل .."، وحدد مقترحات الهند بثلاثة نقاط يمكن ايجازها بالاتي:-

(١) India, White Paper P. 58.

(٢) Telegram Dated November 6, 1947 from Liguot Ali Khan to Nehru, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 75 - 76.

١. ينبغي للحكومة الباكستانية ان تعلن تعهدا ببذل اقصى الجهود لارغام قوات القبائل على الانسحاب من كشمير.

٢. تصرح حكومة الهند من انها ستسحب قواتها حالما تنسحب قوات القبائل ويتم ارساء القانون والنظام.

٣. تقدم كل من حكومة الهند وباكستان طلبا مشتركا للامم المتحدة، ليعهد اليها باجراء استفتاء عام في اقرب وقت ممكن.

ودعت الهند باكستان الى الاتفاق حول هذه المبادئ لتكون اساساً حول الامارات التي يدور حولها خلاف بين الدولتين^(١).

من جانبها وجهت باكستان في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٧، دعوة الى نهرو للحضور الى لاهور، وابداء الرغبة في زيارة لياقيت علي خان لنيودلهي^(٢)، فردت الهند على هذه الدعوة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٧، موضحة عدم امكانية حدوث لقاء يجمع رئيس الوزراء في الدولتين في الوقت الراهن، وذلك لان نهرو ملزم بحضور اجتماعات اللجنة العاملة في المؤتمر الوطني، ولجنة المؤتمر العام للحزب لعموم الهند، ومن ثم اجتماعات المجلس التأسيسي، واختتم نهرو تهريه الواضح من لقاء لياقيت علي خان، بتشكيكه في جدية هكذا لقاء. مشيرا الى ان مثل هذا اللقاء ستكون له نتائج ... فقط عندما يتم طرد كل الغزاة من كشمير. وتعلن حكومة باكستان عن سياسة التعاون لطرد الغزاة، وفي تطور جديد، اكد نهرو، على ان أي شي له علاقة بمشكلة كشمير يجب ان يحظى برضا وموافقة الشيخ عبد الله رئيس الادارة الحالية في كشمير^(٣).

وعبر بيان صحفي اصدره لياقيت علي خان في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧، اكد من جديد على طرح المؤامرة لضم كشمير الى الهند، ووصف سياسة الهند بأنها

(١) Telegram Dated November 8, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 77 - 78.

(٢) Telegram Dated November 10, 1947 from Liguot Ali Khan to Nehru, in Ibid, P. 79.

(٣) Telegram Dated November 13, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in Ibid PP. 79 - 80.

سياسة استعمارية، وحذر من انه اذا سمح لسياسة " اغتصاب الارض هذه ، فانها ستنتشر في آسيا والعالم كله"، ووصف الشيخ عبد الله به (البائع لوطنيته)، وطرح لياقيت علي خان حلاً للمشكلة عبر الامم المتحدة من خلال تعيين ممثل عنها في كشمير للإشراف على ايقاف القتال في الولاية، وتنظيم برنامج لانسحاب (القوات الاجنبية)، وانشاء ادارة غير متحيزة في كشمير حتى يتم اجراء الاستفتاء العام تحت اشراف الامم المتحدة، وانه مستعد للتوصل إلى حل مماثل فيما يتعلق بمسألة جوناغاد^(١).

ردت باكستان في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، على اتهامات الهند الموجهة لها في ١٣ تشرين الثاني، نافية هذه الاتهامات، واتهمت بالمقابل الجنود الهنود في الاغارة على الاراضي الباكستانية، وبخصوص عقد اجتماع لرئيسي الوزراء، وفي اشارة إلى عدم استعداد الهند لاجراء مناقشة حتى يتم سحب قوات القبائل، وضرورة الحصول على رضا وقناعة الشيخ عبد الله قال لياقيت " .. ان هذا يكاد لا يكون مدخلال بناء .. لايجاد حل سلمي .."، وبناءً على هذا فان الحل "السلمي المنصف والوحيد"، يتم عبر تحويل "المسألة برمتها"، إلى منظمة الامم المتحدة^(٢).

انتقدت الهند في ردها على هذه المقترحات في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٧. مقترح تحويل المسألة إلى الامم المتحدة. ويمكن ايجاز انتقاداتها لهذا المقترح بالاتي:-

١. طالما ليس لدى الامم المتحدة تخويلا باستخدام القوة، فانها لا يمكن ان تكون بديلا عن القوات العسكرية فيما يتعلق بواجب طرد قوات القبائل.
٢. ان حكومة كشمير الحالية غير متحيزة، وليس امام الامم المتحدة ما تفعله بشأن انشاء ادارة بديلة.

(١)Gupta, Op. Cit., PP. 132 – 133.

(٢)Telegram Dated November 19, 1947 from Liguot Ali Khan to Nehru, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 80 – 81.

٣. طالما ان راي الشعب لا يمكن التاكيد منه الا بعد انسحاب قوات القبائل فانه حالما يتم الانسحاب فان تعهد الهند سيتم الايفاء به دون الحاجة إلى تدخل الامم المتحدة^(١).

ردت باكستان على هذه الانتقادات في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٧، برفضها ووصفتها بالمراوغة، والمتناقضة، والمضللة، ورأت انه "لو كانت حكومة الهند صادقة وراغبة بصورة حقيقية بايجاد حل سلمي وعادل لمسألة كشمير فانها ستوافق فوراً على ضرورة ايقاف القتال، وليس التحفي تحت غطاء ضرورة طرد الغزاة.."، وشنت باكستان هجوماً على الشيخ عبد الله ".. ان الشيخ عبد الله هو عميل للمؤتمر طوال العقدين الماضيين من الزمن ولولا بعض رجال العصابات ممن اشتراهم باموال المؤتمر ما كان ليوحد له اتباع بين الجماهير المسلمة"، وظهرت باكستان قلقها المتزايد من التزايد اليومي المستمر للاجئين التي قالت ان أعدادهم وصلت إلى ٢٠٠.٠٠٠ لاجئ، واتهمت الهند من ان سياساتها في كشمير ترمي إلى "ايجاد الامر الواقع من خلال الاحتلال الدائم لكشمير"، وانها غير قادرة على تحقيق هذا الهدف الا من خلال "تغيير التركيب السكاني عن طريق تحويل الغالبية المسلمة إلى مجرد اقلية"^(٢).

وفي الاسبوع الاول من كانون الاول ١٩٤٧. جرت بين الهند والباكستان محادثتان مباشرتان في اجتماع لمجلس الدفاع المشترك في دلهي ولاهور، وحضرا وزيراً الخارجيتين في الاجتماعين، حيث نوقشت مسألة كشمير، وقد اظهرت المناقشات استمرار الخلاف حول شرعية حكومة كشمير، وحول الاتفاق على سحب القوات العسكرية الهندية، وسحب قوات القبائل، واقترح مونتباتن على الطرفين ان تقوم

(١) Telegram Dated November 21, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in: Ibid PP. 81 – 82.

(٢) Telegram Dated November 24, 1947 from Liguot Ali Khan to the British Prime Minister (Copy Cabled to Nehru also), in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 84 – 86.

الحكومتين بتقديم طلب مشترك لمنظمة الامم المتحدة من اجل الوساطة، لكن الهند رفضت هذا المقترح^(١).

وفي اشارة إلى اجتماعي دلهي ولاهور قال نهرو في ١٢ كانون الاول ١٩٤٧، في برقية إلى باكستان "بينما نحن نناقش لدعوة مراقبين من الامم المتحدة للمجيء وتقديم النصح بشأن الاستفتاء العام المقترح اجراءه فليس من الواضح لنا، ما الذي يمكن لمنظمة الامم المتحدة القيام به للمساعدة في حل المشكلة"، وشدد على انه " .. غير قادر على اقتراح أي شيء يتجاوز ما عرضته سابقا، وتحديدًا هو مطالبة الامم المتحدة بارسال مراقبين محايدين لتقديم النصح لنا فيما يتعلق بالاستفتاء العام"^(٢).

رد لياقيت خان على نهرو في ١٦ كانون الاول ١٩٤٧، وبعد ان اوضح اهمية كشمير بالنسبة للباكستان فيما يتعلق بالناحية الامنية، وشرح اهمية الروابط التي تربط كشمير بالباكستان، توصل إلى "ان المشكلة يمكن حلها فقط عن طريق الحل السياسي. في ضوء الحقائق الواقعية الاساسية للموقف، وليس عن طريق المجادلات القانونية المتعلقة بكيفية وجود باكستان طرفًا في النزاع او كيفية تدخل الامم المتحدة"^(٣).

وبعد هذه البرقيات المتبادلة والبيانات العلنية. والمباحثات المباشرة. التي فشل الطرفان في التوصل عبرها إلى اية نتيجة، تبادل الطرفان رسالتين، وبعدها انتقلت القضية من الاطار الثنائي إلى الاطار الدولي، ففي ٢٢ كانون الاول ١٩٤٧، بعث رئيس الوزراء الهندي برسالة إلى رئيس الوزراء الباكستاني تتضمن اجمالًا لشكوى الهند من السياسات الباكستانية في كشمير، فاشارت الرسالة إلى المساعدات التي

(١)Gupta, Op. Cit., P. 134.

(٢)Telegram Dated December 12, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in: Lakhnpal, Op. Cit., P. 86 – 87.

(٣)Telegram Dated December 16, 1947 from Liguot Ali Khan to Nehru, in: Lakhnpal, Op. Cit., P. 87.

توفرها باكستان لرجال القبائل هي "عمل عدواني ضد الهند"، وأكدت على أن أمل الهند بتوقف باكستان عن القيام بهذه الأعمال استجابة لطلبنا قد تقلص، وأن جميع الاحتجاجات الهندية كانت غير ذات جدوى، وبناءً على هذا فإن الهند تطلب رسمياً من باكستان الامتناع عن تقديم أية مساعدات تعمل على دعم ومساندة قوات القبائل، وتعمل على إطالة أمد الصراع، ورأت أن عدم الاستجابة لهذا الطلب معناه أن الهند ستكون مضطرة إلى "القيام بما يلزم لحماية مصالحها وحقوقها كعضو في الأمم المتحدة، وكما تجده ضرورياً لحماية مصالح وحقوق حكومة وشعب ولاية جامو وكشمير"^(١).

ردت باكستان في ٣١ كانون الأول ١٩٤٧، عبر رسالة مطولة، ضمنيتها تبادل التهم مع الهند، وعبرت عن قناعتها بأن الهند أخيراً تبنت "... مساراً منهجنا لبحث المشاكل بيننا..."، في إشارة إلى تحويل المسألة إلى الأمم المتحدة، وفي سعي باكستاني لتوسيع نطاق ما يجب حله من مشاكل بين البلدين رأت "أن تحويل المسألة إلى منظمة الأمم المتحدة... يجب أن يشمل مساحة أوسع ويشمل كل أساسيات الاختلافات بين كلا الدومينيون.. إذا لم يتم تحديد الجذر الأساسي الذي سبب تدهور علاقتنا وتتم إزالته فستكون هناك مخاوف أكبر من استمرار الحوادث المماثلة القادمة لتشكل تهديداً للسلام بين كلا الدومينيون على امتداد أوسع". وقالت الرسالة أن ضم كشمير قد "استند على الخداع والعنف وبالعنف من رغبة الشعب الكشميري المسلم، ولذلك لم يكن مقنعاً على أية أسس للاقناع الأخلاقية أو التشريعية، أو جغرافية أو اقتصادية أو حضارية أو دينية"، وأكدت الرسالة الباكستانية على أنه ما كان للمشكلة حول كشمير أن تنعقد لو قامت الهند باستشارة باكستان قبل إدخال القوات العسكرية إليها، فلقد جعل تصرفها هذا من المستحيل بالنسبة لباكستان القيام بكبح موجة الغضب الشعبي، وأكدت على أنها اتخذت كل الإجراءات لمنع تدفق رجال القبائل، وربما يكون الوطنيون الباكستانيون

(١) Letter, Dated December 22, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in: Ibid, PP. 87 – 88.

يقاتلون في كشمير، لكنهم مجرد متطوعين منفردين؛ ورأت الرسالة الباكستانية ان سبب الصراع ليس كشمير بالنسبة للهند بل ان وجود باكستان هو بحد ذاته السبب الرئيس للصراع، " فالهند " لم تقم في أي مرحلة بتقديم دليل عملي على رغبتها للتعايش وفق شروط العلاقات الودية مع باكستان"^(١).

ان فشل الاتصالات بين مسؤولي الهند والباكستان للتوصل إلى صيغة للحل في الاطار الثنائي كان نتيجة لسبب رئيس لم يظهر مع ظهور الدولتين في مجال العلاقات الدولية بل انه كان سمة رئيسة من سمات العلاقة بين الرابطة الاسلامية والمؤتمر الهندي في فترة نضالهما ضد الاستعمار البريطاني وصراعها مع بعضهما لتحقيق اهدافهما، وهذا السبب او السمة هي (ازمة الثقة) بين سياسي التنظيمين الحزبيين، وفيما بعد مسؤولي الدولتين الجارتين.

ويبدو ان ازمة الثقة هذه هي التي جعلت الجهات الهندية لا تعمل على الاتصال بمسؤولي باكستان قبل اتخاذ اجراءاتها في كشمير، وانما جاء الاتصال بمسؤولي باكستان بعد ان حققت الضم. وبدأت قواتها العسكرية القتال في كشمير، وهذا العمل لوحده كان كافياً لتعزيز انحسار مستوى الثقة بين البلدين اذ ان هذا العمل اوصى للباكستانيين المتشككين اصلاً في وجود مؤامرة للسيطرة على كشمير. وهكذا فان الاتصالات بين مسؤولي الدولتين ضلت تدور في اطار من عدم التقدم والخلاف والاصرار على الخلاف.

(١) Letter, Dated December 31, 1947 from Liguot Ali Khan to Nehru, in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 88 – 95.

الموقف البريطاني

بعد صدور قانون ٣ حزيران لتحويل السلطة، ظهر واضحاً ان بريطانيا تريد الانسحاب بأسرع وقت ممكن وانها لا ترغب في التدخل لحل المشاكل التي قد تنتج من عملية التقسيم وظهر ذلك واضحاً في منتصف ذروة اعمال العنف الطائفي في البنجاب، حيث طلبت باكستان في نهاية ايلول ١٩٤٧، مساعدة بريطانيا للتدخل من اجل تهدئة هذه الاعمال^(١)، الا ان باكستان تلقت من لندن رداً وصفه آن ستيفنس بأنه "مكتوب ببرود لدرجة انها تلقت على انه تأنيب"^(٢).

وازاء ظهور الازمة الكشميرية في افق العلاقات بين الهند والباكستان، وقبل يوم واحد من انضمام مہراجا كشمير للهند، نصحت وزارة الخارجية الهندية الحكومة البريطانية في برقية موجهة لها بضرورة دعم المہراجا ضد تدخل القبائل الباثان ووفقاً للاسس الاتية "تترك حدود كشمير الشمالية مع حدود ثلاثة بلدان، وهي افغانستان والاتحاد السوفيتي والصين، ان امن كشمير الذي يعتمد على الاستقرار الداخلي، ووجود حكومة مستقرة، مسألة اساسية لا من الهند وخاصة في ضوء اشتراك الحدود الجنوبية لكشمير مع الهند. ولذلك فان مساعدة كشمير هو التزام بالمصالح الوطنية الهندية"^(٣)، ومع ضم الهند للولاية في ٢٦ تشرين اول ١٩٤٧، ارسل نهر برقية إلى رئيس الوزراء البريطاني اتلي Attlee يبلغه فيها بمستجدات الاوضاع في كشمير، حيث أكد على ان الوضع "يهدد بتعقيدات دولية"، وأشار إلى ان الهند ستساعد كشمير، وأكد له ان "مسألة تقديم المساعدة إلى كشمير في هذا الظرف الطارئ لا تستهدف باية طريقة ما التأثير على الولاية للانضمام إلى الهند"، وأكد على ان رغبة الشعب هي الكلمة الفاصلة في اختيار الانضمام "ان مسألة ضم

(١) جريدة اليقظة، العدد ١٤٩، ٢٠ ايلول ١٩٧٤.

(٢) Stephens, Op. Cit., P. 216.

(٣) Lamb, Op. Cit., P. 40.

أي اقليم او ولاية متنازع عليها يتم اتخاذ القرار بشأنها بما يتلائم ورغبة الشعب في تلك الولاية^(١).

طالب الحكومة البريطانية في ردها في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٧، من حكومة الهند ان لا تكون الاستجابة للطلب الكشميري للمساعدة بصورة تدخل مسلح، واقترح اجراء اجتماع بين رئيس وزراء الهند وباكستان ومهراجا كشمير لحسم المشكلة^(٢)، ومن جهة اخرى طالب اتلي الحكومة الباكستانية في برقية موجهة لها في ٢٧ تشرين اول ١٩٤٧ "القيام باي شيء ممكن لمنع مسلمي الباكستان ورجال القبائل من القيام باي تدخل مسلح في كشمير"، وابلغ اتلي لياقيت على خان من انه ابلغ نهرو من انه لم يستلم "تقارير مؤكدة حول مدى واهمية الغارات الهجومية التي حدثت"^(٣).

ردت باكستان على البرقية البريطانية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٧، فشرحت مراحل نشوء المشكلة الكشميرية، واكدت على ان تدخل القبائل كان بسبب اعمال الابداء التي ارتكبت ضد المسلمين. ونفت ان تكون قد قدمت اية مساعدات لرجال القبائل^(٤).

وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٤٧، ارسل المندوب السامي البريطاني في كراتشي رسالة إلى الحكومة الباكستانية: عبر فيها عن امله في وجود نقطة واعدة للمناقشات، في اشارة إلى الخطاب الاذاعي الذي وجهه رئيس الوزراء الهندي بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٤٧، الذي قدم فيه تعهدين الاول بسحب القوات الهندية بعد احلال الامن والنظام، والثاني التأكد من رغبة الشعب في الانضمام^(٥).

(١)Telegram Dated October 26, 1947 from Nehru to the British Prime Minister Clement Attlee, in: Lakhpal, Op. Cit., PP. 64 – 65.

(٢)Lakhpal, Op. Cit., P. 62.

(٣)Telegram Dated October 27, 1947 from Attlee to Liguot Ali Khan, in Ibid, PP. 65 – 66.

(٤)Telegram Dated October 27, 1947 from Liguot Ali Khan to Attlee, in Ibid, PP. 66 – 68.

(٥)Letter Dated November 7, 1947 from the U. K High Commissioner in Karachi to the Secreter Ministry of Foreign Affairs and Common – Wealth Relations, in: Lakhpal, Op. Cit., PP. 76 – 77.

لم تتدخل بريطانيا اكثر من ذلك فسرعان ما اخبر اتلي نظيره
الباكستاني عن عدم قدرة بريطانيا على تقديم المساعدة المطلوبة للتدخل بين
الدولتين لحل المشكلة، اذ كتب: "من الصعوبة بالنسبة لي ولحكومتي ان نصدر
حكماً... حول اذا ما كان هناك سبيل لتقديم مساعدتنا لحل المشاكل المعقدة التي
نتجت عن سلسلة الاحداث المتعلقة بكشمير"، و اشار إلى انه لم يتمكن من اتخاذ أي
خطوة للمساعدة الا في الربيع القادم، واشاد بتبني الحكومتين الباكستانية والهندية
منهجاً يقول بضرورة ان يبت في قضية الانضمام: شعب الولاية واقترح ان يتم
الاشراف على الاستفتاء من خلال محكمة العدل الدولية، وابدى استعدادده للاتصال
برئيس محكمة العدل الدولية^(١).

ردت حكومة الباكستان في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٧، على الحكومة
البريطانية، معترضة على اقتراح ارسال القضية إلى محكمة العدل الدولية، الذي
وجدت انه يقوم "على عدم تقدير كاف لحقائق الوضع في كشمير، وذلك لان
الاقتراح البريطاني لم يركز الا على اخر مرحلة في حل مسألة كشمير، بينما
تجاهل الشروط الضرورية وهي وقف اطلاق النار، وانسحاب القوات الهندية وقوات
القبائل، وانشاء ادارة محايدة، ومنح فرص متساوية والحرية لجميع الاحزاب
السياسية في الولاية". واكدت على انه "بدون هذه الشروط المسبقة الاساسية لن
تكون هناك فرصة للتأكد من رغبة الشعب الحرة حول مسألة الضم". وأشارت
البرقية الباكستانية إلى ان الهدف من وجود القوات الهندية في كشمير هو تغير
التركيبة السكانية لصالح الهند عن طريق تحويل الغالبية المسلمة إلى مجرد اقلية
من خلال عمليات الابداء والتهجير الواسعة، واكدت ان "أي مقترح يخفق في التوصل
إلى هذه الحقيقة لا يقدم حلاً حقيقياً"، وفي ختام البرقية الباكستانية وجدت ان

(١) Telegram November 22, 1947 from Attlee to Liguot Ali Khan, in: Lakhnpal, Op. Cit.
P. 84.

الحل يكون من خلال الامم المتحدة، التي بإمكانها توفير " قوة شرطة دولية تحفظ القانون والنظام"^(١).

وعند هذه البرقية الباكستانية لم تتخذ بريطانيا أي سعي للتدخل لحل المشكلة بين الدولتين، اذ رفض رئيس الوزراء البريطاني، طلب الحاكم العام الهندي القيام بوساطة شخصية، واعتقد اتلي ان الامم المتحدة هي الهيئة الملائمة لمناقشة مشكلة الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير.

(١)Telegram November 24, 1947 from Liguot Ali Khan to Attlee, in: Ibid., P. 135.

الفصل الثالث

دور الامم المتحدة في قضية الصراع الهندي - الباكستاني حول كشمير ١٩٤٨-١٩٤٩

- الشكوى الهندية.
- الشكوى الباكستانية.
- اجراءات مجلس الأمن.
- مقترحات الهند وباكستان للاستفتاء العام في كشمير.
- موقف أعضاء مجلس الأمن من مقترحات الهند والباكستان.
- قرار ٢١ نيسان.
- تشكيل لجنة الأمم المتحدة للهند والباكستان (يونسيب) UNCIP ومباحثاتها مع الدولتين
- قرار ١٣ آب ١٩٤٨.
- مباحثات لجنة يونسيب مع الدولتين، ووقف اطلاق النار.
- جهود لجنة يونسيب للوصول إلى اتفاق هدنة.
- مقترح الوساطة وحل مجلس الأمن للجنة يونسيب.

الشكوى الهندية

بعد أن فشلت الهند وباكستان في التوصل إلى صيغة للاتفاق لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة صراعهم حول كشمير، وبعد أن ظهر واضحاً عدم رغبة بريطانيا في التدخل الجاد لحل المشكلة أو للضغط على أطرافها للتقريب بين وجهات نظرهم، وتفضيلها نقل المشكلة إلى إحدى المنظمات الدولية، نقلت الهند المشكلة إلى الأمم المتحدة في الأول من كانون الثاني ١٩٤٨، من خلال شكواها إلى مجلس الأمن، حيث قدمت شكواها تحت البند رقم ٣٥ من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يقضي بـ "التوصية بإجراءات ملائمة لغرض التسوية"^(١) من أجل الحل السلمي للخلافات.

طرحته الهند من خلال هذه الشكوى، قضيتها والذي جاء في ديباجتها: "تطالب حكومة الهند مجلس الأمن بدعوة باكستان لاييقاف المساعدات التي تقدم إلى رجال القبائل فوراً، التي (المساعدات) تعتبر عملاً عدوانياً ضد الهند وإذا لم تقم باكستان بذلك فإن حكومة الهند ستكون مرغمة ودفاعاً عن النفس لدخول الجبهة الباكستانية من أجل اتخاذ إجراء عسكري ضد المحتلين، ولذلك فالأمر طارئ للغاية ويتطلب إجراء فوراً من قبل مجلس الأمن من أجل تجنب خرق السلام الدولي..."^(٢).

وعبر خمسة عشر نقطة شرحت الشكوى دخول رجال القبائل إلى ولاية كشمير، والعمليات (التخريبية الواسعة) التي ارتكبوها، وأوضحت الهند من أنها استجابت لدعوة الحكومة الكشميرية للمساعدة في ضوء اعتبارين أساسيين الأول هو عدم امكانية تقبلها السماح لولاية صديقة وجارة بأن ترغم على تحديد شؤونها الداخلية أو علاقاتها الخارجية عن طريق القوة، أما الثاني فيتمثل في أن ضم الولاية

(١) للتوسع ينظر نص البند في:

Lakhnai, Op. Cit., P. 104.

(٢) S/No. 628.

للاتحاد الهندي قد جعل الهند مسؤولة بصورة كاملة للدفاع عنها، وحددت الهند شكواها من باكستان بسماعها لرجال القبائل بالعبور إلى كشمير عبر الحدود الباكستانية، وسماعها لرجال القبائل باستخدام الجبهة الباكستانية كقاعدة للعمليات، ومشاركة وطنين باكستانيين لرجال القبائل في الدخول إلى الولاية، وتجهيز باكستان لرجال القبائل بوسائل النقل ومختلف التجهيزات والمساعدات الاتي مكنتهم من القيام والاستمرار بعملياتهم في داخل كشمير، وتدريب وتنظيم رجال القبائل من قبل ضباط باكستانيون. وأشارت الشكوى الهندية إلى أن قواتها تضطر لدخول الجبهة الباكستانية من أجل "انجاز هدف طرد المحتلين من الجبهة الهندية ومنعهم من القيام بهجمات أخرى". ورأت الهند أنها مخولة في ظل القانون الدولي من القيام باجراء كهذا " .. طالما أن المساعدة التي يتسلمها المحتلون من باكستان تعد عملاً عدوانياً ضد الهند".

وطلبت الهند من مجلس الأمن ابلاغ باكستان بما يلي:-

أ- منع عناصر الحكومة الباكستانية العسكرية والمدنية من المشاركة أو المساعدة في غزو كشمير.

ب- منع العناصر الباكستانية الوطنية من المشاركة في القتال.

ج- منع (المحتلين) رجال القبائل من:

١- استخدام جبهة باكستان كقاعدة لعملياتهم العسكرية في كشمير.

٢- نقل المواد ذات الطابع العسكري من باكستان لهم.

٣- الافادة من أية مساعدات أخرى تقدمها باكستان قد تعمل على اطالة أمد الصراع الحالي.

وختمت الهند شكواها بالتعبير عن أسف حكومة الهند لـ "وصول العلاقات مع باكستان إلى هذه المرحلة الخطيرة، إذ أن باكستان ليست دولة جارة للهند فحسب،

بل ورغم الانفصال الأخير الذي حدث فإن للهند روابط ومصالح مشتركة مع باكستان، ولا ترغب الهند بشيء أكثر من رغبتها بالعيش مع جارتها وفق أسس التقارب والصداقة الدائمة^(١).

لقد اتجهت الهند إلى تدويل المشكلة الكشميرية عبر نقلها من اطر المحادثات الثنائية إلى منظمة الامم المتحدة بعد ان كانت تشكك في قدرة هذه المنظمة على ايجاد اية حلول مناسبة واعترضت على اقتراحات كل من باكستان وبريطانيا لرفع المشكلة إلى الامم المتحدة.

ويبدو ان هذا التغير في السياسة الهندية قد نتج من عدة عوامل هي:

١. مواجهة الهند صعوبات عسكرية في كشمير، بسبب عدم تمكنها من تحقيق نصر حاسم يمكنها من السيطرة الكاملة على كشمير ونتيجة لطبيعة التضاريس في كشمير وتساقط الثلوج في فصل الشتاء، وتواصل مقاومة جيش آزاد بدعم باكستاني متزايد.

٢. وبناءً على العامل الاول وجدت الهند ان التوضع مرشحاً لتحوله إلى حرب استنزاف ترهق الجيش الهندي. وتأخر عملية حسم المشكلة. مما يترتب عليه من تعقيدات سياسية. داخلية وخارجية.

٣. اطمئنان الهند إلى رجحان موقفها القانوني اعتماداً على ان كشمير انضمت قانونياً اليها، وبالتالي فان من حقها الدفاع عن اراضيها، وعلى هذا الاساس يمكنها المطالبة بادانة دولية للباكستان تشكل ضغطاً سياسياً على الباكستان من جهة ودعماً دولياً للموقف الهندي من جهة أخرى.

٤. ان الهند تمكنت من السيطرة على ما يقارب من ثلثي مساحة الولاية، ومن ثم فان اية حلول تطرح عليها من قبل الامم المتحدة، ستمكن الهند من التعامل

(١) S/ No. 628.

معها من منطلق القوة اعتمادا على اعتبارين: سلامة موقف الهند القانوني، وسيطرتها على القسم الأكبر من الولاية على ارض الواقع.

ادرجت الهند شكواها تحت البند رقم (٣٥) وهذا يعني انها تريد من الامم المتحدة تدخلا جزئيا ومحدودا في المشكلة يمكنها من تحقيق هدفها في ادانة باكستان والضغط عليها لوقف مساعداتها لقوات آزاد، وهذا الهدف هو الذي دفعها إلى رفض تقديم المشكلة بصورة ثنائية مع الباكستان للامم المتحدة وكما اقترحت باكستان عليها، وقدمت المشكلة على اساس شكوى منفردة وعلى اساس ان كشمير بعد الضم اصبحت جزءاً من الهند وليس هناك من حق للباكستان في كشمير او التدخل في شؤونها.

ويلاحظ ان الشكوى الهندية حملت تهديدا واضحا بتحويل الحرب المحدودة حول كشمير إلى حرب واسعة مع باكستان في حالة عدم اتخاذ الامم المتحدة اجراءً للضغط على الباكستان ويبدو ان الهدف من هذا التهديد هو حمل مجلس الامن على اختصار مناقشاته واتخاذ اجراء سريع دون الخوض في تفاصيل قد تربك السعي الهندي نحو تحقيق اهدافه.

شكوى الباكستان

اجتمع مجلس الامن في ٦ كانون الثاني ١٩٤٨ لمناقشة الشكوى الهندية، فطالب ممثل الباكستان حسن اصفهاني في تأجيل الاجتماع لاتاحة الفرصة امام وزير الخارجية الباكستاني للرد على الشكوى الهندية، وليتمكن من الوصول إلى نيويورك في ١٥ كانون الثاني^(١)، اعترض الممثل الهندي بيلاي (P.P.Pillai) من ان الامر طارئ وان التأجيل لمدة اسبوع سيكون كافيا، الا ان المجلس قرر ان يعقد اجتماعه في ١٥ كانون الثاني^(٢).

قدمت باكستان ردها في ١٥ كانون الثاني، عبر رسالة مطولة تألفت من ثلاثة اقسام، تعلق القسم الاول بالرد على شكوى الهند، وتضمن القسم الثاني شكوى باكستان المقابلة، وكانت تفاصيل القسمين الاول والثاني هي موضوع القسم الثالث.

وتناول القسم الاول التهم الهندية بالقول: "لقد تبنت باكستان كل الوسائل لمنع الحرب ومن اجل عدم تشجيع الحركة القبلية، فلم يتم استخدام الجبهة الباكستانية كقاعدة للعمليات العسكرية. وكذلك لم يكن صحيحا قيام الحكومة الباكستانية بتزويد المحتلين بالامدادات العسكرية والمواصلات والمعونات الاخرى، او قيام الضباط الباكستانيون بتدريب او قيادة او مساعدة رجال القبائل"، الا انها عللت المساعدات لرجال القبائل بانها من خلال الدعم الشعبي الباكستاني لهم^(٣).

واتهمت باكستان الهند في القسم الثاني، قيامها بالتخطيط المنظم لآبادة المسلمين والاعتداء على باكستان عن طريق احتلال جوناغاد والتآمر ضد شعب

(١) جريدة الثغر، العدد ١٨٢٧، ٧ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٢) Gupta, Op. Cit., P. 144.

(٣) S/ No. 646.

كشمير من أجل ضم كشمير للهند، فضلاً عن الموقف العدائي ضد باكستان وتقصد الهند عدم تنفيذ اتفاقيات التقسيم، واتهمت الهند بعدم الموافقة باخلاص على مشروع التقسيم، وقيامها منذ حزيران ١٩٤٧ بمحاولات مستمرة من أجل عدم التنفيذ، وتنظيمها لحملات واسعة ومخططة لآبادة المسلمين، ولا زالت تلك الحملات مستمرة في مناطق معينة تشكل الآن جزءاً من الاتحاد الهندي مثل شرق البنجاب ودلهي وغيرها. وأن أمن وحرية ووجود دين وحضارة ولغة المسلمين في الهند في خطر حقيقي، وبينت لمجلس الأمن أن الهند احتلت عبر استخدام القوة العسكرية جوناغاد والامارات الأخرى في كاتشور التي انضمت بصورة قانونية إلى باكستان وشكلت جزءاً من الدولة الباكستانية، وحصلت الهند على ضم كشمير عن طريق الخداع والعنف، وارتكبت القوات الهندية وقوات كشمير ورعايا المهراجا غير المسلمين مجازر بمسلمي الولاية، واختراق القوات الهندية وقوات كشمير الجبهة الباكستانية والاعتداء على أراضي باكستان، وإعاقة الهند المتعمدة لتنفيذ اتفاقات التقسيم، ومنع حصص باكستان من الأموال أو المخازن العسكرية. ورفض بنك الإيداع الهندي وبضغط من حكومة الهند تنفيذ التزاماته المتعلقة بالتعامل بالعملة المتداولة الباكستانية. وأن هذا الضغط مصمم لتدمير البنية المالية للباكستان. وتهديد الهند الحالي للباكستان بقيامها بهجوم عسكري على باكستان. وأن الهدف من الأعمال العدائية المتنوعة التي تقوم بها الهند هو تدمير دولة باكستان^(١).

وطالب باكستان مجلس الأمن بما يلي:

أولاً: دعوة حكومة الهند إلى:-

أ- التوقف عن الأعمال العدائية ضد الباكستان.

ب- تنفيذ كل الاتفاقات بين الدولتين المتعلقة بالشؤون المالية.

ج- التوقف عن الضغط على بنك الايداع الهندي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك فيما يتعلق بممارسة واجباته تجاه حكومة الهند.

ثانياً: تعيين لجنة أو لجان من أجل التحقق في التهم المتعلقة بالابادة الجماعية للمسلمين في المناطق الواقعة الآن ضمن الاتحاد الهندي، ومحاكمة المسؤولين في محكمة دولية. ووضع وتنفيذ الخطط لاعادة المسلمين إلى منازلهم وارضيتهم والممتلكات المتعلقة بهم ممن تم ارغامهم على مغادرة الهند واللجوء إلى الباكستان، وتأمين تعويض حكومة الهند لهم. واتخاذ خطوات فعالة لضمان مستقبل وحرية ووجود المسلمين في الهند وحماية ديانتهم وحضارتهم ولغتهم. واجلاء الهند من الولايات التي انضمت إلى باكستان. واعادة السكان إلى تلك الولايات وضمان تعويض الهند لهم. والاعداد لوقف القتال في ولاية كشمير وانسحاب كل (القوات الاجنبية) سواء كانوا ينتمون إلى الهند أو الباكستان وبضمنه الجيش الهندي، واعادة المسلمين الذين اضطروا إلى مغادرتها منذ ١٥ آب ١٩٤٧، ودفع التعويضات لهم من قبل الهند، واتخاذ الخطوات لانشاء ادارة نزيهة ومستقلة في كشمير ذات تمثيل تام من قبل شعب الولاية، ثم اجراء استفتاء عام للتأكد من رغبة الشعب الحرة حول مسألة ضمها للهند أو باكستان. وفي نهاية القسم الثاني أكدت باكستان على ضرورة معالجة المسألة الهندية الباكستانية ككل لأن "هذه الخلافات متداخلة مع بعضها، التي سممت العلاقات بين البلدين".^(١)

أما القسم الثالث فيمكن تلخيص جوهر الطرح الباكستاني فيه بالآتي (لقد بدأت القصة مع نضال المسلمين في الهند من أجل تقرير المصير حيث أن الاعمال العدائية الهندوسية والسيخية كانت موجهة ضد هذا النضال، وعندما صار التقسيم أمراً حتمياً، صارت خطط الابادة الجماعية بصورة منظمة ولا زالت، وصار الهدف الآن هو تحطيم باكستان، وإن احتلال جوناغاد كان عملاً يهدف لتحقيق هذه الغاية مثلما كان ضم كشمير عن طريق الخداع والعنف تنفيذاً لهذه الغاية،

(١) S/ No. 646.

وقد رغبت باكستان بحل سلمي للمشكلة بينما رغبت الهند بحل عسكري، وأخيراً تهدد الهند الآن بقيامها بهجوم عسكري مباشر لأنها غير مقتنعة بكفاية الأعمال العدائية السابقة لتحطيم باكستان^(١).

يظهر مما سبق أن العرض الباكستاني لقضيته في الأمم المتحدة، كان يرمي إلى اقناع مجلس الأمن بأن مشكلة كشمير ليست هي صلب موضوع تدهور العلاقات بين الهند وباكستان، بل أن مشكلة كشمير هي إحدى افرازات سياسة الهند الرامية إلى خلق الصعوبات أمام باكستان التي استقلت رغماً عن الساسة الهنود، ومن ثم فإن أية حلول جزئية تتعلق بمشكلة واحدة من جملة المشاكل بين البلدين لا يمكن أن تتمتع بفرص نجاح تطبيقه.

وفي مقارنة بين العرض الهندي والباكستاني للمشكلة في الأمم المتحدة بدا أن الضجوة واسعة بين طروحات البلدين للمشكلة، فالحقائق والاستنتاجات كانت مختلفة، فمن وجهة نظر الهند أن الشرط الأول لاستعادة الأوضاع الطبيعية التي يعتمد عليها اجراء الاستفتاء العام هو انسحاب رجال القبائل، بينما كانت وجهة النظر الباكستانية ترى أن الشرط الأول هو استعادة كشمير لوضعها قبل أن يتم ضمها للهند، وإنشاء إدارة نزيهة ومستقلة ذات تمثيل شعبي لتتولى عملية اجراء استفتاء عام. وقد كانت هذه الاختلافات واضحة في المطالب التي قدمتها الدولتان إلى مجلس الأمن، إذ أرادت باكستان أن يطلب مجلس الأمن من الهند التوقف عن الاعتداء على باكستان وتنفيذ الاتفاقات بين البلدين، وتشكيل لجنة للتحقيق في تهم الإبادة الجماعية، وحل مسألة الولايات التي انضمت لباكستان واجتاحتها الهند، والترتيب لايقاف القتال في كشمير، وانسحاب كل القوات الأجنبية، والتأكد من عودة كل المسلمين إلى كشمير، بينما أرادت الهند أن يقوم المجلس بمطالبة باكستان بمنع رعاياها من المشاركة في القتال في كشمير، ومنع رجال

(١) Ibid.

القبايل من استخدام مناطقها كقاعدة للعمليات العسكرية ضد كشمير، أو كقاعدة للتموين، ومنع أية مساعدات على اطالة الصراع في كشمير. ظهر الطرفان كأنهما مظلومان، ويشتكى من ظلم واعتداء الآخر، فالهند تشتكى من أن باكستان ارتكبت عملاً عدوانياً وخرقت حرية أراضيها، وخرقت القانون الدولي، وبالنسبة لباكستان فإن الهند كانت بصورة دائمة بلداً عدائياً، وتريد منع قيام باكستان كدولة مستقلة وما مشكلة كشمير إلى إحدى الوسائل التي تتبعها الهند لخلق الصعوبات أمام الباكستان.

اجراءات مجلس الامن

اتخذ مجلس الأمن^(١) أول إجراءاته في قضية كشمير في ٦ كانون الثاني ١٩٤٨، قبل انعقاد مجلس الامن، حيث أرسل رئيس المجلس المندوب البلجيكي فان لانكهوف (F. Van Langehove) برقية حث فيها الهند والباكستان على "الامتناع عن أية خطوة لا تتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة وتعمل على تفاقم الوضع، الأمر الذي يلقي بالصعوبات أما أي إجراء يتخذه مجلس الامن"^(٢).

أجابت باكستان على هذه البرقية في ٨ كانون الثاني ١٩٤٨، إذ أكدت أنها "ستستمر بالامتناع عن أي إجراء لا يتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة، وربما يؤدي إلى تفاقم الوضع الحالي"^(٣)، أما الهند فردت في ٩ كانون الثاني ١٩٤٨، فبدأ ردها موافقاً ولكن بتحفظ، حيث أشارت إلى معاناتها من "الصبر والتحمل لأجل مصلحة الشعب جراء الاحتلال والاضطهاد" لذا رأت الهند أن "المجلس ليس بحاجة لضمائنات من ناحية الحكومة الهندية"^(٤).

اختارت الهند كوبالاسوامي آيانكار (N. Copalasswami Ayyanghar) رئيس الوزراء السابق لكشمير. ووزير دون وزارة في حكومة الهند ممثلاً عنها في مجلس الأمن. وكل من سي. ستالفا (K. C. Setalvad) المدعي العام الهندي. والشيخ محمد عبد الله رئيس الحكومة المؤقتة في كشمير، كمساعدين له، بينما اختارت باكستان وزير خارجيتها ظفر الله خان ممثلاً عنها في مجلس الامن ويساعده مندوبها في الأمم المتحدة السيد اصبهاني^(٥).

(١) كان مجلس الأمن في هذه الفترة مؤلف من أحد عشر عضواً وهم الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، وهم الأعضاء الدائمون، واورانيا، وكولومبيا، والارجنتين، وبلجيكا، وكندا وسوريا، وهو الاعضاء غير الدائمين.

(٢) S/ No. 636.

(٣) S/ No. 635.

(٤) S/ No. 640.

(٥) Ali, Op. Cit., P. 301.

استمع مجلس الامن لممثل الهند آيانكار في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، الذي قال أن الهند "كانت مرغمة على عرض مسألة كشمير أما مجلس الأمن بسبب فشلها في التوصل إلى اتفاق عبر المحادثات المباشرة مع باكستان، لأن باكستان كانت متصلبة وتفتقر إلى التعاون"^(١). وأكد آيانكار على أن شكوى الهند ضد الباكستان لا تنحصر في سماحها لرجال القبائل بالمرور عبر أراضيها فحسب، بل لحصولهم على التجهيزات ووسائل النقل والوقود الضروري من باكستان اذ قال: "لقد استخدم المحتلون بنادق نوع 303 ونوع ben & stem، ونوع 2-3 انج، ومدافع 39T، وقاذفات مضادة للدبابات، والغام علامة (٧) ومعدات أخرى ... وكانت المركبات التي تم الاستيلاء عليها تحمل أرقاماً وعلامات باكستانية، وأن كميات كبيرة من الوقود والمواد الغذائية التي دونها لا يمكن لاولئك الرجال أن يصلوا إلى كشمير.. إن الضباط الباكستانيون يدربون ويقودون وما شابه من فعاليات تساعد المحتلين الذين تم السماح لهم باستخدام الارض الباكستانية كقاعدة لعملياتهم"^(٢). وشدد على أن المسألة ملحة وطارئة "... ليس من أجل حماية سكان الولاية فحسب بل لتجنب خطر الحرب بين الهند وباكستان". وفي مسألة الضم شدد آيانكار على "أن حكومة الهند اتبعت وباستمرار السياسة القائلة بأنه في كل قضايا النزاع على الولايات الاميرية. إن شعب الولاية يجب أن يتخذ القرار بشأن تلك القضايا. فعند القبول بضم ولاية جامووكشمير، فإن الهند تنفي قيامها بانتهاز فرصة الخطر الآني الذي وجدت الولاية نفسها فيه، وأنها (الهند) أبلغت الحاكم بأن الضم يجب أن يحسم عبر اجراء الاستفتاء العام حالما يتم استتباب السلام"، ووصل آيانكار إلى تحديد مهمة الامم المتحدة. فرأى أنه على مجلس الأمن "استخدام تأثيره وسلطته لإقناع حكومة باكستان بمنع رعاياها من المشاركة في الغارات، ومنع

(١) Lakhnpal, Op. Cit., P. 132.

(٢) Kashmir, Government of, Kashmir in Security Council, Lall Rookh Publications, (Srinagar. N.D.), p. 3.

المساعدات عن الغزاة"^(١)، وأن "انسحاب واخراج المحتلين من ارض كشمير، والايقاف الفوري للقتال هما أول الواجبات وأهمها التي يجب أن نكرس أنفسنا لها"^(٢).

وفي رد ظفر الله خان على خطاب آيانكار في ١٦ و ١٧ كانون الثاني ١٩٤٨، نفا كل التهم الموجهة ضد حكومة باكستان "تنفي حكومة باكستان بشدة، أنها قدمت المساعدة للمحتلين المزعومين"^(٣). ولجأ ظفر الله خان إلى تغطية شاملة لشكاوى باكستان، وبضمنها فشل الهند في تنفيذ التزاماتها المالية ومعالجتها لقضية جوناغاد، وطالب مجلس الامن بتوسيع تحقيقه ليغطي كل هذه المسائل، "ستكون اضاعة لجهد ثمين إذ ما شغل مجلس الامن نفسه، بحل مسألة كشمير لوحدها"^(٤)، وكان ملخص مناقشته المتعلقة بكشمير هي أن الضم وابادة المسلمين في شرق البنجاب والولايات الأميرية السيخية والهندوسية المجاورة كلها عوامل ضمن مؤامرة كبيرة، وأشار إلى أن الهند لجأت إلى مجلس الأمن لأن جيشها فشل في فرض قرار ما^(٥)، ورأى أن حل المشكلة الكشميرية يمر عبر "اخلاء جامو وكشمير من كل العناصر الاجنبية في الولاية وبضمنها رجال القبائل والقوات العسكرية الهندية كخطوة أولى لحل عادل للمسألة"^(٦).

بعد أن استمع مجلس الامن لمثلي الهند وباكستان، تبنى في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٨، مشروع قرار قدمته بلجيكا. ليكون اول قرار يتخذه المجلس حول المشكلة الكشميرية. دعى القرار الحكومتين إلى اتخاذ الاجراءات الفورية لتحسين الوضع والامتناع عن القيام أو السماح بالقيام بأي عمل يفاقم الوضع الراهن في كشمير،

(١) Lakhnpal, Op. Cit., P. 131-132.

(٢) Kashmir , Government of, Op. Cit., P. 2.

(٣) Ibid., P.3

(٤) Ibid.

(٥) Birdwood, Op. Cit., P. 87-88.

(٦) Lakhnpal, Op. Cit., P. 132.

والتمس منهما "إبلاغ المجلس بصورة فورية عن أية تغيرات في الوضع قد تحدث أو على وشك الحدوث بينما لا يزال الأمر قيد المناقشة"^(١).

خلال مناقشة القرار قبل التصويت عليه، اعترض الاتحاد السوفيتي على مضمونه، إذ قال الممثل السوفياتي اندري كرومايكو (Andrei Gromyko) "نحن نعتقد بضرورة دراسة هذه المسألة بتفاصيل أكبر وأن القرار يجب أن يتخذ بالسرعة الممكنة على أساس جوهر المسألة من أجل اصلاح وتحسين الوضع في كشمير وتسوية العلاقات بين الهند وباكستان". ورأى أن القرار فائضاً عن الحاجة في ظل دعوة رئيس مجلس الامن السابقة إلى الدولتين^(٢). ودعم وجهة النظر هذه المندوب الأوكراني، أما المندوب الأرجنتيني فطالب بشيء أكثر فعالية^(٣). إلا أنه صوت لصالح القرار الذي أقر بتسعة أصوات وامتناع الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا عن التصويت^(٤).

وبعد تبني مجلس الامن لقرار ١٧ كانون الثاني مباشرة، اقترح المندوب البريطاني نوئيل بيكر (Noel Baker) بأن يلتقي رئيس المجلس بممثلي الهند والباكستان "لايجاد أساس مشترك يبنى عليه الحل". اجيز الاقتراح بالاجماع، وقد توصلت المناقشات إلى الاتفاق على مسودة قرار قدمته بلجيكا. تبناه مجلس الامن في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ بموافقة تسعة أصوات وامتناع الاتحاد السوفيتي واوكرانيا عن التصويت^(٥).

لقد نص هذه القرار على تشكيل مجلس الامن لجنة مؤلفة من ثلاثة ممثلين من أعضاء الامم المتحدة، تختار الهند الأول، وتختار باكستان الثاني، ويتم اختيار العضو الثالث من قبل الأعضاء الاثنتين اللذين يتم اختيارهما من قبل الهند

(١) S/ No. 651.

(٢) S. C. O. R. -222- 1948.

Gupta, Op. Cit., P. نقلاً عن

(٣) Lakhnpal, Op. Cit., P. 131.

(٤) S/ No. 651.

(٥) S/ No. 654

وباكستان، وعلى هذه اللجنة الانتقال إلى موقع الأحداث والعمل استناداً لوصاية وتوجيهات مجلس الأمن، واللجنة مخولة بالتحري عن الحقائق، والوساطة التي تمهد السبيل لتنفيذ توجيهات مجلس الأمن، وإن واجبات اللجنة تنحصر في الصراع حول كشمير، أما بقية المشاكل التي أشارت إليها باكستان في رسالة وخطاب وزير خارجيتها فإنها ستدخل في صلاحيات عمل اللجنة عندما يوجه مجلس الأمن بذلك^(١).

انتقد الممثل السوفيتي هذا القرار، ورأى أن تأسيس اللجنة بهذه الصورة يجعلها شبه مستقلة عن مجلس الأمن وأنها ستعمل وفقاً لتصوراتها، لذا شدد على أنه إذا أريد أن تكون اللجنة فاعلة فأنها ينبغي أن تشكل من أعضاء مجلس الأمن، وأوضح هذا الموقف بقوله: "رغم ملاحظتي وبرضا استعداد الطرفين لحل المسألة عبر علاقة الجوار الطيبة إلا أنني لا يمكن الموافقة على تأسيس اللجنة بالطريقة التي تم وضعها، فإذا تم تبني هذا الاجراء سأضطر إلى الامتناع عن التصويت"^(٢).

كان هذا القرار محاولة للتسوية بين وجهتي نظر الهند وباكستان، فبينما اعتقدت الهند بضرورة تعيين اللجنة من أجل هدف اساسي وهو مسألة كشمير، ووافقت على سبيل التسوية على انه "طالما وصلت شكوى باكستان المقابلة ضد الهند فيما بعد إلى مفكرة مجلس الأمن. وقرر المجلس أن المواضيع الواردة في تلك الشكوى تستلزم بعد مناقشتها اجراء تحري عنها، فسيكون آنذاك من الملائم طرح تلك المسائل عن اللجنة"^(٣). نجد باكستان تعتقد أنه من الضروري وضع المسألة الهندية - الباكستانية كلها لدى اللجنة، وعلى هذا الاساس أرسل ظفر الله خان رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يهدد فيها بالقيام بعمل عسكري ضد الهند فيما يتعلق

(١) Ibid.

(٢) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 1.

(٣) Gupta, Op. Cit., 655.

جوناغاد، وطالب بعقد اجتماع مبكر لمجلس الامن للنظر في الوضع برمته قبل النظر في موضوع كشمير^(١).

واستجابة لهذه الرسالة، غير عنوان القضية من (مسألة جامو وكشمير) إلى (المسألة الهندية - الباكستانية)، وبعد مناقشات قصيرة لم تثار فيها اعتراضات قرر مجلس الامن "ستتم مناقشة مسألة كشمير أولاً كقضية خاصة في النزاع الهندي الباكستاني، إلا أن هذا لا يعني تأجيل النظر في المسائل الاخرى التي طرحتها الشكوى الباكستانية، حتى يتم النظر في مسألة كشمير والانتهاء منها"^(٢).

ان عدم دقة نصوص قرار ٢٠ كانون الثاني ووضوحها، جعلها تخفي خلافاً بين الهند والباكستان حول ما يمكن أن يطلب من اللجنة القيام به في شبه القارة الهندية، وقد لخصت جريدة الهندوس اليومية في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨، هذا الخلاف كما يلي: "ترغب باكستان بأن تمتلك اللجنة أوسع السلطات الممكنة التي تشمل أولاً السلطة لايقاف اطلاق النار والتأكد من اجراء الطرفين لهذا الأمر، وثانياً حرية التشاور مع كل الاطراف ذات العلاقة وعلى أسس متساوية وبضمنها ممثلي حركة آزاد كشمير، وثالثاً السلطات التامة للعمل كأداة حرة تقوم بالتنظيم والاشراف على اجراء الاستفتاء العام في عموم المنطقة.. أما الهند فلديها وجهة نظر معاكسة ترى فيها ضرورة التزام اللجنة المقترحة بالعمل ضمن المجالات الآتية:-

١- ايقاف القتال والتأكد من قيام الطرفين بتأمين السلام.

٢- العمل كمراقب خلال فترة اجراء الاستفتاء العام الذي ستقوم به الادارة الحالية في كشمير^(٣).

(١) S/ No. 655.

(٢) s. c. o. r. - 230 - 1948

Khan, Rahmatullah, **Kashmir in the United Nations**, (Delhi, 1966). P. 71. نقلا عن

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 149.

ورأت الهند أن القرار، كان إشارة واضحة للتأثير الذي لعبه العرض الباكستاني للقضية في مجلس الأمن^(١).

لم يشكل مجلس الأمن هذه اللجنة، وظلت القضية تدور في أروقة المجلس حتى تموز من عام ١٩٤٨، وقد شجب كورييل (الذي سيكون أول رئيس للجنة الأمم المتحدة للمسألة الهندية - الباكستانية) الفشل في تنفيذ قرار ٢٠ كانون الثاني، الذي علق عليه أهمية كبيرة إذ كتب "عند التذكر نجد أن من المؤسف أن لجنة كتلك قد تمت الموافقة على تشكيلها لم يتم إرسالها إلى شبه القارة دون تأخير، حتى لو لم تكن قادرة على إيقاف القتال في كل الاحتمالات فأنها كانت قادرة على منع الهجوم الربيعي واستمرار العمليات العسكرية على نطاق واسع بمجرد وجودها هناك إلا أن هذا لم يتم ولم توفر وثائق الأمم المتحدة توضيحاً لهذا التأخير"^(٢).

(١) Khan, Op. Cit., P. 19.

(٢) Korbél, Op. Cit., P. 104.

مقترحات الهند وباكستان للاستفتاء العام في كشمير

طلب مجلس الامن من الدولتين تقديم مقترحات كل منها على حدة، للوصول إلى نقاط اتفاق يبني المجلس على أساسها اجراءاته، فقدمت الدولتان مقترحاتهما في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨، وهذه الاقتراحات غاية في الاهمية لأن الفجوة التي تضمنتها لم يتم التغلب عليها أو ردهما من ذلك الوقت، وظلت أكثر التناقضات عقبة أمام التوصل إلى حل ضمن السياقات التي اقترحتها الامم المتحدة.

تشكلت مقترحات الهند من قسمين، تعلق القسم الاول بالواجبات التي ينبغي على كل من الدولتين واللجنة المقترحة القيام بها، أما القسم الثاني تضمن الاجراءات التي ستناط بحكومة كشمير للقيام بها. فكان أهم ما تضمنه القسم الأول هو توقف باكستان القتال من خلال انسحاب رجال القبائل ومنع تقديم أي مساعدات لهم، وبعد استعادة السلام والنظام تتم دعوة كل مواطني كشمير للعودة إليها، وإطلاق سراح كل السجناء السياسيين، وإتاحة حرية العمل لكل النشاطات السياسية الشرعية. وتقلص الهند من قواتها العسكرية في كشمير. وإبقاء ما يكفي منها لضمان حماية أمن كشمير. ودعم السلطة المحلية، وتحويل الادارة المؤقتة من الشيخ عبد الله إلى مجلس للوزراء، وتنتقل اللجنة التي اقترحتها مجلس الامن إلى الهند للمراقبة والتأكد من الاجراءات المتفق عليها لوقف القتال، وإيصال التقارير إلى مجلس الامن.

أما القسم الثاني فأكد على واجبات حكومة كشمير، فعليها ان تضع ميثاقاً للمجلس الوطني يقوم على تمثيل الناخبين البالغين ونسبة من ممثلي الأديان، وحكومة وطنية تستند إلى المجلس الوطني، واجراء استفتاء عام عبر هذه

الحكومة، وتحت اشراف أشخاص يعينون من قبل الامم المتحدة، والسماح للمجلس الوطني بتشكيل مجلس تأسيسي جديد في كشمير^(١).

وعلى النقيض من هذه المقترحات، كانت المقترحات الباكستانية التي ركزت على واجبات اللجنة المقترحة، اذ رأت باكستان أنها تتمثل في تأسيس ادارة غير متحيزة مؤقتة في كشمير، وسحب القوات الهندية المسلحة ورجال القبائل واللاجئين بصورة غير قانونية من الباكستانيين والهنود، وعودة كل سكان الولاية من غادروها بعد حدوث الاضطرابات، و اجراء الاستفتاء العام^(٢).

من خلال المقارنة بين هذه النقاط المقترحة من قبل الدولتين، بدت نقاط عدم الاتفاق والاختلاف واسعة المدى، حيث يمكن تسجيلها في الملاحظات الآتية:

أولاً: كان الامر الضروري جداً بالنسبة للهند هو وقف القتال واستعادة الاوضاع الطبيعية، وبالنسبة لباكستان فإن هذه الامور يتم انجازها بصورة جوهرية كجزء من الاستعداد لاجراء الاستفتاء العام.

ثانياً: إن موضوع الضم بالنسبة للهند كان يتعلق بالهند وشعب كشمير. أما بالنسبة لباكستان فهو موضوع يتساوى فيه موقف كل من الهند والباكستان حوله.

ثالثاً: رأت الهند إن انسحاب قواتها يكون بعد انسحاب رجال القبائل. ويبقى جزء من القوات الهندية في كشمير، بينما كانت ترى باكستان أن سحب كل (القوات الاجنبية)، عن كشمير بصورة متزامنة، وبشكل كامل.

رابعاً: وبخصوص وظائف لجنة الامم المتحدة المقترحة، كانت الهند ترى أن وظيفة هذه اللجنة تنحصر في الارشاد والاشراف على عملية الاستفتاء، أما باكستان

(١) S. C. O. R. 236-1948

Gupta, Op. Cit., P.155

نقلاً عن

(٢) S. C. O. R. 236-1948

Lakhnpal, Op. Cit., P. 131

نقلاً عن

فكانت ترغب بتحويل اللجنة سلطة ومسؤولية تنظيم سحب القوات الأجنبية،
وتأسيس إدارة غير متحيزة؛ وعودة كل سكان الولاية، وأجراء الاستفتاء العام.

حددت هذه الخلافات الواسعة منهجي الحكومتين، فقد لجأت الهند إلى
الامم المتحدة من أجل ادانة باكستان، والضغط عليها لسحب رجال القبائل، وليس
من أجل معالجة الخلافات بين الدولتين عن طريق تدخل الامم المتحدة بصورة
واسعة النطاق، بينما لجأت باكستان للأمم المتحدة كطرف وقع عليه ظلم من
جاره الكبير، ولتحويل مجلس الامن حل المشاكل الهندية - الباكستانية كلها
ويصورة شمولية.

موقف أعضاء مجلس الأمن من مقترحات الهند والباكستان

قدم رئيس مجلس الأمن لونكان هوف تقريراً حول المقترحات الهندية والباكستانية، إلى أعضاء المجلس أشار فيه إلى أنه وجد في هذه المقترحات على الرغم من اختلافها، اتفاقاً ضمناً حول:-

١. الرغبة الملحة في وقف القتال.

٢. تعاون الحكومتين لتنفيذ هدف وقف القتال.

٣. ضمان حرية إجراء الاستفتاء العام.^(١)

وبناءً على ذلك رأى رئيس المجلس أن تقرير مستقبل كشمير يجب أن يتم عن طريق الاستفتاء العام من خلال الإشراف الدولي^(٢)، وأن يتم بصورة فعلية "تحت تنظيم وتنفيذ وإشراف سلطة مجلس الأمن"، وأن من مهمات اللجنة المقترحة هو المساعدة في إيقاف الأعمال العدوانية والعنف، وضرورة تعاون القوات العسكرية الهندية والباكستانية لأجل تنفيذ هذا الهدف^(٣).

هذا الطرح أثار الوفد الهندي. إذ اعترض عليه أيانكار الذي رأى أن المسألة الملحة هي إيقاف القتال لا مناقشة إجراءات الاستفتاء^(٤)، وأشار إلى أن الطريقة التي يرغب المجلس باتخاذها لمعالجة المسألة تشبه نوعاً ما "وضع العربة أمام الحصان" وأضاف: "والآن فإن الحقيقة القاسية هي أن القتال مستمر هذا اليوم، ويوماً بعد آخر

(١) S. C. O. R. 236-1948.

نقلًا عن بهوتو، المصدر السابق، ص ١٧، P. 151، Gupta, Op. Cit.,

(٢) جريدة الزمان، العدد ٢١٢٠، ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٣) S. C. O. R. 236-1948.

نقلًا عن Gupta, Op. Cit., P.

(٤) جريدة الزمان، العدد ٢١٢٠، ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨.

.. وأن الوضع يتقهقر ومع هذا فقد اقترح وبترف أن نواصل المناقشة حول مسألة الطريقة التي يجب أن يتم بواسطتها الاستفتاء العام. .. فهل سنضيع الوقت حول هذا الموضوع قبل أن نتمكن من النظر في الأمر الطارئ وهو ضرورة الوقف الفوري للقتال في كشمير؟^(١).

أما الشيخ عبد الله فقد اعترض بشدة على طروحات رئيس المجلس، وخاطب المجلس في ٥ شباط ١٩٤٨ معبراً عن رفضه للدعوة القائلة بتنحيته من السلطة وتشكيل إدارة محايدة ونزيهة ومؤكداً على أنه رئيس حكومة الولاية ليس بناءً على رغبة المهراجا، بل لأنه يتمتع بدعم كبير من الشعب الكشميري، وأكد على توجهه العلماني "إني ومنظمتي لا نؤمن بالقاعدة القائلة أن المسلمين والهندوس يشكلون دولتين منفصلتين، نحن لا نؤمن بنظرية الدولتين، ولا بالكراهية الطائفية أو الطائفية نفسها، بل نؤمن أن ليس للدين مكان في السياسة". وحول الشكوك الدائرة سبب إطلاق سراحه قال: "إن ازدياد الوضع سوءاً يوماً بعد آخر وشعور الأقليات بعدم الأمن، ونتيجة لذلك كان هناك على إدارة الولاية ضغط لإطلاق سراحي وسراح زملائي وتطلب الوضع إطلاق سراح العاملين في المؤتمر الوطني ورئيسهم، ولذلك تم إطلاق سراحنا"^(٢).

وصف خطاب الشيخ عبد الله بالتجرد من الدبلوماسية والركعة في المنهج، وفشله في تقدير أن الخطاب الذي يغري الضالحين الكشميريين لا يلائم تعقيد الهيئة الدولية^(٣).

(١) S. C. O. R. 236-1948.

نقلاً عن Khan, Op.

Cit., P. 22

(٢) Sheikh Mohammed Abdulah's Statement in the U.N. Security Council Meeting No. 241 held on, February 5, 1948.

(٣) Birdwood, Op. Cit., P. 89.

أما الممثل الباكستاني فرغب بحل للمسألة السياسية، ورأى ان هذا يؤدي إلى وقف القتال بصورة تلقائية^(١)، وأكد على نقطتين أساسيتين هما:

١- انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من كشمير.

٢- استبدال حكومة الشيخ عبد الله بإدارة نزيهة ومحيدة.^(٢)

أما أعضاء مجلس الأمن، فإن مواقفهم كانت أكثر قرباً من الموقف الباكستاني منها للموقف الهندي، فقد رأى ممثل بريطانيا أن الحل السياسي هو "الطريق الأفضل لوقف القتال بصورة تامة"^(٣)، واعتقد الممثل الفرنسي دولاتورنيل (Dela Tournelle) مؤيداً للرأي البريطاني "أنه سيكون عملاً حكيماً وناضجاً"، أما رئيس المجلس لونكان هوف فرأى أن وقف القتال وإيجاد حل سياسي عن طريق الاستفتاء العام هما "جانبان لنفس المسألة حيث يفرض الحس السليم ضرورة مواجهة جانبي المسألة في الوقت نفسه"^(٤). أما مندوبو الولايات المتحدة، وكندا، والصين، وسوريا، فقد أيدوا طرح رئيس المجلس، وكانت وجهات نظرهم تتعلق بأن إجراء الاستفتاء العام لوحده يمكن أن يوقف القتال ولذلك فيجب أن يكون الاستفتاء نزيهاً^(٥)، أما مندوب الأرجنتين فقد صرح بأنه سوف لن يصوت على أي قرار غير ملزم بالاستعداد للاستفتاء العام وإجراءه تحت سلطة مجلس الأمن^(٦). أما المندوب الصيني فكان موقفه قريباً من الموقف الهندي. إذ قال ممثل الصين في الأمم

(١) S. C. O. R. 236-1948.

Khan, Op. Cit., P. 22

نقلًا عن

(٢) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 9.

(٣) S. C. O. R. 236-1948.

Khan, Op. Cit., P. 22

نقلًا عن

(٤) S. C. O. R. 237-1948.

Ibid., P. 22

نقلًا عن

(٥) S. C. O. R. 237-1948.

Gupta, Op. Cit., P. 158

نقلًا عن

(٦) S. C. O. R. 240-1948.

Khan, Op. Cit., P. 23

نقلًا عن

المتحدة تسنغ (T. F. Tsinnng) في ١٠ شباط ١٩٤٨ منتقدا مشاريع الاقتراحات " يبدو لي انه في جميع اقتراحاتنا يحسن بنا ان نتجنب أي انقطاع يحمل الآخرين على الظن باننا نشك في حق وجود الجيش الهندي في جامو وكشمير، ويحسن بنا ان نتجنب أي انطباع باننا نحاول ان نحد من الاجراءات الشرعية او الدستورية التي اتخذتها حكومة الهند في معالجة هذا الامر"^(١).

ولم يشترك المندوب السوفيتي ومن وراءه المندوب الاوكراني في المناقشات، ويبدو أن الموقف السوفيتي قد انطلق من رغبة في الحياد حتى تتضح اتجاهات الدولتين المتعاديتين، اذ أن الدولتين منظميتين للكونغولث البريطاني، كما أن جوزيف ستالين (J. Stalin) (١٩٢٢ - ١٩٥٣) لم يخفي انتقاده للفكرة التي قامت عليها باكستان، عندما قال في ١٩٤٨ "انه من البدائية الشديدة أن تنشأ دولة في وقتنا السراهن على أسس دينية"^(٢)، وفي تموز عام ١٩٤٧ ادان مسؤول في وزارة الخارجية السوفيتية سياسة الهند الداعية لعدم الانحياز، ووجد ان هذا المفهوم يعكس اتجاه الهند لتبرير سياستها للتعاون مع الرأسمالية الغربية وارساء علاقات وثيقة بين البرجوازيين الهنود والرأسمالية الغربية، وقد كانت الصحافة السوفيتية تصف غاندي بأنه عدو للطبقة الكادحة والثورة الجماهيرية"^(٣)، ودعم الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة"^(٤) ويرجع أحد الباحثين امتناع الاتحاد السوفيتي عن التصويت أو

(١) شارما، بي. ل.: قضية كشمير، دار النشر الاسيوية، (نيودلهي، ١٩٦٧)، ص ٣١-٣٢.

(٢) أبو طالب، حسن، تاريخ باكستان الاجتماعي والاستراتيجي، عداءات اصيلة واتجاهات متغيرة، مجلة المنار، العدد ٤٦، تشرين أول، (باريس، ١٩٨٨)، ص ١٢٠.

(٣) Singh, S. Nihal, The yogi and the Bear, Story of Indo-Soviet Relations, First Published, Allied Populations private limited (New Delhi, 1986), PP.3-4.

(٤) Ibid, P. 7.

(٥) Bhutto, Zulfikar Ali, The Myth Independence, Oxford University, (London, 1969), P. 31.

المشاركة في المناقشات إلى "عدم رغبتها بالعداء مع الهند أو باكستان، أو أنها كانت ترى أن الوضع سيتهور مما يمنح فرصاً أخرى لزيادة المصالح السوفيتية في منطقة ستراتيكية"^(١)، ومع هذا فإن الصحافة الهندية كانت تتحدث عن الاتحاد السوفيتي كحامي للعدل الدولي^(٢).

أما موقف الدول الغربية فيبدو أنه كان رد فعل على تصريحات نهرو المبكرة في رفضه سياسة الاحلاف والتكتلات. فقد صرح عام ١٩٤٦ برفضه ضم الهند المستقبلية إلى أي حلف^(٣)، وكشف عن هذه الفكرة بصورة أوسع في ٨ آذار ١٩٤٨ عندما قال في المجلس التأسيسي الهندي "إذا حدث وانضممنا إلى أحد معسكري القوى فإننا نقوم من وجهة نظر ما بعمل جيد، إلا أنني أشك من وجهة نظر أوسع بأن هذا لن يسبب أذى ليس للهند فحسب بل للسلام العالمي. وبذلك أصبح من الضروري عدم انضمام الهند إلى أي من المعسكرين السياسيين، وهذا يشكل المدخل الأساسي لسياستنا الخارجية"^(٤).

اعترض المندوب الهندي على مسار المناقشات، وطلب في ١٠ شباط ١٩٤٨، تأجيل المناقشات حتى يستشير حكومته في نيودلهي، وقد كان طلبه هذا معبراً عن خيبة الأمل الهندية. في مجلس الأمن، إذ قال: "لقد كان هناك انتهاكاً للالتزامات الدولية. ومع ذلك فإن هيئة دولية كهذه لم تصدر توجيهاً يتوقع أي فرد أن تقوم بإصداره" وأضاف "لم يتم ادراك خطورة والحاح الوضع بصورة كافية، فنوقشت المشاكل التي يمكن أن تنتظر لوقت آخر، ولا زال النقاش في مشاكل أخرى يمكن أن تنتظر لوقت آخر" وعلق آيانكار بنعمة كئيبة على اتجاهات الرأي في المجلس إذ قال: "بينما كنت أراقب الأحداث هذا اليوم تنامي إحساسي بصورة متزايدة بأن البلد

(١) Birdwood, Op. Cit., P. 93.

(٢) Ibid, P. 91

(٣) India, Government of, India's Foreign Policy, P.12.

(٤) Jayaramu, P.S., India's National Security and foreign policy, ABC Publishing house, (New Delhi, 1987), P. 12.

العظيم الذي أمثله أمامكم اليوم، وأن الحكومة التي تدير هذا البلد لم تحصل على التقدير في مجلس الامن..^(١).

انتقد معظم أعضاء المجلس الطلب الهندي للتأجيل، فقد أشار المندوب البريطاني إلى اصرار المندوب الهندي على ضرورة تركيز المجلس على ايقاف القتال، وقال مستفهماً: "هل سيتوقف القتال إذا فعل مجلس الامن ما يرغب به؟ افترض أننا قدمنا هذا الطلب إلى الباكستان، والآن فهل سيلقي سكان البونش وميربور وريازي أسلحتهم؟ وهل سيعود المتطوعون من غرب البنجاب إلى بيوتهم، وهل سيطيع العسكريون طلب مجلس الامن ويتراجعون عن مواقفهم أم يتخذ عملنا هذا تأثيراً ونتائج معاكسة؟"^(٢). أما المندوب الأمريكي فهاجم وبتهكم ادارك ايانكار للاتجاهات في المجلس، وقال "إن المندوب الهندي إذ يحاول دفع مجلس الامن لاتخاذ اجراءات شديدة ضد باكستان فكأنه يحاول دفع مجلس الامن لاشغال منصب الحليف المساند في حرب ما". والمج بصراحة إلى أن الهند كانت تحاول دفع مجلس الامن للوقوف ضد باكستان، وأكد على "أن الامم المتحدة لا تتورط بتشجيع اندلاع حرب ما، واتخاذ أي جانب في حرب ما"^(٣)، وعبر المندوب السوري عن دهشته للطلب الهندي. وأبدى رغبته بـ"معرفة إذا ما انتفت الاوضاع الطارئة في كشمير"^(٤). واعد المندوب الكولومبي طلب التأجيل بأنه تهديد لـ "استقرار السلطة الخاصة بمجلس الامن"^(٥) وأشار إلى "أن مغادرة ايانكار دون سماع رغبات مجلس الامن هو سخرية من المجلس وللحفاظ على مكانة هذه الهيئة لا بد لها من الاجتماع مرة

(١) S. C. O. R. 243-1948.

Khan, Op.Cit., P. 24

نقلاً عن

(٢) Ibid, P. 25.

(٣) Khan, Op. Cit., P. 26:

شارما: المصدر السابق، ص ٢٨

(٤) S. C. O. R. 243-1948.

Gupta, Op.Cit., P. 162

نقلاً عن

(٥) S. C. O. R. 245-1948.

Ibid

نقلاً عن

أخرى غداً وأن تواصل الاجتماع حتى تصل إلى نوع من القرار"^(١)، أما المندوب الأرجنتيني فانتقد بشدة الطلب الهندي، وانتقادات الهند لمجلس الأمن اذ قال "أن كشمير ليست جزءاً من الهند، وأن الحرب في كشمير هي تمرد لشعب ضد حاكمه، وأنه يجب حسم مسألة الاستفتاء العام أولاً، وأن مجلس الأمن ليس أداة لأولئك الماثلين أمامه، ويجب حسم كل المشاكل الهندية - الباكستانية، وليس مشكلة كشمير فقط"^(٢).

ويرى بيردود أن تأجيل الاجتماعات لم يكن أمراً شائعاً في مجلس الأمن، وقد وجد معظم أعضائه صعوبة في تسوية المسألة في ظل تأكيدات آياتكار السابقة على الطبيعة الطارئة للمشكلة وضرورة اتخاذ إجراء ما لحسم المشكلة"^(٣). أما الأعضاء اللذين أيدوا الطلب الهندي فقد وجدوا أن الطلب طبيعي لضرورة تشاور الحكومات مع وفودها. فقال المندوب الأوكراني كاراسينكو ليس هناك من مشكلة حول ضرورة التأجيل وينبغي أن لا يحاول مجلس الأمن تحديد فترة التأجيل لأن من غير الممكن تحديد الوقت اللازم للتشاور مع حكومة الوطن، إذا لم تكن الغالبية الأنكلو - أمريكية مستعدة للموافقة على هذا الالتماس البسيط فليرفضوه بصورة علنية، لنقوم بأخذ الاصوات ونسجلها حول هذا الالتماس" ودعم المندوب السوفيتي وجهة النظر هذه^(٤). أما المندوب الصيني تسنغ فقد أيد الطلب الهندي وقدم مشروع قرار للتصويت عليه، وقد سحبت الصين مشروعها بعد أن أعلن رئيس المجلس أن من مصلحة المجلس أن يعود المندوب الهندي إلى وطنه لأن ذلك ضرورياً "من أجل التقدم المطرد باتجاه حسم القضية"، ورأى أن أمام المجلس تطورات خطيرة في

(١) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 26.

(٢) S. C. O. R. 245-1948.

Khan, Op.Cit., P. 90

نقلا عن

(٣) Birdwood, Op. Cit., P. 90.

(٤) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 11.

العالم^(١)، ويتبغي التباحث بشأنها كونها ليس أقل أهمية من قضية الصراع الهندي- الباكستاني على كشمير^(٢). فانتتهت المناقشات عند هذه النقطة حيث غادر يانكار في ١٠ شباط ١٩٤٨ إلى الهند، وعند وصول الوفد إلى بومباي صرح الشيخ عبد الله إلى الصحفيين منتقداً مجلس الأمن: "لقد كان الأمر كله لقوة السياسة، ويبدو أنه ليس هناك مكان للمنطق"^(٣). وقد عبرت حكومة الهند من استيائها أسلوب معالجة مجلس الأمن لمشكلة كشمير، وقد عبر نهرو عن هذا الاستياء في ٥ آذار عام ١٩٤٨ حينما قال امام المجلس التأسيسي "لابد من الاعتراف بان قد دهشت وتضايقت إلى ان ما قدمناه من مسائل امام مجلس الأمن لم يلاق التقدير اللائم، وتم النظر في مسائل لا علاقة لها بالموضوع الاساسي"^(٤)

(١) كانت المشكلات الدولية المهمة المطروحة أمام مجلس الأمن هي: المسألة الفلسطينية، المسألة الأندونيسية، مشكلة قبول الاعضاء الجدد، المسألة التشيكوسلوفاكية، المسألة المصرية (القوات العسكرية البريطانية في مصر)، المسألة الاسبانية، استقلال كوريا، اجراءات التصويت في مجلس الأمن.

Gupta, Op. Cit., P. 172.

(٢) S. C. O. R. 246-1948.

Gupta, Op. Cit., P. 163

نقل عن

(٣) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 11.

(٤) Nehro's statement in the constant assembly (Legislative), Dated March 5 1948, in: Nehro, Jawahar Lal, **Independence and after**, The Populations Division, (Delhi, 1949), PP. 73-86.

قرار ٢١ نيسان

بعد عودة المندوب الهندي في ١٠ آذار ١٩٤٨، طالب بمدخل جديد للمسألة يمر عبر أربعة نقاط، تمثل النقطة الاولى ضرورة وقف القتال، والثانية عدم قبول الهند بتبديل الادارة القائمة بادارة أخرى لأن هذا يتعارض مع الوضع الدستوري للهند، وأكدت النقطة الثالثة على أنه يمكن لمجلس الامن اتخاذ اجراءات للتأكد من عدم تدخل القوات المسلحة الهندية في الاستفتاء، وأبدى ضمناً استعداداً لتقليص عددها بالرغم من تأكيد الواضح على ضرورة وجودها، وكانت ادارة الاستفتاء موضوع النقطة الرابعة التي أكدت أنه من الممكن توفير الاستقلال لادارة الاستفتاء شريطة أن تنسجم هذه الاجراءات مع الحفاظ على سيادة كشمير^(١).

إن هذا المدخل الجديد الذي طرحه المندوب الهندي، لم يشكل في جوهره أي تغيير في موقف الهند، فلا زالت الهند ترفض تبديل الادارة الحالية بادارة (غير متحيزة) كما تطالب باكستان، كما ترفض سحب كل قواتها العسكرية، لذا علق المندوب الباكستاني على مدخل الهند بالقول "أنه ليس التدخل أو عدم تدخل القوات المسلحة الهندية. بل أن مجرد وجودها هو الذي يعيق الاستفتاء العام". وفيما يخص الادارة في كشمير، أكد على أن الاستفتاء المنصف يتطلب ادارة غير متحيزة تقوم بها الامم المتحدة^(٢).

وبعد اطلاع رئيس مجلس الامن المندوب الصيني، على تطور وجهتي النظر الهندية والباكستانية، قرر اجراء محادثات مباشرة بين الطرفين لاكتشاف مسار للحسم بالتعاون مع ممثلي بلجيكا وكندا^(٣)، وقد انطلقت المباحثات على أساس

(١) شارما، المصدر السابق، ص ٣٢-٣٣.

(٢) Gupta, Op. Cit., P. 165.

(٣) Lakhnpal, Op. Cit., P. 131.

مشروع صيني يعكس الاعتراف بسيادة الهند على كشمير^(١)؛ إلا أن عدم التوصل إلى اتفاق حول هذا المشروع^(٢)، دفع المجلس إلى تبني قرار قدمته بلجيكا وكولومبيا وكندا والصين وبريطانيا والولايات المتحدة في ٢١ نيسان ١٩٤٨، وبواقع سبعة أصوات وامتناع كل من الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا وبلجيكا وكولومبيا^(٣). وقد كان امتناع الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا عن التصويت متماشياً مع امتناعهم على كل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمشكلة الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير في هذه المرحلة، أما بلجيكا وكولومبيا فقد كان سبب امتناعهم هو اعتراضهم على تغيير بعض فقرات مشروع القرار.

طرح هذا القرار خطة للاستفتاء العام، وتكون القرار من ديباجة وثلاثة أجزاء، إذ أكدت الديباجة على زيادة أعضاء اللجنة المقترحة إلى خمسة أعضاء، وتوجيه الأوامر للانتقال الفوري إلى شبه القارة الهندية لوضع "مساعيها الحميدة ووساطتها تحت تصرف حكومة الهند والباكستان من أجل تسهيل اتخاذ الإجراءات اللازمة واستعادة السلام والنظام وإجراء الاستفتاء العام من قبل الحكومتين من خلال تعاون الحكومتين مع اللجنة ومع بعضهما"، وحث المشروع الحكومتين على استمرار الإجراءات التي تساعد للتوصل إلى حسم شامل للمشكلة.

تضمن الجزء الأول من القرار. إجراءات تتعلق "باستعادة السلام والنظام" حيث عرض فيه التزامات الهند والباكستان، ففي ما يخص باكستان أكد القرار على ضرورة قيام باكستان بـ "استخدام كل جهودها" من أجل تأمين انسحاب قوات القبائل والوطنيين الباكستانيين من كشمير، ومنع الخروقات اللاحقة، والامتناع عن توفير أية مساعدات لهم، والاعلان لكل الاطراف المعنية بأن مشروع الحسم الذي

(١) جريدة الاخبار، العدد ٢٢١٨، ٢١ نيسان ١٩٤٨.

(٢) للتوسع في هذا المشروع ينظر: شاروا، المصدر السابق، ص ٢٤-٢٥.

(٣) S/ No. 726

يحتوي على هذه الشروط تضمن حلاً عادلاً للمشكلة، لذلك يجب عليهم التعاون من أجل الحفاظ على السلام والنظام.

أما الهند فعليها التزامات تنحصر في أنه عندما تصل اللجنة إلى اقتناع بأن قوات القبائل قد انسحبت بصورة فعلية تضع الهند وبالتشاور مع اللجنة خطة فعالة لتقليص قواتها وصولاً إلى الحد الأدنى اللازم لدعم السلطات المدنية للحفاظ على القانون والنظام. والاعلان عن بدء الانسحاب ووفق مراحل، والابقاء على عدد من القوات بالتشاور مع اللجنة، ووفقاً للمبادئ الآتية:

أ- لا تتسبب في أية مظاهر تخويف لسكان كشمير.

ب- الحفاظ على عدد قليل جداً من القوات في "المناطق الامامية".

ج- بقاء القوات الاحتياطية في مواقع قواعدها الحالية.

ومع بداية ممارسة مدير الاستفتاء العام سلطته، يجب أن توافق الهند على وجود القوات العسكرية وقوات الولاية بالاتفاق مع مدير الاستفتاء العام. وستكون العناصر المجندة المحلية مسؤولة عن القانون والنظام. وإذا ظهر عدم كفاية القوات المحلية، يقوم مدير الاستفتاء، واستناداً للاتفاق بين الحكومتين إلى استخدام قواتهما وكما يجده فعالاً لغرض السلام.

أما القسم الثاني فتعلق موضوعه بـ (الاستفتاء العام)، فقد فرضت على الهند التزامات أخرى تتعلق بتعهد الهند بقيام حكومة كشمير بدعوة الأحزاب السياسية الأساسية لتعيين ممثلين عنها للمشاركة على المستوى الوزاري، للاعداد وتنفيذ الاستفتاء العام، وتعين اللجنة المقترحة ادارة للاستفتاء في كشمير من خلال تفويض تمنحه حكومة الهند لها، وتوفر الهند قوات عسكرية للمساعدة في ادارة الاستفتاء العام، وبناء على طلب ادارة الاستفتاء، ويعين السكرتير العام للأمم المتحدة مديراً للاستفتاء له سلطة تعيين مساعدين له، واجراء الاستفتاء العام، وتعين قضاة خاصين لسماع القضايا المتعلقة بالاستفتاء العام، وتتعهد حكومة الهند بمنع

الرشوة والفساد والارهاب، أو أية أعمال تترك تأثيراً على المقترعين في الاستفتاء، وتلتزم علنياً ودولياً بالدعم التام لمدير الاستفتاء، وحمايتها لكل رعايا كشمير بغض النظر عن المعتقد أو الطائفة أو الحزب، وحرية التعبير عن آرائهم في التصويت، وأن تفرج عن جميع السجناء السياسيين، وتتم دعوة اللاجئين بالعودة إلى الولاية، وضمان عدم وجود أعمال انتقامية، وإتاحة حرية الصحافة^١ والخطب، والتجمع، والتنقل في الولاية وخارجها، وعند نهاية الاستفتاء العام تصادق اللجنة على "إذا ما كان الاستفتاء حراً ونزيهاً بالفعل أم لا".

أما القسم الثالث الموسوم بـ (الاحكام العامة)، فأكد على تعيين ممثل عن كل من الهند وباكستان في اللجنة، وتقوم اللجنة بتعيين مراقبين في كشمير وكما يتطلب الامر^(١).

لقد اتسم قرار ٢١ نيسان بعدة خصائص مميزة من حيث أنه أسس اسلوباً للتفكير المستقبلي، كما أنه لم يرقم بأي محاولة لتقديم حكم، ولا يوجد فيه تعليق على الجانب القانوني لضم الهند لكشمير. ولم يدين باكستان (كمعتدية). ويبدو أن مسائل كهذه عدت على سبيل الافتراض في نطاق بحث محكمة العدل الدولي وملانمة لها^(٢).

يظهر واضحاً أن القرار حاول التوفيق بين مقترحات الهند وباكستان. فالقرار أكد على سحب القوات المؤيدة للباكستان أولاً وتسحب القوات الهندية على مراحل مع الاحتفاظ بجزء من هذه القوات، وفي الوقت الذي تبقى الادارة الحالية في كشمير، فإن عملية الاستفتاء تدار من قبل الأمم المتحدة، وتراقب الهند والباكستان ذلك عبر ممثلها في اللجنة.

(١) S/ No. 726,

(٢) Birdwood, Op. Cit., Pp. 91-92.

ونتيجة هذه التوفيقية، فأن كلاً من الهند والباكستان تحفظتا على عدة بنود من القرار، فقد اعترض الممثل الهندي على مشروع القرار قبل اقراره حيث قال في ١٩ نيسان ١٩٤٨ "إن مشروع القرار المطروح أمام المجلس الأمن واهن جداً بحيث ليس بإمكاننا الموافقة على مسودته" وشرح ذلك من أن القرار لم يدين باكستان لخرقها الالتزامات الدولية، وأضاف: "لقد طرحت الهند أمام مجلس الأمن مسألة واضحة وبسيطة ومباشرة وذات دليل قاطع لا يخطئ؛ وأن الاجراء الذي اقترحنا على مجلس الأمن ضرورة اتخاذه كان لا بد منه؛ وبدلاً من اتخاذ ذلك الاجراء توضع الشكوى الهندية في مخزن تبريد لما يقارب أربعة أشهر من استمرار اراقة الدماء والخراب الاقتصادي، وفي نهاية الامر يتم انذارنا في ضرورة الموافقة على قرار شحيح في اعترافه بميزان الامر ويتصف بالغرابة وعدم التحديد للاجراء الذي قامت به باكستان"، ورفض انضمام باكستان من خلال ممثلها في ادارة الاستفتاء "إن مسألة الضم قانونية وملزمة، ولن يتم التخلي عنها إلا حينما تجد الهند أن نتيجة الاستفتاء العام لصالح باكستان، لذلك ليس لباكستان الحق في الانضمام لادارة الولاية بعد وقف اطلاق النار"، وأشار في ختام اعتراضه على صحة موقف الهند، بالقول أن قناعة الهند في ما يتعلق بالقضية "كانت صائبة بصورة مطلقة منذ البدء وحتى النهاية من الجوانب التشريعية والقانونية والاخلاقية".^(١)

وعبرت الحكومة الهندية بصورة رسمية عن تحفظها على القرار في ٧ أيار ١٩٤٨، اذ أوضحت حكومة الهند في المجلس من أنها تنظر إلى القرار "بغاية الحذر" ومع ذلك أبدت الهند رغبتها بالتعاون "إذا كان المجلس مصمماً على ارسال اللجنة فستكون حكومة الهند مسرورة لاجراء المحادثات معها"، وصادقت الحكومة الهندية على اعتراضات مندوبيها في مجلس الأمن السابقة على مشروع القرار^(٢). ومن جانبه رفض المؤتمر الوطني الكشميري القرار، وأكد على رفضه تدخل مجلس الأمن في

(١) Kashmir, Government of ... , Op. Cit., P. 15.

(٢) Letter dated May 1948m from the Representative of India to thee president of the Security Council, in: Lakhnpal, Op. Cit., P. 143.

تغيير الحكومة الكشميرية، وأكد على أنه "لن يقبل في وقت من الاوقات تدخل أي هيئة من الهيئات السياسية في حريته الجديدة، التي حصل عليها عن طريق الشعب بعد نضال مريّر امتد لأكثر من ١٧ عام، إن المؤتمر يرفض القرار اجمالاً ويدعو الشعب إلى رفضه"^(١)، وقد أكد الشيخ عبد الله في خطاب له أمام المؤتمر الوطني الكشميري على أن القرار نتاج سياسة امبريالية اذ قال "إن الموقف الغريب الذي اتخذته القوة الامبريالية يقنعني بأن لا شيء سيثمر عن المحادثات، ولذلك أطالب السيد آبانكار بسحب القضية كلها... لقد رأى معظم الاعضاء كشمير على أنها مجرد جارة لروسيا، ولذلك فهي قاعدة أساسية لتطويق روسيا من أجل اعتداء قادم"^(٢).

أما باكستان فقد تحفظت على بعض بنود القرار، ففي ١٩ نيسان ١٩٤٨، اعترض مندوبها على مشروع القرار وقال "من أجل أن تنفذ باكستان التزاماتها لا بد أن يكون هناك عدد من قواتها لمساعدتها في الاشراف على الاعداد لوقف القتال والانسحاب"^(٣)، وسجلت باكستان تحفظاتها رسمياً في ٣١ نيسان ١٩٤٨، فطالبت بتعديل بعض نصوص القرار، وأكدت على أن القرار غير كافٍ "لضمان اجراء استفتاء حر نزيه حول مسألة ضم ولاية جامو وكشمير إلى الهند أو باكستان"، وأشارت إلى أن تعبير (المناطق الامامية) "يميل إلى أن يعني المناطق التي في الوقت الحاضر أكثر قريباً من الخط الذي يفصل القوات الهندية عن القوات في الولاية التي هي الآن في قتال ضدها لذلك لا يضمن عدم تقدم القوات الهندية أكثر في داخل الولاية فيما وراء المناطق التي تحتلها في الوقت الراهن"، ومع التحفظ الباكستاني فإنها أبدت موافقتها على التعاون مع اللجنة المقترحة.^(٤)

(١) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 16.

Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 16.

(٢) Ibid, P. 15

(٤) Letter dated April 30, 1948, from the Ministry of Foreign Affairs of Pakistan, to the President of the security Council, in: Lakhnpal, Op. Cit., Pp. 141-142.

يظهر واضحاً أنه على الرغم من تحفظات الدولتين على قرار ٢١ نيسان،
أنهما قد وافقا على استقبال اللجنة، ويعلق الباحث الهندي في القانون الدولي رحمة
الله خان على هذه الموافقة من أنها نتيجة لرغبة الدولتين بعدم اعطاء انطباع عنهما
بأن أي منهما يحاول اخفاء شيء عن اللجنة، وأن الهند رأت تخويل اللجنة بأمر
ايقاف القتال طرْحاً مناسباً في وقت "لم يكن أمامها خيار دبلوماسي آخر في خضم
الحرب المتقدمة".^(١)

لاقت تحفظات الهند والباكستان على القرار عدم ترحيب شديد من قبل
أعضاء مجلس الأمن، فقال المندوب الأمريكي وارين أوستن في ٢٦ أيار ١٩٤٨ "لاحظنا
عدم وجود احساس واضح بالالتزام من قبل الاطراف المعني بالقضية.. لقد حضرت
الاطراف إلى هنا وشغلت أجهزة الأمم المتحدة باهظة القيمة ووقت الشخصيات فيها
من كل أنحاء العالم، ويبلغوننا الآن أنهم لن يتعاونوا.. إن هذا الموقف عبثي جداً
تجد الأمم المتحدة نفسها فيها وهو ليس خطأ أخلاقياً فحسب بل اعتقد أنه لا
يتلاءم مع روحية القوانين فيها"^(٢)، وقد رد أغلب أعضاء مجلس الأمن الموقف ذاته
من تحفظات الهند والباكستان على القرار.^(٣)

وفي محاولة باكستانية لتوسيع صلاحيات عمل اللجنة المقترحة. طلب
أصبهاني ممثل باكستان في الأمم المتحدة في ٢٨ أيار ١٩٤٨ من مجلس الأمن، توجيه
الأمر للجنة المقترحة لمناقشة مسائل جوناغاد والابادة الجماعية والمسائل التي نتجت
عن تقسيم شبه القارة الهندية، إذ قال "رغم الاعتراف بأن مجلس الأمن قد نظر إلى
مسألة كشمير على أنها مسألة الأكثر إلحاحاً من المسائل الأخرى التي يختلف
بشأنها الهند والباكستان فإني أرى بأن المسائل الأخرى لا يمكن عدها أقل أهمية في

(١) Khan, Op. Cit., 110.

(٢) S. C. O. R., 304, 1948.

Gupta, Op. Cit., P. 171

نقلاً عن

(٣) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 17.

مجمال العلاقات بين كلتا الدولين^(١)، فتبنت سوريا الطلب الباكستاني وقدمته كمشروع قرار حصل على أغلبية الاصوات بواقع ٨ وامتناع كل من الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا والصين في ٣ حزيران ١٩٤٨، وقد وجه القرار الجديد اللجنة المقترحة إلى القيام بـ "دراسة إضافية، وإبلاغ مجلس الأمن بعد ذلك وعندما تجد الأمر ضرورياً، حول المواضيع التي أثارها رسالة وزير الخارجية الباكستاني في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨".^(٢)

اعترضت الهند بشدة على قرار ٣ حزيران، فكتب نهرو إلى رئيس مجلس الأمن "تود حكومة الهند أن تسجل تأكيداً لاحتجاجها على توسيع مدى صلاحيات اللجنة، وتود توضيح عدم موافقتها على ذلك"، وأكد على أن المسائل التي أثيرت في رسالة وزير الخارجية الباكستاني في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ "لا تشكل تهديداً للسلام الدولي، وأنها خارج نطاق تشريعات مجلس الأمن"، وشدد على أنه "إذا ما رغبت اللجنة بزيارة الهند فإن الحكومة الهندية ترغب بمعرفة النقطة أو النقاط التي سترغب بالتباحث حولها مسبقاً".^(٣)

فأوضح رئيس مجلس الأمن للحكومة الهندية في ٩ حزيران ١٩٤٨، أن المجلس لم يتخذ أي موقف بشأن المسائل التي أثارها رسالة وزير الخارجية الباكستاني في ١٥ كانون الثاني، وأن قضية كشمير ذات أولوية في المسألة الهندية - الباكستانية، وأن هدف المجلس من القرار هو "تحقيق حل سلمي وتشجيع العلاقات الودية بين الحكومتين المعنيتين".^(٤)

(١) Ibid, P. 18.

(٢) S/ No. 819.

(٣) Letter dated June 5, 1948 from the Representative of India to the President of Security Council transmitting a communication from the Prime Minister and Minister for External Affairs of the Government of India, in: Lakhnpal, Op. Cit., Pp. 143-144.

(٤) Letter dated June, 9, 1948, from the president of the Security Council to the Prime Minister of India, in: Ibid. Pp. 144-145.

لجنة الأمم المتحدة للهند والباكستان (يونسيب) UNCIP ومباحثاتها مع الدولتين

تشكلت لجنة الأمم المتحدة للهند والباكستان من جوزيف كوربيل Josef Korpil من تشيكوسلوفاكيا التي اختارتها الهند، وريكاردو جي. سيري Ricardo J. Siri من الأرجنتين التي اختارتها باكستان، وثلاثة أعضاء عينوا من قبل مجلس الأمن، هم ايبيرت كريف Egbert Graeffe من بلجيكا الذي عين في ٢٣ نيسان ١٩٤٨، وفي التاريخ نفسه عين افريدو لوزانو Afredo Lozano من كولومبيا، وكلير هودل J. Khlar Huddle من الولايات المتحدة الذي عين في ٧ أيار ١٩٤٨، وانضم إليهم ايرك كولبان Erik Colban كممثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة. ^(١) تريجي لي ^(٢).

عقدت اللجنة أول اجتماعاتها في جنيف ١٩ حزيران ١٩٤٨، وقررت حينها اختيار اسم لها دون التأثير على مظهر قضيتها. فاتفق على أن يكون اسمها (لجنة الأمم المتحدة للهند والباكستان) United Nations Commission For India and Pakistan. التي عرفت اختصاراً بـ (UNCIP).

تحددت صلاحيات اللجنة بقرارات الأمم المتحدة الثلاثة، قرار ٢٠ كانون الثاني، وقرار ٢١ نيسان، وقرار ٣ حزيران، فمنح القرار الأول اللجنة مهمة ثنائية هي تحري الحقائق وممارسة أي تأثير للوساطة يعمل على تمهيد السبيل لازالة العقوبات وتنفيذ توجيهات المجلس، وارسال التقارير له المتعلقة بتنفيذ تلك التوجيهات ^(٣).

(١) Gupta, Op. Cite. P. 171.

(٢) سياسي نرويجي واول امين عام لهيئة الأمم المتحدة، شغل هذا المنصب للمدة ١٩٤٦-١٩٥٢.

عطية الله، احمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٧٧)، ص ٢٥٧.

(٣) Lakhnpal, Op. Cit., P. 146.

(٤) S/ No. 654.

وطالب قرار ٢١ نيسان اللجنة بالانتقال إلى شبه القارة الهندية، ووضع وساطتها تحت تصرف الهند والباكستان من أجل تسهيل مهمة استعادة السلام وإجراء الاستفتاء العام في كشمير بواسطة الحكومتين المعنيتين، والتعاون فيما بينهما ومع اللجنة، وكذلك التأكيد فيما إذا كان الاستفتاء العام غير متحيز أم لا^(١)، ووجه قرار ٢٣ حزيران اللجنة إلى الانتقال الفوري إلى شبه القارة الهندية من أجل تنفيذ الواجبات المسندة إليها وفق قرار ٢٠ كانون الثاني و٢١ نيسان لعام ١٩٤٨، وعندما تجد اللجنة الأمر ملائماً لها تقوم بالنظر في المسائل التي أشارت إليها الشكوى الباكستانية في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨^(٢).

وصلت اللجنة إلى كراتشي في ٧ تموز ١٩٤٨، لتدخل الأمم المتحدة بذلك مرحلة أكثر فاعلية في حل المشكلة^(٣)، وقد واجهت اللجنة عند وصولها وضعاً صعباً تمثل في اتجاه الرأي العام المعادي لها في البلدين، حيث قوبلت اللجنة بحملة صحفية عدائية ومتشككة في امكانية نجاحها في حل المشاكل بين البلدين^(٤)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى واجهت اللجنة وضعاً مختلفاً عما تدارسه مجلس الأمن سابقاً حيث أن القوات المسلحة الباكستانية أضحت موجودة الآن داخل حدود كشمير وتشارك في القتال إلى جانب قوات آزاد كشمير^(٥). ومن جهة ثانية شكل نقص كفاءة أعضاء اللجنة في معرفة شبه القارة الهندية عامة، وكشمير خاصة، صعوبة أخرى^(٦).

أجرت اللجنة أول لقاءاتها مع وزير الخارجية الباكستاني، الذي ابلاغهم بوجود ثلاثة ألوية من القوات العسكرية الباكستانية تقاتل في كشمير منذ شهر آيار^(٧)، والتي تحركت في عمل دفاعي وبناءً على طلب القائد العام للقوات

(١) S/ No. 726.

(٢) S/ No. 819.

(٣) Lakhnpal, Op. Cit., P. 146.

(٤) Korbel, Op. Cit., P. 122.

(٥) Birdwood, Op. Cit., P. 92.

(٦) Ibid.; Korbel, Op. Cit., P. 119.

(٧) Bamzai, Op. Cit., P. 156.

الباكستانية الجنرال غريسي في ٢٠ نيسان ١٩٤٨ الذي شرح للحكومة الباكستانية من أنه إذا أريد للجيش أن يحمي الحدود فعلى الحكومة السماح له بالدخول في كشمير. ومن جانبه أكد ظفر الله خان للجنة أنه كان من الضروري للباكستان سياسياً وعسكرياً تدعيم خط الدفاع الذي أقامته قوات آزاد لحماية القنوات المائية ولاعتبارات الامن الباكستاني.^(١)

وفي مرحلة لاحقة برر الجنرال غريسي إلى اللجنة هذا الاجراء، ذاكرًا خمسة أسباب هي:

- ١- حماية الجبهة الباكستانية من احتمال وقوع هجوم هندي على أراضيها عبر كشمير.
- ٢- منع تدفق اللاجئين إلى باكستان.
- ٣- حماية القنوات المائية.
- ٤- التحسب لقيام حركة التفاف بين الهند وأفغانستان ضد باكستان.
- ٥- التحسب من احتمال انشاء الهند روابط مع حركة الانفصال الباثانية Pathatoonistan^(٢).

يبدو أن باكستان وجدت في هذه الاسباب ما يقنع اللجنة بصحة الاجراء الذي اتخذته من حيث أن لهذه الاسباب ما يبررها، فالنقطة الاولى ليست في اطار الاحتمال بل أن الجيش الهندي قد دخل فعلاً عدة مرات للجبهة الباكستانية لضرب قواعد قوات آزاد، أما النقطة الثانية فتجد تبريرها من حيث أن باكستان تعاني صعوبات كبيرة في معالجة موضوع أكثر من ستة ملايين ونصف مهاجر من البنجاب الشرقية فضلاً عن أكثر من مائتي ألف مهاجر من كشمير، وتتعلق النقطة الثالثة في أن سيطرة الجيش الهندي على كل ولاية كشمير يعني سيطرة

(١) Korbel, Op. Cit., P. 139.

(٢) Ibid.

الهند على منابع الانهار الرئيسية الثلاثة التي تعتمد عليها بشكل أساسي منطقة البنجاب الغربية ومن ثم تحكم الهند باقتصاد الباكستان، أما النقطة الرابعة والتي وصفت من قبل أحد الباحثين بـ "الاحتمال الخيالي"^(١)، فيوجد ما يبررها لكون علاقة باكستان بأفغانستان متوترة بسبب مطالبة أفغانستان بإقليم الحدود الشمالية الغربية^(٢)، وأفغانستان هي الدولة الوحيدة التي صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد قبول باكستان عضو في الأمم المتحدة^(٣)، لهذا وصفت أفغانستان في النصف الثاني من عقد الأربعينات والنصف الأول من عقد الخمسينات في القرن العشرين من قبل أحد الباحثين بـ "الجارة غير الودودة هذا إن لم تكن العدوانية" تجاه الباكستان^(٤)، وتبدو النقطة الخامسة مثيرة للتناقض للوهلة الأولى من حيث أن باكستان خائفة من ارتباط الهند مع رجال القبائل الذين سبق وأن فسرت باكستان تدخلهم في كشمير بالدافع الديني، إلا أن طبيعة هذه القبائل المتمثلة بعدم ثبات ولاءها فضلاً عن مطامحها الاستقلالية وتشجيع كل من الهند وأفغانستان لهذه المطامح قد يبرر إلى حد ما قلق الباكستانيين.

وعلى الرغم من أن الأسباب المعلنة الموجبة للتدخل الباكستاني العسكري في كشمير تبدو مبررة. إلا أن العامل الرئيس والمباشر في هذا التدخل كان على ما يبدو هو ضمان صمود قوات آزاد كشمير. وتدعيم موقفها العسكري. وتولي عملية القتال بدلاً عنها في حالة انهيارها أما الجيش الهندي، فقد كانت هذه الرغبة الباكستانية حاضرة في أذهان المسؤولين الباكستانيين منذ الايام الاولى لتدخل الجيش الهندي في كشمير، إلى أن رفض القادة العسكريين البريطانيين وتهديدهم بالاستقالة الجماعية هو الذي وقف حائلاً دون تنفيذ هذه الرغبة، فضلاً عن أن

(١) Birdwood, Op. Cit., P. 95.

(٢) جريدة النهار اللبنانية، العدد ٢٦٢٩، ٧ تموز ١٩٤٧.

(٣) المصدر نفسه، العدد ٢٧٠٢، ٢ تشرين الاول ١٩٤٧، Spain, James W., The Pathan Border Lands, Middle East Journal, Vol. 15, No. 2, spring 1961, P. 172.

(٤) Stephens, Op. Cit., P. 218.

باكستان كانت ترمي من وراء اجراءها هذا وضع مجلس الامن ولجنته أمام الأمر الواقع؛ وهو السبب نفسه الذي كان يدفع الهند للاستمرار في عملياتها العسكرية. شرح ظفر الله خان للجنة سبب تأخر الباكستان في ابلاغ مجلس الامن لهذا التطور وفقاً لالتزامها في ٨ كانون الثاني ١٩٤٨، على اساس أن باكستان قبل أن تتمكن فعلياً من ارسال جيشها للولاية تم تعيين لجنة الامم المتحدة للهند والباكستان، وإن باكستان "كانت تنتظرها يومياً"^(١)، أما اللجنة فلم تعبر عن رأيها علنياً في تلك المرحلة فقد ذكرت كوربيل أن "أعضاءها أقرروا فيما بينهم بأن وجود القوات العسكرية الباكستانية في كشمير قد جعل الوضع أكثر خطورة وأكثر اضطراباً"^(٢).

انتقلت اللجنة إلى نيودلهي في ٩ تموز ١٩٤٨، وعقدت اجتماعها الاول مع جيرجا شانكار باجبايا Girga Shankor Bajpai السكرتير العام في وزارة الشؤون الخارجية اذ أبلغها من أن الهند "تضع أهمية بالغة على الاعلان عن اعتداء باكستان"^(٣)، وفي ١٣ تموز ١٩٤٨، عقدت اللجنة اجتماعها الثاني مع باجبايا الذي أكد لها من أنه "إذ كان مستقبل جامو وكشمير أن يتحدد بحكم السيف فإذا أرغب أن تدرك اللجنة وكأمر واقع أن العرض المتعلق باجراء الاستفتاء العام لن يبقى عرضاً مفتوحاً بعد الآن. فإذا ما رغبت باكستان بقرار عن طريق القوة. وإذا ما سار هذا القرار ضد باكستان فإنها لن تتمكن من استشارة أجهزة الامم المتحدة للحصول في ما فشلت في الحصول عليه عن طريق اختيارها لقوة السلاح"^(٤)، وفي مقابلة اللجنة لنهرو في منتصف تموز أخبرها نهرو أنه ما كان لباكستان أن توجد أو تأسس لولا وقوف بريطانيا "خلف فكرة جناح الحمقاء"، وأكد على أن الخلاف بين الهند والباكستان هو من حيث الجوهر خلاف بين "الحرية والتطور ومجموعة من

(١) Korbel, Op. Cit., P. 122.

(٢) Ibid, P. 121.

(٣) Bamzai, Op. Cit., P. 157.

(٤) Korbel, Op. Cit., P. 154.

أصحاب الشروات"، وأن الهند وافقت على التقسيم "لأنه كان أمراً حتمياً"، وكان نهرو يؤكد على نقطة معينة وهي أنه "لا بد من ادانة باكستان لا أريد أي حكم غير رسمي، بل أريد اعلان واضح حول وجود الجيش الباكستاني في كشمير وضرورة انسحابه". وقد سجل كورييل في مذكراته نقطة هامة وهي أن نهرو أبدى وللمرة الاولى شكوكاً حول جدوى الاستفتاء العام، وعبر عن الفكرة القائلة بأنه لن يعترض على فكرة تقسيم كشمير بين الهند والباكستان^(١). إن الطرح الهندي لفكرة تقسيم الولاية يشير إلى أن الهند كانت تحركها مصالحها باتجاه كشمير خلافاً لما كانت تعلن عنه من احترام لرغبة الشعب الكشميري، وحقه في تقرير مصيره.

واجهت اللجنة في مباحثاتها مع مسؤولي الدولتين وجهات النظر المتصلبة، فقد كان وزير الخارجية الباكستاني معارضاً لوقف اطلاق النار غير المشروط، وأصر على انسحاب القوات العسكرية الهندية وتوفير حماية كافية للسكان المسلمين، والاخذ بنظر الاعتبار وجهات نظر حكومة آزاد كشمير، أما الهند فطرحت شرطاً أساسياً لوقف اطلاق النار وهو انسحاب الجيش الباكستاني وادانة باكستان، وخلف المواقف المتصلبة المختلفة في منهج الحل، اكتشف بعض أعضاء اللجنة الافتقار إلى النوايا الحسنة وعدم الثقة بدوافع الطرفين.^(٢)

لم تكن الصعوبات تتعلق بطروحات مسؤولي البلدين فقط، بل أن الصعوبات الأخرى واجهتها اللجنة مع زعماء المؤتمر الوطني الكشميري والمؤتمر الاسلامي، حيث أن الشيخ عبد الله أعرب عن رغبته بلقاء رئيس حكومة آزاد كشمير شريطة أن توفر اللجنة لهذا اللقاء السرية التامة، إلا أن اللجنة لم تتمكن من أن تحقق هذا المطلب إذ أن تحركها بهذا الاتجاه سيجعل حكومة الهند في حالة معرفتها تشك بالجنة وتتهمها بالتآمر.^(٣)

(١) Ibid, PP. 127-131.

(٢) Korbél, Op. Cit., Pp. 131-132.

(٣) Ibid, P. 133.

فخرجت اللجنة من لقاءاتها مع الاطراف المعنية بالمشكلة الكشميرية بتقييم للوضع يتحدد باستحالة ايجاد حكومة ائتلافية موحدة في كشمير، وادراكها للمشاكل الخطيرة المتعلقة باجراء استفتاء عام، فالولاية واسعة المساحة، متعرجة التضاريس، والقرى متناثرة تمتد لمسافات كبيرة، بحيث أن عملية اجراء استفتاء عام تمثل أمراً فنياً بالغ الصعوبة، وهذا ما دفعها لطرح فكرة تقسم كشمير "على أسس عرقية مع الاخذ بنظر الاعتبار الضرورات الاقتصادية والجغرافية والاستراتيجية"، ومع ذلك كانت النتائج غير مشجعة^(١)، اذ يذكر كورييل أخبرت ظفر الله خان "عن تجربتنا حول الاستفتاءات العامة في أوروبا، والتي تحولت إلى مجرد آلية دعائية وضغط ومخادعات، واستشهدت في قناعاتي هذه بهتلر والشيوعيين، ورغم ملاحظته وادراكه لكل ما قلته، لكنه أصر على أن الامر يعتمد على الامم المتحدة لضمان شروط مقنعة لاجراء الاستفتاء الحر في كشمير"، وأخبر وزير المالية الباكستاني غلام محمد اللجنة بأنه إذا ما تم التفكير في التقسيم فينبغي أن لا تحصل الهند على أكثر من شرق جامو^(٢)، لذلك اضطرت اللجنة للعودة إلى قرار ٢١ نيسان ١٩٤٨.

(١) Ibid, P. 136.

(٢) Ibid, P. 139.

قرار ١٣ آب

تغيرت الاوضاع في كشمير منذ نيسان ١٩٤٨، وعندما قدمت اللجنة عروضها للدولتين في تموز ١٩٤٨ وكانت اللجنة مدركة لهذا التغير، حيث أنها أوضحت لباكستان من أن تحرك قواتها العسكرية إلى كشمير يمثل خرقاً للقانون الدولي، وأن قراراً مستقبلياً تعده اللجنة سيعكس هذه الحقيقة^(١)، فتبنت اللجنة في ١٣ آب ١٩٤٨، قراراً^(٢) مختلفاً بصورة جوهرية عن قرار ٢١ نيسان، قسم هذا القرار إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، بدأ الجزء الأول بمقترحات قدمها إلى الحكومتين لتنظيم وقف إطلاق النار وأهم هذه المقترحات هي اصدار كل دولة على حدة، وبصورة تزامنية أمراً بوقف إطلاق النار، والامتناع عن أية استفزازات عسكرية، والتداول في مسألة حدوث أية تغيرات في مواقع القوات العسكرية، ومطالبة الحكومتين من شعبيهما للمساعدة في خلق جو من العلاقات الودية بينهما والحفاظ عليها.

واحتوى الجزء الثاني على مبادئ لعقد اتفاق هدنة، وقد أشارت اللجنة ضمناً ولأول مرة إلى رأيها في دخول القوات الباكستانية إلى كشمير، إذ جاء في القرار "طالما أن وجود القوات العسكرية الباكستانية على ارض ولاية جامو وكشمير. قد أدى إلى تغير في الاوضاع في ما يتعلق بالوضع الذي قدمته باكستان أمام مجلس الامن"، وتبذل أقصى مساعيها لتأمين انسحاب كل قوات رجال القبائل والمتطوعين الباكستانيين من ولاية جامو وكشمير، وتتولى اللجنة ادارة المناطق التي يتم الانسحاب منها في جامو وكشمير بواسطة السلطات المحلية وتحت اشراف اللجنة، وتضمن هذا الجزء أيضاً الشروط الاساسية لالتزامات الهند حيث نص على انسحاب القوات الهندية الضخمة بعد انسحاب قوات رجال القبائل والقوات الباكستانية، ويسمح للهند بالاحتفاظ بجزء من قواتها والتي تعتبر بالاتفاق مع

(١) Korbai, Op. Cit., P. 140.

(٢) S/ No. 1100.

اللجنة ضرورية لمساعدة السلطات المحلية للحفاظ على القانون والنظام؛ وستقوم اللجنة بوضع مراقبين حيثما تجد ذلك ضرورياً، وعلى الهند أن تلتزم بضمان قيام حكومة جامو وكشمير بالاعلان عن حماية السلام والقانون والنظام وحماية كل الحقوق الانسانية والسياسية للشعب، وبعد أن يتم الانتهاء من تحقيق هذه الاجراءات تقوم الحكومتان بالاعلان عن اتفاق للهدنة.

أما الجزء الثالث من القرار فيتعلق بالاستفتاء العام، ففي حالة الموافقة على اتفاق الهدنة توافق الحكومتان على الدخول في مشاورات مع اللجنة لتحديد الشروط المنصفة والمتساوية لضمان التعبير عن تلك الرغبة الحرة^(١).

تميز هذا القرار بخصائص جعلته مختلف عن قرار ٢١ نيسان، فهو لم يضع (العربة قبل الحصان)، كما اشتكى المندوب الهندي ايانكار من القرارات السابقة، وتعامل مع وقف العمليات العسكرية على انها غاية اساسية بحد ذاتها، وان الاتفاق المتعلق باجراء الاستفتاء العام يمكن التمهّل بشأنه حتى يتم توقيع اتفاق هدنة، وتضمن القرار ادانة ضمنية للباكستان، واكد على ضرورة ان تسحب باكستان اولا قواتها وقوات رجال القبائل ثم تقوم الهند بعد ذلك بسحب قواتها العسكرية، كما ان القرار كان واضحاً من حيث انه لم يضع الهند والباكستان على المستوى نفسه اذ اعطى الافضلية للهند.

ردت الهند على القرار من خلال رسالة نهرو إلى رئيس اللجنة في ٢٠ اب ١٩٤٨ مبدية ملاحظاته على عدد من فقرات القرار، اذ اكد نهرو على ضرورة ان لا يقود تفسير بعض النصوص إلى اثاره الجدال حول سيادة حكومة كشمير على المناطق التي ستقوم القوات العسكرية الباكستانية وقوات القبائل باخلائها، او تقديم اعتراف بأي شكل من الاشكال بحكومة ازاد كشمير ونبه إلى انه القرار لم يؤكد على حماية كشمير من الاعتداء الخارجي مثلما اكد على القانون والنظام الداخلي لكشمير، واكد على انه ينبغي ان يكون واضحاً انه في حالة اجراء الاستفتاء

(١) S/ No. 1100.

العام يجب ان لا يكون لباكستان أي دور في تنظيم واجراء الاستفتاء، او أي مسألة اخرى تتعلق بالادارة الداخلية لولاية كشمير، ومع ذلك وافق نهرو على القرار معبرا عن "رغبة صادقة للاسراع بحلول السلام .. ولدعم مبادئ ومكانة الامم المتحدة"^(١).

ردت لجنة يونسب عبر رئيسها جوزيف كوريل برسالة إلى الحكومة الهندية في ٢٥ اب، اشار فيها إلى ان مصطلح (المناطق المحلية)، يشير إلى تلك المناطق التي هي تحت السيطرة الفعالة للقائد العام للقوات الباكستانية، واكد على ان سكان المناطق المحلية سيتمتعون بحرية ممارسة النشاطات السياسية المشروعة، وعبرت اللجنة عن "رضاها الكامل" لموافقة الهند على القرار وتضمن الروحية التي تم عبرها الموافقة على هذا القرار^(٢).

يظهر مما سبق ان الهند واللجنة قد اتفقتا على القرار، الا ان مسألة واحدة لم يتم الاتفاق بشأنها، وهي متعلقة بالمنطقة الشمالية المشتتة السكان في كشمير، فقد ارسل نهرو في ٢٠ اب ١٩٤٨ رسالة ثانية إلى اللجنة بخصوص المنطقة الشمالية، اوضح فيها ان المسؤولية الادارية لهذه المنطقة ينبغي ان تعود لحكومة كشمير، وان تتولى الهند مسؤولية الدفاع عنها في حالة أي اعتداء خارجي. و "ان الاستثناء الوحيد الذي يمكن للهند قبوله هو غليغيت". اذ ان الهند تجد هذا الامر "ضروريا لمنع دخول قوات القبائل وحماية الطرق التجارية الاساسية"^(٣)، ردت اللجنة على

(١) Letter dated August 20 1948, from the Prime minister of India to the Chairman of the UNCIB, in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 145-156. ; الهند، سفارة، مسائل كشمير، ١٩٤٧-١٩٥٦، ص ٢٢٠-٢٢٠.

(٢) Letter dated August 25 1948, from the Chairman of the UNCIB to the Prime minister of India, in: Ibid, PP. 156-157.; المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٣) Letter dated August 20 1948, from the Prime minister of India to the Chairman of the UNCIB, in: Lakhnpal, Op. Cit., P. 157.

الهند في ٢٥ اب ردا غامضا اذ اكتفت بمجرد القول "وبسبب الظروف الغريبة لهذه المنطقة ... فإنه يمكن النظر فيها عند تنفيذ القرار"^(١).

اما باكستان فقد وجدت القرار غير واضح ومثيرا للعديد من الاسئلة والشكوك، ولم توافق او ترفض القرار، فطلبت في مذكرة إلى اللجنة تفسير مغزى الاختلاف بين لغة مقدمة قرار ٢١ نيسان وقرار ١٣ اب، اذ اشارت مقدمة قرار ٢١ نيسان إلى "النزاع حول مستقبل ولاية كشمير وضرورة اجراء الاستفتاء العام"، بينما اشارت مقدمة قرار ١٣ اب إلى "الحل النهائي للوضع" فقط، كما اعترضت على عدم دخول الجيش الباكستاني إلى كشمير تغيرا في الوضع، وتساءلت باكستان فيما اذا كانت هناك قوة دولية محايدة تقوم اللجنة بتعيينها لحماية باكستان وازاد كشمير من اية اعمال عدائية مستقبلية تقوم بها القوات الهندية النظامية او غير النظامية، واشارت إلى ضرورة اقتناع رجال القبائل قبل انسحابهم بشأن حماية المسلمين واجراء الاستفتاء العام وجهود اللجنة بهذا الصدد، كما نبهت إلى عدم وجود أي نص في القرار يتعلق بضرورة انسحاب المتطوعين السيخ ومنظمة RSS من ولاية كشمير. واعترضت المذكرة على الشرط القائل بأن تكون السلطات المحلية الموجودة في المناطق المحلية تحت اشراف لجنة يونسب في حين لا يوجد شرط كهذا يتعلق بالحكومة الاخرى التي ينبغي ان تكون قانونيا تحت اشراف اكبر بالنظر لمعارضة الغالبية العظمى من الشعب لوجودها"^(٢).

وطالبت بتوفير معلومات حول ضرورة بقاء جزء من القوات الهندية في كشمير، في حين طالب القرار القوات الباكستانية بالانسحاب، وتساءلت كيف يمكن للجنة يونسب التأكد من الانسحاب المتزامن للقوات الباكستانية والهندية، وهل يعني اشراف اللجنة على حكومة ازاد كشمير السيطرة على قواتها وما هي سيطرة اللجنة على الاجزاء الاخرى من ولاية كشمير، ونبّهت المذكرة إلى ان

(١) Letter dated August 25 1948, from the Chairman of the UNCIB to the Prime minister of India, in: Ibid, P. 158.

(٢) Gupta, Op. Cit., P. 181.

القرار لم يشير إلى امكانية استدعاء قوات اضافية هندية او باكستانية وكما اقترح مجلس الامن ذلك في قرار ٢١ نيسان، وتساءلت فيما اذا كانت الإشارة المقتضبة لالتزام الهند فيما يتعلق بحرية النشاطات السياسية تشمل كل المسائل المشار اليها في قرار ٢١ نيسان، وهل ان الدخول في مشاورات بشأن الاستفتاء يقصد به التشاور بشأن تنفيذ الافكار الخاصة لقرارات مجلس الامن مثل اعادة تشكيل حكومة كشمير لتكون حيادية بشأن مسألة الضم وتعيين مدير للاستفتاء وقضاة خاصين للنظر في قضايا متعلقة بالاستفتاء^(١).

تولت لجنة يونسب مهمّة الرد وتوضيح فقرات القرار إلى الجانب الباكستاني الذي "أخضع كل شك وكل تفسير للبحث والتقصي"^(٢)، عبر رسالة اللجنة إلى باكستان في ٢٧ اب ١٩٤٨، ومن خلال اجتماعين موسعين للجنة مع ظفر الله خان في ١٩ اب و ٢ ايلول ١٩٤٨، ففيما يتعلق باعترض باكستان على تعبير (الحل النهائي للوضع)، وجدت اللجنة انه تعبير غير ناقص او متجاوز لقرار ٢١ نيسان، وأكدت اللجنة على انها "ليست مفوضة برفض حل سلمي قد تتفق عليه الحكومتان على شرط ان يكون هذا الحل عاكسا لرغبة الشعب"، وفيما يتعلق بقيادة قوات ازاد فقد رأت اللجنة ان حكومة باكستان قد اجابت في ٤ اب ١٩٤٨ عن تساؤل اللجنة عن من يقود قوات ازاد فردت باكستان بالقول ان الجيش الباكستاني هون المسؤول في الوقت الراهن عن قيادة قوات ازاد، كما ان القائد العام الباكستاني قد ذكر في ٩ اب ١٩٤٨ ان الجيش الباكستاني يدير عمليات قوات ازاد، وفي ضوء هذه التأكيدات رأت اللجنة ان حكومة باكستان تعكس موقف سلطات ازاد للوصول إلى قرار يتعلق بقرار اللجنة في ١٣ اب^(٣).

(١) Ibid, PP. 181-182.

(٢) Korbelt, Op. Cit., P. 142.

(٣) Lakhnai, Op. Cit., PP. 166-167.

واكدت اللجنة على ان "وجود القوات العسكرية الباكستانية في جامو وكشمير، يشكل تغييرا ماديا في الوضع اذ لم يتم ابلاغ مجلس الامن بوجود تلك القوات في الولاية من قبل حكومة باكستان، وان اللجنة لا يمكنها قبول التصريح الوارد في مذكرة الحكومة الباكستانية، وترى اللجنة في هذا السياق على انه احادي الجانب وغير كاف"، وحول امكانية استخدام قوة دولية محايدة لحماية اتفاق الهدنة اشارت اللجنة إلى حقيقتين، الاولى ان اقتراح الهدنة لم يتم وضعه على اساس الافتراض القائل بامكانية خرقه من قبل احد الطرفين، والثانية هي عدم امتلاك الامم المتحدة قوة تحت تصرفها، ولذلك لا تعد اللجنة باكستان بتوفير قوة محايدة، الا انه يمكن تعيين مراقبين عسكريين محايدين، وفي يخص الاشراف على المناطق المحلية اكدت اللجنة ان اشرافها على هذه المناطق لا يشمل الا تلك المناطق التي يحتلها الجيش الباكستاني والقوات التي يسيطر عليها، وان ادارة هذه المناطق ستبقى في نطاق تشريعات حكومة كشمير^(١).

وحول الاستفسار الباكستاني في ضرورة بقاء جزء من القوات الهندية، اكدت اللجنة على ان جزءا من القوات الهندية سيبقى في كشمير وليس في نية اللجنة القيام باي اجراءات للتحكم فيها، وانه على القوات الهندية عدم تجاوز الشروط الواردة في قرار ١٣ أب. وفيما يتعلق بالانسحاب المتزامن للقوات العسكرية الهندية والباكستانية، اكدت اللجنة على انه سيتم ترتيبه بين القادة العامون للقوات المسلحة للدولتين ولجنة اليونسيف، وفيما يخص مشكلة حماية مسلمي كشمير فاكدت اللجنة على ان حكومة كشمير ستعلن تعهدا لحماية الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن ضرورة دعوة الحكومتين الهندية والباكستانية لشعبيهما لخلق الظروف الملائمة التي ستساعد كثيرا في هذا المجال، وحول ضمانات اجراء الاستفتاء العام، اكدت اللجنة على ان اتفاق الهدنة سيقود للمشاورات بين الحكومتين، وستحدد اللجنة الشروط المنصفة والمتساوية لضمان حرية تعبير الشعب

(١) Ibid, PP. 167-168.

عن رغبته، وفيما يتعلق بالشكوى من عدم النص على انسحاب المتطوعين السيخ ومنظمة RSS، فوعدت اللجنة بأنه سيتم النظر في هذه المسألة بعد توقيع اتفاق هدنة، أما بقية المسائل التي اثارها باكستان في مذكرتها، فاكدت اللجنة على انه سينظر فيها عن تنفيذ القرار^(١).

بلورت الحكومة الباكستانية ردها النهائي في ٦ ايلول ١٩٤٨، اذ ارسلت إلى لجنة يونسب رداً رسمياً اشارت فيه إلى انه رد حكومة باكستان فقط ولا يشمل حكومة ازاد كشمير، اكدت فيه على ان الموافقة النهائية ستكون خاصة بحكومة ازاد كشمير، وأشارت إلى جملة مبادئ تقوم على اساس ان عملية تقرير ضم كشمير للهند او باكستان يجب ان يتحدد عبر استفتاء عام غير متحيز، وانه على اللجنة الاسترشاد بفقرات قرار ٢١ نيسان، وعلى اللجنة ايضا ان تقوم بتقليص فترة الهدنة إلى الحد الأدنى، وتنظيم جدول زمني بانسحاب القوات الهندية والباكستانية، والنظر بمسألة بقاء مناطق ازاد تحت سيطرة حكومة ازاد، وان لا يدخل المسؤولون الحكوميون الهنود او الكشميريون إلى تلك المناطق، والنظر في عدم نزع سلاح او تسريح قوات ازاد كشمير، والتأكيد على عدم تحول الاشراف على مناطق ازاد إلى سيطرة او تدخل في ادارتها. واكدت الرسالة على ضرورة ان تكون الحكومتان الهندية والباكستانية على قدم المساواة فيما يتعلق بمسألة الاستفتاء العام. وينبغي ان لا يكون احساس لدى احدى الحكومتين بالتفضيل، وضرورة حصول اللجنة على موافقة مسبقة من حكومة الهند بشأن شروط قرار ٢١ نيسان، ويجب ان تعلم وتصادق الدولتان على توضيحات اللجنة، واستنادا للشروط اعلاه ستوافق باكستان على القرار^(٢).

رأت لجنة يونسب ان الرد الباكستاني يعبر عن الرفض "لاحتواء الرد على العديد من التحفظات والتوضيحات والافتراضات لدى فان اللجنة مضطرة لاعتبار

(١) Lakhnpal, Op. Cit., PP. 168-171.

(٢) Gupta, Op. Cit., PP 184-185.

اجابتها رفضاً^(١)، وردت اللجنة في ١٩ ايلول ١٩٤٨ على الرسالة الباكستانية، اذ كررت وجهات نظرها السابقة فيما يتعلق بأزاد كشمير، رغم انها اوضحت بعدم تجاهلها، وأشارت اللجنة إلى انها ستعمل على تقليص فترته الهدنة إلى الحد الأدنى، وانه لم يتم نزع سلاح او تسريح قوات ازاد، وختمت اللجنة ردها باستنتاج توصلت اليه مفاده "ان اللجنة لاحظت وبأسف شديد عدم قدرة باكستان على قبول القرار دون وضع شروط معينة تتجاوز مدى هذا القرار مما يجعل من مسألة وقف اطلاق النار الفورية امراً مستحيلاً، او بداية مثمرة للمباحثات بين الحكومتين او مساعدة اللجنة على تمهيد السبيل امام التوصل لحل نهائي وسلمي للموضع"، وتمنت اللجنة ان تعيد باكستان النظر في مواقفها والقبول بقرار ١٣ اب ١٩٤٨^(٢).

وقبيل مغادرة لجنة يونسب شيه القارة الهندية اصدرت قراراً في ١٩ ايلول ١٩٤٨ دعت فيه "حكومتي الهند والباكستان باستخدام افضل مساعيها خلال فترة غياب اللجنة من اجل تخفيض التوتر"^(٣).

وقد غادرت لجنة يونسب إلى جنيف في ٢٢ ايلول ١٩٤٨ حيث قدمت تقريرها الاول إلى مجلس الامن في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٨، والذي يغطي فترة جهودها من ١٥ حزيران - ٢٢ ايلول ١٩٤٨، والذي اشرت في ختامه إلى انها قد استنفذت حالياً كل امكانيات ممكنة للمباحثات مع الهند وباكستان^(٤).

يظهر مما سبق ان لجنة يونسب في هذه المرحلة من عملها كانت تعمل بسرعة في سبيل وقف اطلاق النار وعلان الهدنة بين الهند وباكستان، فاذا تمكنت من ذلك سيمنح النظر في اية امور اخرى مختلف عليها، ويبدو ان هذا هو السبب نفسه الذي ادى إلى فشل اللجنة في هذه المرحلة حيث ان الطرفين عامة، وباكستان خاصة، كانا يرغبان بتحديدات واضحة و ضمانات كافية في ان لا تكون الهدنة حلاً

(١)Korbel, Op. Cit., P.144.

(٢)Gupta, Op. Cit., P.185

(٣)S/ No. 1100.

(٤)Ibid.

نهايا في ضوء طرح فكرة تقسيم كشمير الموجود على ارض الواقع من قبل اللجنة وعدم معارضة الهند له. كما ان استفسارات الطرفين التفصيلية تعكس عمق فقدان الثقة المتبادلة بينهما، فضلا عن الافتقار العام المشترك للثقة في قوة وسلطة الامم المتحدة.

وبناءً على هذا الطرح، فشلت اللجنة في وضع معالجات وافية لبعض المشاكل الرئيسية لذا تظهر توضيحاتها غامضة لبعض الشروط، فعلى سبيل المثال اوضحت اللجنة لباكستان من ان قوات ازاد سوف لن ينزع سلاحها او تسرح، بينما لم يكن هناك ما يوضح للهند فيما اذا كانت قوات ازاد ستبقى هكذا ولا يتم زيادة حجمها بما يكفي لتكون مساوية للجيش الباكستاني الموجود في كشمير، اذ اعتقدت الهند ان اللجنة وافقت على نزع سلاح وتسريح قوات ازاد وتسليم اراضيها المحلية بادارة الشيخ عبد الله على اساس انه هو (السلطة المحلية). كما ان اللجنة فشلت في تحديد دقيق لبعض المصطلحات مثل (الاشراف) و(القوات الضخمة) و(السلطات المحلية)، وبخصوص المناطق الشمالية من كشمير اشارت اللجنة الى ان النظر سيتم فيها لاحقا لكن لم تكن هناك ضمانات بعدم استحواذ الهند او الباكستان عليها. لذا فان فجوى واضحة فصلت بين تفسيرات كل من الهند والباكستان لقرار ١٣ اب.

مباحثات لجنة يونسب مع الهند والباكستان ووقف اطلاق النار

بعد نهاية المرحلة الاولى من عمل لجنة يونسب، بدا مجلس الامن واللجنة بالتمهيد للانتقال مرة اخرى الى شبه القارة الهندية لمواصلة العمل في محاولة تحقيق اتفاق هندي باكستاني على صراعهم في كشمير، فاجتمع مجلس الامن في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٨ للنظر في تقرير لجنة يونسب، وقرر المجلس ابلاغ اللجنة بدعمه التام، وتصديقه على دعوة اللجنة لحكومتى الهند وباكستان بالامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الوضع. خلال ذلك كانت لجنة يونسب تجري محادثات في باريس مع ممثلين عن الهند وباكستان، وقد دعم مجلس الامن هذه

المحادثات عبر بيان لرئيس المجلس اصدره في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٨، حيث رأى في هذه المباحثات املاً في "فتح الطريق امام حل ممكن"^(١).

قدمت لجنة يونسب مقترحاتها لكلا البلدين في ١١ كانون الاول ١٩٤٨، وبعد تأكيدها على قرار ١٣ اب، حددت المبادئ الاساسية للاستفتاء العام، وكانت مقترحاتها تتمثل في تأكيدها على انه يجب تقرير مسألة ضم كشمير بواسطة الاستفتاء العام، وان اجراء هذا الاستفتاء يتم بعد تنفيذ الجزأين الاولين من قرار ١٣ اب، وسيقوم الامين العام للامم المتحدة بتعيين مدير الاستفتاء العام، على ان توافق حكومة كشمير على اعادة تعيينها باسمها، ويستمد مدير الاستفتاء من حكومة كشمير السلطات اللازمة لتنظيم واجراء الاستفتاء ويتولى تعيين مساعديه والمراقبين، وبعد تنفيذ الجزأين الاولين من قرار ١٣ اب، يقوم مدير الاستفتاء ولجنة يونسب بالتشاور مع حكومة الهند لتحديد الوضع النهائي للقوات المسلحة الهندية والكشميرية، مع الاخذ بنظر الاعتبار ضمان امن الولاية وحرية الاستفتاء العام، ويتم تحديد وضع القوات العسكرية في المناطق التي يتم اخلائها عن طريق المشاورات مع السلطات المحلية، وانه على كل السلطات المدنية والعسكرية والعناصر السياسية في كشمير التعاون مع مدير الاستفتاء، وانه ينبغي دعوة كل مواطني كشمير المهاجرين للعودة، وتسهيل امر عودتهم عن طريق لجنتين الاولى من باكستان والثانية من الهند، وقبل اجراء الاستفتاء سيدعى الجانب إلى مغادرة كشمير، وعلى سلطات الحكومة الكشميرية ضمان عدم وجود تاثيرات غير مرغوب بها على النازحين، وعدم فرض أية قيود على العمل السياسي المشروع وحرية وسائل الاعلام والتجمع والتنقل في كشمير، وطلاق سراح كل السجناء السياسيين، وعدم حدوث اعمال ثار او انتقام. وان اللجنة ومدير الاستفتاء سيكمل بعضهما الآخر، وستؤكد اللجنة في نهاية الاستفتاء فيما اذا كان الاستفتاء العام منصفاً وغير متحيزاً،

(١) Lakhnpal, Op. Cit., P. 148.

وستقوم اللجنة باعطاء توضيحات دقيقة لهذه المقترحات في المشاورات التي ستجري بعد اتفاق الهدنة^(١).

لم تتحمس الهند لهذه المقترحات، ففي اجتماع الحكومة الهندية مع رئيس اللجنة في ٢٠ كانون الاول ١٩٤٨ تساءلت عن "مدى اهتمام اللجنة بفرض مقترحاتها من قبل باكستان، وتبني حكومة الهند مواقف ايجابية تجاه هذه المقترحات"، ونبهت اللجنة إلى ضرورة "ان تدرك حدود التحمل وروح التسوية التي تتمتع بها حكومة الهند"^(٢)، وقد اكد نهرو في اجتماعاته مع اللجنة للمدة من ٢٠ - ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨، على عدد من النقاط هي:-

١. اذا كانت حكومة الهند ستقبل مقترحات اللجنة المتعلقة بالاستفتاء العام، فلن يتم العمل بهذه الموافقة حتى ينفذ الجزء الاول والثاني من قرار ١٣ اب.

٢. في حالة عدم موافقة باكستان على المقترحات، او قبولها بها وعدم تنفيذها الجزأين الاول والثاني من قرار ١٣ اب، فستعتبر الهند موافقتها غير ملزمة وباية طريقة.

٣. مع تأكيد الحكومة الهندية على موقفها من الاستفتاء العام، فانها ترى بان تبذل محاولات في ايجاد طرق اخرى نظرا للصعوبات التي تعترض عملية الاستفتاء والتي لمستها اللجنة بنفسها.

٤. ان عدد قوات ازاد كشمير قد اصبح عشرات الآلاف، وان وجود تلك القوات يشكل تهديدا مستمرا للمنطقة الواقعة تحت سيطرة قوات حكومة كشمير والقوات الهندية وعقبة امام التعبير الحر عن رغبة الشعب.

٥. ضرورة ان لا تعتبر الدعوة إلى التعصب الديني نشاطا سياسيا شرعيا، لان الهند دولة علمانية وباكستان دولة اسلامية.

(١)Ibid.

(٢)S/ No. 1196., Annex 4, Aide-memoir No. 1

٦. ضرورة ضمان امن الولاية الخارجي، والتأكيد على الاهمية القصوى بوضع شرطٍ وافٍ لضمان امن الولاية من جميع النواحي^(١).

فيما يتعلق بالنقطة الاولى تساءلت لجنة يونسب فيما اذا كانت الهند تعترض على تعيين مدير للاستفتاء قبل تنفيذ الجزأين الاول والثاني من قرار ١٣ اب، فابدت الهند عدم اعتراضها على هذا الاجراء، وفيما يخص النقطة الثانية فقد وافقت اللجنة عليها، اما النقطة الثالثة فرأت اللجنة ضرورة ان يتم اكتشاف امكانية اجراء الاستفتاء العام اولا، و"اذا ما وجد مدير الاستفتاء امر اجراء الاستفتاء غير عملي فانه سيكون حرا في اختيار طرق اخرى للتأكد من حرية تعبير شعب جامو وكشمير عن قرارهم فيما يتعلق بمستقبل ولايتهم"، وردت على النقطة الرابعة بأنه ليس في نية اللجنة نزع سلاح قوات ازاد ولا انسحابهم من المناطق التي يسيطرون عليها وذلك لانهم السكان الاصليين لتلك المناطق، ووافقت اللجنة على مضمون النقطتين الخامسة والسادسة^(٢).

ومنحت اللجنة تأكيدات اخرى للهند تتمثل في انه لن يستلم مدير الاستفتاء العام مهام حكومة كشمير في مجال الادارة والقانون والنظام، وستقرر حكومة كشمير اذا ما سيسمح بالدخول إلى أي شخص لكشمير لغرض مشروع او غير مشروع. وسوف لن يعتبر خارق القانون والنظام سجناء سياسيين. وان أي نشاط سياسي يهدف إلى خرق القانون والنظام لن يعتبر نشاطا شرعيا^(٣).

ومنحت لجنة يونسب تأكيدات للحكومة الباكستانية في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٨، التي كان اهمها يتمثل في انه سيتم اختيار مدير للاستفتاء العام باسرع وقت ممكن ومن خلال التشاور مع الهند وباكستان، الا ان القرار النهائي سيكون بيد الامين العام للأمم المتحدة، وان مدير الاستفتاء لن يكون تابع لحكومة كشمير او يعامل كموظف لديها، وسيكون من صلاحياته ممارسة كل السلطات التي يجدها

(١)Ibid.

(٢)S/ No. 1196, Annex 4, Aide-memoir No. 1.

(٣)Ibid.

ضرورية لتنظيم واجراء الاستفتاء العام، ولن يلغى موضوع الاستفتاء العام الا بعد ان يؤكد مدير الاستفتاء على وجود صعوبات عملية تمنع اجراءه، ويرفع توصيات اللجنة بحلول بديلة لها^(١)، واوضحت اللجنة لباكستان ان "هناك الكثير من الواجبات الملقة على عاتق حكومة الهند وحكومة جامو وكشمير في يخص الاستفتاء العام، وانه لا يتوقع منهما القيام بهذه الواجبات بصورة منصفة ما لم يتوفر دليل مقنع حول تنفيذ باكستان لالتزاماتها الواردة في الجزء الثاني"^(٢).

وازاء ذلك عرضت اللجنة على الدولتين مشروع قرار قبل اعلانه، وبعد ان حصلت على موافقة الهند في ٢٣ كانون الاول ١٩٤٨، وموافقة باكستان في ٢٥ من الشهر نفسه، ابلغت اللجنة الدولتين بضرورة وقف اطلاق النار قبل دقيقة واحدة من منتصف ليلة الاول من كانون الثاني ١٩٤٩^(٣).

وفي ضوء ذلك وعلى اساس ان النقطة الاساسية من الجزء الاول من قرار ١٣ اب قد نفذت، صاغت اللجنة مقترحاتها التي قدمتها في ١١ كانون الاول للدولتين بقرار تبنته اللجنة في ٥ كانون الثاني ١٩٤٩^(٤)، ليكون تفصيلا للجزء الثالث من قرار ١٣ اب. وقد عينت اللجنة ٣٦ مراقبا في الولاية بقيادة الجنرال الكندي Harry Angle.

وبوقف اطلاق النار اصبحت المنطقة التي تحت سيطرة الباكستان وازاد كشمير تشمل الاراضي الجبلية المشتتة السكان الواقعة ضمن الحدود الشمالية لكشمير، وغليغيت، وجزء من لادخ المحاذية للصين، واستور، وهي تحت سيطرة الحكومة الباكستانية المباشرة، والشريط الغربي من جامو، ومظفر اباد، وسكاردو، وميريور، وباه، وسادهوت، و٦٣٨ قرية كبيرة، و٤٤ قرية ثانوية، وهي تحت سيطرة

(١)Ibid, Aide-memoir No. 2.

(٢)Ibid.

(٣)Lakhnpal, Op. Cit., P.148.

(٤)S/ No. 1196.

(٥)Lakhnpal, Op. Cit., P.148.

حكومة ازاد كشمير، فشكلت المساحة الاجمالية لهذه المناطق ٣٢٣٥٨ ميل ٢، وعدد سكانها استنادا لاحصاء عام ١٩٤١ هو ١٣٠٠٠٠٠ نسمة، اما الهند وحكومة الشيخ عبد الله فسيطرت على ما تبقى من مساحة ولاية كشمير التي كانت بحدود ٥٣٦٤٦ ميلا ٢، ويعدد سكان ٢٩٤٦٧١٨ نسمة^(١).

يظهر مما سبق ان لجنة يونسب حقت نجاحا ملحوظا في المرحلة الثانية من عملها، فلم تعد المشكلة بين الهند والباكستان الحرب المندلعة حول كشمير، بل اصبحت المشكلة هي منع وقوع الاعتداءات مرة اخرى وابتكار الاجراءات التي تحقق هذا الهدف، وصولا إلى توقيع اتفاق هدنة تتمكن اللجنة في ظله من اجراء الاستفتاء العام، وتمكنت الامم المتحدة بذلك من الزام الحكومتين بخط بوقف اطلاق النار وعدم تكرار او تفاقم الوضع الذي تم انهاءه. ومع ذلك شككت بعض المصادر في ان يكون وقف اطلاق النار هو من انجازات لجنة يونسب، فقد رأى بيردود ان وقف اطلاق النار "كان مبادرة بريطانية يجب ان تنال شرفها"، وان اعضاء اللجنة "كانوا غير فعالين نسبيا فيما يتعلق بتأثيرهم على الاحداث في كشمير في تلك المرحلة"، ويروي بيردود من ان الجنرال بوجر القائد العام للقوات الهندية قد اتصل بنهرو لاقناعه بالموافقة على وقف اطلاق النار، لان البديل عن ذلك سيكون استمرار الحرب على طول الحدود الهندية - الباكستانية. وحينما اظهر نهرو استحسانه لهذه الفكرة اتصل بوجر بالجنرال غريسي القائد العام للقوات الباكستانية في ٣٠ كانون الاول ١٩٤٨ واخبره "في ضوء التطورات السياسية الحالية تعتقد حكومتي ان استمرار التحركات، والتحركات المقابلة لها التي كانت غالبا نتيجة لسوء الفهم المدعوم باطلاق النار هو عديم المعنى وضياح للارواح البشرية فضلا عن تسببه في اذاء المشاعر، لقد خولتني حكومتي بالحصول على دعمها التام باصداري الاوامر للقوات العسكرية الهندية بالبقاء في مواقعها الحالية ووقف اطلاق النار، وبطبيعة الحال لا استطيع اصدار امر كهذا حتى اتأكد من قراركم واعلم انكم في موقع يسمح لكم

(١)Ibid, P. 11.

في اتخاذ موقف متبادل وفوري وفعال، وقد اقنع غريسي حكومة باكستان في الموافقة، وتم على هذا الاثر ايقاف اطلاق النار^(١). ويرى بيردود ان باكستان وافقت على وقف اطلاق النار لانها اصبحت في وضع صعب نتيجة الحقيقة القائلة "ان سايكولوجية رجال القبائل قلما تكون ملائمة لحرب استنزاف"^(٢)، اما بوجرفيري "ان الاعتبار التي اشرت دونما شك على قرار باكستان هو التحسن المشهود للوضع العسكري الهندي"^(٣)، ويرى المؤرخ الباكستاني اكرامي ان لياقيت على خان وافق على وقف اطلاق النار لانه رأى ان استمرار الحرب دون تحقيق نتيجة ما، سيدفع الهند إلى توسيع نطاق الحرب لتجعلها تشمل كل الحدود الهندية الباكستانية، ومن ثم تصبح باكستان في وضع لا تستطيع مواجهته^(٤)، لا سيما وان الجيش الباكستاني كان في مرحلة التكوين والاعداد^(٥).

وبعد هذا النجاح قدمت لجنة يونسب في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٩ تقريرها الثاني إلى مجلس الامن اعلمته فيه بنتائج جهودها وتوصلها إلى اتفاق لوقف اطلاق النار في كشمير.

(١) Birdwood, Op. Cit., PP. 73-74.

(٢) Ibid, P. 74.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 190.

(٤) Ikram, Op. Cit., P. 471.

(٥) السعيد، باهر، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

جهود لجنة يونسب للوصول إلى اتفاق هدنة بين الهند وباكستان

عادت لجنة يونسب إلى شبه القارة الهندية في ٤ شباط ١٩٤٩، لمواصلة تنفيذ المسؤوليات المناطة بها وفق قراراتها ١٣ اب وه كانون الثاني، وابتدأت اول نشاطاتها بتشكيل لجنة تتفرع منها تحت اسم (لجنة الهدنة الثانوية) التي باشرت نشاطها في ١٩ آذار ١٩٤٩^(١).

خلال ذلك ابلغ المراقبون العسكريون اللجنة عن انسحاب ما يقارب ستة إلى ثمانية الاف من قوات ازاد من المناطق المحاذية لخط وقف اطلاق النار إلى داخل باكستان، وانسحاب فرقتان من القوات الباكستانية، وبعض وحدات القوة الجوية الهندية، والاعداد النهائي لتبادل اسرى الحرب بمساعدة هيئة الصليب الاحمر الدولي، وفي غضون ذلك رشح السكرتير العام للامم المتحدة الادميرال نمتز من الولايات المتحدة الامريكية بعد مشاورات سابقة مع حكومتي الهند والباكستان، كمدير لادارة الاستفتاء العام في ٢٢ آذار ١٩٤٩، على ان يتم تعيينه رسمياً من قبل حكومة كشمير عندما يتم حسم تفاصيل الاستفتاء العام بعد الموافقة على اتفاق الهدنة.

الا انه سرعان ما ظهرت امام اللجنة صعوبات تنفيذ الجزء الثاني من قرار ١٣ اب، فمنذ آذار ١٩٤٩ برزت عناصر الصراع بين وجهتي نظر الهند والباكستان امام لجنة الهدنة الثانوية، فرأت باكستان ان هدف اتفاق الهدنة هو اقامة توازن عسكري بين الطرفين على الجانبين، وهذا يعني انسحاب قوات رجال القبائل، وانسحاب القوات النظامية الباكستانية من مناطق ازاد استناداً لخطبة زمنية تترافق مع انسحاب القوات الهندية، وهذا يفترض تنظيم قوات الجانبين الذي يعني تدريب قوات

(١) Lakhnpal, Op. Cit., P.149.

ازاد من قبل الجيش الباكستاني، حيث تحل قوات ازاد المدربة محل القوات الباكستانية، وتبقى السيطرة الادارية على جيش ازاد من قبل باكستان، وبخصوص المناطق الشمالية فيجب ان تكون تحت سيطرة اللجنة^(١).

بينما كانت وجهة نظر الهند ترى ان برنامج انسحاب القوات الهندية لن يعلن حتى يتم التوصل إلى اتفاق مقنع فيما يتعلق بانسحاب القوات الباكستانية وقوات رجال القبائل، وفيما يتعلق بقوات ازاد كشمير فان بقاءها سيشكل تهديداً واضحاً لامن المناطق التي تسيطر عليها، لذا ينبغي نزع سلاحها وتسريحها، وفيما يخص المناطق الشمالية فيجب ان يسيطر عليها من قبل الهند ما عدا منطقة غليغيت، لان من هذه المناطق تنطلق بعض العصابات التي تزعم وتطلق سلطة الحكومة في ولاية كشمير^(٢).

فقدت للجنة يونسب للحكومتين اقتراحات للهدنة في ١٥ نيسان ١٩٤٩، تضمنت تحديد خط وقف اطلاق النار، وقدمت برنامجاً لسحب القوات العسكرية الباكستانية على ان يكتمل هذا الانسحاب خلال سبعة اسابيع، وتليها القوات الهندية بالانسحاب وفقاً للبرنامج الزمني نفسه شريطة ان يكتمل انسحاب قوات رجال القبائل والمتطوعين الباكستانيين والقوات الباكستانية قبلها. وتضمنت الشروط ايضاً اطلاق سراح السجناء السياسيين واسرى الحرب خلال شهر واحد، والغاء كل قوانين الطوارئ، وتعيين مراقبين عسكريين تابعين للامم المتحدة في المناطق الشمالية، وللمراقبين حق استدعاء القوات الهندية لدخول المنطقة اذا ما اصبح الدفاع عن الولاية ضد الاعتداء الخارجي امراً ضرورياً^(٣).

اعترضت الهند على هذه المقترحات في ١٧ نيسان ١٩٤٩، وتمحور اعتراضها حول عدم وجود اشارة واضحة إلى ضرورة تسريح ونزع سلاح قوات ازاد، وغياب شرط

(١) Ibid.

(٢) Gupta, Op. Cit., P. 191.

(٣) S/ No. 1430.

لوضع قوات عسكرية هندية في النقاط الاستراتيجية في المناطق الشمالية^(١)، وبالمقابل لم توافق باكستان على هذه المقترحات ورأت ضرورة تعديلها لتناسب مع وجهة نظر الباكستان التي طرحت امام لجنة الهدنة الثانوية لكي يتسنى لها الموافقة عليها^(٢).

ازاء ذلك لم تجد اللجنة امامها طريقا اخر للحل، فصاغت مقترحاتها مع اجراء بعض التعديلات البسيطة عليها في نص رسمي قدمته للدولتان في ٢٨ نيسان ١٩٤٩، وطالبتهما بالموافقة عليه دون تحفظات^(٣).

ردت الهند على مقترحات اللجنة في ١٨ آيار ١٩٤٩، فذكرت "ضرورة عدم ترك مسألة نزع سلاح وحل قوات ازاد كشمير غير محسومة فتكون بعدئذ موضوعاً للنزاع، ولذلك يجب الحصول على موافقة حكومة باكستان على نزع سلاح وتسريح وحل ٣٢ فرقة من قوات ازاد، وان انسحاب القوات العسكرية الهندية يجب ان يعتمد على التقدم الحاصل في عملية نزع سلاحها وتسريح قوات ازاد كشمير بصورة فعلية"^(٤). وفي حزيران ١٩٤٩، رفض كل من الهند والباكستان رسمياً مقترحات ٢٨ نيسان دون تعديلها^(٥).

وللخروج من هذا المأزق السياسي دعت اللجنة في ٢٩ تموز ١٩٤٩. الدولتين للمشاركة في اجتماع مشترك لمناقشة الجوانب السياسية للنزاع في نيودلهي بتاريخ ١٧ آب ١٩٤٩^(٦)، الا ان الهند اقترحت تأجيل الاجتماع إلى ٢٢ آب، فوافقت اللجنة على ذلك، الا ان الدولتان اختلفتا حول جدول اعمال المؤتمر اذ اصررت الهند على ادخال

(١) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 39.

(٢) Bamzai, Op. Cit., P. 172.

(٣) Truce Terms Transmitted to the Government of India and Pakistan by the commission (S/AC-12/295), in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 172-175.

(٤) Memorandum on the Government India's Point of View with respect to the commission's truce term of April 28, 1949, in: Ibid, PP. 175-176.

(٥) Lakhnpal, Op. Cit., P. 149.

(٦) Ibid, P. 150.

مسألة المناطق الشمالية وقوات ازاد كشمير بينما عارضت باكستان ذلك، مما دفع اللجنة إلى إلغاء الدعوة إلى الاجتماع^(١).

وازاء تعقد المشاكل السياسية بين البلدين وتطلب حلها وقت اطول اتجهت اللجنة إلى حل المسائل العسكرية البحتة، حيث وجهت اللجنة في ٤ تموز ١٩٤٩ دعوة إلى الحكومتين إلى اجتماع مشترك من اجل ترسيم خط وقف اطلاق النار دون الاخذ بنظر الاعتبار المسائل السياسية او مستقبل المحادثات المتعلقة بتنفيذ الجزء الثاني من قرار ١٣ اب، وقد اجتمع ممثلي الدولتين العسكريين في كراتشي للفترة من ١٨ - ٢٨ تموز ١٩٤٩، في ظل اشراف لجنة الهدنة الثانوية، وقد قدم الطرفان تسويات مقترحة تم على اساسها توقيع اتفاق في ظل شروط الجزء الاول من قرار ١٣ اب، حيث تم تحديد خط وقف اطلاق النار، ووافقت الدولتان على عدم زيادة قواتهما، وقد صادقت الحكومتان الهندية والباكستانية على هذا الاتفاق^(٢).

(١) S/ No. 1430. Aide - Memoir No. 3.

(٢) Agreement Between Military representatives of India and Pakistan regarding the establishment of a cease-fire line in the state of Jammu and Kashmir (S/ Aci. 12tc. 4), in Lakhnpal Op. Cit., PP. 177-180.

مقترح الوساطة وحل مجلس الامن للجنة يونسب

ازاء فشل اللجنة في التوفيق بين وجهتي نظر الهند والباكستان حول شروط الهدنة، ارسلت اللجنة في ٢٦ اب ١٩٤٩ مذكرة إلى الدولتين جاء فيها "لقد درست لجنة يونسب بصورة مطولة وموسعة ردود حكومتي الهند والباكستان.. وقد لاحظت اللجنة عدم قبول الحكومتين بشروط الهدنة دون تحفظات كما طلبت منهما اللجنة.." ^(١)، وعرضت اللجنة على الدولتين المقترحات الآتية:-

اولا . توافق الحكومتان على:-

أ. ان تخضعان الخلافات الموجودة بينهما والمتعلقة بالجزء الثاني من قرار ١٣ اب

للساطة، وسيكون قرار الوسيط ملزما للطرفين.

ب. ينجز الوسيط كل شروط الهدنة المتفق عليها مرة واحدة.

ج. يكون الادميرال البحري دبل يو نمتز وسيطا.

د. يتم تحديد اجراءات الوساطة لاحقا.

هـ. طالما ان اجراءات الوساطة ستكون محددة بالتوصل إلى اتفاق هدنة. فان اللجنة

ستستمر في مهامها لتنفيذ كامل واجباتها في ظل قرار ١٣ اب وقرار ٥ كانون

الثاني.

ثانيا. في حالة الموافقة على الوساطة، فانه على الدولتين عدم المطالبة بتحديد

الاجراءات التي سيتم اتباعها من قبل اللجنة ^(٢).

وكأول تدخل دولي رسمي خارج نطاق مجلس الامن، وجه كل من الرئيس

الامريكي ترومان، ورئيس الوزراء البريطاني اتلي دعوة إلى رئيسي وزراء الهند

(١)Memorandum Approved by the commission at its 6th Meeting on 26 August (s\ Ac. 12\ 251), in Ibid., PP. 180-182.

(٢)Ibid.

وباكستان لقبول مقترح الوساطة^(١)، وقد وافقت باكستان في ٧ ايلول ١٩٤٩، على مقترح الوساطة^(٢)، بينما اعترضت الهند على المقترح في ٨ ايلول ١٩٤٩، اذ وجدت ان الموضوع الاساسي الخاص بنزع سلاح وتسريح قوات ازاد كشمير ليس خاضعا للوساطة "ولكنه بحاجة إلى قرار حازم وفوري"، لذا فان "الموضوع الاساسي لا يمكن حله عبر الوساطة"، ووضحت الهند للجنة من انها في الوقت الذي لا تستطيع فيه الموافقة على مسار العمل الذي قدمته اللجنة في مذكرتها فانها لا تعارض الوساطة من حيث المبدأ، لذا فانها طلبت من اللجنة ايضا حث اكثر حول مقترحها^(٣).

ارسلت اللجنة في ١٠ ايلول ١٩٤٩، للهند ايضا حثاتها اذ اكدت ان المهم هو قبول الاقتراح وسيتم تحديد مواضيع الوساطة لاحقا، وطأنت الهند من ان اللجنة ستكون برفقة الوسيط وستقدم له شرحا كاملا للحقائق التي لديها، وطالبت الهند ببرد نهائي^(٤)، فرفضت الهند المقترح في ١٥ ايلول ١٩٤٩، وكانت اهم اسباب رفضها للقرار هي ان الوسيط لا يمكنه حسم الموضوع الاساسي وهو نزع وتسريح قوات ازاد كشمير، واكدت على ان "عملية المشاورة مع الحكومتين لتحديد المسائل التي سيتم تحويلها للوساطة يجب ان تسبق وليس تلحق الموافقة على مقترح الوساطة، وطالما ان وجود الوساطة او عدم وجودها سيعتمد على اتفاق الحكومتين على المسائل التي سيتم تحويلها للوساطة فانه سيكون مارا اكثر منطقية واكثر ملائمة"^(٥).

اما المؤتمر الوطني الكشميري والشيخ عبد الله فقد احتجا على القرار، فقد قال الشيخ عبد الله في خطاب القاؤه في الجلسة السنوية للمؤتمر في ايلول ١٩٤٩ "ليس

(١) Rai, Hameed. A. K., **Pakistan in the United Nations**, Aziz Publishers, (Lahore, N. D.) P. 20.

(٢) Lakhnpl Op. Cit., P. 150.

(٣) Kashmir, Government of, Op. Cit., PP. 45-46.

(٤) Letter Dated September 10, 1949 From the Chairman of the Commission Addressed to the Secretary-General, Ministry of External Affairs, Government of India, Regarding the Commission's Memorandum an Arbitration, in Lakhnpl Op. Cit., PP. 182-183.

(٥) Letter Dated September 15, 1949 from the Secretary-General, Ministry of External Affairs Government of India, Addressed to the Chairman of he Commission regarding arbitration (S/ Ac. 12/ 265), in Ibid, PP. 183-185.

لدي شك في ان مقترح الوساطة يحمل بحد ذاته امكانيات اكبر للصراع في المستقبل اكثر مما يحملها أي موضوع اخر خرق السلام لحد الان، نحن لا نرغب باغلاق اعيننا عن الوقائع وننسى التاريخ، نحن نشعر بصراحة ان الوساطة ليست سوى تهدة للمعتدي"، وقد عبر المؤتمر الوطني الكشميري عن ذات موقف رئيسه في قرار اصدره في ٢٥ ايلول ١٩٤٩، اكد فيه على ايمانه بحق الشعب في تقرير مصيره وفقا لرغبته الحرة وعدم السماح لأي شخص مهما كان ان يقرر مصير اربعة ملايين مواطن في كشمير^(١).

وازاء ذلك عادت اللجنة الى جنيف في ٢٥ ايلول ١٩٤٩، وعرضت تقريرها الثالث والاخير على مجلس الامن في ٥ كانون الاول ١٩٤٩. اشارت فيه إلى ان رغبة الطرفين للوصول إلى حل نهائي وسلمي لمسألة كشمير، الا انهما وجدتا من الصعوبة تقديم التنازلات، ومع ان اللجنة استطاعت احراز بعض النجاح في ايقاف اطلاق النار الذي هو "مهم بحد ذاته"، الا ان وساطتها بنزع السلاح قد فشلت، وقد حلل التقرير مواقف الهند والباكستان وبعض المشاكل التي وقفت حائلاً دون نجاح جهود اللجنة، حيث وجدت ان الموقف الهندي ينطلق من اساس "ان الهند تعتبر نفسها في وضع قانوني فيما يتعلق بامتلاكها لكشمير على اساس الية الضم في تشرين الاول ١٩٤٧. ومن حقيقة الضم تنبع مطالبة الهند بان تكون مسؤولة عن امن كشمير وان الاستفتاء العام في كشمير سيجري من اجل تأكيد الضم.. ان جوهر الموقف الهندي هو قناعة الهند بان وجودها في كشمير نابع من حقوقها وانه لا يمكن ان تعامل باكستان على قدم المساواة في هذا الصراع"، اما موقف الباكستان فرأى التقرير انه "يستند على قناعتها ان ضم الولاية للهند ليس شرعياً وان ولاية جامو وكشمير قد وقعت اتفاق تجميد في ١٥ اب ١٩٤٧ مع باكستان وهو ما يمنع الولاية من الدخول في أي نوع من المفاوضات او الاتفاقيات مع أي بلد اخر وان عملية الضم قد تمت عبر العنف والخداع والاحتيايل ولذلك فهي غير شرعية وان دخول القوات

(١) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 46.

الباكستانية إلى كشمير كان ضروريا من اجل حماية الاراضي الباكستانية من احتلال القوات الهندية^(١).

ووجد التقرير ان ثلاث مسائل وقفت حائلا دون توقيع اتفاق للهدنة، وهي مسألة قوات ازاد كشمير، ومسألة انسحاب قوات الجانبين، ومسألة المناطق الشمالية.

وفي ختام تقريرها قدمت اللجنة توصياتها إلى مجلس الامن التي كان جوهرها:-

١. يأمر مجلس الامن الدولتين باحترام وقف اطلاق النار، والامتناع عن أي اجراء قد يفاقم من حالة التوتر في كشمير.

٢. حل لجنة يونسب، وتعيين مجلس الامن ممثل واحد له ذو سلطة واسعة يخولها اياه المجلس لحل المسائل غير المحلولة.

٣. تشاور مجلس الامن مع ممثلي الهند والباكستان لتقرير صلاحيات ذلك الممثل وعلى رأسها مدى سلطته لحل المسائل الاساسية التي تمنع خلق الظروف الملائمة لاجراء الاستفتاء العام^(٢).

لقد وقع على هذا التقرير اربعة اعضاء مثلوا الولايات المتحدة. والارجنتين. وبلجيكا، وكولومبيا، اما العضو التشيكوسلوفاكي اولدرش جيكل (Oldrich Chycle) الذي خلف سلفه جوزيف كوربيل فقد الحق بتقرير اللجنة مذكرة وجه فيها انتقاداته للجنة ودعى مجلس الامن إلى توجيه اللوم لها لفشلها في مساعيها، وقد اكد ان المشاكل التي واجهت اللجنة هي نتيجة لقصور قرار ١٣ اب "اذ لم تقرر اللجنة بصورة كافية ويعمق مغزى (قوات ازاد) وفشلت في الاخذ بنظر الاعتبار (وضع المنطقة الشمالية) وهما المشكلتان اللاحقتان اللتان عرقلتا عمل اللجنة".

(١)S/ No. 1430.

(٢)Ibid, Aide- Memoir No. 1.

واشار إلى ان اللجنة قد ارتكبت "خطأ خطيرا اذ تجاهلت المؤتمر السياسي المشترك الذي جرى الاعداد له بموافقة الحكومتين في ٢٢ اب ١٩٤٨ في نيودلهي"، واكدت المذكرة على عدم استقلال اللجنة اذ قال جيكل في مذكرته "لم تكن اللجنة سائلة من التأثيرات الخارجية على الرغم من انها يجب ان تعمل وفقا لوصاية مجلس الامن فقط والمصلحة منظمة الامم المتحدة"^(١) فمقترح الوساطة الذي طرحته اللجنة لم يكن من صلاحيتها، وان عرض الوساطة كان مطروحا تحت نظر حكومتي الولايات المتحدة، وبريطانيا حتى قبل وضعه امام الهند والباكستان "ان النص الحر في لمذكرة الوساطة قد وصل إلى ايدي المفوضين السامين البريطانيين في نيودلهي وكراشي في الوقت نفسه او حتى اسرع من تقديمه رسمياً للحكومتين..." ، وان الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء البريطاني قد استغلا المقترح من اجل الضغط لاجل التدخل العلني في المسألة، ورأت المذكرة ان اللجنة فشلت في كسب ثقة الشعبين في كلا البلدين، وانها كانت تتعامل بصورة مزدوجة مع وسائل الاعلام في البلدين. وتوصل جيكل إلى استنتاج مفاده ان "فشل مهمة اللجنة لا يعزى لعناد حكومتي الهند وباكستان فحسب.. بل يجب البحث عن الاسباب في نشاطات اللجنة بحد ذاتها مع القاء الضوء بصورة ملائمة على جوهر مشكلة كشمير برمتها"^(٢).

وقدم جيكل توصياته إلى مجلس الامن التي اكدت على ضرورة تصحيح ما موجود من تصور في قرار ١٣ أب، وان توسع لجنة يونسبيب لتضم ممثلي من كل اعضاء مجلس الامن، وعقد اجتماع مشترك لمثلي الهند والباكستان، واذ قرر المجلس تعيين ممثل واحد فيجب ان يكون عنصر الوساطة الجديد "مستقلا بصورة فعلية وان يكون بعيدا عن التأثير الخارجي"^(٣).

(١)S\ No. 1430, Aide- Memoir No. 3.

(٢)S\ No. 1430, Aide- Memoir No. 3.

(٣)Ibid.

ويبدو ان تقرير جيكل كان احد افرازات الصراع بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي^(١)، الذي اخذ بالتبلور في هذه المرحلة، وقد ادت انتقادات جيكل للجنة إلى التأثير على سمعتها ومن ثم صعوبة استمرارها في اداء واجباتها، وهذا ما علق عليه كوربيل بالقول : " ان العمل التخريبي الذي قام به المندوب الشيوعي كان كافيا لتبرير حل اللجنة ونقل وظائفها إلى وسيط واحد فقط "^(٢).

وعلى اثر تقرير لجنة يونسب، ومذكرة جيكل الملحقة بها، قرر مجلس الامن في ١٧ كانون الاول ١٩٤٩، حل اللجنة، وتعيين الجنرال ماكنفاتن (Mcnaughton) من كندا كوسيط رسمي ممثلا عن الامم المتحدة^(٣)، لتشكيل هذه الخطوة نهاية مرحلة اساسية من مراحل عمل مجلس الامن وبداية مرحلة جديدة في تعامله مع مشكلة الصراع الهندي - الباكستاني على ولاية كشمير.

(١) في تموز ١٩٤٨ تمكن الشيوعيون من الوصول إلى رئاسة الحكومة في تشيكوسلوفاكيا بعد فوزهم في الانتخابات بنسبة (٨٩%)، اذ اعلنت تشيكوسلوفاكيا جمهورية ديمقراطية شعبية. عطية الله، احمد، المصدر السابق، ص ٢٠٠؛ والصمد، رياض، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٢) Korbel, Op. Cit., P. 160.

(٣) Lakhnpal, Op. Cit., 186.

الاستنتاجات النهائية

ان الصراع الهندي - الباكستاني ومشكلة كشمير التي اهتم الكتاب بدراستهما يظهر انهما قد نشأ في جوهرهما وفقاً لسلسلة من الحوادث التاريخية، وكان في العديد من جوانبهما نتيجة للتاريخ السياسي الحديث والمعاصر لشبه القارة الهندية، فلم يكن هذا الصراع مقتصرًا على اقليم حدودي بين دولتين لهما دوافع استراتيجية وتاريخية واقتصادية للسيطرة على هذا الاقليم، بل ان الصراع في جوهره اوسع واكثر عمقا من هذا المفهوم، فهو لم يكن سوى رمز لانفصال المسلمين الهنود عن الهندوس، ورمز لصراع دولتين مستقلتين بعد زوال الهيمنة البريطانية عنهما، وقضية تراكمت فيها كل الخلافات التاريخية للدولتين.

ان الصراع الهندي - الباكستاني على كشمير جاء نتيجة لمجموعة من عوامل تاريخية وسياسية، وان هذا الصراع قد توافرت له عوامل الاستمرار نتيجة فشل هيئة الامم المتحدة وكل من الهند والباكستان في التوصل إلى صيغة حل مناسبة، ويمكن تحديد ظروف وعوامل نشوء واستمرار الصراع حول كشمير بالاتي:-

اولا. تصاعد حدة الصراع الطائفي في الهند البريطانية، واثره على انفصال المسلمين بالباكستان، والدور البريطاني فيه.

ان الصراع الطائفي الذي كان قبل الهيمنة البريطانية على شبه القارة الهندية غير موجود بوتائر ذات مستوى عالٍ، ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوتائر متصاعدة كاستجابة غير مقصودة لاسسه الاقتصادية والاجتماعية التي اختل توازنها باثر سياسات بريطانية مقصودة. فغطى هذا الصراع على الاسس التي انتجتة، وصار الصراع يدور حول الشعار الاكثر اثارا لمشاعر الجماهير الا وهو الشعار الديني، وقد ترافق ظهور هذا الصراع مع ظهور التيار القومي الهندي، الذي

اعتمد ظهوره بصورة اساسية على بعث التراث الهندي ومن ثم التعرض كنتيجة طبيعية للتراث الديني الهندوسي، الذي ادى بدوره إلى استثارة قلق المسلمين وخشيتهم على مستقبلهم في الهند. وقد تصاعد هذا الصراع في العقد الرابع من القرن العشرين لدرجة صار من الواضح ان قوة الصراع هي التي تحرك الاطراف السياسية التي كانت تقود اتجاهاته سابقاً، فقد انتقلت معادلة الصراع من توجيه سياسي يجد اثره في الشارع الهندي إلى ضغط معاكس يسلطه الشارع فتستجيب له الاطراف السياسية الهندية.

خرجت الهند من هذا الصراع وهي مفككة الوحدة، فقد انفصلت باكستان بشقيها الشرقي والغربي كدولة تضم المسلمين الهنود، ويمكن هنا تحديد ثلاثة ادوار رئيسة ادت سياساتها إلى نشوء وتعميق الصراع الطائفي في الهند البريطانية:

أ. دور الرابطة الاسلامية

ان تأسيس الرابطة الاسلامية عام ١٩٠٦ شكل تغييرا في طبيعة الصراع السياسي في الهند البريطانية الذي اوشك ان ياخذ مظهرا يتمثل في صراع بين المؤتمر الوطني وبريطانيا. اذ دخلت الرابطة كطرف ثالث يؤثر بصورة حيوية في مجرى وطبيعة الصراع. فعملت الرابطة في العقد الثاني من القرن العشرين مع المؤتمر الوطني فاكدت اهميتها للادارة البريطانية، الا ان فشل المؤتمر المستمر في كسبها جعلها تبتعد عنه وتناوى سياساته.

ومع الظهور التدريجي للمؤسسات الدستورية في الهند البريطانية، صارت حاجة الرابطة لموقع في السياسة الهندية امرا لا بد منه، وحتى عام ١٩٣٩ كانت جهود الرابطة موجهة نحو الحصول على حقوق خاصة ولحماية امتيازات للمسلمين الهنود، الا ان رفض المؤتمر الوطني تلبية هذه المطالب بعد تسلمه الوزارات الستة عام ١٩٣٧، ادى إلى اتساع الفجوة بين التطلعات السياسية للمؤتمر والرابطة الاسلامية،

وانهيار مستوى الثقة الواطئ اصلا بين الحزبين، فتحوّلت عندئذٍ سياسة الرابطة إلى مزيد من التطرف وصل اوجه في تبنيها لتصريح باكستان عام ١٩٤٠ كمشروع لانفصال المسلمين عن الهندوس، وتحوّلت نشاطات الرابطة في المرحلة اللاحقة في اتجاه تحقيق هذا الهدف.

ب. دور المؤتمر الوطني الهندي، والمنظمات الهندوسية المتطرفة

لقد فشل المؤتمر الوطني في احتواء الاقلية المسلمة، وانتهج سياسة تعبر عن اتجاه المؤتمر بكونه الممثل عن كل قطاعات الشعب الهندي دون الاخذ بنظر الاعتبار اهمية التنظيمات السياسية والطائفية الاخرى ومن بينها الرابطة الاسلامية، ومن ثم فشل المؤتمر في حل المشكلة الطائفية التي يمكن القول انها شوهت صورة النضال الهندي ضد الاستعمار البريطاني.

ان هذا الفشل لا يعود مرده إلى عجز السياسيين العلمانيين الهنود المنظمين للمؤتمر فحسب، بل انه يعود بشكل اساس إلى قوة الجناح الهندوسي المتطرف في المؤتمر، وإلى المنظمات السياسية الهندوسية المتطرفة مثل الهند ومهاسبا. وارى سماج، التي شكلت ضغطا قويا على المؤتمر في سبيل عدم اعطائه حقوقا ترضي مطامح الاقلية المسلمة هذا من جانب. ومن جانب اخر. ان هذه التنظيمات الهندوسية لعبت دورا اساسيا في زيادة الاتجاه الاسلامي المتطرف. ويمكن القول ان فشل المؤتمر في حل المشكلة الطائفية كان في الوقت نفسه نجاحا للرابطة الاسلامية لتحقيق هدفها بالانفصال بالباكستان.

ج. دور الاستعمار البريطاني

عبرت السياسات البريطانية في شبه القارة الهندية عن نهج يستهدف تحقيق مصالح بريطانيا وتأمين استمرار وجودها فيها، وتحقيق هذا الهدف كان يتطلب مجموعة سياسات استعمارية كان ابرزها السياسة التقليدية (فرق تسد)، التي

وجدت في الهند ذات الاديان المتعددة مجالاً رحباً، فحركات سياساتها بهذا الاتجاه لتعرق اية محاولة هندية للتحرك نحو الحصول على حكم ذاتي واسع او الاستقلال، فتحوّلت المعتقدات الدينية في ظل الحكم البريطاني وتأثيراته إلى مصدر رئيس للصراع السياسي في شبه القارة الهندية وهمشت الدور الذي قامت به اية عوامل اخرى.

ثانياً: ظهور كشمير كولاية اميرية ذات وحدة ادارية وسياسية، وطبيعة حكم اسرة الدوغرا في كشمير.

تشكلت كشمير كولاية اميرية ذات كيان اداري وسياسي موحد في الربع الثاني من القرن التاسع عشر، ليس وفقاً للروابط التي تربط سكان المنطقة، اذ ان ولاية كشمير تفتقر للوحدة الجغرافية والدينية واللغوية، بل تشكلت وفقاً لاعتبارات سياسية واستعمارية ارادها البريطانيون، فقد بيعت منطقة جغرافية غير متجانسة في سكانها ذو الاغلبية المسلمة إلى حاكم جامو الهندوسي عام ١٨٤٦ في اتفاقية امرتسار. فتجاهلت رغبات وارتباطات سكان المنطقة، الذين تركت لهم حكماً من الاقلية الهندوسية ذو طبيعة تمييزية وببيروقراطية. مقابل خدمة مصالح الوجود البريطاني في شبه القارة الهندية.

وعندما وصلت اسرة الدوغرا الهندوسية إلى الحكم وبمساعدة عسكرية بريطانية مباشرة، انتهجت سياسة كان من نتيجتها ابتعاد الطبقة الحاكمة عن هموم الشعب ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، اذ كانت الاقلية الحاكمة في واد، والاغلبية المحكومة في واد اخر، ولم يبذل الحكام اية رغبة او مساعي جدية في تقريب الشعب منه او الاستماع إلى متطلباتهم، بل انها عاملت الشعب كمجموعة من السكان المملوكين لها مع الارض، فكان هم الدولة هو استحصال اكبر قدر ممكن من الضرائب دون تقديم أي خدمات ذات قيمة مقابلها.

وجاءت السياسة التي اتبعها المهراجا هاري سنغ في معالجة موضوع تقرير مستقبل كشمير لتكون اخر حلقة من سلسلة مساوئ حكمه، اذ اتبع المهراجا سياسة لا مسؤولية، ففى الفترة التي كانت من المفترض فيها ان يحدد مستقبل الولاية بالانضمام إلى أي من الدولتين، ثم يعمد إلى تهدئة الاوضاع في ولايته، بل كان يسير في اتجاه توتيرها، فقمع الحزبين الرئيسيين في كشمير ولم يحاول ان يقربهما من حكمه او يعطيتهما جزء من المسؤولية بصورة مشتركة، كما انه لم يعلن موقفه بوضوح وظل يراوغ طوال فترة تقرير المصير قبل ١٣ آب ١٩٤٨ وما بعدها، واتجه للسماح للتنظيمات الهندوسية والسيخية المتطرفة القادمة من البنجاب المتوتر باعمال العنف الطائفي في ارتكاب ذات الاعمال في كشمير، كما انه اتخذ عدد من الخطوات السياسية لصالح الهند دفعت الباكستانيين إلى التفكير بوجود مؤامرة تحاك بين الهند والمهراجا لضم كشمير إلى الهند، ومن هذه الخطوات على سبيل المثال افراجه عن الشيخ عبد الله المتعاون مع الهند وابقاء شوذري غلام عباس المتعاون مع باكستان في السجن، وعزله البانديت كاك من رئاسة الوزراء وهو معروف بميوله نحو باكستان، وتعيين بدلا عنه مهاجان ذو الميول الهندية.

ثالثا. انقسام الحركة الوطنية الكشميرية

لقد كان ظهور الحركة الوطنية الكشميرية في الربع الثاني من القرن العشرين نتيجة لتأثيرات داخلية وخارجية، ومنذ نشأة هذه الحركة وحتى عام ١٩٤٧ تمكنت من الضغط على حكم المهراجا لتحقيق بعض التنازلات التي وان لم تكن فاعلة في تسلم الشعب جزءاً من السلطة فانها عبرت عن امكانية الضغط المتوفرة لديها، الا انها فشلت في ان تؤثر على المهراجا لدفعه لاتخاذ قرار لتقرير مستقبل كشمير، ولا يعزى هذا الفشل للسياسة القمعية لحكم المهراجا فحسب، بل بالدرجة الاساس إلى الانقسام الموجود في الحركة الوطنية الكشميرية، وعدم قدرتها على تشكيل جبهة موحدة، اذ انها كانت منقسمة على نفسها بشكل واضح إلى تيارين

فكرين سياسيين، تيار علماني مثله المؤتمر الوطني الكشميري برئاسة الشيخ محمد عبد الله، وتيار اسلامي مثله المؤتمر الاسلامي برئاسة شوذري غلام عباس، في الوقت الذي كانت الحركة الوطنية الهندية تعاني من ذات الصراع بين ذات التيارين المتمثلين في المؤتمر الوطني، والرابطة الاسلامية.

لقد صبغ التنافس السياسي في الهند البريطانية، الحركة الوطنية الكشميرية بصبغته إلى درجة انه حدد شكلها وطبيعة اتجاهها السياسي، وصارت الحركة الوطنية الكشميرية تابعة عمليا للحركة الوطنية الهندية ومرتبطة بها، ومتأثرة بمواقفها، وتنهج سياسات موافقة لخطها السياسي. ونتيجة لهذا الانقسام الذي ولد التنافس والتصارع بدلا من التوحد والتعاون، استطاع المهراجا ان يخترق صفوف الحركة الوطنية الكشميرية وان يحد من نشاطها مستغلا انقسامها، هذا الانقسام الذي اعطى كل من المؤتمر الهندي والرابطة الاسلامية يداً تعمل في كشمير لما يحقق مطامحها السياسية.

رابعا. مذكرة ١٢ ايار، وقانون الاستقلال، وظروف التقسيم

لقد تحدد مستقبل الولايات الاميرية في ضوء مذكرة ١٢ ايار ١٩٤٦. وقانون الاستقلال في ٣ حزيران ١٩٤٧. الذين اتصفا بالغموض وعدم التحديد. مما تركهما عرضة للتفسيرات المتباينة بين الهند والباكستان، قد كان بامكان بريطانيا ايجاد نصوص قانونية دقيقة ومحددة لاسلوب معالجة مشكلة تقرير مستقبل الولايات الاميرية، وظهر الصراع حول كشمير دون غيرها بسبب وقوعها بين حدود الدولتين بين باقي الولايات الاخرى كانت محكومة بموقعها الجغرافي.

وتعد ظروف التقسيم من ابرز المؤثرات في خلق الصراع حول كشمير، فقد جاءت ظروف التقسيم لتزيد من تدهور العلاقات بين الدولتين الناشئتين عامة والعلاقات حول كشمير خاصة، فقد كانت عملية التقسيم عملية سريعة وغير

كفوة إدارياً، وكان الاهتمام البريطاني متركزاً في الانسحاب من شبه القارة بأسرع وقت ممكن، فتركت الدولتان تتخبطان في مجموعة مشاكل تطورت فيما بعد إلى أزمات دولية، وكان الموقف من الولايات الأميرية هو واحد من أهم وأطول هذه الأزمات.

لقد كان بإمكان بريطانيا فعل الكثير للحد من تفاقم المشكلات في شبه القارة الهندية، إلا أنها كانت تتقصد خلق هذه المشاكل وتركها دون حل، فكان على سبيل المثال قرار لجنة رادكليف بمنح ثلاث نواحي من منطقة غوراد سيور ذات الأغلبية الإسلامية للهند مثار شكوك كبيرة من قبل باكستان، كما أن البريطانيين رفضوا أن يتم التقسيم تحت سيطرتهم وأن يحدو بذلك من أعمال العنف الطائفي، بل تركوا الدولتين تتخبطان في مشكلات العنف الطائفي والهجرة السكانية الكبيرة الغير منظمة، ومشكلة تقسيم الموارد المالية والممتلكات التابعة لأجهزة الدولة، مما زاد من تعميق أزمة الثقة وروح العداء بين الهند وباكستان.

خامساً. عدم التزام الهند وباكستان بمواقفهم السياسية المعلنة تجاه الولايات الأميرية

لقد حدد الحزبان الوارثان للحكم في شبه القارة الهندية المؤتمر الوطني والرابطة الإسلامية. قبل ١٤ آب ١٩٤٧ مواقفهما من وضع الولايات الأميرية. فظهر واضحاً أن المؤتمر لا يعترف بحق الأمراء في تقرير مصير شعوبهم الذين ينبغي أن يعود لهم الحق في اتخاذ قرار الانضمام للهند أو باكستان، وبالمقابل فإن الرابطة الإسلامية اعترفت بسلطة الأمراء وحقوقهم في اتخاذ قرار الانضمام، وكان من المفترض أن تحدد هذه المواقف المعلنة سياسة الدولتين تجاه الولايات الأميرية، إلا أن تناقض هذه المواقف وعدم التزامها كان أبرز الخصائص التي ميزتها، فبينما نجد الهند تلتزم بموقفها الرافض للاعتراف بسيادة الحكام في قضية جوناغاد وحيدرآباد، نجدتها في الوقت نفسه تعتمد في قضية كشمير على قرار الانضمام الذي اتخذته الحاكم وتشترط في إجراء الاستفتاء أن يكون تحت سلطتها وإدارتها على أساس أن

كشمير أصبحت قانونياً جزءاً من الهند، كما ان الهند التي اعترضت على ضم باكستان لجوناغاد على اساس خرقه لثلاثة مبادئ هي الحدود الجغرافية، والتركيبة السكانية، ورغبة الشعب، تجاوزت هذه المبادئ بشكل واضح في قضية كشمير واكدت فقط على رغبة الحاكم مع تعهدها باجراء استفتاء تحت ادارتها، وفي المقابل نجد ان الباكستان تؤيد حاكم ولاية جونا غاد في قرار انضمامه إلى الباكستان تماشياً مع المواقف الباكستانية المعلنة، الا ان تناقض هذه الموقف ظهر في قضية كشمير حيث رفضت في هذه القضية حق الحاكم في اتخاذ قرار الانضمام وطالبت بحق الشعب في تقرير اختيار الانضمام إلى الهند او باكستان.

سادسا. الموقف البريطاني

اتجهت بريطانيا منذ وصولها إلى شبه القارة الهندية الى تبني سياسات تهدف إلى زرع الفرقة في المجتمع الهندي، وقد تم ايضاح نتائج تأثيرات هذه السياسة في بعض النقاط السابقة، اذ شكلت هذه السياسات الارضية التي انطلق منها الصراع الهندي الباكستاني، الا ان الموقف البريطاني بعد انسحابه من شبه القارة الهندية، ودخول الدولتان في حرب محدودة حول كشمير يشكل سبباً مباشراً في عدم حل المشكلة ودعم استمرارها. فلقد كانت بريطانيا هي الدولة الأجنبية الوحيدة التي كان يمكنها التدخل بصورة فعالة لحل الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير، عبر تأثيرها على طرفي الصراع، اللذان حاولا اشراكها منذ الايام الأولى للمجابهة العسكرية في كشمير، الا انها رفضت الاستجابة لطلب الدولتين التدخل، واكتفت بدور المتفرج على صراع خلقتة هي، اذ حدد البريطانيون فصل الربيع حتى يتمكنوا من التحقق من امكانية تدخلهم للسعي لحل الصراع، وان هذا التحديد لا يدعوا للدهشة في ضوء السياسات البريطانية السابقة المؤسسة للمشاكل بين الهند وباكستان، ويبدو ان الموقف البريطاني هذا كان ينطلق من عدة اعتبارات يمكن تحديدها بالاتي:

أ. ان بريطانيا نفسها كانت تعاني من عدة مشاكل داخلية وخارجية، وان انسحابها من مستعمراتها كان احد اسبابه الرئيسية هو عدم امتلاك البريطانيين القوة الكافية التي تمكنهم من تأمين استمرار وجودهم فيها، ومن ثم ليس من مصلحة البريطانيين زج انفسهم في صراع لا يضر مصالحهم بشي.

ب. ان اندلاع الصراع بين الهند والباكستان يوفر لبريطانيا ضمانا في ان تبقى الدولتين عاجزين عن النهوض بنفسيهما وبقاء اعتمادهما على المساعدة البريطانية في مختلف المجالات، كما انه يشكل موردا اساسيا لتجارة السلاح، ومن ثم استفادة بريطانية من هذا الوضع في ابقاء امتيازاتها الكبيرة في الدولتين.

ج. محاولة البريطانيين بقاؤهم على الحياد قدر الامكان، في محاولة للحفاظ على علاقات جيدة مع كلا الدولتين، لا سيما وان هناك كادر اداري وعسكري بريطاني كبير يعمل في الدولتين وان التخلي عن هذا الكادر بسرعة قد يشكل امام بريطانيا ضغطا اقتصاديا مضافا على الضغوط الاقتصادية التي عانت منها بعد الحرب العالمية الثانية. ولو ان هذا الاحتمال يبقى ذو نسبة ضئيلة في ضوء اعتماد الدولتين على هذا الكادر الاداري والعسكري لعدم توفر الكادر المحلي الكفاء البديل.

سابعاً. فشل الأمم المتحدة في معالجة الصراع الهندي-الباكستاني حول كشمير

اتجهت الهند إلى تدويل الصراع حول كشمير في الأمم المتحدة ليس للبحث في هذه الهيئة الدولية عن حل للصراع يأخذ في نظر الاعتبار حجج كل من الهند والباكستان، بل لادانة باكستان ومعاقبتهما على التدخل في كشمير التي عدتها الهند جزءا من دولتها استنادا على الاساس القانوني للضم، فظهر واضحا ان الهند

لا تريد من الامم المتحدة التدخل ابعد من ذلك، لذا فانها وقفت باصرار في مجلس الامن تطالب بان يكون العمل الاول الذي ينبغي ان يتخذه المجلس هو اداة باكستان، الذي بطبيعة الحال سيكون الاساس الذي ستبنى عليه قرارات المجلس اللاحقة، التي ستعمل وفقا لهذا التصور على تعزيز الموقف الهندي دوليا، لذا فان الهند كانت تؤكد باصرار على ضرورة استفتاء سكان كشمير على ان يكون هذا الاستفتاء تحت سلطتها وادارتها مع اشراف رمزي للامم المتحدة، الا ان مطلب الاستفتاء الذي اكدت عليه الهند والباكستان ايضا (التي ارادته تحت ادارة محايدة) صار اكثر المطالب التي تضايق الهند من حيث ان الامم المتحدة ارادت ان يكون الاستفتاء تحت اشراف وادارة واسعة من قبلها، مما جعل الموقف الهندي يتصلب في تحفظاته على قرارات مجلس الامن.

لقد واجهت الامم المتحدة مشكلة الصراع الهندي- الباكستاني حول كشمير، وهي قي بداية نشأتها، فالهيئة الدولية التي تأسست قبل عامين من اندلاع مشكلة الصراع حول كشمير، وجدت امامها مشاكل دولية كبرى، كانت مشكلة الصراع على كشمير احداها، فيلاحظ على قرارات مجلس الامن على العموم من انها كانت من النوع التوفيقي انطلاقا من ان القضية تناقش تحت البند رقم ٣٥ من ميثاق الامم المتحدة. كما ان الامم المتحدة لم تمتلك حينها من الامكانيات لفرض قراراتها ومعاقبة من لم يمثل لهذه القرارات، لا سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان دول العالم الكبرى قد خرجت عام ١٩٤٥ من الحرب العالمية الثانية وهي في وضع لا يسمح لها بالانغماس في المشكلات العالمية العديدة التي خلفها الاستعمار، كما ان الوضع الدولي في مجلس الامن لم يكن موحدا تجاه الموقف من الصراع حول كشمير، اذ يبدو ان الدول الممثلة في المجلس لم تحدد بعد وبصورة كاملة سياساتها تجاه الهند وباكستان اللذان كنا في الاشهر الاولى لاستقلالهما، ولم تتضح بعد توجهاتهم السياسية، ومع ذلك ظهر بوضوح ان الدول الغربية كانت قريبة من الموقف

الباكستاني، اما الكتلة الشيوعية (الاتحاد السوفيتي واوكرانيا) فكانت على الحياد في هذه المرحلة.

لقد كان الانجاز الوحيد المهم الذي حققه مجلس الامن ولجنة يونسبب هو التوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار، الذي في حقيقة الامر لم يكن السبب فيه هو امتثال الهند وباكستان لقرارات لجنة يونسبب، بقدر شعور الدولتين المستقلتين حديثا واللتين تعانيان من مشاكل اقتصادية واجتماعية في صعوبة استمرارهما في القتال في حرب صارت تتجه لتكون حرب استنزاف طويلة ومرشحة للتحويل من حرب تدور حول اقليم محدود إلى حرب شاملة تكلف الدولتين باهضا، لذا فان مصلحة الطرفين المتحاربين التقت في ايقاف اطلاق النار، فكان الاتفاق على هذا الايقاف وتحت اشراف لجنة يونسبب يوفر للدولتين عملية حفظ ماء الوجه اولا ومراقبة واشراف الامم المتحدة على خط وقف اطلاق النار ثانيا، ولكون وقف اطلاق النار قد بني على الاسس اعلاه فانه ظل وقفا لاطلاق النار، ولم تتوصل لجنة اليونسبب على توقيع اتفاق هدنة واجراء عملية الاستفتاء العام، لان كلا الدولتين لا يثق في ان يجري الاستفتاء تحت سيطرة وتنظيم الدولة الاخرى، لا سيما وان الهند اصبحت تسيطر على ثلثي ولاية كشمير. ومن ثم ان هذا الوضع يكفل لها افضلية على باكستان التي كانت حينها لا تستطيع ان ترغب الهند على الانسحاب من هذين الثلثين في عملية عسكرية نتيجة لامكاناتها العسكرية المحدودة مقابل امكانيات الهند.

الحلول المقترحة لمشكلة الصراع حول كشمير

بما ان الصراع الهندي - الباكستاني حول كشمير لا يزال مستمرا إلى الوقت الراهن، وان البحث اهتم بدراسة المرحلة الاساسية الاولى منه ١٩٤٧ - ١٩٤٩، فان تصور حلول لهذه المشكلة يبدو للوهلة الاولى غير وارد هنا، الا ان لكل مشكلة سياسية احداثا تمثل حجر الزاوية فيها، وان الاحداث المتضمنة في المرحلة صدد

الدراسة هي حجر الزاوية في الصراع الهندي الباكستاني، وأساساً لأحداث لاحقة بنيت عليها، ومن ثم يبدو أن أي مقترح لحل هذا الصراع لا يمكنه باستثناء الحل العسكري تجاوز معطيات هذه المرحلة، التي يمكن أن ينطلق منها الباحث في تصور مقترحات لحل هذا الصراع، وأن هذه المقترحات تدور حول محورين أساسيين يبدو أن انهما الحلان المناسبان وهذين المحورين هما الاستفتاء والتقسيم.

أولاً. الاستفتاء

لقد طرح موضوع الاستفتاء جعل لمشكلة الصراع على كشمير منذ بداية نشوئها إذ أخذ هذا الموضوع حيزاً كبيراً من الصراع السياسي بين الهند والباكستان في الأمم المتحدة، إلا أن إجراء استفتاء شامل لكل ولاية كشمير قد فشل بسبب فقدان الثقة بين الدولتين، إذ لم تتمكن الأمم المتحدة من وضع خطة يتم في ضوءها إجراء الاستفتاء بصورة تعترف فيها الدولتان بأن الاستفتاء سيتم في ظروف محايدة.

إلا أن الباحث يرى أن استفتاءً شاملاً لولاية كشمير غير مناسب، وذلك لأن كشمير وكما ذكر سابقاً لم تشكل إلا عبر عملية سياسية ولخدمة أغراض استعمارية. لذا فإن تصور وحدتها وضرورتها أن يكون القرار على أثر هذه الوحدة هو السير وفقاً لما أخطه الاستعمار. ولو طرح هذا الرأي جانباً وافترض أن الدولتين قد قبلتا بإجراء الاستفتاء لكل الولاية تحت ترتيب معين، وصارت نتيجة الاستفتاء هي الانضمام إلى إحدى الدولتين بأغلبية ضئيلة لنفترض هنا ٥١% مقابل ٤٩% للدولة الأخرى، فهل ستقنع هذه النتيجة الدولة الخاسرة، وهل ستلقي الأطراف المتصارعة سلاحها وتسلم بهذه النتيجة؟، أن امكانية تصور حل كهذا تبدو مثالية إلى حد ما، لذا فإن الحل المتصور ينبغي أن يتصف بإمكانية تطبيقه وتسليم الدولتين بنتيجته المسبقة، ووفقاً لهذا فإن أي عملية استفتاء مقترحة ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار عدم وحدة كشمير، ومن ثم فإن الاستفتاء المقترح هنا يأخذ بنظر الاعتبار إجراءه وفقاً للتقسيمات الإدارية الموجودة في ولاية كشمير مع مراعاة الوضع الجغرافي

وعقيدة السكان في كل مقاطعة على حدة، ويجري الاستفتاء في كل مقاطعة بصورة منفردة، ومن ثم من حق كل مقاطعة تقرير مصيرها ورغبتها في الانضمام للهند او باكستان شريطة ان تكون هذه المقاطعة متصلة جغرافيا بالدولة المنضمة لها، ويمنح بالمقابل الحق للسكان الرافضين الهجرة إلى الدولة الاخرى التي يرغب في الاتجاه اليها، وتتكفل الدولة المنضمة لها المقاطعة حق تعويض المهاجرين، وفي حالة تقرير مقاطعة ما تحيط بها مقاطعات اخرى منضمة إلى دولة معينة وترغب هي في الانضمام إلى الدولة الاخرى فتحل هذه المشكلة عبر طريقتين فأما تمنح هذه المقاطعة ممرا امنا يصلها بالدولة الراغبة في الانضمام اليها، او تتم عملية تبادل للمقاطعات.

ان طبيعة حل كهذا يتطلب وجود طرف او اطراف خارجية تحوز ثقة الدولتين المتصارعتين، كان تكون هيئة الامم المتحدة لتتولى الاشراف على الاستفتاء، ويكون الاشراف هنا شاملا بحيث يتم تشكيل فريق من الامم المتحدة يتولى عملية الاشراف والادارة في كل مقاطعة وبعد تضم هذه المقاطعة إلى الدولة التي تختارها، وتنتهي عملية الهجرة من هذه المقاطعة وتسلم الادارة فيها إلى الدولة الضامنة ينتقل هذا الفريق إلى مقاطعة اخرى وهكذا تباعا. ويمكن ان يجري هذه العملية اكثر من فريق واحد.

ان الخطوط العريضة لهذا المقترح تنطلق من اساس ان توافق الدولتان على سحب قواتهما العسكرية من المقاطعة التي تتولى الامم المتحدة اجراء الاستفتاء فيها، وتتولى الامم المتحدة عملية اخذ الضمانات الكافية بعدم التدخل او الاعتداء فيما بين الطرفين.

ثانيا . التقسيم

اما المحور الثاني المقترح لحل مشكلة الصراع حول كشمير، فانه ينطلق من اساس ارضاء مطامح الدولتين دون الاخذ بنظر الاعتبار رغبات السكان وآمالهم في

ولاية كشمير، ويتمثل هذا المقترح في اتفاق الدولتين على استمرار الوضع القائم كحقيقة نهائية والتوصل إلى اتفاق سلام بينهما، وإذا تعذر قبول الدولتين أو بالأحرى باكستان مثل هذا الحل إذ أن الهند سبقت وإن طرحته على لجنة يونسب ورفضته باكستان، فإنه يمكن التوصل إلى طريقة أخرى للتقسيم ليس على أساس الوضع القائم، بل وفقاً لعوامل جغرافية واقتصادية ودينية، مع الأخذ بنظر الاعتبار في كلتا الحالتين عملية الهجرة والتعويضات المناسبة، ومع هذا فإن الشق الثاني من محور التقسيم قد لا يرضي الهند لأنها ستخسر بطبيعة الحال مناطق هي تحت سيطرتها على ضوء الأمر الواقع، إلا أن عملية التوصل إلى حلول سياسية تقتضي من الطرفين إجراء تنازلات في مصلحتهما ومصلحة السكان الكشميريين، إذ أن التوصل لمثل هذا الحل سينهي أزمة كلفت الدولتين الكثير من مواردهما الاقتصادية ومن سمعتهما الدولية، وحملت سكان كشمير وطأة الصراع السياسي والعسكري حول ولايتهن.

إن محاور الحلول المقترحة أعلاه تتطلب من الدولتين رغبة صادقة في إنهاء التدهور في علاقاتهما وإقامة علاقات تقوم على الثقة والتعاون، وإن هذا يتطلب وجود حكومتين قويتين تحظيان بشعبية كبيرة تتمكنان من اقناع شعبيهما إلى النظر إلى المستقبل أكثر من النظر إلى الماضي والاستفادة من دروس التاريخ وتجاوز الأحقاد والضغائن التي أسهم الاستعمار البريطاني بشكل رئيس بزرعها. إن عدم توفر مثل هذه الرغبة يعني بطبيعة الحال أن أية حلول مقترحة لن تجد أذناً صاغية خاصة من الطرف الهندي الذي يتمسك بالأساس القانوني لضم كشمير، فضلاً عن أنه يسيطر فعلياً على الجزء الأكبر والأهم اقتصادياً وسكانياً.

المصادر

أولاً. الوثائق المنشورة

أ. الوثائق المنشورة باللغة العربية

١. الباكستان، سفارة: صوت من السجن، رسالة الشيخ محمد عبد الله رئيس وزراء كشمير إلى مجلس الأمن عام ١٩٥٧، مطبعة المعارف: (بغداد، د. ت). موجود في محافظة بغداد، المكتبة الوطنية.

٢. بهوتو، ذو الفقار علي: كشمير، قصة شعب يكافح من أجل حقه في تقرير مصيره، سفارة الباكستان، قسم الصحافة، (بيروت، د. ت)، مختارات من خطاب ذو الفقار علي بهوتو في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة للفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٥. موجود في محافظة البصرة، المكتبة العامة.

٣. نهرو، جواهر لال: صفحات مطوية من حياتي، ترجمة مروان الجابري، ط١، المكتب التجاري، (بيروت، ١٩٦٠)، مختارات من رسائل متبادلة بين جواهر لال نهرو وعدد من الشخصيات السياسية والأدبية للفترة ١٩١٧ - ١٩٤٨. موجود في محافظة البصرة، المكتبة العامة.

٤. الهندية. السفارة: قضية كشمير في مجلس الأمن. خطاب كريشنا مينون في مجلس الأمن في ٢٣ - ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٧، (بغداد، د. ت). موجود في السفارة الهندية في بغداد.

٥. الهندية، السفارة: نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، مكتب النشر والاستعلامات، (القاهرة، ١٩٥٧)، مختارات من خطاب جواهر لال نهرو للفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٧. موجود في جامعة البصرة، المكتبة المركزية.

ب. الوثائق المنشورة باللغة الانكليزية

(١) المجموعات الوثائقية

1. Ahmed, Jamil Uddin, speech is and writing of Mr. Jinnah, Vol. 1, 6th Edition, (Lahore, 1960). □

موجود في جامعة بغداد، المكتبة المركزية (موقع الوزيرية).

2. Doppin, Christine, E., Basic Documents in the Development of Modern India and Pakistan, Van Nostrand Reinhold company, (London, 1970).

موجود في جامعة بغداد، المكتبة المركزية (موقع الوزيرية).

3. India, Government of, India's Foreign Policy, speeches of Jawahr Lal Nehru, September 1946 – April 1961, The Publications Division, (New Delhi, 1961).

موجود في جامعة بغداد، مكتبة كلية العلوم السياسية.

4. India, Government of, White Paper on Jammu and Kashmir, (New Delhi, 1948).

موجود في السفارة الهندية في بغداد.

5. Lakhnpal, P. L, Essential Documents and Notes on Kashmir Disput, Second Edition, International Books, (Delhi, 1965).

موجود في جامعة بغداد، المكتبة المركزية (موقع الجادرية).

6. Nehru, Jawahar Lal, Independence and after, The Publications Division, (Delhi, 1949).

موجود في جامعة بغداد، مكتبة كلية العلوم السياسية.

(٢) وثائق الأمم المتحدة

موجودة في القاهرة. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. مركز الدراسات الاسيوية.

1. S / No. 628.
2. S / No. 636.
3. S / No. 639.
4. S / No. 640.
5. S / No. 646.
6. S / No. 651.
7. S / No. 645.
8. S / No. 655.

9. S / No. 725.

10. S / No. 819.

11. S / No. 1196.

12. S / No. 1430.

13. Sheikh Mohammed Abdulah's statement in the U.N Security Council meeting No. 241, February 5, 1948.

ثانياً. الكتب

١. الكتب المطبوعة باللغة العربية

١. ابو الليل، محمد مرسى: الهند، تاريخها وتقاليدها وجغرافيتها، (القاهرة، ١٩٦٥).
٢. احمد، حامد: هكذا دخل الاسلام ٣٦ دولة، ط١، دار مكتبة الهلال، (بيروت، ١٩٨١).
٣. الاعظمي، محمد حسن: حقائق عن باكستان، الدار القومية، (القاهرة، د. ت).
٤. —: محمد علي جناح، باعث باكستان، دار مكتبة الحياة، (د. م. د. ت).
٥. الباكستان، سفارة: باكستان، (القاهرة، ١٩٧٠).
٦. —: ماساة كشمير، دراسة مختصرة. (القاهرة، ١٩٦٥).
٧. بالمر. نورمان: النظام السياسي في الهند. ترجمة وتقديم محمد فتح الله الخطيب. مكتبة الانجلو - مصرية. (القاهرة، ١٩٦٥).
٨. برزاد، راجندرا: عند قدمي غاندي، ترجمة منير البعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، (بيروت ١٩٥٩).
٩. بريشر، ميشال: صورة زعيم جواهر لال نهرو، تعريب نخبة من الجامعيين، المكتبة الاهلية، (بيروت، د. ت).
١٠. بزاز، بريم نات: وشهد شاهد من اهلها، حقائق عن كشمير، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٠).
١١. البطريق، عبد الحميد، ومحمد مصطفى عطا: باكستان في ماضيها وحاضرها، سلسلة اخترنا لك، دار المعارف، (مصر، د. ت).

١٢. ثابت، محمد: جولة في ربوع اسيا، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، (مصر، د. ت).
١٣. جلاد، ادجار: شعب كشمير قال لي، (د. م.، د. ت).
١٤. الجمعية الاسلامية العالمية: خرافة المطالبة الهندية بجامو وكشمير، (لندن، ١٩٩٦).
١٥. جوهر، حسن محمد، ومحمد مرسى ابو الليل: باكستان، ط٢، (لقاهرة، ١٩٦٨).
١٦. حاطوم، نور الدين: دراسات مقارنة في القوميات الالمانية والايطالية والامريكية والهندية. جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، ١٩٦٦).
١٧. الحديثي، هاني الياس خضر: سياسية باكستان الاقليمية ١٩٧١ - ١٩٩٤، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٤).
١٨. الحرية، كشمير: كشمير تنحدر نحو العبودية، تحدي الهند للامم المتحدة، مطبوعات كشمير، (مظفر اباد، د. ت).
١٩. الحسني، عبد الحي: الهند في العهد الاسلامي، دار المعارف العثمانية. (حيدر اباد، ١٩٧٢).
٢٠. حسين. عبد الله: المسألة الهندية. مطبعة التوكيل. (مصر، ١٩٤٥).
٢١. حقي، احسان: باكستان ماضيها وحاضرها، ط١، دار النفائس، (بيروت، ١٩٧٣).
٢٢. —: تاريخ شبه الجزيرة الهندية - الباكستانية، ط١، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ١٩٧٨).
٢٣. —: مأساة كشمير المسلمة، ط١، الدار السعودية للنشر والتوزيع، (جدة، ١٩٧٠).
٢٤. —: محمد علي جناح، باني باكستان، حياته وسياسته، دار الفكر، (دمشق، د. ت).
٢٥. خان، ايوب: باكستان، اصدقاء لا سادة، ترجمة عمر فروخ، مكتبة لبنان، (بيروت، ١٩٦٨).

٢٦. الخشاب، وفيق حسين، وآخرون: الجنوب الاوسط للقارة الاسيوية، دراسة في التركيب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضمن الاطار الاقليمي، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٠).
٢٧. داود، نور الدين: محنة في الفردوس، (بغداد، ١٩٥٠).
٢٨. دروزيل، ج. ب: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ترجمة نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (بيروت، ١٩٦٦).
٢٩. راغها فان، ج. ن. س: تقديم الهند، ترجمة عبد الحق بن شجاعت علي، ط٣، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، (نيودلهي، ١٩٨٣).
٣٠. زرقانة، ابراهيم احمد: بعض مشكلات الجغرافية السياسية، ط١، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٦٠).
٣١. الساداتي، احمد محمود: تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، ج٢، وزارة التربية والتعليم، (مصر، د.ت.).
٣٢. سالكين، ايف: التحدي الباكستاني: ترجمة ناظم عبد الواحد جاسور، سلسلة الدراسات المترجمة، الجامعة المستنصرية. معهد الدراسات الاسيوية والافريقية. (بغداد، ١٩٨٧).
٣٣. سعودي. محمد عبد الغني: الجغرافية والمشكلات الدولية. دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٧١).
٣٤. السعيد، امينة: مشاهداتي في الهند، دار المعارف، (مصر، ١٩٤٦).
٣٥. شارما، ب. ل: قضية كشمير، دار النشر الاسيوية، (نيو دلهي، ١٩٦٧).
٣٦. الشامي، صلاح الدين: دراسات في الجغرافية السياسية، ط٢، منشأة المعارف، (الاسكندرية، ١٩٧٣).
٣٧. —، وزين الزين عبد المقصود: جغرافية العالم الاسلامي، منشأة المعارف، (الاسكندرية، ١٩٧٤).

٣٨. شلبي، احمد: اديان الهند الكبرى، الهندوسية، الجينية، البوذية، ط٤، سلسلة مقارنة الاديان، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٧٦).
٣٩. الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج٢، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت، ١٩٨٣).
٤٠. عبد العال خليل عبد الحميد: تاريخ الشيخ الديني والسياسي، من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر ١٤٩٩ - ١٨٤٩، دار المعارف الجامعية، (الاسكندرية، ١٩٨٧).
٤١. عبد الوهاب، عبد المنعم: جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، (الكويت، د.ت).
٤٢. العسكري، الحاج عبد الوهاب: مشاهداتي تحت سماء الشرق، دار الحديث، (بغداد، ١٩٥١).
٤٣. عشماوي، سيد: الهند من الحكم الاستعماري حتى الاستقلال ١٨٥٧ - ١٩٤٧، مع دراسة حول التأثير المتبادل بين الحركة الوطنية الهندية والحركة الوطنية المصرية. جامعة طنطا. (كلية الاداب. ١٩٨٠).
٤٤. العقاد، عباس محمود: القائد الاعظم محمد علي جناح. دار الهلال. (مصر. د.ت).
٤٥. علي، محمد جواد: النظام السياسي في الهند. الجامعة المستنصرية. معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، (بغداد، ١٩٨٦).
٤٦. العمر، فاروق صالح: محمد علي جناح سفير الوحدة وقائد الانفصال، (الكويت، ١٩٧٧).
٤٧. عناية الله، انور: محمد علي جناح، ترجمة بتصريف سعد ابو دية، السفارة الباكستانية، (عمان، ١٩٨٥).
٤٨. عودة، محمد: رحلة في قلب نهرو وصور اخرى من الهند، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٣).

٤٩. غاندي، المهاتما: قصة تجاري مع الحقيقة، ترجمة منير البعلبكي، ط٣، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٧٨).
٥٠. غنيم، عادل حسين، وعبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ الهند الحديث، دار الكتاب الجامعي، (القاهرة، ١٩٨٤).
٥١. فروخ، عمر: باكستان دولة ستعيش، ط١، دار الكشف، (بيروت، ١٩٥١).
٥٢. فيشر، لوييس: غاندي الثائر القديس، ترجمة صوفي عبد الله، دار الهلال، (القاهرة، ١٩٥٢).
٥٣. قلنجي، قدری: غاندي ابو الهند، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٤٨).
٥٤. كشمير، ازاد: الحركة التحررية في كشمير، (مظفر آباد، ١٩٦٠).
٥٥. لامب، الاستر: كشمير ميراث متنازع عليه ١٨٤٦ - ١٩٩٠، ترجمة وتعليق سهيل زكار، (دمشق، ١٩٩٢).
٥٦. مجموعة مؤلفين: البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. (الرياض: ١٩٧٩).
٥٧. محمد. فاضل زكي: السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية. ط١. مطبعة شفيق. (بغداد. ١٩٧٥).
٥٨. المراكشي، السيد محمد العربي الهلالي: تاريخ مدينة الهند وباكستان، ج١، (الرياض، ١٩٥٨).
٥٩. مكريديس، روي: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٦٦).
٦٠. موداك، مانوراما: الهند شعبها وارضها، ترجمة العميد عبد الفتاح ابراهيم، (القاهرة، ١٩٦٤).
٦١. المودودي، ابو الاعلى: قضية كشمير المسلمة، ط٢، دار القلم، (الكويت، ١٩٨٦).
٦٢. مؤلف مجهول: حقائق ساطعة، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٠).

٦٣. الندوي، ابو الحسن علي الحسيني: القادياني والقاديانية، دراسة وتحليل، ط٣،
الدار السعودية للنشر والتوزيع، (جدة، ١٩٦٧).
٦٤. —: موقف العالم الاسلامي تجاه الحضارة الغربية، المجمع الاسلامي العلمي،
ندوة العلماء، (لكنو، ١٩٦٣).
٦٥. نقاش، شفيق: محمد علي جناح القائد الاعظم، (د.م.، ١٩٥٢).
٦٦. النمر، عبد المنعم: تاريخ الاسلام في الهند، ط١، دار العهد الجديد، (مصر، ١٩٥٩).
٦٧. —: كفاح المسلمين في تحرير الهند، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مصر،
١٩٩٠).
٦٨. نهرو، جواهر لال: قصة حياتي، ترجمة مروان الجابري، ط٢، المكتب التجاري،
(بيروت، ١٩٥٩).
٦٩. —: من السجن إلى الرئاسة او اكتشاف الهند، ترجمة ونشر دار العلم للملايين،
ط١، (بيروت، ١٩٥٩).
٧٠. نوار، عبد العزيز سليمان: التاريخ الحديث الشعوب الاسلامية، الاثراك العثمانيون،
الفرس. مسلمو الهند، دار النهضة العربية. (بيروت، ١٩٧٣).
٧١. —: تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث. ج١. دار النهضة العربية، (بيروت،
١٩٧١).
٧٢. هدو، حميد مجيد: اقبال الشاعر والفيلسوف والانسان، ط١، مطبعة الغري
الحديثة، (النجف، ١٩٦٣).
٧٣. الهند، حكومة: الكتاب السنوي ١٩٦٦، مكتب استعلامات الهند.
٧٤. الهند، سفارة: مسالة كشمير ١٩٤٧ — ١٩٥٦، مكتب النشر والاستعلامات، مكتبة
الانجلو — مصرية، (القاهرة، د.ت).
٧٥. هيكل، محمد حسنين: أحاديث في آسيا، دار المعارف، (لبنان، ١٩٧٣).

٧٦. وورسلي، بيتر: العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب، منشورات وزارة الثقافة والسياسة والارشاد القومي، (دمشق، ١٩٦٨).

٧٧. وورهاوس، ك. م: السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، المؤسسة المصرية العامة، (مصر، د. ت.).

٧٨. يونس، محمد: الحدود تتكلم او تاريخ شعب مناضل، ط٢، (نيودلهي، ١٩٦٥).

ب. الكتب المطبوعة باللغة الانكليزية

1. Admes, Joun and Walter C. Neale, India, The Search for unity, Democracy aprogress, Van Nostrand company, INC, (New York, N.D).
2. Ahmed, Aziz, Islamic Modernism in India and Pakistan 1857 – 1964, Oxford University Press, (London, 1967). □
3. Ali, Chaudhri, Muhammad, The Emergence of Pakistan, Research Society of Pakistan, (Lahore, 1973)
4. Ansari, Moin, Kashmir Matters, (Islamabad, 1999).
5. Azad Kashmir, Government of, Kashmir Odyssey of Freedom, (Muzafarabad, 2000).
6. Azad, Maulana abu kalam, India wins freedom, first published, orient longmans, . (New Delhi. 1959)
7. Bamzai P. N. K. Kashmir and Power Politics. from Lake Success to Teshkent. (Delhi. 1960)
8. Band. frencis you nchus, Kashmir. A & C Black LTD. (London. 1917).
9. Barrier, in. Gerald, Bannd Controversial Literature and Political Control in British India 1907 – 1947, University of Missouri Press, (Missouri, N.D).
10. Beg, Aziz, Captive Kashmir, Ailiad Business Corporation, (Lahore, 1954).
11. Bennett, Frederic, Kashmir Today, (London, 1997).
12. Bhagwon, Visnnoo, Constitutional History of India and National Movement, (Delhi, 1947).
13. Bhutto, Zulfkar Ali, The Myth Independence, Oxford University, (London, 1969)
14. Birdwood, Lord, Tow Nation and Kashmir, Robert Hale Limited, (London, 1956).

15. Bolitho, Hector, Jinnah Creator of Pakistan, (London, 1960).
16. Brecher, M., the Struggle for Kashmir, (New York, 1953)
17. Brines, Russell, The Indo- Pakistan conflict, Pallmall Press, (London, 1968)
18. Brown, W. Norman, The united state and India and Pakistan, Harvard University press, (Massachusetts, 1963),
19. Burke, S. M., Pakistan foreign Policy An Historical Analysis, Oxford University Press, London, 1973).
20. Chopba, P. N., and M.L. Bhargava Ramgopal, A century of Indian National congress (1885-1985), (Delhi, 1985)
21. Chopra, V. D. and P. N. Haksar, Studies in indo – pak relation, Patriot publisher, (New Delhi, 1984)
22. Choudhury, C. W, Pakistan's Relations With India 1947 – 1960, Pall Wall Press, (London, 1968)
23. Conpland, R., The Indian problem, 1833-1935, Oxford University press, (London, 1943)
24. Dumont, Louis, Regional Politics and History in India, (Paris, N. D)
25. Fein, Bruce, Self – Determination for Subjugated Kashmir (London, N. D)
26. Fraser, Lovant, India under Curzon and after, (London, 1912)
27. Gajendragedker, P. B. Kashmir. Retrospect, and prospect. University of Bomboy, (Bomboy, 1967)
28. Gupta, Sisir, Kashmir, A study in India – Pakistan Relations, Asia Publishing House, (New Delhi, 1966).
29. Gururajrao, H. S, Legal Aspect of the Kashmir Problem, Asia Publishing House, (Bombay, 1967).
30. Hussain, Syed Tasseed Que, Reflections on Kashmir Politics, Rim Publishing House, (New Delhi). □
31. Ikram, S. M. Modern Muslim India and the Birth of Pakistan 1858 – 1951, Kashmir Bazar, (Lahore, 1965)
32. Jayaramu, P. S., India's National Security and foreign Policy, ABC Publishing house, (New Delhi, 1987)
33. Jeffrey, Robin, Asia- The winning of independence, (New Delhi, 1981)

34. Johnson, A. Campbell, Mission With Mountabten, Robert Hallited, (London, 1951).
35. Kashmir, Azad, Kashmir Slides in to slavery India defies U. N., (Mazaffarabad, N.D.).
36. Kashmir, Government of, Kashmir in Security Council, Lall Rookh Publications, (Srinagar. N.D.)
37. Khan, Rahamatullah, Kashmir in the United Nations, (Delhi, 1966).
38. Karunakarn, K. P., India in World Affairs August 1947-January 1950, First published, Oxford University Press, (London, 1952)
39. Korbel, Josef, Danger in Kashmir, Princeton University Press, (USA, 1966).
40. Lamb, Alastair, Crisis in Kashmir 1947 to 1966, First Published, Routledge and kegan Paul, (London, 1966).
41. Lovett, Verncy, India The Nations of To-DAX, Aew History of the world, The Waverely Book Company, Limited, (London, N.D.).
42. Nanda. B. R., Indian Foreign Policy, the Nehru Years, (New Delhi, 1976)
43. Nasselos, Jim. Nationalism on the Indian Subcontinent. An Introductory History. (London. 1972).
44. Pakistan. Government of, Pakistan Facts and Figures. Pakistan Publications. (Karachi. N.D).
45. Prakhari. Couhab Mishra. Indo - Pakistan Relations. (New Delhi. 1987)
46. Rai. Hameed. A. K.. Pakistan in the United Nations. Aziz Publishers. (Lahore. N. D.).
47. Sayeed, Khalied B., Pakistan 1857-1948, Second Edition, Oxford University, (London, 1968).
48. Scheffield, Victorie, Kashmir in the Crossfire, (London, 1996).
49. Sharma, B. L., The Pakistan- China AXIS, Asia Publishing House, (New Delhi, 1967).
50. Sharma, T. L., Hindu - Muslim Relations in All- India politics 1913-1925, B. R. Publishing Corporation, (Delhi, 1987).
51. Singh, Jasjit, India and Pakistan, Crisis of Relationship, Lancer Publishers PVT. LTD., (London, 1992).
52. Singh, S. Nihal, The Yogi and the Bear, Story of Indo-Soviet Relations, First Published, Allied Populations private limited (New Delhi, 1986).

53. Spear, Percival, India, Pakistan, and the west, Forth Edition, Oxford university press, (London, 1949).
54. Stephens, Ian, Pakistan, Second Edition, Ernest Benu Limited, (London, 1967)
55. Tinker, Huch. India and Pakistan, A political Analysis, Second Edition, Pallthall Press, (London, 1967).
56. Weeks, Richard R., Pakistan, Birth and Growth of Muslim Nation, P. Van, Nostra and Company, (New York, 1964).
57. Wilcox, Wayne Ayres, Pakistan the Consolidation of a Nation, Columbia University Press, (U. S.A).

ثالثاً. الرسائل والاطاريح الجامعية غير المنشورة

١. الاحيايي، نايف محمد: الادارة البريطانية في الهند، (١٨٥٨ - ١٩٥٠). اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٩٧.
٢. التميمي، سعد علي حسين خميس: التوازن النووي الهندي - الباكستاني، دوافع التحول واتارده، رسالة ماجستير. جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.
٣. حسين، ليلى ياسين: حزب المؤتمر الوطني الهندي، ١٩١٩ - ١٩٣٠، دراسة تاريخية. رسالة ماجستير. جامعة البصرة. كلية الاداب، ١٩٨٣.
٤. خورشيد. هزاد حمه: افغانستان. اطروحة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الاداب. ١٩٨٩.
٥. الدهان. سراب حميد صالح: دور الاعلام الخارجي في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الهندية. دراسة حالة الاعلام الخارجي تجاه مشكلة كشمير اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥.
٦. فضلي، نادية فاضل عباس: تاثيرات امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية - الباكستانية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.
٧. القيسي، محمود عبد الواحد: النشاط السياسي والتجاري لشركة الهند الشرقية، ١٦٠٠ - ١٦٦٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٩٣.

رابعاً. الدوريات المطبوعة باللغة العربية

أ. البحوث والمقالات

١. ابو طالب، حسن: تاريخ باكستان الاجتماعي والاستراتيجي، عداءات اصيلة واتجاهات متغيرة، مجلة المنار، العدد ٤٦، تشرين الاول، (باريس، ١٩٨٨).
٢. احمد، افتخار: باكستان، تشكل الدولة والطبقة، في مجموعة باحثين، باكستان الدولة والمجتمع والاسلام، تحرير نوبار هوفسيان، ترجمة غانم بيبي، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، (بيروت، ١٩٨٦).
٣. الالوي، محي الدين: الادب الهندي المعاصر، مجلة ثقافة الهند، المجلد الرابع عشر، العدد ١، كانون الثاني، (نيودلهي، ١٩٦٣).
٤. الانصاري، رفاعه: حول مشكلة حيدرآباد، مجلة الثقافة، السنة العاشرة، العدد ٥١٠، تشرين الاول، (القاهرة، ١٩٤٨).
٥. بام زئي، ب. ن. ك: كشمير عرض تاريخي، تعريب احمد فائد، مجلة ثقافة الهند، المجلد الخامس عشر، العدد ٢، نيسان، (نيودلهي، ١٩٦٤).
٦. البدري، عبد الستار، مشكلة كشمير. الندوة رقم ٣٩، المجلة المصرية للعلوم السياسية، السنة الاولى. العدد ٣. كانون الاول. (القاهرة، ١٩٥٧).
٧. جانكوسفكي، ي. و. ل. ويولانسكي: تاريخ باكستان وتركعة الفترة الاستعمارية. في مجموعة باحثين، باكستان الدولة والمجتمع والاسلام، تحرير نوبار هوفسيان، ترجمة غانم بيبي، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، (بيروت، ١٩٨٦).
٨. الحديثي، هاني الياس خضر: مشكلة كشمير بين الحقائق التاريخية والمتغيرات السياسية، اوراق اسبوية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، السنة الاولى، العدد ٨، اب، (بغداد، ١٩٩٩).
٩. حزين، سليمان: دولة باكستان، مجلة الكاتب المصري، المجلد السابع، العدد ٦، تشرين الثاني، (القاهرة، ١٩٤٧).

١٠. —: الهند بين الوحدة والتقسيم، مجلة الكاتب المصري، المجلد السابع، العدد ٢٥، تشرين الاول، (القاهرة، ١٩٤٧).
١١. رفعت، محمد: مشكلة الهند، مجلة الكاتب المصري، المجلد السابع، العدد ١٦، كانون الثاني، (القاهرة، ١٩٤٧).
١٢. السعيد، باهر: النزاع الهندي الباكستاني حول اقليم كشمير، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٨، العدد ١٠٧، كانون الثاني، (القاهرة، ١٩٩٢).
١٣. علي، طارق: نظرات تحليلية ثورية عن الوضع في باكستان، ترجمة سلوى الحلو، مجلة دراسات عربية، السنة السابعة، العدد ٦، نيسان، (بيروت، ١٩٧١).
١٤. علي، محمد جواد: سياسة التسليح التقليدي في الهند، في مجموعة مؤلفين، التسليح في العالم الثالث، جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، (بغداد، ١٩٨٨).
١٥. علوي، حمزة: الجيش والبيروقراطية في سياسة باكستان، في انور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، ترجمة حسن القبسيس، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧١).
١٦. عنان، محمد عبد الله: قضية حيدر آباد، مجلة الثقافة، السنة العاشرة، العدد ٥٠٨، ايلول، (القاهرة، ١٩٤٨).
١٧. —: المسألة الهندية، مجلة الكاتب المصري، المجلد ٣، العدد ١٢، كانون الاول، (القاهرة، ١٩٤٦).
١٨. —: مسألة الهند وقضية الباكستان، مجلة الكاتب المصري، المجلد ٥، العدد ١٧، شباط، (القاهرة، ١٩٤٧).
١٩. عودة، محمد: الحزب والجيش في الهند، مجلة الكاتب، العدد ٤٢، (القاهرة، ١٩٦٤).
٢٠. —: الفشل المزدوج وقصة اسد كشمير، مجلة الكاتب، العدد ٤١، (القاهرة، ١٩٦٤).
٢١. فرج الله، سمعان بطرس: قضية كشمير بين الهند والباكستان، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية، العدد ٣، كانون الثاني - آذار، (القاهرة، ١٩٦٦).

٢٢. كبير، همايون، ثورة الهند عام ١٨٥٧، مجلة ثقافة الهند، العدد ٤، كانون الثاني، (نيودلهي، ١٩٨٥).

٢٣. كول، في اين: الوضع الجديد في شبه القارة، مجلة ثقافة الهند، المجلد ٢٧، العدد ٢ - ٣، نيسان، (نيودلهي، ١٩٧٢).

٢٤. المختار، صلاح: جذور وملابس الصراع الهندي - الباكستاني، مجلة دراسات عربية، السنة الثامنة، العدد ٥، آذار، (بيروت، ١٩٧٢).

٢٥. مصطفى، عبد الجبار عبد: مشكلة البنجاب الهندية والامن القومي الهندي، مجلة العلوم السياسية، السنة الثانية، العدد ٥، نيسان، (بغداد، ١٩٩٠).

٢٦. النجار، مصطفى عبد القادر: شركة الهند الشرقية ملامحها وابرز سماتها بالخليج العربي ١٦٠٠ - ١٨٥٨، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الرابعة، العدد ١٥، تموز، (الكويت، ١٩٧٨).

٢٧. ياسين، عبد الملك: لماذا باكستان؟ إلى اين؟ مجلة المنار، السنة الرابعة، العدد ٤٦، تشرين الاول، (باريس، ١٩٨٨).

ب. التقارير

١. امام مجلس الامن. مشكلة كشمير. مجلة الثقافة. المجلد رقم ١٠. السنة العاشرة. العدد ٤٨٤. نيسان، (القاهرة، ١٩٤٨).

٢. باكستان، والمؤامرة الدولية، مجلة الفكر الاسلامي، العدد ١، كانون الثاني، (بيروت، ١٩٧٢).

٣. خطاب الشيخ محمد عبد الله في الدورة الثانية للمؤتمر الاسلامي العام، في تقرير عن الدورة الثانية للمؤتمر الاسلامي العام المنعقد في مكة للفترة ١٧ - ٢٤ نيسان ١٩٦٥، مجلة الدراسات الاسلامية، المجلد الاول، ج ٢، حزيران، (كراتشي، ١٩٦٥).

٤. الهند، ونظام الدومنيون، مجلة الثقافة، السنة التاسعة، المجلد التاسع، العدد ٤٤٨، تموز، (القاهرة، ١٩٤٧).

٥. المفاوضات الهندية الباكستانية وقضية كشمير المسلمة، مجلة كشمير المسلمة، السنة الخامسة، العدد ٦٢، حزيران، (اسلام آباد، ١٩٩٧).

ج. الصحف العراقية

١. جريدة الاخبار، بغداد.
٢. جريدة الثغر، البصرة.
٣. جريدة الزمان، بغداد.
٤. جريدة صوت الاهالي، بغداد.
٥. جريدة اليقظة، بغداد.

د. الصحف العربية

١. جريدة النهار، بيروت، لبنان.

خامسا. الدوريات المطبوعة باللغة الانكليزية

أ. البحوث والمقالات

1. Brown, James. D., The History of Islam in India. Vol. 3., The Muslim world, vol.39, No. 3, July 1949
2. Cheema, Pervaiz Iqbal, the Kashmir Dispute and the Peace of South Asia, Regional Studies, Vol. 15, No. 1, (Islamabad, 1967)
3. Dodds, J. Leroy, Pakistan, The Moslem World, Vol. 37 No. 1, January, 1947
4. Donaldson, D. M., Islam in India 1947, The Muslim World, Vol. 38, No. 2 April, 1948.
5. Ganguly, Mridula, Indian culture, An Interdiction, in Facets of Indian Culture, Editor Kalpona Rajaram, Revised and enlarged edition, (New Delhi, 1996).
6. Spain, James W., The Pathan Border Lands, Middle East Journal, Vol. 15, No. 2, Spring 1961.

ب. المجلات الوثائقية

1. Muslim India, Vol. 13, No. 156, December, (New Delhi, 1995).

ج. التقارير

1. The report the U.S. Congressional Sub-Committee on Asia and the Pacific (June 1, 1993).

سادسا. الموسوعات

أ. الموسوعات المطبوعة باللغة العربية

١. عطية الله، احمد: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٧٧).
٢. الكيالي، عبد الوهاب، وكامل الزهيري: الموسوعة السياسية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٤).
٣. لانجر، وليم: موسوعة تاريخ العالم، ج٧، ترجمة محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٦٩).
٤. مجموعة مؤلفين: الموسوعة التاريخية الحديثة. تاريخ عصرنا منذ ١٩٤٥، ج١، تعريب نور الدين حاطوم. دار الفكر الحديث، (لبنان، ١٩٧١).
٥. مجموعة مؤلفين: الموسوعة العسكرية. ج١ - ٢. ط١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. (بيروت، ١٩٧٩).

ب. الموسوعات المطبوعة باللغة الانكليزية

1. The World Book Encyclopedia, Vol. 11, (U. S. A, 1965). □

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة وتحليل المصادر	١٢ - ٣
الفصل الأول: الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير وموقف الأمم المتحدة منه (١٩٤٧ - ١٩٤٩)	٩٢ - ١٣
- المبحث الأول: الجذور التاريخية للصراع الهندي الباكستاني في الهند البريطانية	١٧
- المبحث الثاني: الجذور التاريخية للصراع في كشمير	٥٩
الفصل الثاني: اثر العلاقات الهندية الباكستانية على قضية كشمير (١٩٤٩ - ١٩٦٤)	١٧٦ - ٩٣
الفصل الثالث دور الأمم المتحدة في قضية الصراع الهندي - الباكستاني حول كشمير ١٩٤٨ - ١٩٤٩	٢٤٦ - ١٧٧
الاستنتاجات النهائية	٢٤٧
المصادر	٢٦١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ